CBI
البنك التجاري الدولي

دعم عملائنا وموظفينا ومجتمعنا المحلي

التقرير السنوي 2025

صاحب السمو

الشيخ محمد بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة
وحاكم أبوظبي

صاحب السمو

الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

نائب رئيس الدولة
رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي

صاحب السمو

الشيخ سعود بن صقر القاسمي

حاكم رأس الخيمة

صاحب السمو

الشيخ محمد بن سعود بن صقر القاسمي

ولي عهد رأس الخيمة

المحتويات

لمحة سريعة	06
أبرز النتائج المالية	08
رسالة رئيس مجلس الإدارة	10
رسالة الرئيس التنفيذي	14
مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	18
استراتيجيتنا	20
نظرة عامة على أداء وحدات الأعمال	24
مواردنا البشرية	30
تقرير الحوكمة المؤسسية	34
تقرير الاستدامة	84
التقارير والبيانات المالية الموحدة	154

لمحة
سريعة

إجمالي القروض والسلفيات والقروض للبنوك

14.9 مليار درهم إماراتي

ودائع العملاء (متضمنة "الودائع الإسلامية")

15.9 مليار درهم إماراتي

إجمالي الأصول

22 مليار درهم إماراتي

يُعد "البنك التجاري الدولي" (CBI) من المؤسسات المصرفية الرائدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، إذ يكرس جهوده لتمكين الشركات والأفراد عبر تقديم حلول مصرفية مبتكرة ومصممة خصيصاً لدعم تطلعاتهم وتحفيز مسيرة نموهم. تأسس البنك في عام 1991 ويتخذ من دبي مقراً له، ويقدم محفظة واسعة ومتنوعة من الخدمات التي تشمل "الخدمات المصرفية للشركات"، و"الخدمات المصرفية للأفراد". ويوظف البنك قدراته الابتكارية لتقديم خدمات مخصصة تهدف إلى مساعدة العملاء على تحقيق أهدافهم المالية والاستراتيجية بكفاءة عالية.

أدرج البنك أسهمه في "سوق أبوظبي للأوراق المالية" (ADX)، ويزاول أعماله تحت رقابة وإشراف "مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي" (CBUAE) و"هيئة السوق المالية" (CMA)، مما يضمن التزامه بأعلى معايير الحوكمة والشفافية.

رسخ البنك فلسفته التي تضع العميل في صدارة أولوياته والتزامه الراسخ بدفع عجلة الابتكار في القطاع المصرفي، مما أهله لحصد العديد من الجوائز المرموقة في عام 2025، والتي تسلط الضوء على تأثيره المستمر في القطاع. وشملت هذه التقديرات "جائزة المساهمة المتميزة في تمكين التقنية المالية والبنية التحتية للمدفوعات الرقمية في الإمارات" من "الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب"، و"جائزة الشراكة المستدامة الأكثر ابتكاراً" ضمن "جوائز ستيفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، بالإضافة إلى "جائزة بنك الشركات الأكثر ابتكاراً لعام 2025" و"جائزة التميز في الابتكارات المصرفية لعام 2025" من مجلة "إم إي إيه ماركتس" (MEA Markets) ضمن "جوائز الأعمال في الإمارات".

تؤول ملكية الحصة الأكبر من البنك إلى مساهمين من دولة الإمارات العربية المتحدة، ويتميز مجلس الإدارة بتمثيل كبير للكوادر الوطنية، مما يعكس الهوية الإماراتية للمؤسسة.

أبرز النتائج
المالية

سجل "البنك التجاري الدولي" نتائج مالية قوية في عام 2025، مدعومة بنمو متواصل في الأرباح وتعزيز الكفاءة التشغيلية، بما يؤكد متانة مركزه المالي. ويعكس هذا الأداء التزام البنك المستمر بخلق قيمة مستدامة وطويلة الأجل لجميع أصحاب المصلحة.

تصنيف وكالة فيتش: +BBB
مع نظرة مستقبلية مستقرة

صافي الدخل التشغيلي
791 مليون درهم إماراتي
نمو بنسبة 13%

صافي الربح قبل الضريبة
311 مليون درهم إماراتي
نمو بنسبة 40%

معدل كفاية رأس المال
17.2%

رسالة
رئيس مجلس الإدارة

يتجلى نجاح هذا التحول في الأداء المالي القياسي الذي حققه البنك، إذ ارتفع صافي الأرباح قبل الضريبة بنسبة 40% على أساس سنوي ليصل إلى 311 مليون درهم إماراتي، مسجلاً بذلك الأداء السنوي الأعلى في تاريخ البنك.

سيف علي الشحي
رئيس مجلس الإدارة

يسرني أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي للبنك التجاري الدولي لعام 2025. واصل البنك خلال هذا العام مسيرته الواثقة لتنفيذ استراتيجيته المعتمدة حديثاً، وسجل نتائج مالية قياسية ترافقت مع إطلاق مبادرات نوعية وتوسيع نطاق المبادرات القائمة، مما رسخ مكانة البنك كإحدى أبرز المؤسسات المصرفية التي تتبنى الابتكار وتستشرف المستقبل في الدولة.

كثفت مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد تركيزها على فئات العملاء ذوي الملاءة المالية العالية وعملاء الأولوية، بينما وسعت مجموعة الخدمات المصرفية للشركات نطاق خدماتها لتشمل الشركات متوسطة الحجم. إضافة إلى ذلك، حقق فريق الخدمات المصرفية المبتكرة إنجازات ملموسة تُوجت بإطلاق CBIx، وحدتنا الجديدة المتخصصة في رسم مستقبل العمل المصرفي واستثمارات رأس المال الجريء الاستراتيجي.

ويتجلى نجاح هذا التحول في الأداء المالي القياسي الذي حققه البنك، إذ ارتفع صافي الأرباح قبل الضريبة بنسبة 40% على أساس سنوي ليصل إلى 311 مليون درهم إماراتي، مسجلاً بذلك الأداء السنوي الأعلى في تاريخ البنك. شهد عام 2025 نمواً في كل من الإيرادات وصافي الدخل من الفوائد بنسبة 13%، واقترن ذلك بتحسن ملموس في كفاءة الميزانية العمومية والربحية الإجمالية للبنك. ومع استمرارنا في معالجة الملفات السابقة، اختتمنا عام 2025 بميزانية عمومية تفوق في متانتها ما كانت عليه قبل بضع سنوات، حيثُ تحسنت نسبة القروض إلى الودائع لتصل إلى 81%، مما عزز سيولة البنك وخفض نسبة القروض المتعثرة بنسبة كبيرة.

وبينما يؤسس هذا التقدم لمستقبل واعد، وانطلاقًا من التزامنا بمواصلة تبني استراتيجية نمو رشيدة ومستدامة، قرر مجلس الإدارة عدم توزيع أرباح لهذا العام. يأتي هذا القرار انسجاماً مع التزامنا بإعادة استثمار العوائد في مسارات النمو والابتكار، والتركيز على بناء قيمة طويلة الأجل للمساهمين، وضمان جاهزية البنك لاقتناص الفرص الاستثمارية فور ظهورها.

إن نجاح تحولنا يبعث على الفخر لأنه يضعنا في قلب طموحات دولة الإمارات الرامية لقيادة تقنيات المستقبل، بوصفنا شريكاً فاعلاً وممكناً رئيسياً لهذا التوجه. وتشجع الجهات الحكومية في مختلف أنحاء الدولة، بما فيها إمارة رأس الخيمة، التطور المتسارع في مجالات الذكاء الاصطناعي والأصول الافتراضية والألعاب الإلكترونية.

ولهذا الغرض، أبرمنا في السنوات الأخيرة اتفاقيات استراتيجية مع حكومات ومناطق حرة، شملت واحة رأس الخيمة للأصول الرقمية (RakDAO)، ومناطق رأس الخيمة الاقتصادية (RakEz)، وسوق أبوظبي العالمي (ADGM)، وفينتك هايف في مركز دبي المالي العالمي. وبذلك، نجمع بين مكانتنا كمؤسسة مالية خاضعة للتنظيم وبين خبراتنا العميقة والمتنامية في هذه التقنيات الجديدة، وفهمنا الدقيق لاحتياجات الشركات المبتكرة وأولويات الجهات التنظيمية والمناطق الحرة والحكومات الساعية لدفع عجلة النمو الاقتصادي والتنويع.

ترسيخ مبدأ الشراكة

بناءً على الزخم الكبير الذي تحقق في الأعوام السابقة، أبرم البنك التجاري الدولي أكثر من ست اتفاقيات جديدة خلال عام 2025، مما يعكس تركيزنا القائم على الشراكات وتبني التقنيات الحديثة. نحن نعمل بدأب لتحديد حالات الاستخدام واستيعاب الكيفية التي ستشكل بها هذه التقنيات ملامح الاقتصاد والمجتمع في مرحلة مبكرة، وسنواصل بناء الأدوات والبنية التحتية والمنتجات والخدمات المصرفية التي تدعم عملاءنا والشركات التي نستثمر فيها. ومن خلال الأجندة التحولية الطموحة، نبتكر فرص أعمال جديدة للبنك ونوجد مصادر جديدة للإيرادات والربحية.

ونمضي قدمًا كذلك في تنفيذ هذه الرؤية الاستراتيجية انطلاقاً من التزامنا الوطني وأجندة الدولة الأوسع للتحول إلى مركز عالمي للأعمال وأسلوب الحياة، يجتذب التقنيات والصناعات المستقبلية، بما فيها التكنولوجيا المالية، والترميز الرقمي (Tokenisation)، والذكاء الاصطناعي، والألعاب الإلكترونية، وتقنيات الهولوغرام، والأصول الافتراضية.

العمل كملتقى للابتكار

تتمثل رؤيتنا في العمل عند ملتقى هذه القطاعات، من خلال الاستثمار في الشركات العاملة فيها، وتزويدها بالخدمات المصرفية، وتوظيف تقنياتها أو خدماتها ضمن عملياتنا.

ويُعد إطلاق CBIx الخطوة الأبرز نحو تحقيق هذه الرؤية؛ فبصفتها شركة تابعة مستقلة للابتكار تتمتع بحرية التجربة، تمثل CBIx الجيل القادم من مختبر الابتكار ومنصات الاستثمار في رأس المال الجريء في دولة الإمارات. وتعمل هذه الوحدة عند تقاطع العمل المصرفي والتقنيات الناشئة والتنفيذ التجاري، مما يجعلها أحد مختبرات الابتكار الهجينة القليلة في المنطقة التي تمتلك هذا المزيج من الموارد والقدرات، ونحن نؤمن بقدرتها الكبيرة على قيادة موجة ابتكار واسعة النطاق في الإمارات وعلى مستوى المنطقة ككل.

شكر وامتنان

يطيب لي بالأصالة عن نفسي ونيابة عن مجلس الإدارة أن أعرب عن خالص امتنان الشركة للقيادة الرشيدة ورؤيتها الحكيمة، ممثلةً في صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة (حفظه الله)؛ وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي (رعاه الله)؛ وصاحب السمو الشيخ سعود بن صقر القاسمي، حاكم رأس الخيمة؛ وسمو الشيخ محمد بن سعود بن صقر القاسمي، ولي عهد رأس الخيمة.

كما أتوجه بعظيم الامتنان إلى الإدارة التنفيذية المتميزة في البنك التجاري الدولي وكوادرنا الموهوبة، الذين يعملون بتفانٍ لطرح منتجات مبتكرة وتقديم خدمة عملاء استثنائية وقيمة مستدامة لمساهمينا. والشكر موصول لشركائنا وعملائنا على ثقتهم الغالية في طموحنا المشترك لمستقبل العمل المصرفي في دولة الإمارات.

جوائز عام 2025

المساهمة البارزة في تمكين التكنولوجيا المالية وتطوير بنية المدفوعات الرقمية في الإمارات العربية المتحدة

الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب

الشراكة المستدامة الأكثر ابتكاراً

جوائز ستيفي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا

البنك التجاري الأكثر ابتكاراً لعام 2025

جوائز الأعمال في الإمارات العربية المتحدة لعام 2025

التميز في مجال الابتكارات المصرفية لأسواق الشرق الأوسط وأفريقيا لعام 2025

جوائز الأعمال في الإمارات العربية المتحدة لعام 2025

الابتكار المدعوم بالذكاء الاصطناعي في الخدمات المصرفية

قمة وجوائز الذكاء الاصطناعي والتحليلات المصرفية في الشرق الأوسط

رسالة
الرئيس التنفيذي

في ظل استمرار حالة عدم اليقين عالميًا، يدخل البنك عام 2026 من موقع قوة، مدعومًا بمركز مالي أكثر قوة، وجودة أصول محسّنة، وربحية أعلى، ومنصة ابتكار متميزة تعزز قدرته التنافسية واستعداده للمرحلة المقبلة.

علي سلطان ركاض العامري
الرئيس التنفيذي

قيادة التحول عبر الالتزام بالانضباط والابتكار، شكّل عام 2025 علامةً فارقةً في مسيرة البنك. فبرغم التحديات التي فرضتها السوق التنافسية واستمرار حالة عدم اليقين الجيوسياسي وتقلبات الاقتصاد الكلي، نجح البنك في تحقيق نتائج مالية قوية، مسرعاً في الوقت ذاته من وتيرة تحوله الاستراتيجي. ويعكس أداؤنا التزامنا بالتنفيذ الدقيق لمحاور خططنا واستراتيجيتنا، وإدارتنا المتوازنة للمخاطر، ثقافة امتثال راسخة وتركيز واضح على بناء مؤسسة مالية أكثر ابتكاراً ومرونة وجاهزية للمستقبل.

وأظهرت نتائجنا المالية أداء استثنائياً، حيث ارتفعت الأرباح قبل الضرائب بنسبة 40% لتصل إلى 311 مليون درهم، مدفوعةً بنمو صافي الدخل التشغيلي بنسبة 13% ليبلغ 791 مليون درهم. وتحقق هذا الأداء بفضل انضباطنا الصارم في إدارة التكاليف واستمرارنا في الاستثمار في التكنولوجيا والكوادر البشرية والقدرات الجديدة، مما يبرهن على قوة نموذجنا التشغيلي وفاعلية استراتيجيتنا.

وحقق إجمالي الأصول نمواً بنسبة 5% ليصل إلى 22 مليار درهم، في حين ارتفعت ودائع العملاء لتصل إلى 15.9 مليار درهم. وشهدت محفظة التمويل لدينا تحسناً ملحوظاً، حيث ساهمت النسبة القوية للحسابات الجارية وحسابات التوفير في توسيع الهوامش ورفع صافي هامش الفائدة ليصل إلى 2.32%. كما تعززت جودة الأصول خلال العام، إذ انخفضت القروض المتعثرة بشكل كبير مع تحسن ملموس في نسبة تغطية المخصصات. وحافظت نسبة كفاية رأس المال على متانتها عند 17.2%، مما يوفر منصة صلبة لتحقيق نمو مستدام.

تعزيز قدرات قطاعات أعمالنا الأساسية

واصلت مجموعة الخدمات المصرفية للشركات توثيق علاقاتها مع الشركات متوسطة الحجم في الأسواق التي تحتاج لمزيد من الخدمات، محققةً أداءً مستقراً ومرناً يرتكز على الانضباط في عمليات الاكتتاب وجودة الأصول العالية. ورسخنا مكانتنا السوقية خلال العام من خلال استقطاب أكثر من 150 عميلاً جديداً في قطاع الخدمات المصرفية للشركات، مما يعكس استمرار زخم الأعمال وتنامي ثقة العملاء في ما نقدمه من حلول.

وكثفنا تركيزنا في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد على عملاء الأولوية والأثرياء، مما أدى إلى ارتفاع بنسبة 77% في حجوزات التمويلات العقارية الجديدة وزيادة بنسبة 14% في معدلات الإنفاق عبر البطاقات الائتمانية. وعملنا أيضاً على تعزيز حضورنا من خلال انضمام عملاء جدد إلى الخدمات المصرفية للأفراد خلال العام، مما يؤكد استدامة النمو وارتفاع ثقة العملاء في منتجاتنا وتجربة خدماتنا. وتجسد هذه النتائج تفاعلاً أقوى مع العملاء، ووضوحاً أكبر في عروضنا، واستمراراً في تقوية ركائز أعمالنا الجوهرية.

توسيع نطاق الابتكار في الخدمات المصرفية

واصلنا بناء قطاع الخدمات المصرفية للابتكار تماشياً مع طموح دولة الإمارات لدعم القطاعات عالية النمو، حيث نخدم حالياً شركات التقنية المالية، والذكاء الاصطناعي، والأصول الافتراضية، والترميز، والألعاب الإلكترونية. ونعكف على تطوير منتجات متخصصة، تشمل حسابات حجز رأس المال، وحسابات أموال العملاء، وحسابات جارية مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات هذه القطاعات، بدعم من مديري علاقات يمتلكون خبرة عميقة في هذا المجال.

ووسعنا نطاق عروضنا المتميزة للبطاقات من خلال اعتماد نموذج "البطاقات كخدمة"، مما مكننا من خدمة شرائح عملاء جديدة عبر حلول الدفع المسبق والبرامج المتخصصة. وأسهمت شراكاتنا الاستراتيجية مع كل من "Mercury Payment Services" و"VOLT" و"Now Money" و"Instapay" و"Glyd" و"Telda" في توسيع فرص الوصول إلى خدمات الرواتب، وإدارة النفقات، والخدمات المالية المدمجة، مما يرسخ مكانتنا كجهة إصدار بطاقات تتميز بالمرونة والابتكار.

تطوير قدرات الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي

تظل التكنولوجيا ركيزة أساسية في رحلة تحولنا. وقد أبرم البنك في عام 2025 شراكة مع "Creatio"، مما أتاح تنفيذ أول تطبيق للذكاء الاصطناعي على مستوى البنك لتعزيز الكفاءة التشغيلية وأتمتة مسارات العمل. كما تعاونا مع شركة "Zafin" لتوظيف تحليلات المعاملات المدعومة بالذكاء الاصطناعي، مما يعزز تفاعل العملاء القائم على البيانات.

وتجاوزنا حدود العمل المصرفي التقليدي لنوسع منظومة شراكاتنا، حيث يتيح تعاوننا مع "Greengage" توفير بنية تحتية مصرفية خاضعة للتنظيم لشركات التقنية المالية والأعمال الرقمية في دولة الإمارات. وطرحنا حلول الوصول إلى الأجور المكتسبة من خلال شراكتنا مع "Abhi"، تعزيزاً للشمول المالي لشرائح القوى العاملة التي لا تحظى بالخدمات الكافية. كما أعلنا عن استثمار وشراكة مع "Boomitra"، لدعم تطوير أرصدة الكربون وترسيخ طموحاتنا المرتبطة بالاستدامة.

إرساء إطار مؤسسي للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة

باتت الاستدامة جزءاً لا يتجزأ من تطور القطاع المالي. وقد اعتمد مجلس الإدارة استراتيجية البنك للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة وإطار التمويل المستدام، تماشياً مع مبادرة الإمارات للحياد المناخي 2050.

وعينا رئيساً متخصصاً للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، وحددنا مسؤولين لهذا الملف في مختلف إدارات البنك، وبدأنا في بناء محفظة من المنتجات الخضراء عبر قطاعي الخدمات المصرفية للشركات والأفراد. ونلتزم تماماً بالأنظمة المعمول بها في دولة الإمارات بشأن الممارسات البيئية والاجتماعية، ونتمتع بوضع قوي لتلبية المعايير التنظيمية المتغيرة.

نظرة مستقبلية

يواصل اقتصاد دولة الإمارات إظهار مرونته، مدعوماً بجهود التنويع الاقتصادي، والنمو السكاني، والاستثمار المستدام في القطاعات القائمة على الابتكار. ويدخل البنك عام 2026 من موقع قوة، رغم استمرار حالة عدم اليقين العالمي، مستنداً إلى ميزانية عمومية أقوى، وجودة أصول محسنة، وربحية متنامية، ومنصة ابتكار متميزة.

ولا يقتصر تحولنا الاستراتيجي على الأداء المالي فحسب، بل يركز على إعادة تعريف دورنا في نظام مالي سريع التطور. ونعمل اليوم على ترسيخ دعائم بنك يتسم بالمرونة والصلابة والقدرة على مواكبة متطلبات الأسواق التي نخدمها، من خلال الجمع بين الأساسيات المصرفية المنضبطة والابتكار المستشرف للمستقبل.

شكر وتقدير

أتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وشركائنا فيه على استمرار التعاون والبناء على علاقة مهنية قائمة على الثقة والتنسيق الوثيق. كما أعرب عن تقديري العميق لرئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة على ما قدّموه من توجيه سديد ومشورة حكيمة خلال هذه المرحلة المفصلية من مسيرة تحول البنك.

وأتوجه بالشكر كذلك إلى عملائنا وشركائنا ومساهمينا والجهات التنظيمية على ثقتهم المتواصلة ودعمهم المستمر.

وأثمّن ما يقدّمه زملاؤنا وشركاؤنا في إمارة رأس الخيمة من رؤى قيّمة تسهم في مواءمة منتجاتنا وخدماتنا المصرفية مع احتياجات وتطلعات قطاع الأعمال والمبتكرين ورواد الأعمال الذين يقودون مسيرة النمو في الإمارة.

وفي الختام، أعبّر عن خالص تقديري لما يتحلّى به فريق البنك بأكمله من تفانٍ راسخ واحترافية عالية. إن التزامهم الدؤوب يمثّل الدعامة الأساسية لمسيرة التحول، ويعزز مكانة البنك كمؤسسة مالية موثوقة لدى عملائه وبيئة عمل مصدر فخر واعتزاز لمنسوبيه. ومعًا نمضي قدمًا في رسم ملامح المرحلة المقبلة من مسيرة البنك بثقة وطموح.

بلغ صافي الدخل التشغيلي لمجموعة الخدمات المصرفية للشركات في 2025 مبلغ
453 مليون درهم

بلغ صافي الدخل التشغيلي لمجموعة الخدمات المصرفية للأفراد في 2025 مبلغ
41 مليون درهم

مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

مجلس الإدارة (كما في 31 ديسمبر 2025)

سيف علي الشحي
رئيس مجلس الإدارة

علي راشد المهندي
نائب رئيس مجلس الإدارة

محمد علي مصبّح النعيمي
عضو مجلس الإدارة

مبارك بن فهد المهيري
عضو مجلس الإدارة

ميثاء سعيد الفلاسي
عضو مجلس الإدارة

غيث هامل آل غيث القبيسي
عضو مجلس الإدارة

صلاح الدين المبروك المعداني
عضو مجلس الإدارة

فاطمة إبراهيم الباكر
عضو مجلس الإدارة

عبدالعزيز خالد جوخدار
عضو مجلس الإدارة

الإدارة التنفيذية
(حتى نهاية 31 ديسمبر 2025)

علي سلطان ركاض العامري
الرئيس التنفيذي

راجيش أرورا
المسؤول الرئيسي للشؤون المالية

رنده كريدية
المسؤول الرئيسي لإدارة المخاطر

إيفرين ألتيوك
المسؤول الرئيسي للعمليات

هاشم محمد علي أبو حنك
المسؤول الرئيسي لإدارة الائتمان

جيوفاني إيفردوين
المسؤول الرئيسي للاستراتيجية والابتكار

كومار ماهاباترا
نائب الرئيس التنفيذي، رئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات

حسنين علي
نائب الرئيس التنفيذي، رئيس إدارة الخدمات المصرفية للأفراد

حلا الصفدي
نائب الرئيس، أمين سر البنك ورئيس علاقات المستثمرين

ديفيد أبراهام بيجي
رئيس إدارة الامتثال

زياد عبدالغني
رئيس إدارة التدقيق الداخلي

استراتيجيتنا

استراتيجيتنا

البناء على ركائزنا الاستراتيجية الراسخة

ارتكزت استراتيجيتنا السابقة على الارتقاء بمنظومة الخدمات المصرفية للأفراد لاستهداف شريحة العملاء المميزين وتعزيز نشاط قطاع إدارة الثروات، بالتزامن مع توجيه الخدمات المصرفية للشركات للتركيز على نخبة مختارة من المؤسسات الكبرى، لضمان تحقيق عوائد مجزية ومدروسة المخاطر. واستهدفت الاستراتيجية إعادة توازن المخاطر عبر الخروج المدروس من الشرائح الأقل عائداً لتحسين كفاءة رأس المال وجودة الخدمة، فضلاً عن تحويل النموذج التشغيلي في البنك التجاري الدولي من خلال التحول الرقمي، والاستثمار في الكوادر البشرية والعلامة التجارية، وضبط التكاليف، وتبسيط شبكة الفروع وهيكل المبيعات. فرضت التنافسية المتزايدة في السوق والفرص الجديدة الناتجة عن الابتكار ضرورة تحديث استراتيجيتنا وعرض قيمتنا المضافة، مع الاستناد إلى ركائزنا الحالية. وانطلاقاً من ذلك، قمنا بصياغة قيمة مضافة مطورة لاغتنام الفرص الجديدة وترسيخ مكانة البنك لتحقيق النجاح في السوق.

المحاور الرئيسية لاستراتيجيتنا

- **الريادة في تقديم الخدمات المصرفية كخدمة (BaaS)**
  تنمية الإيرادات عبر تقديم خدمات رائدة ضمن نطاق ترخيصنا المصرفي لمساعدة شركات التقنية المالية والمؤسسات غير المالية على تقديم خدمات مصرفية.
- **بناء ثروات عبر الأجيال للعملاء المميزين**
  تنمية وتنويع إيرادات الخدمات المصرفية للأفراد من خلال تقديم عرض مخصص ومحدد لـ إدارة الثروات مدعوم بشراكات استراتيجية مختارة وتجربة عملاء فائقة الجودة.
- **التوسع في خدمات الشركات عالية القيمة**
  الانتقال من التركيز على القروض إلى المنتجات القائمة على الرسوم، وتلبية احتياجات العملاء الناشئة وغير الملباة من خلال مجموعة جديدة ومحددة من خدمات الشركات.
- **الشراكة والنمو مع الشركات الناشئة**
  توفير منتجات إقراض ملائمة وخدمات متطورة عند الطلب للشركات المتوسطة والناشئة لاقتناص مصادر إيرادات جديدة.
- **تعزيز الركائز الأساسية**
  تطوير الكفاءات البشرية، والتقنيات، والعمليات، وتعزيز قاعدتنا الرأسمالية لتحسين العمليات الحالية ودعم النمو المستدام في المستقبل.

قيمتنا المضافة

نسعى لترسيخ مكانتنا، ضماناً لتحقيق نجاح مستدام، باعتبارنا:

مقدم خدمات يركز على العملاء

نتجه نحو تقديم خدمات ذات مخاطر منخفضة وقيمة عالية تتجاوز نطاق الأعمال التقليدية للقروض والودائع. نتفوق في السوق من خلال نهج يركز على العملاء وتقديم تجربة متميزة باستمرار، مع الاستغلال الأمثل للموارد ورأس المال.

بنك متخصص في قطاعات محددة

نعمل على تأكيد مكانة البنك التجاري الدولي كمؤسسة مصرفية مرموقة ومتخصصة تستهدف شرائح سوقية محددة، مع تحديد واضح للأولويات والتركيز المستمر على احتياجات العملاء وجودة التنفيذ.

بنك رائد يركز على الابتكار وبناء الشراكات

نستفيد من الشراكات والتقنيات المبتكرة والتجارب المنظمة لترسيخ مكانة البنك التجاري الدولي كقوة تغيير مؤثرة، قادرة على دخول أسواق جديدة واستثمار الفرص الناشئة بكفاءة وسرعة.

تطور مستمر لنجاح مستدام

لا تقتصر استراتيجية البنك التجاري الدولي المحدثة على التكيف فحسب، بل تمتد لتشمل التحول الشامل. فمن خلال الجمع بين نقاط قوتنا المثبتة والمبادرات المستقبلية، نهدف إلى إعادة تعريف دورنا في المنظومة المالية. ويضمن تركيزنا على الابتكار، والتمحور حول العميل، والشراكات الاستراتيجية الحفاظ على مرونتنا وجاهزيتنا لاغتنام الفرص، وتقديم قيمة مضافة لأصحاب المصلحة، وتحقيق نجاح مستدام.

نظرة عامة على أداء

وحدات الأعمال

نظرة عامة على أداء
وحدات الأعمال

مجموعة الخدمات المصرفية للشركات وإدارة الخزينة والأسواق

واصلت مجموعة الخدمات المصرفية للشركات توثيق علاقاتها مع الشركات متوسطة الحجم في الأسواق التي تحتاج لمزيد من الخدمات، محققةً أداءً مستقراً ومرناً يرتكز على الانضباط في عمليات الاكتتاب وجودة الأصول العالية.

واصلت المجموعة خلال عام 2025 ترسيخ سجلها المتميز في الأداء المالي، إذ قفزت أرباحها بنسبة 72% لتبلغ 96 مليون درهم، صعوداً من 56 مليون درهم في عام 2024. وارتفع صافي الدخل التشغيلي إلى 453 مليون درهم، بزيادة نسبتها 6% مقارنةً بـ 429 مليون درهم في العام السابق. فيما بلغ صافي القروض والسلفيات المقدمة للعملاء (شاملةً التمويل الإسلامي) 11.9 مليار درهم.

تحقق أداء مجموعة الخدمات المصرفية للشركات وتحسّن العائد على الأصول من خلال التركيز على تنويع محفظة القروض، وإدارة تكلفة الأموال، وتحسين جودة الأصول، وتطوير استراتيجيات التسعير. وقد شمل ذلك تنويعاً استباقياً لمحفظة القروض من حيث التوزيع الجغرافي وعدد العملاء، عبر منح قروض جديدة لعملاء في الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي والمنطقة الأوسع. وفي الوقت ذاته، انخفض متوسط حجم القرض ضمن جهود البنك للحد من مخاطر التركّز.

رسخنا مكانتنا السوقية خلال العام من خلال استقطاب أكثر من 150 عميلاً جديداً في قطاع الخدمات المصرفية للشركات، مما يعكس استمرار زخم الأعمال وتنامي ثقة العملاء في ما نقدمه من حلول.

نجحت مجموعة الخدمات المصرفية للشركات في منح قروض جديدة لم تقتصر على العملاء في الإمارات فحسب، بل امتدت لتشمل عملاء في دول مجلس التعاون الخليجي والمنطقة الأوسع. وبالتزامن مع ارتفاع إجمالي القروض وسجل القروض الكلي، عمل البنك على خفض متوسط حجم القرض الواحد في إطار جهوده لمعالجة مخاطر التركز الائتماني.

وواصل البنك تقديم التمويل لمختلف القطاعات الاقتصادية، حيث برزت قطاعات التصنيع، والتجارة، والاستثمار/الشركات القابضة، والقطاع العقاري كأكثر القطاعات أهمية. وحافظ الإقراض العقاري على زخمه القوي، مدعوماً بجاذبية دبي ودولة الإمارات المستمرة لاستقطاب شركات وسكان جدد. وأثمرت شبكة الإحالات القوية، الناتجة عن شراكات البنك مع علامات تجارية رائدة في القطاع، عن بناء خط قروض قوي يضم قروضاً ذات قيمة أعلى ومقترضين يتمتعون بجودة ائتمانية مرتفعة، وهو ما ينسجم تماماً مع نهج البنك القائم على تقديم خدمات مخصصة.

واصلت مجموعة الخدمات المصرفية للشركات جهودها التي بدأتها في السنوات السابقة لتحسين جودة الأصول. وواصلت نسبة القروض المتعثرة في البنك مسارها التنازلي لتستقر عند 12.6% بنهاية عام 2025، متراجعةً بواقع 2.2% مقارنةً بالعام السابق. وسجلت المجموعة، بفضل التواصل المكثف مع المقترضين، إحدى أعلى نسب الاسترداد في السوق.

وعملت المجموعة مع العملاء لتأمين أسعار ودائع أكثر جاذبية، مما ساعد في خفض تكلفة رأس المال للبنك مع الاستمرار في تلبية الاحتياجات المالية للشركات.

تعزيز باقة المنتجات والحلول التمويلية

شكل توسيع نطاق اعتماد حل تمويل رأس المال العامل الجديد، المتمثل في خصم الفواتير (مع حق الرجوع) والذي طُرح في عام 2024، أولوية رئيسية خلال العام. ويشهد هذا الحل الخاص بتمويل الذمم المدينة إقبالاً متزايداً كخيار مفضل للعملاء الذين ينشدون محفظة أوسع من الحلول التمويلية، مما يعزز الزخم المستمر لهذا المنتج.

كما واصلت المنتجات والخدمات الحالية نموها القوي في عام 2025. وسجل تمويل التجارة بصفة خاصة نمواً في صافي القروض، في حين ارتفعت أحجام العمليات خارج الميزانية العمومية، بما في ذلك الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان البنكية، إضافة إلى الإيرادات على أساس سنوي، بما يعكس بيئة أعمال داعمة. وحققت أعمال الاستشارات للشركات أيضاً إيرادات قوية.

إدارة الخزينة والأسواق

نجح فريق إدارة الخزينة والأسواق في التفوق على أداء السوق فيما يتعلق بإدارة الأصول والخصوم، وذلك في إطار مهامه لإدارة سيولة البنك وتقليل تكلفة الأموال. وسجلت التكلفة الإضافية للأموال لدى البنك انخفاضاً بهامش أكبر من السوق خلال عام 2025.

واصل فريق الدخل الثابت في المجموعة تنويع استثماراته بثبات، متوسعاً خارج نطاق الديون السيادية ليشمل أوراقاً مالية للشركات والبنوك المحلية ذات العوائد الأعلى، والتي توفر عائداً أفضل مع الحفاظ على مستوى مخاطر ملائم قياساً إلى العوائد. ونُفذت عمليات الشراء بتوقيت مدروس على مدار العام، آخذة في الاعتبار ظروف السوق. وبحلول نهاية عام 2025، بلغ إجمالي استثمارات الدخل الثابت 3.6 مليار درهم، مرتفعاً بنسبة 28% من 2.8 مليار درهم في العام السابق.

الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة

واصلت مجموعة الخدمات المصرفية للشركات في عام 2025 توسيع تسهيلات القروض الخضراء، وذلك في إطار التزام البنك بدعم مبادرات الاستدامة في دولة الإمارات، بما في ذلك التعهد المعلن خلال مؤتمر كوب 28 (COP28) في دبي بزيادة التمويل المحلي للمشاريع البيئية. وأوفت المجموعة بواجبها الائتماني عبر إقراض المشاريع والشركات التي تتوافق مع أجندة الاستدامة للدولة وللبنك.

ودعماً للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المحلية، وافقت المجموعة على قروض بموجب نظام الضمانات الائتمانية التابع لـ مصرف الإمارات للتنمية، مما أتاح وصولاً حيوياً للتمويل للشركات العاملة في القطاع الصناعي والتكنولوجيا المتقدمة وغيرها من القطاعات الاستراتيجية لدولة الإمارات.

وبشكل عام، حققت مجموعة الخدمات المصرفية للشركات تقدماً ثابتاً عبر أنشطتها الأساسية، مدعومة بإدارة منضبطة للميزانية العمومية وتركيز مستمر على جودة الأصول. وتعكس نتائج العام تركيزاً ثابتاً على الممارسات المصرفية الحكيمة والتنفيذ الفعال، مما ساهم في الأداء المستقر للبنك خلال عام 2025.

نظرة عامة على أداء
وحدات الأعمال

مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد

كثفنا تركيزنا في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد على عملاء الأولوية والأثرياء، مما أدى إلى ارتفاع بنسبة 77% زيادة في حجوزات التمويلات العقارية الجديدة وزيادة بنسبة 14% في معدلات الإنفاق عبر البطاقات الائتمانية. وتعكس هذه النتائج تعزيزاً في تفاعل العملاء، واستمراراً في تقوية ركائز أعمالنا الأساسية.

واصلت المجموعة تحقيق هذا الأداء القوي بالتوازي مع تحولها الاستراتيجي المستمر من التركيز على شرائح السوق العامة إلى استهداف شريحة العملاء المميزين، عبر تقديم تجربة مصرفية شخصية ومتكاملة تشمل تخصيص مدير علاقات لكل عميل، وتسريع إجراءات الموافقة على القروض، وضمان المعالجة الفورية لاستفسارات العملاء، بالإضافة إلى طرح باقة حصرية من بطاقات الائتمان الراقية المصممة لتلبية تطلعات هذه الفئة.

بلغ صافي الدخل التشغيلي لمجموعة الخدمات المصرفية للأفراد في 2025 مبلغ 41 مليون درهم. ونمت الودائع بنسبة 2% لتبلغ 3.3 مليار درهم، ارتفاعاً من 3.2 مليار درهم في عام 2024، فيما ارتفع صافي القروض إلى 1.1 مليار درهم في 2025، بزيادة نسبتها 9% من مليار درهم في العام السابق.

وعملنا أيضاً على تعزيز حضورنا من خلال انضمام 372 عميلاً جديداً إلى الخدمات المصرفية للأفراد خلال العام، مما يؤكد استدامة النمو وارتفاع ثقة العملاء في منتجاتنا وتجربة خدماتنا.

نمو المحفظة العقارية بدعم من طلب الأثرياء والوافدين

عكس النمو الملحوظ في أعمال التمويل العقاري نجاح المجموعة في استثمار الزيادة السكانية المستمرة التي تشهدها دبي ودولة الإمارات العربية المتحدة عموماً، لا سيما الإقبال المتزايد من الأفراد "ذوي الملاءة المالية المرتفعة" والوافدين الذين اختاروا الانتقال للعيش في الدولة. وتلعب هذه الشريحة السكانية تحديداً دوراً محورياً في تغذية الطفرة الحالية، خاصة في قطاع الفلل الفاخرة الذي يشهد طلباً استثنائياً.

وبفضل توجهها الاستراتيجي نحو شريحة الخدمات المصرفية للأثرياء، كانت المجموعة في وضع مثالي لتلبية هذا الطلب، إذ حققت تحسناً كبيراً في حجم إصدار القروض السكنية الجديدة خلال عام 2025 مقارنةً بالعام السابق. وشملت هذه القروض عملاء جدداً للبنك، بمن فيهم العديد من عملاء "مجموعة الخدمات المصرفية للشركات" الذين يسعون للحصول على حلول مصرفية راقية للأفراد.

ويُعزى هذا الارتفاع الملحوظ إلى التحول نحو منح عدد أقل من القروض العقارية ولكن بقيم أعلى بكثير، لتمويل شراء عقارات ضمن شريحتي العقارات الفاخرة والفائقة الفخامة، لا سيّما في دبي.

نمو استثنائي وابتكار متواصل في محفظة البطاقات المميزة

أطلقت "مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد" أعمال البطاقات المخصصة للأثرياء في عام 2022. وبنهاية عام 2025، ارتفع حجم الإنفاق السنوي عبر البطاقات بنسبة 14% على أساس سنوي، فيما بلغ الإنفاق الشهري أعلى مستوياته خلال أشهر الصيف.

ويعود هذا الزخم القوي إلى عروض البطاقات الحصرية والغنية بالمزايا التي يقدمها البنك، وعلى رأسها بطاقتا "ريواردز وورلد ماستركارد" (Rewards World Mastercard) و "ريواردز بلاتينوم ماستركارد" (Rewards Platinum Mastercard) المتاحتان عبر الدعوة فقط، بالإضافة إلى بطاقة "CBI First Mastercard" المخصصة لعملاء الخدمات المصرفية المميزة. وتتميز هذه البطاقات، إلى جانب توفيرها امتيازات سفر حصرية وخصومات عالمية وعروضاً فندقية، بكونها العلامة التجارية الوحيدة من "ماستركارد" التي تقدم مزايا أميال السفر الجوي من برنامج "سكاي واردز طيران الإمارات".

وتجسيداً لنهج الابتكار المستمر في منتجات البطاقات، أعادت "مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد" في عام 2025 صياغة تصميم ومزايا باقة "CBI First Mastercard" بالكامل. وعلاوة على ذلك، طرحت المجموعة عبر جميع الفئات بطاقات ومحافظ رقمية بتصاميم إبداعية وجذابة، وكانت السباقة في استخدام تصاميم مستوحاة من العطلات ومواضيع أخرى متنوعة للبطاقات الرقمية داخل المحافظ الرقمية للعملاء، لإضفاء طابع شخصي وعصري على تجربة الدفع.

تجربة العملاء

كرست "مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد"، خلال السنوات التي تلت جائحة كوفيد-19، جهوداً تنظيمية كبيرة لبناء استراتيجية قوية للتفاعل مع العملاء. وعكست نتائج عام 2025 نجاحاً مستمراً في الاقتراب أكثر من العملاء وتلبية احتياجاتهم بكفاءة عالية. وحافظت المعدلات الأساسية لأوقات إنجاز معاملات العملاء وحل مشكلاتهم على مستويات تتجاوز 96% لعامين متتاليين، في حين قفز "مؤشر نسبة توصية العميل" (NPS)، الذي يُعد معياراً لقطاع المصارف لقياس ولاء العملاء ورضاهم، ليصل إلى أكثر من 40 نقطة بنهاية عام 2025، صعوداً من – 17 نقطة سُجلت خلال فترة ما بعد الجائحة نتيجة الاضطرابات العالمية آنذاك.

وللارتقاء بهذه المستويات، نفذت "مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد" خلال العام تدابير استباقية للتحسين، شملت تحديد المحفزات التي تدفع نحو مزيد من التحسن في مستوى الرضا، ومتابعة وإدارة بيانات "مؤشر نسبة توصية العميل" ورضا العملاء بدقة لضمان أن الخطوات المتخذة تثمر عن تحسينات مستمرة في مستوى الخدمة. وتضمّن العمل في عام 2025 تحقيق توازن دقيق بين نقاط الاتصال الرقمية والتفاعل البشري، عبر مزيج متكامل من التطبيقات، والفروع الرقمية، والموقع الإلكتروني، والفروع التقليدية، ومركز اتصال يعمل على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، بالإضافة إلى التواصل المباشر عبر مديري العلاقات.

قنوات تفاعل مبتكرة وجديدة

عززت المجموعة نقاط الاتصال المذكورة بإطلاق قنوات تفاعل إضافية في عام 2025، كان أبرزها توجيه دعوات حصرية لعملاء الخدمات المصرفية الخاصة وعملاء الخدمات المصرفية المميزة لحضور فعاليات مميزة في وجهة الترفيه الرائدة في دبي، "كوكا كولا أرينا"، وفي "حلبة مرسى ياس" للفورمولا 1 في أبوظبي. وعقدت المجموعة أيضاً جلسات مخصصة لجمع آراء العملاء (عبر الدعوة فقط) بهدف التعرف على سبل خدمتهم بشكل أفضل واكتساب رؤى عميقة حول توقعاتهم المتغيرة.

وخلاصة القول، حققت "مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد" نمواً قوياً عبر محافظها الرئيسية، مع الحفاظ على تركيز مستدام على جودة الخدمة والتفاعل مع العملاء. وتُبرِز النتائج المسجلة في عام 2025 نجاح المجموعة الثابت في توفير القيمة المتوقعة من خدماتها المصرفية المتميزة والتزامها المستمر ببناء علاقات قوية وطويلة الأمد مع عملائها ترتكز على التميز في الخدمة.

مواردنا
البشرية

مواردنا البشرية

عزز فريق الموارد البشرية في "البنك التجاري الدولي"، خلال عام 2025، مكانته شريكاً استراتيجياً ومحفزاً رئيسياً لنمو الأعمال، عبر الارتقاء بالقدرات القيادية وصقل مهارات الموظفين، وترسيخ ثقافة مؤسسية قوامها الشمول والمشاركة والجدارة، فضلاً عن تسريع وتيرة جاهزية القوى العاملة للمستقبل. وقد كثفت إدارة الموارد البشرية جهودها، على مدار العام، لضمان مواءمة مبادرات تطوير الكوادر مع الاحتياجات التنظيمية طويلة الأمد وأولويات التعاقب الوظيفي، بما يضمن استدامة الأداء المتميز.

واستثمر البنك، خلال العام، في بناء نخبة قيادية عالية الأداء من خلال مسارات تطوير هيكلية، وشراكات أكاديمية عالمية، وآليات تقييم متطورة. واحتل تطوير المواهب صدارة أولوياتنا، وهو ما تجلى في إطلاق "منصة مواهب البنك التجاري الدولي" (Talent Hub) والعديد من مبادرات بناء المهارات الأخرى. ورسخنا ثقافة المساءلة والتعاون من خلال تحديث ممارسات الأداء، وتحسين آليات التقدير، وتطبيق أطر سلوكية تستند إلى القيم المؤسسية.

وأثمرت هذه الجهود عن تعزيز سمعة "البنك التجاري الدولي" كوجهة مفضلة للكفاءات، وبيئة حاضنة للتميز، ومؤسسة رائدة في الاستثمار في بناء القدرات طويلة الأمد، مما جعلنا الخيار الأمثل للمواطنين الإماراتيين والكفاءات من جميع الجنسيات.

تمكين الكفاءات الوطنية

واصل برنامج التوطين في "البنك التجاري الدولي" تسجيل نتائج قوية، بانيًا على الزخم الذي تحقق في العام السابق. وشهد البنك تقدماً ملحوظاً عبر قطاعات الأعمال الرئيسية، حيث ارتفعت نسبة التوطين لتصل إلى 39.09% بحلول نهاية العام، مقارنةً بـ 32% في عام 2024، مقتربةً بذلك من المستهدف الذي حدده "مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي" والبالغ 45%. ويعكس هذا النجاح فاعلية نهجنا متعدد الجوانب الذي شمل استقطاب الخريجين الجدد، وتوثيق الشراكات مع أرقى الجامعات المحلية، والمشاركة الفاعلة في معارض التوظيف الوطنية الكبرى.

وأسهمت جهود التواصل الخارجية في تعزيز حضور البنك كوجهة جاذبة للإماراتيين الباحثين عن مسيرة مهنية واعدة في الخدمات المالية، كما رفعت بشكل ملموس من مستوى تفاعلنا مع الكفاءات الوطنية عالية الإمكانات، مما سهل عملية تحديد وتوظيف أفضل المواهب.

وأسهم نجاحنا في تحقيق نسبة عالية في معدل الاحتفاظ بالموظفين في زيادة معدلات التوطين، حيث واصلنا تحسين المسارات المهنية للمواطنين من خلال وضع خطط تقدم وظيفي هيكلية وإطلاق مبادرات مستهدفة للتطوير المهني للموظفين الإماراتيين، مما أدى إلى رفع مستويات المشاركة وخفض معدل الدوران الوظيفي.

بيئة تعليمية متطورة لتعزيز النمو المهني المستمر

تُشكل فرص التطوير المهني الواسعة التي نتيحها للموظفين على جميع المستويات ركيزة أساسية في القيمة التي نقدمها لموظفينا، ويشمل ذلك التدريب القيادي المتخصص الضروري لنمونا المستقبلي.

وسجل موظفو "البنك التجاري الدولي" في عام 2025 إجمالي 21,802 ساعة تعلم، منها 16,704 ساعة تعلم أساسية و5,098 ساعة عبر منصة "لينكد إن ليرنينج" (LinkedIn Learning)، بمتوسط 41 ساعة لكل موظف، بزيادة نسبتها 41% مقارنةً بعام 2024.

وواصل البنك، كجزء من منظومته التعليمية الشاملة، توسيع نطاق الوصول إلى الشهادات المهنية المحلية والدولية التي تدعم إتقان الأدوار الوظيفية ومهارات المستقبل. وشملت هذه المبادرات برامج "معهد الإمارات المالي" (EIF)، وهي مبادرة تابعة لـ"مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي" تهدف إلى تدريب واعتماد الخريجين الإماراتيين الجدد، بالإضافة إلى شهادات "المصرفي المعتمد" (Chartered Banker) من المملكة المتحدة. إلى جانب ذلك، حصل 68 موظفاً على شهادات مهنية في مجالات الامتثال والمشتريات وإدارة المخاطر والاستدامة.

ودعم البنك فرص تطوير أخرى، منها "برنامج دبي لخبراء المستقبل" (DFEP) للمواطنين الإماراتيين. وشارك كبار القادة من مختلف الخلفيات في برنامج "قيادة الابتكار والمشاريع الجديدة" التابع لـ "جامعة ستانفورد" (Stanford University)، بينما وسعت سلسلة برامج التميز القيادي ومنصة "لينكد إن ليرنينج" آفاق التعلم للإدارة الوسطى والمواهب عالية الإمكانات. وأسهمت مبادرات أخرى في تعزيز ثقافة التعلم المستمر لدينا.

ومثّل إطلاق "منصة مواهب البنك التجاري الدولي" (CBI Talent Hub)، وهي منصة موحدة وشفافة تدمج خطط التطوير الفردية (IDPs) وتخطيط التعاقب وبناء القدرات، الخطوة الأهم في هذا المسار. وعززت المنصة الحوكمة والمواءمة من خلال جلسات التنسيق ومراجعات التعلم الدورية، مما ضمن توجيه استثمارات التعلم لدعم خطط التعاقب، وتطوير الكفاءات العالية، وتحقيق مستهدفات التوطين. ورسخنا مسارات التعريف بالعمل والتطوير الإداري الإلزامية عبر البنك لضمان الاتساق في بناء القدرات على جميع المستويات.

وأطلقنا "تحدي لينكد إن ليرنينج" لتسريع تبني التعلم الرقمي الذاتي وتعزيز التفاعل مع هذه الفرص. كما استحدثنا "جوائز أفضل المتعلمين" لتشجيع المنافسة البناءة وتكريم الموظفين الأكثر استفادة من هذه الفرص. وقطعنا شوطاً كبيراً في تطوير تجارب التعلم الرقمي والمعزز بالذكاء الاصطناعي لمساعدة الموظفين على بناء قدرات تواكب متطلبات المستقبل في بيئة خدمات مالية سريعة التطور.

ولاقت سلسلة الفعاليات الجديدة "جلسات الحوار المعرفية" رواجاً كبيراً بين الموظفين، حيث استفاد أكثر من 350 مشاركاً هذا العام من التعلم التشاركي والتعاون متعدد الوظائف خلال جلسات غطت موضوعات متنوعة مثل "الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة" (ESG)، والذكاء الاصطناعي، والمشتريات، وتجربة العملاء.

وواصلنا تنفيذ وحدات التعلم الإلكتروني الإلزامية لبناء القدرات الجوهرية لعمليات البنك.

ترسيخ ثقافة الشمول والتميز القائم على الجدارة

حرصنا على توفير فرص نوعية للتعلم وممارسة المهارات التي تعكس ثقافتنا بهدف تعزيز بيئة عمل شاملة. ونفذنا في عام 2025 العديد من برامج الرفاه الوظيفي التي ركزت على التعاطف، والأمان النفسي، والحوار المفتوح. وحرصنا على ضمان تمثيل فريقنا القيادي المتنوع بشكل جيد في البرامج الرئيسية، بما في ذلك "سلسلة التميز القيادي" وشراكات التطوير القيادي مع "كلية IESE لإدارة الأعمال" (IESE Business School) في إسبانيا.

واتخذنا خطوات ملموسة طوال العام لتعزيز ثقافتنا القائمة على الجدارة، شملت إطلاق منصة "إنسباير" (Inspire)، وهي منصة للتقدير الفوري تؤكد أهمية التميز في الأداء. وقمنا بتحديث عمليات إدارة الأداء للتركيز على تقييم النتائج القابلة للقياس ومواءمة القيم، ودمج آلية تقديم الملاحظات المستمرة. وواصلنا توسيع نطاق الوصول إلى الشهادات المهنية العالمية التي تدعم إتقان الأدوار وتطوير مهارات المستقبل، تماشياً مع مبادئنا القائمة على الجدارة.

تعزيز التفاعل الوظيفي وبناء الثقة المؤسسية

نفخر بتحقيق معدل ارتباط وظيفي بلغ 75% في عام 2025، متجاوزين بذلك المعدل المعياري لقطاع الخدمات المالية في الشرق الأوسط البالغ 70%. وترافق هذا الإنجاز مع إطلاق "استبيان تفاعل موظفي البنك التجاري الدولي" المدعوم بالذكاء الاصطناعي، والذي قدم رؤى أعمق حول ارتباط الموظفين، والثقة في القيادة، والتعاون، والثقافة المؤسسية. وأظهرت أبرز نتائج الاستبيان:

- تعاون قوي بين الإدارات وتماسك كبير بين فرق العمل.
- ثقة عالية في القيادة وتوافق واضح مع التوجه الاستراتيجي.
- انطباعات إيجابية حول برامج التعلم والتطوير والتقدير

ونعتمد على هذه الرؤى المستمدة من الاستبيان لصياغة استراتيجية الموارد البشرية، وتوجيه مبادرات التواصل، وتحديد أولويات التطوير القيادي، وتحسين ممارسات الاستماع المستمر، بما يضمن بيئة عمل محفزة ومنتجة.

تقرير
الحوكمة المؤسسية

تقرير الحوكمة المؤسسية

1. كلمة رئيس مجلس الإدارة

يطيب لي، نيابةً عن مجلس الإدارة، أن أضع بين أيديكم تقرير الحوكمة المؤسسية للبنك التجاري الدولي لعام 2025. ونؤكد في هذا الصدد التزام المجلس الراسخ بالحفاظ على إطار حوكمة قوي وفعال يدعم الأهداف الاستراتيجية للبنك، ويعزز مبادئ المساءلة والشفافية، ويضمن الامتثال التام للمتطلبات التنظيمية المعمول بها وأفضل الممارسات المعتمدة.

ويرى مجلس الإدارة أن الحوكمة المؤسسية تُعد ركيزة أساسية لضمان استدامة البنك على المدى الطويل وتعزيز نزاهته المؤسسية. وتتيح الحوكمة الرشيدة للمجلس ممارسة رقابة فعالة، وتدعم اتخاذ قرارات متوازنة، وتكفل حماية مصالح جميع المساهمين وأصحاب المصلحة. وقد أولى المجلس، على مدار العام، اهتماماً خاصاً لتعزيز فاعلية الحوكمة، وترسيخ السلوك الأخلاقي، وتحديد الأدوار والمسؤوليات بدقة بين مجلس الإدارة ولجانه والإدارة التنفيذية.

واعتمد مجلس الإدارة خلال عام 2025، نسخة مطورة من لائحة الحوكمة المؤسسية، لتعكس أحدث التطورات في التوقعات التنظيمية وممارسات السوق. وبالتوازي مع ذلك، أجرى المجلس مراجعة شاملة واعتمد كافة مواثيق مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، لضمان استمرار توافقها مع اللوائح السارية، ووضوح المهام الموكلة إليها، وتحقيق رقابة فعالة على جميع المجالات التي تقع ضمن مسؤولية المجلس.

كما أشرف المجلس على تنفيذ تحسينات جوهرية في إطار السلوك والأخلاقيات في البنك. وشملت هذه التحسينات مراجعة "مدونة السلوك والأخلاقيات المهنية"، وتأسيس "لجنة قواعد السلوك والأخلاقيات" المتخصصة على مستوى الإدارة. وتتولى هذه اللجنة دعم التطبيق المستمر للمعايير الأخلاقية، والإشراف على المسائل المتعلقة بالسلوك، وضمان رفع التقارير وتصعيد القضايا إلى لجان مجلس الإدارة المعنية، مما يعزز ثقافة راسخة من النزاهة والمساءلة في جميع أرجاء المؤسسة.

ويتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن الإشراف على إطار الحوكمة العام في البنك، وتعزيز السلوك الأخلاقي والشفافية والمساءلة على كافة المستويات. ويشمل ذلك الإشراف على سياسات الحوكمة، وضوابط الرقابة الداخلية، والإجراءات التي تسري على المجلس والإدارة التنفيذية والموظفين، فضلاً عن ضمان الفصل الفعال بين المهام وتطبيق ممارسات حوكمة سليمة.

ويلتزم البنك التجاري الدولي بمبدأ التحسين المستمر؛ حيث واظب مجلس الإدارة ولجانه خلال العام على مراجعة السياسات والأطر المتعلقة بالحوكمة بانتظام لضمان ملاءمتها للأغراض المنشودة وتوافقها مع التوقعات التنظيمية والرقابية المتطورة. وتجسد هذه الجهود التزام المجلس المستمر بالحفاظ على أعلى معايير الحوكمة المؤسسية والامتثال التنظيمي.

.

Ali R
Ali R (Feb 18, 2026 10:29:40 GMT+3)

السيد علي راشد المهندي
نائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس لجنة الترشيحات والمكافآت ولجنة الإدارة التنفيذية

Saif Alshehhi (Feb 18, 2026 12:59:21 GMT+4)

السيد سيف علي الشحي
رئيس مجلس الإدارة

Mubarak bin Fahad (Feb 17, 2026 13:02:32 GMT+4)

السيد مبارك بن فهد المهيري
رئيس لجنة المخاطر

MohamedAlnuaimi (Feb 18, 2026 10:05:34 GMT+4)

السيد محمد علي مصبّح النعيمي
رئيس لجنة التدقيق

2. نهج البنك التجاري الدولي في تطبيق الحوكمة المؤسسية

يستند نهج البنك التجاري الدولي في الحوكمة المؤسسية إلى التزام مشترك يجمع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين بدعم أعلى معايير النزاهة والمساءلة والشفافية. ويُدمج هذا النهج ضمن هيكل الحوكمة في البنك، بما في ذلك مواثيق مجلس الإدارة ولجانه، ولائحة الحوكمة المؤسسية، ومدونة السلوك والأخلاقيات المهنية، والاختصاصات المرجعية للجان الإدارة، وغيرها من سياسات الحوكمة الداعمة.

وقد صمم البنك إطار الحوكمة المؤسسية لضمان الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة، وللتوافق مع المتطلبات التنظيمية الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع. ويطبق البنك ممارسات الحوكمة بصورة متناسبة، ويخضعها لمراجعة مستمرة لضمان بقائها فعالة ومستجيبة للتطورات التنظيمية والتوقعات الرقابية.

ويحافظ البنك التجاري الدولي على فصل واضح في الأدوار والمسؤوليات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية؛ حيث يضطلع المجلس بمسؤولية توفير التوجيه الاستراتيجي، واعتماد السياسات والأطر الرئيسية، وممارسة الرقابة على أداء البنك، وملف المخاطر، وترتيبات الحوكمة. في حين تتولى الإدارة التنفيذية، بقيادة الرئيس التنفيذي، مسؤولية الإدارة اليومية للبنك وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات والقرارات التي يعتمدها المجلس.

وقد عمل البنك خلال عام 2025 على تعزيز إطار الحوكمة المؤسسية من خلال تحسينات مستهدفة، شملت اعتماد لائحة حوكمة مؤسسية مطورة، وإجراء مراجعة شاملة وتحديث لكافة مواثيق مجلس الإدارة ولجانه لضمان التوافق مع المتطلبات التنظيمية المتطورة، ووضوح المهام، وفاعلية الرقابة. بالإضافة إلى ذلك، واصل البنك مراجعة وتنقيح السياسات والأطر المتعلقة بالحوكمة لدعم اتخاذ قرارات سليمة، وتعزيز السلوك الأخلاقي، وترسيخ ممارسات أعمال مستدامة في جميع أنحاء المؤسسة.

3. الرقابة التي يمارسها مجلس الإدارة وممارسات الحوكمة

يعتمد مجلس الإدارة نهجاً نشطاً ومنظماً للحوكمة، حيث يعقد اجتماعات منتظمة على مدار العام، بواقع ستة اجتماعات مجدولة على الأقل. وتُمكن هذه الاجتماعات المجلس من ممارسة رقابة فعالة على استراتيجية البنك، وأدائه، وترتيبات الحوكمة، ومسائل المخاطر الرئيسية.

ويراجع المجلس الخطط الاستراتيجية وخطط العمل الخاصة بالبنك ويعتمدها، ويراقب تنفيذها بدقة. كما يراجع البيانات المالية الدورية وتقارير الإدارة لتقييم المركز المالي للبنك، واتجاهات الأداء، والقضايا الناشئة، ولضمان التوافق مع بيان قابلية المخاطر المعتمد والأهداف الاستراتيجية.

ويقوم المجلس، في حدود الصلاحيات المفوضة إليه، بمراجعة واعتماد المقترحات الائتمانية التي تقع ضمن اختصاصه، ويشرف على إطار حوكمة الائتمان في البنك لضمان اتخاذ القرارات الائتمانية الجوهرية بطريقة منضبطة ومحكومة.

كما يعتمد المجلس السياسات الجديدة والتعديلات الجوهرية على السياسات القائمة، ويضمن بقاء أطر الحوكمة والمخاطر والرقابة متوافقة مع المتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات السائدة. ويشرف أيضاً على تنفيذ المبادرات الداخلية الرئيسية والمشاريع الاستراتيجية، بما في ذلك البرامج المتعلقة بالاستدامة، لضمان الحوكمة السليمة والتقدم والمساءلة.

ويتحمل مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على فاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنك. ويشمل ذلك اعتماد بيان قابلية المخاطر، والإشراف على الامتثال التنظيمي، ومراقبة استقلالية وفاعلية وظيفة التدقيق الداخلي.

ويرسخ المجلس من خلال هذه الأنشطة ثقافة المساءلة والنزاهة والشفافية، ويضمن عمل البنك بطريقة سليمة ومنضبطة وخاضعة لحوكمة رشيدة.

4. هيكل مجلس الإدارة ومتطلبات الملاءمة والجدارة

يتألف مجلس الإدارة، وفقاً للنظام الأساسي للبنك التجاري الدولي، من تسعة أعضاء يُنتخبون أو يُعيّنون لمدة ثلاث سنوات، وتكون عضويتهم قابلة للتجديد بما يتماشى مع سياسة الترشيح التي اعتمدها المجلس والمتطلبات التنظيمية السارية. ويضطلع المجلس بمسؤولية تحديد التوجه الاستراتيجي للبنك، واعتماد السياسات الرئيسية، والإشراف على الإدارة لضمان عمل البنك بما يحقق مصالح أصحاب المصلحة، ويمتثل للقوانين واللوائح المعمول بها.

وقد وافق المجلس على "سياسة الملاءمة والجدارة" التي تحكم تعيين أعضاء المجلس وتضمن استمرار أهليتهم. ويُشترط في الأعضاء استيفاء معايير محددة تتعلق بالنزاهة والكفاءة والخبرة والملاءة المالية والاستقلالية، مع الالتزام بتكريس الوقت الكافي لأداء واجباتهم. وتخضع هذه الملاءمة للتقييم عند التعيين وبشكل مستمر طوال فترة شغل العضو لمنصبه.

وإلى جانب التقييمات الفردية، يجري المجلس تقييماً جماعياً للملاءمة لضمان تمتع المجلس ككل بتوازن ملائم في المهارات والخبرات والمعارف اللازمة للإشراف الفعال على أنشطة البنك وأهدافه الاستراتيجية.

ومن المقرر، وفقاً لدورة حوكمة البنك، إجراء الانتخابات القادمة لأعضاء المجلس خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي المزمع عقده في الربع الأول من عام 2026. وستتم عملية الترشيح والانتخاب وفقاً للنظام الأساسي، وسياسة الترشيح، وسياسة الملاءمة والجدارة، والمتطلبات التنظيمية ذات الصلة.

5. تشكيل المجلس واستقلاليته وتنوعه

يعكس تشكيل المجلس توازناً ملائماً بين الأعضاء المستقلين وغير المستقلين، بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية وممارسات الحوكمة الرشيدة.

ويُصنف خمسة أعضاء على أنهم مستقلون، مما يشكل أغلبية في المجلس، بينما يمثل الأعضاء الأربعة الآخرون (غير المستقلين) بنك قطر الوطني (QNB)، المساهم الرئيسي في البنك. ويدعم هذا التشكيل الرقابة المستقلة مع ضمان تمثيل مصالح المساهمين بشكل مناسب.

ويُجسد المجلس التنوع عبر الجنس والفئات العمرية والخلفيات المهنية؛ حيث تبلغ نسبة التمثيل النسائي في المجلس 22.2%. كما يمثل الأعضاء فئات عمرية مختلفة، مما يجمع بين الخبرة والاستمرارية والرؤى المتنوعة التي تساهم في حوكمة فعالة وقرارات مستنيرة.

ويمتلك الأعضاء مجتمعين مجموعة واسعة من المهارات والخبرات ذات الصلة بالخدمات المصرفية والمالية، بما في ذلك المالية، وإدارة المخاطر، والاستراتيجية، والحوكمة. ويدعم هذا المزيج الرقابة الفعالة على أنشطة البنك والقدرة على معالجة المسائل المعقدة في بيئة تشغيلية وتنظيمية ديناميكية.

ويلتزم كل عضو في المجلس بواجبات الأمانة والسرية والولاء تجاه البنك وفقاً للقوانين واللوائح السارية، ويُطلب منه التصرف بناءً على معلومات دقيقة، وبحسن نية، وبما يحقق مصلحة البنك وجميع المساهمين.

6. تقييم وتطوير مجلس الإدارة

يجري البنك التجاري الدولي سنوياً تقييماً شاملاً لأداء مجلس الإدارة، سواء داخلياً أو عبر جهة خارجية مستقلة، لتقييم فاعليته العامة، والمساهمات الفردية للأعضاء، وأداء اللجان المنبثقة عنه. وتفحص هذه العملية مدى تماسك المجلس وتحدد مجالات التحسين، مما يضمن استمرار عمله بفاعلية وتوافقه مع الأهداف الاستراتيجية للبنك.

وقد خضع المجلس في عام 2025 لتقييم داخلي لقياس فاعليته الشاملة. وأكدت المراجعة الأداء القوي للمجلس وقدرته على العمل بتماسك والوفاء بمسؤولياته الرقابية. وكجزء من العملية، تم تقييم الملاءمة الجماعية للمجلس لضمان توفر التوازن الصحيح من المهارات والخبرات والتنوع اللازم للحوكمة السليمة واتخاذ القرارات الفعالة.

ويعطي البنك أولوية للتطوير المستمر لأعضاء مجلس الإدارة، حيث يتيح لهم الوصول إلى الخبرات والموارد الخارجية، ويتعاون مع مؤسسات رائدة لضمان تحسين مهاراتهم بانتظام ومواكبة أفضل الممارسات. وواصل البنك خلال العام الاستثمار في التطوير المهني للمجلس عبر جلسات تدريبية منظمة ومصممة خصيصاً لتلبية الأولويات التنظيمية واحتياجات الحوكمة. وقد غطت هذه الجلسات الاتجاهات التنظيمية الناشئة، وإطار الملاءمة والجدارة المحدث من المصرف المركزي، والالتزامات المتعلقة بتضارب المصالح، والتوقعات المتطورة بموجب أنظمة ومعايير الحوكمة المؤسسية. وتضمن هذه البرامج بقاء المجلس مؤهلاً تماماً لممارسة رقابة فعالة في بيئة تنظيمية ديناميكية.

1-6 أعضاء مجلس الإدارة

الاسم	المنصب	تاريخ التعيين	نبذة مختصرة
السيد سيف علي الشحي (مستقل، غير تنفيذي)	رئيس مجلس الإدارة	26 يوليو 2020 كعضو في المجلس، و2 نوفمبر 2020 رئيساً للمجلس (أعيد تعيينه في 28 فبراير 2023)	شغل السيد الشحي سابقاً مناصب في مجالس إدارة "شركة أبوظبي للاستثمار"، و"مصرف أبوظبي الإسلامي الدولي (واشنطن)"، و"الاتحاد لتمويل الصادرات"، و"ماستركارد"، و"الشركة الوطنية للتكافل"، و"فيزا إنترناشيونال"، بالإضافة إلى مناصب إدارية تنفيذية في "آفاق الإسلامية للتمويل" و"بنك أبوظبي الوطني". كما شغل منصب رئيس قسم البنوك الأجنبية والمحلية في مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. يحمل السيد الشحي درجة البكالوريوس في الإدارة والتكنولوجيا من "كلية نيو إنجلاند المركزية" في ورسستر، ماساتشوستس (الولايات المتحدة).
السيد علي راشد المهندي (غير مستقل، غير تنفيذي)	نائب رئيس مجلس الإدارة	30 مارس 2020 (أعيد تعيينه في 28 فبراير 2023)	يشغل السيد المهندي حالياً منصب المدير العام التنفيذي ورئيس قطاع العمليات في مجموعة "بنك قطر الوطني" (QNB). وهو رئيس مجلس إدارة "بنك قطر الوطني الأهلي" (مصر) وعضو مجلس إدارة "QNB كابيتال". وقد شغل سابقاً عضوية مجلسي إدارة "QNB فاينانس بنك" و"QNB تونس". يحمل السيد المهندي درجة البكالوريوس في علوم الحاسوب من جامعة قطر (قطر).
السيد مبارك مبارك بن فهد المهيري (مستقل، غير تنفيذي)	عضو	30 مارس 2020 (أعيد تعيينه في 28 فبراير 2023)	يُعد السيد المهيري رائد أعمال بارزاً، ويتمتع بشهرة خاصة في قطاع المطاعم. يشغل حالياً عضوية مجلس إدارة "أرقام كابيتال" و"بنك سيرا للاستثمار". وقد شغل سابقاً مناصب إدارية تنفيذية في "الخليج للاستثمار"، و"دائرة السياحة والتسويق التجاري بدبي"، و"مركز دبي التجاري العالمي". يحمل السيد المهيري درجة الماجستير في إدارة الأعمال (تخصص إدارة استراتيجية) من جامعة برمنغهام (المملكة المتحدة)، وبكالوريوس في المالية والتأمين والإدارة من جامعة نورث إيسترن في بوسطن (الولايات المتحدة).

الاسم	المنصب	تاريخ التعيين	نبذة مختصرة
السيد محمد علي مصبّح النعيمي (مستقل، غير تنفيذي)	عضو	24 مارس 2021 (أعيد تعيينه في 28 فبراير 2023)	يشغل السيد النعيمي حالياً منصب رئيس مجلس إدارة "غرفة رأس الخيمة"، ونائب رئيس مجلس إدارة "رأس الخيمة العقارية"، وعضو مجلس إدارة "مناطق رأس الخيمة الاقتصادية" (راكز). وقد شغل سابقاً مناصب في مجالس إدارة وأدواراً تنفيذية في "موارد للتمويل" و"بنك دبي الوطني". يحمل السيد النعيمي درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من كلية "نيوبيري" في بروكلين، ماساتشوستس (الولايات المتحدة).
الدكتور غيث هامل آل غيث القبيسي (مستقل، غير تنفيذي)	عضو	30 مارس 2020 (أعيد تعيينه في 28 فبراير 2023)	يُعد الدكتور القبيسي رجل أعمال معروفاً. يشغل حالياً عضوية "المجلس الاستشاري الوطني"، وعضوية مجلس إدارة "شركة العين الأهلية للتأمين" (ش.م.ع) و"مجموعة الغيث القابضة" (ش.م.خ). يحمل الدكتور القبيسي درجة الدكتوراه في إدارة الأعمال من "كلية كامبريدج الدولية" (المملكة المتحدة).
السيدة ميثاء سعيد الفلاسي (مستقل، غير تنفيذي)	عضو	30 مارس 2020 (أعيد تعيينها في 28 فبراير 2023)	تعمل السيدة الفلاسي كمستشار استثماري لدى العديد من شركات الاستثمار الدولية وصندوق تحوط للسلع. شغلت منصب مدير إدارة الأصول في مركز دبي المالي العالمي (DIFC) لمدة تسع سنوات، حيث أشرفت على 12 صندوقاً استثمارياً بما في ذلك "آرت دبي" و"سمارت ستريم". كما شغلت سابقاً مناصب إدارية تنفيذية في "استثمارات مركز دبي المالي العالمي" وعضويات في ثمانية مجالس إدارة لشركات متعددة الجنسيات. تحمل السيدة الفلاسي ماجستير إدارة الأعمال التنفيذية في المالية وقيادة الأعمال من "كلية لندن للأعمال" (المملكة المتحدة)، وهي مدير حوكمة معتمد من معهد "حوكمة" (الإمارات). ورُشحت في عام 2020 لعضوية وسام "حزب غويلفا" في إيطاليا، وهي سيناتور وحاصلة على لقب "ليدي".
السيد صلاح الدين المبروك المعداني (غير مستقل، غير تنفيذي)	عضو	25 أبريل 2022 (أعيد تعيينه في 28 فبراير 2023)	يشغل السيد المعداني حالياً منصب نائب رئيس أول / الائتمان الإقليمي في "بنك قطر الوطني" (QNB)، وعضوية مجلس إدارة "QNB تونس". وقد شغل سابقاً أدواراً إدارية في بنك قطر الوطني. يحمل السيد المعداني درجة البكالوريوس في المحاسبة والمالية من الجامعة الأمريكية في الشارقة (الإمارات).
السيدة فاطمة إبراهيم الباكر (غير مستقل، غير تنفيذي)	عضو	28 فبراير 2023	تشغل السيدة الباكر حالياً منصب نائب الرئيس التنفيذي – خدمات البنية التحتية في "مجموعة بنك قطر الوطني" (QNB)، وتعمل مديراً عاماً لشركة "QNByond Plus". تحمل السيدة الباكر دبلوم البرمجة من "كلية شمال الأطلنطي" في الدوحة (قطر).
السيد عبدالعزيز خالد جوخدار (غير مستقل، غير تنفيذي)	عضو	28 فبراير 2023	يشغل السيد جوخدار حالياً منصب الرئيس التنفيذي لـ "بنك قطر الوطني – السعودية". يحمل ماجستير إدارة الأعمال من "جامعة ستيتسون" (الولايات المتحدة) وبكالوريوس في المالية من "جامعة سنترال فلوريدا" (الولايات المتحدة).

ملاحظة: لم يشهد عام 2025 أي استقالات أو تعيينات جديدة في مجلس الإدارة. وتنتهي دورة المجلس الحالية بنهاية فبراير 2026، وسيتم إعادة تعيين المجلس أو تعيين مجلس جديد خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي المقرر عقده في 2 مارس 2026.

2-6 تعيين أمين سر مجلس الإدارة

وافق مجلس الإدارة على تعيين السيدة حلا الصفدي في منصب أمين سر الشركة في شهر أبريل 2020. وتتولى السيدة حلا، بموجب هذا الدور، مهام حلقة الوصل الرئيسية بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، مما يضمن انسيابية التواصل ويعزز الشفافية في كافة أنشطة الحوكمة. وتُعد السيدة حلا نقطة الاتصال المحورية المعنية بمسائل الحوكمة المؤسسية مع كل من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع. وتضطلع بمسؤولية الإشراف على شؤون الحوكمة المتعلقة بالمجلس، وضمان التوافق مع المتطلبات التنظيمية، وترسيخ أعلى معايير الحوكمة في البنك التجاري الدولي.

تمتلك السيدة حلا الصفدي خبرة واسعة تزيد على 14 عاماً في مجال أمانة السر والشؤون القانونية ضمن قطاع الخدمات المالية، مما يعكس خبرتها العميقة في الحوكمة المؤسسية. وقد استهلت مسيرتها المهنية في بنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.ع)، حيث شغلت مناصب رئيسية متعددة في وظائف أمانة السر والشؤون القانونية. وأسهمت فترة عملها هناك في تزويدها بأساس قوي في ممارسات الحوكمة والخدمات المالية، وهي الخبرات التي واصلت صقلها منذ انضمامها إلى البنك التجاري الدولي في عام 2019.

تحمل السيدة حلا درجة البكالوريوس في اللغة الإنجليزية والترجمة من جامعة البترا في عمان، الأردن. وهي أمين سر مجلس إدارة معتمد من معهد "حوكمة" للحوكمة المؤسسية، وحاصلة على شهادة تنفيذية في الحوكمة المؤسسية من كلية "إنسياد" (INSEAD). بالإضافة إلى ذلك، أكملت برنامجاً قيادياً معتمداً من كلية "آي إي إس إي" (IESE) لإدارة الأعمال، مما عزز فطنتها في مجالي الحوكمة والقيادة.

hala.alsafadi@cbi.ae

3-6 اجتماعات مجلس الإدارة

عقد مجلس الإدارة ستة (6) اجتماعات خلال عام 2025:

عضو مجلس الإدارة	14 يناير	30 أبريل	26 يونيو	31 يوليو	13 نوفمبر	23 ديسمبر
السيد سيف علي الشحي	√	√	√	√	√	√
السيد علي راشد المهندي	X	√	√	√	√	√
السيد مبارك بن فهد المهيري	√	√	√	√	√	√
السيد محمد علي مصبّح النعيمي	√	√	√	√	√	√
الدكتور غيث هامل آل غيث القبيسي	X	√	√	√	√	√
السيدة ميثاء سعيد الفلاسي	√	√	√	√	√	√
السيد صلاح الدين المبروك المعداني	√	√	√	√	√	√
السيدة فاطمة إبراهيم الباكر	√	√	√	√	√	√
السيد عبدالعزيز خالد جوخدار	√	√	√	√	√	√

فيما يتعلق بالقرارات المتخذة بالتمرير خلال عام 2025، وافق مجلس الإدارة على 33 قراراً متعلقاً بالأعمال على مدار العام، وتمت المصادقة عليها جميعاً في اجتماعات المجلس اللاحقة.

وقد عُقدت جميع اجتماعات المجلس خلال عام 2025 إما حضورياً أو عبر الهاتف/الفيديو، ولم يتم تسجيل أي حضور بالوكالة خلال العام.

7. لجان مجلس الإدارة

يرتكز إطار الحوكمة في البنك التجاري الدولي على مجموعة من اللجان المتخصصة المنبثقة عن مجلس الإدارة، حيث تعمل كل لجنة بموجب "اختصاصات مرجعية" معتمدة من المجلس تحدد بوضوح مهامها، والصلاحيات المفوضة إليها، وخطوط رفع التقارير. وتشمل هذه اللجان: لجنة التدقيق، ولجنة المخاطر، ولجنة الائتمان، ولجنة الترشيحات والمكافآت، واللجنة التنفيذية.

وتتولى كل لجنة مساعدة المجلس في أداء مسؤولياته الرقابية عبر مجالات رئيسية تشمل الاستراتيجية، والتقارير المالية، وإدارة المخاطر، والموافقات الائتمانية، والرقابة الداخلية، وتخطيط التعاقب الوظيفي، والمسائل البيئية والاجتماعية والحوكمة، وذلك ضمن نطاق اختصاصها المحدد.

ويخضع أداء لجان المجلس لتقييم سنوي كجزء من عملية تقييم أداء المجلس. ويتم قياس أداء اللجان مقابل اختصاصاتها المرجعية، مع رفع النتائج إلى المجلس لتحديد مجالات التحسين، مما يضمن استمرار فاعلية ومتانة إطار الحوكمة في البنك.

1-7 لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة (BAC)

التقرير السنوي والأنشطة الرئيسية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

يسعدني، بصفتي رئيساً للجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة ("اللجنة" أو "لجنة التدقيق")، أن أقدم هذا التقرير الموحد حول تشكيل اللجنة، ومهامها، وأنشطتها الرئيسية خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025. ويصدر هذا التقرير وفاءً بالتزامات اللجنة بموجب لوائح حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع، والإطار التنظيمي لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ("CBUAE")، ومعايير الحوكمة المعترف بها دولياً.

مارست لجنة التدقيق، طوال عام 2025، رقابة مستقلة وموضوعية وفعالة لدعم مجلس الإدارة فيما يتعلق بما يلي:

- نزاهة وشفافية التقارير المالية للبنك؛
- فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية وأطر الحوكمة؛
- استقلالية وأداء وفاعلية التدقيق الداخلي والخارجي؛
- الامتثال التنظيمي والمسائل الرقابية؛
- السلوك الأخلاقي، وإدارة مخاطر الاحتيال، وترتيبات الإبلاغ عن المخالفات.

وقد أدت اللجنة مسؤولياتها بمهنية عالية، مع الحرص على المناقشة البناءة والتركيز القوي على استدامة فاعلية الضوابط.

الصلاحيات والاختصاصات

تعمل اللجنة بموجب ميثاق معتمد من مجلس الإدارة، وهي مخولة بالآتي:

- الحصول على أي معلومات تطلبها من الإدارة؛
- الوصول غير المقيد إلى المدققين الداخليين والخارجيين؛
- الاستعانة بمشورة مهنية مستقلة عند الضرورة.

وتشمل مهام اللجنة الرقابة على:

- التقارير المالية والإفصاحات؛
- تعيين المدقق الخارجي، واستقلاليته، ونطاق عمله، وأتعابه؛
- استقلالية التدقيق الداخلي، وموارده، وفاعليته؛
- إطار الرقابة الداخلية ومعالجة أوجه القصور؛
- الامتثال التنظيمي والمسائل الرقابية؛
- إدارة مخاطر الاحتيال والإبلاغ عن المخالفات؛
- المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة.

التقارير المالية والمسائل المحاسبية الجوهرية

راجعت اللجنة خلال عام 2025 البيانات المالية الفصلية والسنوية للبنك، مع التركيز بشكل خاص على:

- دقة ونزاهة التقارير المالية؛
- الأحكام والتقديرات المحاسبية الجوهرية؛
- مجالات المخاطر المالية الرئيسية، بما في ذلك انخفاض القيمة، والمخصصات، والتقييم، والاعتراف بالإيرادات.

وقد انخرطت اللجنة في مناقشات مفصلة مع الإدارة والمدقق الخارجي لضمان الامتثال التام للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، واتساق وملاءمة السياسات المحاسبية، وكفاية وشفافية الإفصاحات. وبناءً على هذه المراجعات، ونظراً لتقرير التدقيق غير المتحفظ الصادر عن المدقق الخارجي، أوصت اللجنة باعتماد البيانات المالية الموحدة لعام 2025 من قبل مجلس الإدارة ورفعها للمساهمين.

الرقابة على التدقيق الخارجي

ظلت الرقابة على عملية التدقيق الخارجي مسؤولية رئيسية للجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة. وقد قامت اللجنة، خلال العام، بما يلي:

- تقييم استقلالية المدقق الخارجي ومؤهلاته وأدائه.
- مراجعة تأكيدات الاستقلالية الخطية والإقرارات الأخلاقية وفقاً لميثاق أخلاقيات مجلس المعايير الدولية لأخلاقيات المحاسبة (IESBA).
- التأكد من عدم تقديم أي خدمات غير تدقيقية محظورة.
- مراجعة واعتماد نطاق التدقيق، وخطة التدقيق، والأتعاب، بما يضمن توافقها مع حجم البنك وتعقيد عملياته وملف المخاطر الخاص به.

وقد قيمت اللجنة جودة وفاعلية التدقيق الخارجي، بما في ذلك الحكم المهني، والشك المهني، وجوة التقارير، والاستجابة لاستفسارات اللجنة، وخلصت إلى أن المدقق الخارجي حافظ على استقلاليته شكلاً ومضموناً.

الرقابة على التدقيق الداخلي

حافظت اللجنة على تواصل وثيق مع إدارة التدقيق الداخلي طوال العام. وفي هذا الصدد، قامت اللجنة بما يلي:

- اعتماد ميثاق التدقيق الداخلي، والموازنة، وخطة التدقيق القائمة على المخاطر.
- مراجعة كافة تقارير التدقيق ذات المخاطر العالية والمتوسطة إلى العالية.
- تقييم ما إذا كانت نتائج التدقيق تشير إلى ضعف منهجي في الضوابط أم قضايا منعزلة.
- متابعة معالجة الإدارة لملاحظات التدقيق في الوقت المناسب.

أعربت اللجنة عن رضاها بأن التدقيق الداخلي عمل باستقلالية وموضوعية، وتمتع بالسلطة والصلاحيات اللازمة للوصول إلى المعلومات، وقدم خدمات ضمان ذات قيمة مضافة تركز على المخاطر.

الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

راجعت اللجنة فاعلية بيئة الرقابة الداخلية في البنك، وعند تحديد نقاط ضعف، طلبت تحليلاً واضحاً للأسباب الجذرية، واعتمدت خطط تصحيح ذات ملكية وجداول زمنية محددة، وراقبت استدامة الإجراءات التصحيحية. وقد لاحظت اللجنة تحسناً في فاعلية الضوابط خلال عام 2025، مدعوماً بحوكمة قوية، وعمليات محسنة، وتحسينات مستهدفة في الأنظمة.

الامتثال التنظيمي والمسائل الرقابية

تماشياً مع التوقعات التنظيمية، أشرفت اللجنة على استجابة الإدارة لعمليات الفحص التي أجراها المصرف المركزي، والمراجعات الأساسية والموضوعية، والمتطلبات التنظيمية لهيئة الأوراق المالية والسلع. وشمل ذلك مراجعة خطط العمل التصحيحية، ومتابعة التقدم المحرز في التنفيذ، والتحقق من أدلة الإغلاق، وتصعيد المسائل الجوهرية إلى مجلس الإدارة عند الحاجة. وقد عززت هذه الرقابة التزام البنك بالمساءلة التنظيمية وثقافة الضوابط القوية.

الإبلاغ عن المخالفات ومخاطر الاحتيال والسلوك الأخلاقي

واصلت اللجنة الإشراف على إطار الإبلاغ عن المخالفات وإدارة مخاطر الاحتيال، لضمان التحقيق في المخاوف المبلغ عنها بشكل مستقل وسري، وحماية المُبلغين من الانتقام، ومعالجة الأسباب الجذرية والآثار المترتبة على الضوابط بشكل مناسب. كما شجعت اللجنة مبادرات التوعية المستمرة لترسيخ السلوك الأخلاقي وثقافة مخاطر قوية في جميع أنحاء البنك.

فاعلية اللجنة

أجرت اللجنة تقييمها الذاتي السنوي خلال عام 2025، والذي غطى فاعلية الرقابة والمناقشة البناءة، وجودة المعلومات المستلمة، والتفاعل مع الإدارة والمدققين، والامتثال للتوقعات التنظيمية. وخلصت اللجنة إلى أنها عملت بفاعلية طوال العام.

الخاتمة والتطلعات المستقبلية

تتطلع اللجنة مستقبلاً إلى مواصلة تعزيز دورها الرقابي، مع تركيز خاص على تحسين جودة وشفافية التقارير المالية، وزيادة الرقابة على المخاطر التكنولوجية والسيبرانية، وتعميق دمج اعتبارات الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في أنشطة التدقيق والضمان، والحفاظ على الامتثال التنظيمي المستدام والجاهزية الرقابية، وزيادة تعزيز الرقابة على إدارة مخاطر الاحتيال والمسائل المتعلقة بالسلوك.

تظل لجنة التدقيق ملتزمة بدعم أعلى معايير الحوكمة والشفافية والمساءلة، ومساندة مجلس الإدارة في حماية مصالح البنك وأصحاب المصلحة في بيئة تنظيمية تزداد تعقيداً.

اجتماعات لجنة التدقيق المنعقدة خلال عام 2025

اسم العضو	المنصب	13 يناير	27 فبراير	29 أبريل	28 يوليو	11 نوفمبر
السيد محمد علي مصبّح النعيمي	رئيس اللجنة	√	√	√	√	X
السيدة ميثاء سعيد الفلاسي	نائب رئيس اللجنة	√	√	√	√	√
السيد عبدالعزيز خالد جوخدار	عضو	√	√	√	√	√

السيد محمد علي مصبّح النعيمي
رئيس لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة

2-7 لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة (BAC)

نظرة عامة واجتماعات اللجنة

يسرني، بصفتي رئيساً للجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، أن أستعرض أبرز الأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة خلال عام 2025، وذلك في إطار التزامها بمهامها المتمثلة في الإشراف على إدارة المخاطر، والامتثال، وإطار حوكمة المخاطر الشامل في البنك.

عقدت اللجنة أربعة اجتماعات على مدار العام، مارست خلالها دوراً رقابياً فاعلاً، وقدمت التحدي البنّاء لضمان ترسيخ البنك لثقافة مخاطر وامتثال سليمة، والحفاظ على مرونته في إدارة المخاطر الناشئة، مع الحرص على حماية مصالح أصحاب المصلحة.

إطار حوكمة المخاطر وقابلية تحمل المخاطر

انصب تركيز اللجنة بشكل رئيسي على مراجعة إطار إدارة المخاطر في البنك واعتماده، بما في ذلك استراتيجية إدارة المخاطر، وبيان قابلية تحمل المخاطر، وأطر الامتثال الأساسية، مما ضمن استمرار توافق هذه الأطر مع الأهداف الاستراتيجية للبنك والمتطلبات التنظيمية السارية.

كفاية رأس المال واختبارات التحمل وتخطيط التعافي

راجعت اللجنة واعتمدت التقارير الرقابية الجوهرية، بما فيها عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP)، ونتائج اختبارات التحمل، وخطط التعافي، وذلك لتقييم كفاية مركز رأس المال والسيولة لدى البنك في ظل الظروف الاعتيادية والظروف الضاغطة.

الرقابة على الامتثال والجرائم المالية

مارست لجنة المخاطر رقابة شاملة على إطار الامتثال والجرائم المالية في البنك، حيث راجعت تقارير الامتثال الدورية المقدمة من الإدارة التنفيذية، بما في ذلك المستجدات الواردة من رئيس إدارة الامتثال ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال، والتي غطت مجالات مكافحة غسل الأموال، ومكافحة تمويل الإرهاب، والامتثال للعقوبات، والعناية الواجبة تجاه العملاء، ومراقبة المعاملات، وأنشطة المعالجة الرقابية. كما اطلعت اللجنة على المراجعات التي أجريت على تقارير مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال، وأحاطت علماً بالتحسينات المنفذة لمواكبة التوقعات التنظيمية المتطورة.

الرقابة التنظيمية وإجراءات المعالجة

تابعت اللجنة، في سياق الرقابة التنظيمية، التقدم المحرز في تنفيذ خطط العمل المنبثقة عن المراجعات الأساسية والموضوعية ومراجعات المتابعة التي أجراها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، بما في ذلك التحقق من إجراءات المعالجة والجداول الزمنية المحددة، مما يعزز التزام البنك بالامتثال التنظيمي والشفافية الرقابية.

تقييم مخاطر الامتثال وقبول المخاطر

راجعت اللجنة واعتمدت التقييم الشامل لمخاطر الامتثال على مستوى البنك (EWRA)، مما أتاح لها الإشراف على ملف المخاطر التنظيمية للبنك واستراتيجيات التخفيف المرتبطة به. إضافةً إلى ذلك، راجعت اللجنة وصادقت على طلبات قبول المخاطر ومسائل الامتثال المحددة لضمان توافقها مع قابلية تحمل المخاطر المعتمدة في البنك.

الإشراف على لجان الإدارة وخطوط الدفاع الثلاثة

راجعت اللجنة أعمال لجان الإدارة ومخرجاتها الرئيسية، بما في ذلك لجنة إدارة المخاطر، ولجنة الامتثال، ولجنة الرقابة على النماذج، وذلك لضمان حوكمة فعالة عبر خطوط الدفاع الثلاثة.

سلوكيات السوق وحماية المستهلك

أشرفت لجنة المخاطر على المخاطر المتعلقة بسلوكيات السوق وحماية المستهلك بما يتماشى مع نظام حماية المستهلك الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والتوقعات الرقابية ذات الصلة. واستعرضت اللجنة خلال العام مستجدات المخاطر السلوكية، واتجاهات شكاوى العملاء، وإجراءات المعالجة الناتجة عن المراجعات الداخلية والفحوصات التنظيمية، كما تابعت إجراءات الإدارة الرامية لتعزيز ضوابط السلوك وضمان تحقيق مخرجات عادلة للعملاء.

الرقابة على تداول المطلعين

لا يخصص البنك التجاري الدولي لجنة مستقلة لمراقبة تداولات المطلعين، بل تندرج مهام الرقابة على هذه التداولات ضمن مسؤوليات إدارة الامتثال وفقاً لسياسة تداول المطلعين وتحت إشراف لجنة المخاطر. ولم يُسجَّل أي حادث يتعلق بتداول المطلعين خلال عام 2025.

مراجعة السياسات والتحسين المستمر

راجعت اللجنة، إيماناً منها بأهمية التحسين المستمر، التحديثات المقترحة على سياسات إدارة المخاطر والامتثال ومخاطر النماذج وأوصت باعتمادها، لضمان مواءمتها مع المتطلبات التنظيمية الناشئة وأفضل الممارسات في القطاع.

الخاتمة والتطلعات المستقبلية

ساهمت لجنة المخاطر، من خلال دورها الرقابي وتوجيهاتها المستمرة، في تعزيز إطار حوكمة المخاطر والامتثال لدى البنك التجاري الدولي خلال عام 2025. وتواصل اللجنة تركيزها مستقبلاً على استشراف المخاطر الناشئة، ورفع فاعلية الامتثال، ودعم مجلس الإدارة في التعامل مع بيئة تنظيمية تزداد تعقيداً.

اجتماعات لجنة المخاطر المنعقدة خلال عام 2025

اسم العضو	المنصب	27 مارس	30 يونيو	29 سبتمبر	27 نوفمبر
السيد مبارك بن فهد المهيري	رئيس اللجنة	√	√	√	√
الدكتور غيث هامل آل غيث القبيسي	نائب رئيس اللجنة	√	X	X	√
السيدة فاطمة إبراهيم الباكر	عضو	√	√	√	√

السيد مبارك بن فهد المهيري
رئيس لجنة المخاطر

3-7 لجنة الترشيحات والمكافآت – الأنشطة الرئيسية في عام 2025

نظرة عامة واجتماعات اللجنة

يسرني، بصفتي رئيساً للجنة الترشيحات والمكافآت، أن أستعرض الأنشطة الرئيسية التي نفذتها اللجنة خلال عام 2025، وذلك وفقاً لتفويضها المعني بالإشراف على الترشيحات، والمكافآت، وتخطيط التعاقب الوظيفي، وإطار عمل الموارد البشرية والمواهب في البنك. عقدت اللجنة اجتماعين خلال العام، ركزت فيهما بشكل أساسي على مسائل الحوكمة والأداء، لا سيما الاستجابة لنظام ومعايير الكفاءة والأهلية الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

يؤكد رئيس اللجنة مسؤوليته عن كفاية إطار عمل اللجنة، ومراجعة إجراءاتها خلال العام، ويقر بأن اللجنة أدت مهامها بفاعلية وكفاءة على مدار عام 2025.

الرقابة على الكفاءة والأهلية

تمثلت إحدى المحطات البارزة خلال العام في مراجعة واعتماد سياسة الكفاءة والأهلية للبنك، بما يضمن التوافق التام مع المتطلبات التنظيمية للمصرف المركزي. وفي هذا السياق، راجعت اللجنة ملفات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا ومدى ملاءمتهم واستقلاليتهم واستمرار كفاءتهم وأهليتهم، لضمان الامتثال المستمر للتوقعات التنظيمية.

أداء مجلس الإدارة والإدارة العليا

أشرفت اللجنة على التقييم السنوي لأداء مجلس الإدارة، وحددت نقاط القوة ومجالات التحسين. وبناءً على مخرجات الأداء والمعايير المرجعية للسوق والمتطلبات التنظيمية، راجعت اللجنة مكافآت مجلس الإدارة ورفعت توصياتها بشأنها. كما استعرضت اللجنة أداء الإدارة العليا وأبرز إنجازاتها، وقيمت مدى توافقها مع الأهداف الاستراتيجية للبنك ونتائج الأداء العام.

تخطيط التعاقب الوظيفي واستمرارية القيادة

راجعت اللجنة، في إطار مسؤولياتها الإشرافية، خطط التعاقب الوظيفي للإدارة العليا، بما في ذلك جاهزية البدلاء للأدوار الحيوية، وذلك لدعم استمرارية القيادة وتعزيز المرونة التنظيمية للبنك على المدى الطويل.

المكافآت وحوكمة الموارد البشرية

راجعت اللجنة واعتمدت سياسات الموارد البشرية الرئيسية، بما فيها تلك المتعلقة بإدارة الأداء وبرامج الحوافز، لضمان مواءمتها مع المتطلبات التنظيمية، وممارسات المخاطر الحكيمة، والمعايير السائدة في السوق.

التوطين وتنمية الكفاءات الوطنية

تابعت اللجنة التقدم المحرز في ملف التوطين، واستعرضت تحديثات الإدارة بشأن نسب تمثيل المواطنين، ومبادرات التطوير، والبرامج الهادفة لبناء كوادر وطنية مستدامة بما يتماشى مع التوقعات التنظيمية.

الخاتمة والتطلعات المستقبلية

ساهمت لجنة الترشيحات والمكافآت، من خلال إشرافها على مسائل الكفاءة والأهلية والأداء والتعاقب الوظيفي والمكافآت، في تعزيز إطار القيادة والحوكمة لدى البنك التجاري الدولي خلال عام 2025. وتواصل اللجنة التزامها بضمان الامتثال الكامل لمتطلبات الكفاءة والأهلية، ودعم تطوير القيادات، وترسيخ مكانة البنك كمؤسسة تعتمد على الأداء وتتميز بحوكمة رشيدة.

اجتماعات لجنة الترشيحات والمكافآت المنعقدة خلال عام 2025

اسم العضو	المنصب	26 يونيو	21 ديسمبر
السيد علي راشد المهندي	الرئيس	√	√
السيد محمد علي مصبّح النعيمي	نائب الرئيس	√	√
السيد مبارك بن فهد المهيري	عضو	√	√

السيد علي راشد المهندي
رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت

4-7 لجنة الائتمان المنبثقة عن مجلس الإدارة (BCC) – الأنشطة الرئيسية لعام 2025

نظرة عامة والاجتماعات

يسرني، بصفتي رئيساً للجنة الائتمان المنبثقة عن مجلس الإدارة ("لجنة الائتمان")، أن أقدم هذا التقرير حول الأنشطة الرئيسية للجنة خلال عام 2025، والتي تم تنفيذها وفقاً لمهامها المحددة في الإشراف على إدارة مخاطر الائتمان والحفاظ على جودة ومتانة المحفظة الائتمانية للبنك التجاري الدولي. وقد عقدت اللجنة أربعة اجتماعات خلال العام، مارست خلالها مهامها الرقابية في حدود الصلاحيات المفوضة إليها من قبل مجلس الإدارة، ودعمت اتخاذ قرارات ائتمانية سليمة في جميع أنحاء البنك.

الإطار التنظيمي وحوكمة مخاطر الائتمان

شكل تطبيق "نظام ومعايير إدارة مخاطر الائتمان" الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي محوراً رئيسياً لعمل اللجنة خلال العام. وقد راجعت اللجنة التحديثات المتعلقة بالمتطلبات التنظيمية، وقيمت خطط عمل الإدارة لضمان الاستواء المستمر مع إطار مخاطر الائتمان المُراجَع والتوقعات الرقابية المتطورة.

الرقابة على المحفظة الائتمانية وجودة الأصول

أجرت اللجنة مراجعات ربع سنوية للمحفظة الائتمانية للبنك، شملت تقييمات مفصلة للقروض المتعثرة (NPLs)، وحسابات قائمة المراقبة، ومستويات التركز الائتماني. وقد أتاح ذلك الكشف المبكر عن مخاطر الائتمان الناشئة وممارسة رقابة فعالة على الإجراءات التصحيحية لحماية جودة الأصول ومتانة المحفظة.

الموافقات الائتمانية والصلاحيات المفوضة

في إطار ممارسة مسؤولياتها المفوضة، وافقت اللجنة على المقترحات الائتمانية التي تقع ضمن صلاحياتها، وأوصت مجلس الإدارة بالموافقة على الطلبات الائتمانية الجوهرية عند الاقتضاء. كما راجعت اللجنة وأوصت بالموافقة على مقترحات التسوية، وإعادة الهيكلة، وعمليات الشطب، والإجراءات المتعلقة بمخصصات انخفاض القيمة، مما ضمن إدارة حكيمة للانكشافات المتعثرة ومنخفضة القيمة.

الرقابة على اللجان الائتمانية والانكشافات

راجعت لجنة الائتمان وصادقت على الموافقات الائتمانية الصادرة عن "لجنة الائتمان الداخلية" (ICC)، وراقبت الانكشافات على البنوك والجهات السيادية، وراجعت المعاملات في السوق الثانوية والقروض المشتركة لضمان اتساقها مع بيان قابلية المخاطر المعتمد واستراتيجية الائتمان للبنك.

الحدود والتقييمات وتطورات المحفظة

بالإضافة إلى ما سبق، راجعت اللجنة واعتمدت حدود التعامل مع البنوك، وأشرفت على تعيين وتجديد عقود المقيمين والمدققين، وراقبت الانكشافات الائتمانية بين شركات المجموعة والمتعلقة بالاستثمار، كما راجعت تطورات المحفظة عبر القطاعات والمناطق الجغرافية الرئيسية.

الخاتمة والتطلعات المستقبلية

أسهمت لجنة الائتمان، من خلال رقابتها المنضبطة ومناقشاتها البناءة، في تعزيز إطار حوكمة الائتمان في البنك والحفاظ على جودة المحفظة خلال عام 2025. وتتطلع اللجنة مستقبلاً إلى مواصلة التركيز على النمو المدروس، والامتثال التنظيمي المستدام، والإدارة الاستباقية لمخاطر الائتمان في ظل بيئة اقتصادية ديناميكية.

اجتماعات لجنة الائتمان المنعقدة خلال عام 2025

اسم العضو	المنصب	26 فبراير	28 مايو	16 سبتمبر	26 نوفمبر
السيد صلاح الدين المبروك المعداني	رئيس اللجنة	√	√	√	√
السيد محمد علي مصبّح النعيمي	نائب رئيس اللجنة	√	√	√	√
السيد مبارك بن فهد المهيري	عضو	√	√	√	√

السيد صلاح الدين المبروك المعداني
رئيس لجنة الائتمان المنبثقة عن مجلس الإدارة

5-7 اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة (BExCO) – الأنشطة الرئيسية لعام 2025

نظرة عامة والاجتماعات

يسرني، بصفتي رئيساً للجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة ("اللجنة التنفيذية")، أن أقدم هذا التقرير حول الأنشطة الرئيسية للجنة خلال عام 2025، والتي تم تنفيذها ضمن حدود الصلاحيات المفوضة من مجلس الإدارة لدعم تنفيذ استراتيجية البنك والإشراف على المبادرات الإدارية الرئيسية. وعقدت اللجنة اجتماعين خلال العام، ركزت فيهما على المسائل التي تتطلب رقابة على مستوى المجلس في الفترات الفاصلة بين اجتماعات مجلس الإدارة، مع ضمان التوافق مع الأهداف الاستراتيجية للبنك وإطار الحوكمة.

المبادرات الاستراتيجية والتشغيلية

أولت اللجنة اهتماماً خاصاً خلال العام لمراقبة المبادرات الاستراتيجية والتشغيلية الكبرى. وفي هذا السياق، راجعت اللجنة تحديثات دورية حول برنامج التحول في النظام المصرفي الأساسي، بما في ذلك التقدم المحرز مقابل المحطات الرئيسية، لضمان بقاء التنفيذ متوافقاً مع الأولويات الاستراتيجية للبنك، والمتطلبات التشغيلية، والجداول الزمنية المتفق عليها للتسليم.

الرقابة على المحفظة العقارية

راجعت اللجنة التحديثات المتعلقة بالمحفظة العقارية للبنك، بما في ذلك حالة المبيعات، والتخارجات، والمعاملات العقارية الأخرى. وقد ضمنت هذه الرقابة التوافق مع السياسات المعتمدة والأهداف الاستراتيجية، مع توفير التوجيه والمناقشة البناءة لإجراءات الإدارة في هذا المجال.

التخطيط المالي والرقابة على الموازنة

بالإضافة إلى ذلك، راجعت اللجنة التنفيذية موازنة البنك لعام 2026 وأوصت مجلس الإدارة باعتمادها، حيث قدمت الرقابة والمشورة لضمان توافق الموازنة مع التوجه الاستراتيجي للبنك، والانضباط المالي، وأهداف النمو.

الاستدامة والرقابة على الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)

تلقت اللجنة أيضاً تحديثات حول خارطة طريق الاستدامة والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في البنك، حيث راقبت التقدم المحرز في المبادرات المخطط لها، ودعمت التوافق مع التوقعات التنظيمية السارية وأهداف الاستدامة الأوسع للبنك.

الخاتمة والتطلعات المستقبلية

دعمت اللجنة التنفيذية، من خلال رقابتها المركزة على المبادرات الاستراتيجية والتخطيط المالي وبرامج التحول الرئيسية، التنفيذ الفعال لاستراتيجية البنك خلال عام 2025. وتظل اللجنة ملتزمة بدعم مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في المضي قدماً بالأولويات الاستراتيجية للبنك التجاري الدولي وضمان التنفيذ المنضبط في بيئة تشغيلية ديناميكية.

اجتماعات اللجنة التنفيذية المنعقدة خلال عام 2025

اسم العضو	المنصب	17 أبريل	16 أكتوبر
السيد علي راشد المهندي	رئيس اللجنة	√	√
السيد محمد علي مصبّح النعيمي	نائب رئيس اللجنة	√	√
الدكتور غيث هامل آل غيث القبيسي	عضو	√	√
السيدة ميثاء سعيد الفلاسي	عضو	√	√

السيد علي راشد المهندي
رئيس اللجنة التنفيذية المنبثقة عن مجلس الإدارة

8. فاعلية وتقييم مجلس الإدارة

يجري البنك التجاري الدولي تقييماً سنوياً شاملاً لأداء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه. ويقيم هذا التقييم الفاعلية الجماعية للمجلس، ومساهمة كل عضو من أعضائه، وأداء لجانه، مع التركيز على فاعلية الحوكمة، وجودة الرقابة، والتوافق مع الأهداف الاستراتيجية للبنك. كما تأخذ العملية في الاعتبار ديناميكيات المجلس وتحدد مجالات التحسين المستمر.

وقد أجرى البنك خلال عام 2025 تقييماً داخلياً سنوياً للمجلس ولجانه، باستخدام استبيانات منظمة ومعايير تقييم محددة. وراجعت لجنة الترشيحات والمكافآت نتائج التقييم، وسجلت الملاحظات الرئيسية وإجراءات التحسين لدعم التعزيز المستمر لممارسات الحوكمة.

ويوفر البنك للأعضاء الجدد برنامجاً تعريفياً منظماً مصمماً ليتناسب مع دور العضو وخبراته ومهاراته. ويشمل البرنامج التعريفي لقاءات مع أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية، بالإضافة إلى توجيه شامل حول واجبات ومسؤوليات الأعضاء، وسياسات وإجراءات البنك، والمتطلبات القانونية والتنظيمية السارية.

وتضمن هذه العمليات بقاء المجلس ولجانه فعالة، ومطلعة، ومؤهلة لأداء مسؤولياتها بما يتماشى مع التوقعات التنظيمية والتوجه الاستراتيجي للبنك.

9. مكافآت مجلس الإدارة

راجعت لجنة الترشيحات والمكافآت أداء مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، ورفعت توصيتها بشأن المكافأة السنوية للمجلس إلى مجلس الإدارة.

وبناءً على موافقة المجلس، تم تقديم التوصية بإجمالي مكافآت للمجلس قدرها 10,000,000 درهم إماراتي للموافقة عليها من قبل الجمعية العمومية المنعقدة في 13 فبراير 2025، والتي اعتمدت المكافآت كما هو مقترح.

	أعضاء مجلس إدارة البنك التجاري الدولي	المبلغ المدفوع (درهم إماراتي)
1	السيد سيف علي الشحي – رئيس مجلس الإدارة	**2,000,000**
2	السيد علي راشد المهندي – نائب رئيس مجلس الإدارة	**1,000,000**
3	السيد مبارك بن فهد المهيري – عضو	**1,000,000**
4	السيد محمد علي مصبّح النعيمي – عضو	**1,000,000**
5	السيد صلاح الدين المبروك المعداني – عضو	**1,000,000**
6	السيدة ميثاء سعيد الفلاسي – عضو	**1,000,000**
7	الدكتور غيث هامل آل غيث القبيسي – عضو	**1,000,000**
8	السيدة فاطمة إبراهيم الباكر – عضو	**1,000,000**
9	السيد عبدالعزيز خالد جوخدار – عضو	**1,000,000**
	الإجمالي	**10,000,000**

لم يوصَ بمنح أعضاء مجلس إدارة البنك التجاري الدولي أي بدلات إضافية، أو رواتب، أو أتعاب، أو مكافآت، أو خطط حوافز طويلة الأجل أو أي خطط حوافز أخرى. كما لم يتم دفع أي بدلات حضور لأعضاء المجلس عن حضور اجتماعات المجلس أو لجانه خلال عام 2025.

ويبلغ إجمالي المكافآت المقترحة للمجلس عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، والتي ستُدفع في عام 2026، مبلغ 15 مليون درهم إماراتي، وتخضع للموافقة النهائية للمساهمين في اجتماع الجمعية العمومية.

10. الهيكل التنظيمي

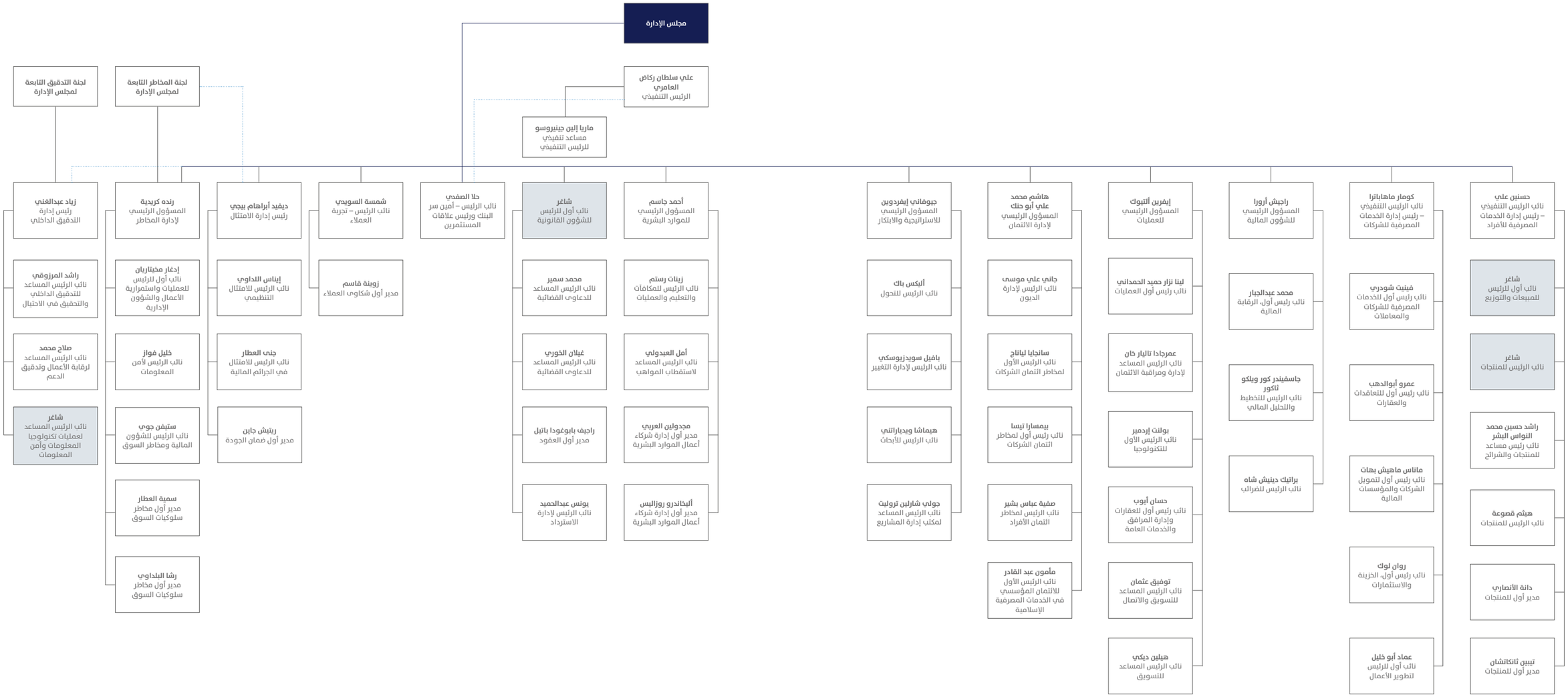

11. الإدارة التنفيذية

11-1 الرئيس التنفيذي

يشغل السيد علي سلطان ركاض العامري منصب الرئيس التنفيذي للبنك التجاري الدولي. وهو قائد مصرفي يتمتع بخبرات واسعة ومهارات متعددة تمتد لأكثر من 25 عاماً في قطاع الخدمات المالية، حيث تقلد العديد من المناصب الإدارية العليا في مؤسسات مالية محلية وعالمية رائدة. استهل السيد العامري مسيرته المهنية في البنك التجاري الدولي بوظيفة مسؤول أول للشركات في عام 2000، ثم انتقل لاحقاً لاكتساب خبرات متنوعة على مدار ثماني سنوات عمل خلالها مع بنوك مرموقة؛ حيث شغل منصب مدير في الخدمات المصرفية للشركات لدى "بنك الإمارات دبي الوطني"، ومدير علاقات أول لدى "باركليز"، ورئيس تطوير الأعمال في "نور بنك" (بنك نور الإسلامي سابقاً). وفي عام 2010، عاد السيد العامري إلى البنك التجاري الدولي ليشغل منصب الرئيس التنفيذي لقطاع الخدمات المصرفية للجملة. وفي عام 2019، عُين رئيساً تنفيذياً بالإنابة، ثم تم تثبيته في منصب الرئيس التنفيذي في عام 2020. أكمل السيد العامري برنامج التعليم التنفيذي في الإدارة من كلية "آي إي إس إي" (IESE) لإدارة الأعمال في إسبانيا، وهو حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الأردنية، ودرجة البكالوريوس في التسويق من كلية إدارة الأعمال بجامعة عجمان. يشغل السيد العامري حالياً منصب رئيس مجلس إدارة شركة "CBIx"، وهي شركة تابعة للبنك التجاري الدولي.

11-2 فريق الإدارة التنفيذية

يقود الرئيس التنفيذي فريقاً مكوناً من 13 مديراً تنفيذياً يتولون مجتمعين مسؤولية دعم التوجه الاستراتيجي للبنك وإدارة عملياته التشغيلية. وتجدر الإشارة إلى أن السيد توفيق عدنان زويد، الذي كان يشغل منصب نائب رئيس أول ورئيس الشؤون القانونية، قد استقال من البنك في مارس 2025، ولا يزال المنصب شاغراً حتى 31 ديسمبر 2025، وسيتم الإعلان عن أي تعيين جديد في حينه.

تدرك الإدارة التنفيذية في البنك التجاري الدولي تماماً مسؤولياتها المتعلقة بالحوكمة المؤسسية، وتظهر التزاماً راسخاً بتنفيذ المتطلبات التشريعية والتقيد بتوجيهات مجلس الإدارة. ويؤدي هذا الالتزام دوراً جوهرياً في تحصين بيئة الرقابة عبر مختلف العمليات والأنشطة المصرفية، ويشمل ذلك تحديد أي انحرافات عن الأهداف، ومواءمة العمليات لتحقيق الغايات المنشودة، وتطبيق الإجراءات التصحيحية عند الضرورة.

وفيما يلي قائمة بأعضاء الإدارة التنفيذية:

الاسم	المنصب	تاريخ التعيين في المنصب	نبذة مختصرة
إيفرين ألتيوك	الرئيس التنفيذي للعمليات	21 يناير 2020	يشغل السيد إيفرين ألتيوك منصب الرئيس التنفيذي للعمليات في البنك التجاري الدولي، حيث يمتلك خبرة مصرفية دولية متميزة تناهز 27 عاماً تشمل الخدمات المصرفية للشركات، والتجارية، والأفراد، والاستثمار في أوروبا والشرق الأوسط وتركيا. يتولى السيد ألتيوك الإشراف على قطاعات العمليات، وتكنولوجيا المعلومات، والمشتريات، وإدارة الائتمان، والعقارات، والخدمات الإدارية، والتسويق، والاتصال المؤسسي. قبل انضمامه إلى البنك، شغل مناصب قيادية عليا في بنوك عالمية رائدة مثل "إتش إس بي سي" (HSBC) و"ميريل لينش". يحمل السيد ألتيوك درجة الماجستير في العلوم في العلاقات الدولية من "كلية لندن للاقتصاد" (LSE). وهو لا يشغل أي مناصب إدارية خارجية.
رنده كريدية	الرئيس التنفيذي للمخاطر	21 نوفمبر 2021	تتمتع السيدة رنده كريدية بخبرة تزيد عن 23 عاماً في الخدمات المالية، وتتخصص في تطبيق أطر قوية للمخاطر والرقابة وترسيخ ثقافات حوكمة فعالة. شغلت سابقاً مناصب عليا رئيسية في "بنك الإمارات دبي الوطني" وشركاته التابعة، بما في ذلك منصب الرئيس التنفيذي للعمليات ورئيس المخاطر والحوكمة. انضمت إلى البنك في عام 2017 كرئيس للحوكمة المركزية ورئيس تنفيذي للمخاطر بالإنابة. السيدة كريدية عضو في معهد المصرفيين الكنديين وأخصائي مالي معتمد من الأكاديمية الأمريكية للإدارة المالية. أكملت برنامج التطوير الإداري من كلية "آي إي إس إي" (IESE) لإدارة الأعمال، وتحمل دبلوماً عالياً في الإدارة المصرفية والدراسات المالية من معهد الإمارات للدراسات المصرفية والمالية. ولا تشغل أي مناصب إدارية خارجية.

الاسم	المنصب	تاريخ التعيين في المنصب	نبذة مختصرة
هاشم محمد علي أبو حنك	الرئيس التنفيذي للائتمان	21 يناير 2020	يمتلك السيد هاشم محمد علي أبو حنك خبرة مصرفية تتجاوز 28 عاماً، وقد تدرج في مناصب عدة داخل البنك منذ انضمامه إليه في عام 2000، بما في ذلك رئيس مخاطر ائتمان الشركات ورئيس الشركات الكبرى في مجموعة الخدمات المصرفية للجملة. قبل انضمامه إلى البنك، عمل كمحلل ائتماني في "البنك الأردني الكويتي". يحمل السيد أبو حنك درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال مع تخصص في المحاسبة من جامعة اليرموك (الأردن). وهو لا يشغل أي مناصب إدارية خارجية.
راجيش أرورا	الرئيس المالي	4 مارس 2024	يتمتع السيد راجيش أرورا بخبرة واسعة تزيد عن 28 عاماً في القطاع المصرفي والخدمات المالية محلياً ودولياً. شغل مناصب عديدة في بنك "ستاندرد تشارترد"، منها الرئيس المالي الإقليمي لمنطقة شمال الخليج والمشرق العربي في البحرين، والرئيس المالي لفرع الإمارات، والرئيس العالمي للتحول المالي في سنغافورة. وكان آخر منصب شغله قبل انضمامه للبنك هو رئيس المالية والرئيس المالي في "مصرف الهلال" بالإمارات. السيد راجيش محاسب إداري وتكاليف معتمد، ويحمل درجة الماجستير في المالية من معهد "سيمبيوسيس" في الهند. وهو لا يشغل أي مناصب إدارية خارجية.
جيوفاني إيفردوين	الرئيس التنفيذي للاستراتيجية والابتكار	4 مارس 2024	يمتلك السيد جيوفاني خبرة تتجاوز 25 عاماً في قيادة الابتكار وتحقيق تأثير استراتيجي للمؤسسات حول العالم. عمل خلال مسيرته المهنية في مؤسسات بارزة وتولى أدواراً استشارية وقيادية، بما في ذلك عمله في "أكسنتشر" (Accenture) في لندن، حيث قاد برامج تحول وتغيير عالمية وقدم المشورة لفرق القيادة ومجالس الإدارة في شركات "فورتشن 500". قبل انضمامه للبنك، شغل منصب الرئيس التنفيذي للموارد البشرية في "تنفيذ"، وهي شركة تابعة لبنك الإمارات دبي الوطني تم توثيق قصة نموها السريع في دراسة حالة لكلية هارفارد للأعمال. السيد جيوفاني خريج كلية هارفارد للأعمال ويحمل درجة البكالوريوس في علم النفس من جامعة غرونينغن (هولندا). يشغل عضوية مجلس إدارة في "CBIx"، و"Zypl"، و"Tekle Holographics MENA"، وعضوية المجلس الاستشاري لـ "Luna PR".

الاسم	المنصب	تاريخ التعيين في المنصب	نبذة مختصرة
أحمد جاسم	المسؤول الرئيسي للموارد البشرية	11 يونيو 2024	يشغل السيد أحمد جاسم منصب المسؤول الرئيسي للموارد البشرية في البنك، حيث يمتلك خبرة واسعة في إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية، والتحول المؤسسي، وتطوير القيادات. يتمتع بسجل حافل في قيادة المبادرات التي تركز على الأفراد، ويلعب دوراً محورياً في مواءمة استراتيجية المواهب مع الأهداف المؤسسية للبنك. شغل سابقاً مناصب عليا في الموارد البشرية في مؤسسات رائدة، حيث قاد مبادرات رئيسية في استراتيجية الموارد البشرية وتطوير المواهب. السيد أحمد محترف معتمد متقدم من جمعية إدارة الموارد البشرية (SHRM) ويحمل درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال (إدارة الموارد البشرية). وهو لا يشغل أي مناصب إدارية خارجية.
كومار ماهاباترا	نائب الرئيس التنفيذي – رئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات	23 مارس 2020	السيد كومار مصرفي مخضرم يمتلك خبرة واسعة تزيد على 28 عاماً في القطاعين المصرفي والمالي. قبل انضمامه إلى البنك، عمل ماهاباترا في أقسام الخدمات المصرفية للشركات والاستثمار لدى العديد من المؤسسات المالية في الإمارات والهند، بما فيها "كاليون" (كريدي أجريكول)، وبنك الإمارات دبي الوطني، وبنك "إتش دي أف سي"، ومجموعة "آي سي آي سي آي". السيد ماهاباترا حاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة دلهي بالهند، وماجستير إدارة الأعمال في المالية. ويشغل السيد ماهاباترا منصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة "أرزاق" (ش.م.ع).
حسنين علي	نائب الرئيس التنفيذي – رئيس إدارة الخدمات المصرفية للأفراد	1 ديسمبر 2019	يتمتع السيد حسنين علي بخبرة واسعة تزيد على 25 عاماً في قطاعي الخدمات المصرفية والمالية. وقد عمل مع البنك لأكثر من ست سنوات، وقبل تعيينه في منصبه الحالي، شغل منصب رئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات. وقبل انضمامه إلى البنك، عمل السيد حسنين في عدد من البنوك العالمية والمحلية، بما فيها بنك الإمارات دبي الوطني، وبنك الخليج الأول (حيث شغل منصب نائب الرئيس لقسم الشركات الكبرى)، وبنك "ستاندرد تشارترد". تخرج السيد علي بدرجة امتياز من كليات التقنية العليا (الإمارات) ويحمل شهادة الدبلوم العالي في الخدمات المصرفية والتمويل ودرجة البكالوريوس في العلوم التطبيقية. وهو رئيس مجلس إدارة شركة "أرزاق" (ش.م.ع) وعضو مجلس إدارة شركة "الصقر للتأمين" (ش.م.ع).

الاسم	المنصب	تاريخ التعيين في المنصب	نبذة مختصرة
ديفيد أبراهام بيجي	نائب رئيس أول – رئيس الامتثال	22 مارس 2020	يتمتع السيد بيجي بخبرة تزيد على 23 عاماً في مجال الامتثال، اكتسبها من العمل لدى مؤسسات مالية دولية رائدة في أوروبا والأمريكيتين ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقبل انضمامه إلى البنك، شغل منصب رئيس إدارة الامتثال في أحد البنوك الإماراتية الرائدة. يحمل السيد بيجي درجة الماجستير في قانون الأعمال من جامعة "رادبود نيميغن"، ودرجة الماجستير في الدراسات الأوروبية من جامعة أمستردام، ودرجة الماجستير التنفيذي في إدارة الامتثال والنزاهة من جامعة "فريجي" في أمستردام. وهو أيضاً أخصائي معتمد في مجال مكافحة غسل الأموال (CAMS). ولا يشغل السيد بيجي أي مناصب إدارية خارجية.
زياد عبدالغني	نائب رئيس أول – رئيس التدقيق الداخلي	8 نوفمبر 2020	يتمتع السيد عبدالغني بخبرة تزيد على 27 عاماً في مجال التدقيق، خاصة في القطاع المصرفي، عبر العديد من تخصصات التدقيق الداخلي بما يشمل تدقيق العمليات، وتدقيق الشركات وتدقيق الأفراد. قبل انضمامه إلى البنك، شغل منصب كبير مدققي العمليات في "بنك الإسكان للتجارة والتمويل" في الأردن، ومدقق ائتمان أول في "بنك أبوظبي الوطني". انضم إلى البنك في عام 2011 كمدير تدقيق أول وتمت ترقيته ليصبح رئيساً لقسم منع الاحتيال والتحقيق، قبل أن يتولى منصبه الحالي. السيد عبدالغني حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ليستر (المملكة المتحدة). وهو محاسب إداري معتمد من معهد المحاسبين الإداريين، ومدقق داخلي معتمد من المعهد الدولي للمدققين الداخليين. كما حصل أيضاً على شهادة تكريم وتقدير "وليام إس سميث" من المعهد الدولي للمدققين الداخليين. ولا يشغل السيد عبدالغني أي مناصب إدارية خارجية.

الاسم	المنصب	تاريخ التعيين في المنصب	نبذة مختصرة
شمسة السويدي	نائب الرئيس – تجربة العملاء	11 يونيو 2024	السيدة شمسة السويدي خبيرة مصرفية متمرسة بخبرة تزيد على 18 عاماً في مجالات تجربة العملاء، وحماية المستهلك، وإدارة المنتجات. بدأت مسيرتها المهنية في بنك الإمارات دبي الوطني، حيث ترقت إلى منصب مديرة فرع، وحققت باستمرار أهداف الأعمال والخدمة. وفي "مصرف الإمارات الإسلامي"، أدارت محفظة البطاقات الائتمانية للمواطنين بصفتها مدير المنتجات، ثم رُقيت لاحقاً إلى منصب رئيس قسم شكاوى العملاء، حيث قادت بنجاح تحسينات في رضا العملاء ومعايير الخدمة. انضمت إلى البنك في عام 2022 كرئيسة لقسم لوائح حماية المستهلك وعُينت رئيساً لتجربة العملاء في عام 2024. تخرجت السيدة شمسة بدرجة امتياز وتحمل درجة الماجستير في التسويق الرقمي والتحليل. كما أكملت شهادات قيادية من "آي إي إس إي"، و"إنسياد"، وكلية "سعيد" للأعمال. ولا تشغل السيدة شمسة أي مناصب إدارية خارجية.
حلا الصفدي	نائب الرئيس – أمين سر مجلس الإدارة وعلاقات المستثمرين	7 أبريل 2020	تتمتع السيدة حلا الصفدي بخبرة واسعة تزيد على 14 عاماً في أدوار أمانة السر والشؤون القانونية ضمن قطاع الخدمات المالية. بدأت مسيرتها المهنية مع بنك الإمارات دبي الوطني (ش.م.ع)، حيث شغلت العديد من مناصب أمانة السر والشؤون القانونية للشركات، قبل انضمامها للبنك في عام 2019. تحمل السيدة الصفدي شهادة البكالوريوس في اللغة الإنجليزية والترجمة من جامعة البترا (عمان، الأردن). وهي أمين سر مجلس إدارة معتمد من معهد الحوكمة المؤسسية "حوكمة"، وأكملت شهادة تنفيذية في الحوكمة المؤسسية من "إنسياد"، وتحمل شهادة قيادية من كلية "آي إي إس إي" لإدارة الأعمال. ولا تشغل السيدة الصفدي أي مناصب إدارية خارجية.

12. لجان الإدارة

قامت الإدارة التنفيذية بوضع إطار حوكمة شامل يضم 13 لجنة إدارة، تعمل كل منها بموجب اختصاصات مرجعية معتمدة من مجلس الإدارة وضمن صلاحيات مفوضة محددة بوضوح. وتدعم هذه اللجان الرقابة التنفيذية الفعالة عبر المجالات الوظيفية الرئيسية، بما في ذلك تنفيذ الاستراتيجية، وإدارة المخاطر، والامتثال، والأداء المالي، والكفاءة التشغيلية، والسلوك.

ويعزز هيكل لجان الإدارة هذا من المساءلة، ويدعم اتخاذ قرارات مستنيرة، ويضمن التوافق مع الأهداف الاستراتيجية للبنك، والمتطلبات التنظيمية، وممارسات الحوكمة الرائدة.

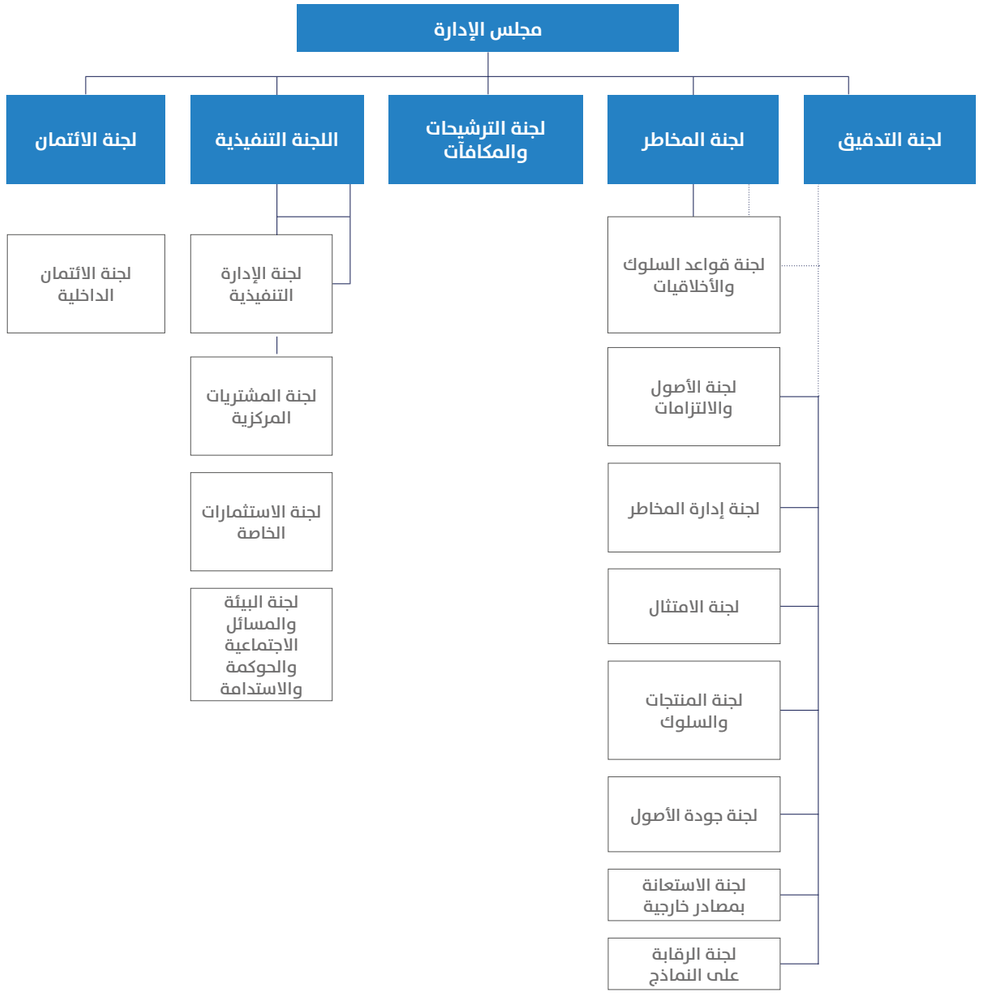

1-12 لجنة الإدارة التنفيذية (EMC)

المهام والصلاحيات

تتولى لجنة الإدارة التنفيذية المسؤولية عن الإدارة الشاملة للبنك، بما في ذلك العمليات اليومية وإدارة الشركة وشركاتها التابعة. وتعمل اللجنة في إطار السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة، واختصاصاتها المرجعية، وأي توجيهات تصدر عن المجلس من وقت لآخر. وتعد اللجنة المنتدى التنفيذي الرئيسي للمواءمة الاستراتيجية، والرقابة التشغيلية، والتنسيق عبر وظائف الأعمال والرقابة.

العضوية

تتألف لجنة الإدارة التنفيذية من الأعضاء التالين:

الرئيس التنفيذي (الرئيس)، والمسؤول الرئيسي للمالية، والمسؤول الرئيسي لإدارة المخاطر، والمسؤول الرئيسي للعمليات، والمسؤول الرئيسي للائتمان، والمسؤول الرئيسي للاستراتيجية والابتكار، والمسؤول الرئيسي للموارد البشرية، ونائب الرئيس التنفيذي – مجموعة الخدمات المصرفية للجملة، ونائب الرئيس التنفيذي – مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد، ونائب رئيس أول – الشؤون القانونية، ونائب رئيس أول – الامتثال، ونائب الرئيس – تجربة العملاء، مع حضور نائب رئيس أول – التدقيق الداخلي ونائب الرئيس – أمانة سر الشركات وعلاقات المستثمرين كأعضاء غير مصوتين. ويعمل السكرتير التنفيذي للرئيس التنفيذي أميناً لسر اللجنة.

2-12 لجنة إدارة المخاطر (MRC)

المهام والصلاحيات

تدعم لجنة إدارة المخاطر لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة من خلال توفير رقابة على مستوى الإدارة لإطار إدارة المخاطر المؤسسية في البنك. وتراجع اللجنة الأطر الرئيسية المتعلقة بالمخاطر، والتقارير التنظيمية، ومسائل المخاطر الجوهرية لضمان التوافق مع بيان قابلية المخاطر لدى البنك، والأهداف الاستراتيجية، والمتطلبات التنظيمية السارية.

العضوية

تتألف لجنة إدارة المخاطر من الأعضاء التالين:

الرئيس التنفيذي (الرئيس)، والمسؤول الرئيسي لإدارة المخاطر، والمسؤول الرئيسي للمالية، والمسؤول الرئيسي للعمليات، ونائب رئيس أول – الشؤون القانونية، ونائب رئيس أول – الامتثال، مع حضور المسؤول الرئيسي للائتمان، ونائب رئيس أول – التدقيق الداخلي، ونائب الرئيس لأمن المعلومات كمدعوين دائمين. ويحضر نائب الرئيس التنفيذي – مجموعة الخدمات المصرفية للجملة، ونائب الرئيس التنفيذي – مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد، ونائب رئيس أول – الخزينة عن طريق الدعوة، ويعمل نائب الرئيس للمخاطر المالية والسوقية أميناً للسر.

3-12 لجنة الأصول والالتزامات (ALCO)

المهام والصلاحيات

تشرف لجنة الأصول والالتزامات على إطار إدارة الأصول والالتزامات وأنشطة الخزينة في البنك، بما في ذلك إدارة السيولة، ومخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر الصرف الأجنبي. وتراجع اللجنة وتوصي باستراتيجيات وسياسات وإجراءات إدارة الأصول والالتزامات، وتراقب هيكل الميزانية العمومية، والتمويل، والربحية لضمان التوافق مع الأهداف الاستراتيجية للبنك وقابلية المخاطر.

وتراقب اللجنة أداء أنشطة الخزينة عبر كل من الدفاتر المصرفية والتجارية، وتراجع فجوة أسعار الفائدة وتوقعات صافي دخل الفائدة، وتشرف على إدارة مخاطر السيولة وخطط الطوارئ، وتضمن الامتثال لحدود ونسب الخزينة المعتمدة من قبل لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة والمفروضة من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. وترفع اللجنة تقاريرها إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة وإلى المجلس، حسب الاقتضاء.

العضوية

تتألف لجنة الأصول والالتزامات من الأعضاء التالين:

الرئيس التنفيذي (الرئيس)، والمسؤول الرئيسي للمالية (نائب الرئيس)، والمسؤول الرئيسي لإدارة المخاطر، والمسؤول الرئيسي للعمليات، والمسؤول الرئيسي للائتمان، ورئيس الخزينة والاستثمارات، ورئيس مخاطر السوق، ورئيس مجموعة الخدمات المصرفية للجملة، ورئيس مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد، مع عمل رئيس مبيعات الخزينة أميناً للسر.

4-12 لجنة المشتريات المركزية (CPC)

المهام والصلاحيات

تتولى لجنة المشتريات المركزية الإشراف على أنشطة المشتريات والتخلص من الأصول في حدود الصلاحيات المعتمدة من مجلس الإدارة، وبما يتوافق مع سياسات المشتريات والمناقصات الخاصة بالبنك. وتقوم اللجنة بمراجعة واعتماد طلبات الشراء والتعاقد مع الموردين لتوفير المنتجات والخدمات، وتشرف على عمليات المناقصات وتقديم العطاءات، وتعتمد قوائم الموردين. كما تراجع المقترحات الخاصة بالتخلص من الأصول المنقولة والعقارية ضمن الحدود المصرح بها، وتراقب الامتثال لسياسات المشتريات، وتعمل على حل المسائل المتعلقة بالمشتريات حسب الاقتضاء.

العضوية

تتألف لجنة المشتريات المركزية من الأعضاء التالين:

الرئيس التنفيذي (الرئيس)، والمسؤول الرئيسي للمالية (نائب الرئيس)، والمسؤول الرئيسي للعمليات، ونائب رئيس أول – الشؤون القانونية، ونائب الرئيس التنفيذي – مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد، مع حضور ممثل عن إدارة المشتريات بصفة أمين للسر، ونائب رئيس أول – التدقيق الداخلي بصفة مراقب.

5-12 لجنة الائتمان الداخلية (ICC)

المهام والصلاحيات

تشرف لجنة الائتمان الداخلية على أنشطة الائتمان والإقراض في البنك ضمن الصلاحيات المفوضة من مجلس الإدارة، وبما يتماشى مع سياسات الائتمان المعتمدة وبيان قابلية المخاطر. وتتولى اللجنة مراجعة استراتيجيات وأهداف الائتمان، وتوفر رقابة على إدارة مخاطر الائتمان، بما في ذلك السياسات الائتمانية الداخلية، وحدود المحفظة، والتحليلات، والتقارير.

وتراقب اللجنة جودة وأداء المحفظة الائتمانية، وتدعم الإشراف الفعال على مجموعة الخدمات المصرفية للجملة من خلال تقييم المخاطر الائتمانية للعملاء والمجموعات عند بدء العلاقة وعبر المراجعات الدورية والسنوية. وضمن حدود صلاحياتها، تعتمد اللجنة التسهيلات الائتمانية والتعديلات عليها، في حين تتم مراجعة المقترحات التي تتجاوز حدودها والتوصية بها إلى لجنة الائتمان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

وترفع اللجنة تقارير منتظمة إلى لجنة الائتمان المنبثقة عن مجلس الإدارة حول التسهيلات المعتمدة بموجب صلاحياتها، وجودة المحفظة الإجمالية، والاتجاهات الرئيسية، ومخاطر الائتمان الناشئة.

العضوية

تتألف لجنة الائتمان الداخلية من الأعضاء التالين:

الرئيس التنفيذي (الرئيس)، والمسؤول الرئيسي للائتمان، ونائب الرئيس التنفيذي – مجموعة الخدمات المصرفية للجملة، مع حضور المسؤول الرئيسي لإدارة المخاطر كمدعو دائم.

6-12 لجنة المنتجات والسلوك (PCC)

المهام والصلاحيات

تتحمل لجنة المنتجات والسلوك المسؤولية عن مراجعة واعتماد المنتجات والخدمات المصرفية الحالية والمقترحة للشركة. وتحدد اللجنة المتطلبات والاعتبارات اللازمة لإطلاق أو إيقاف أي منتج أو خدمة، مما يضمن إجراء تقييم شامل لجدواها من النواحي التشغيلية، والموارد البشرية، والتسويق، ورأس المال، والتمويل، والتسعير، والضرائب، والمحاسبة، والمنظور التنظيمي، بما في ذلك حماية المستهلك والمعايير الأخلاقية.

كما تحدد اللجنة وتقيم مخاطر السمعة والمخاطر القانونية المرتبطة بمنتجات الشركة وخدماتها، وتضمن توافق جميع العروض مع الأهداف الاستراتيجية للشركة والامتثال للوائح المعمول بها.

العضوية

تتألف لجنة المنتجات والسلوك من الأعضاء التالين:

المسؤول الرئيسي لإدارة المخاطر (الرئيس)، والمسؤول الرئيسي للائتمان (نائب الرئيس)، والمسؤول الرئيسي للمالية، والمسؤول الرئيسي للعمليات، ونائب رئيس أول – الامتثال، ونائب رئيس أول – الشؤون القانونية (كمستشار قانوني)، ونائب رئيس أول – التدقيق الداخلي (كمراقب)، ونائب الرئيس التنفيذي – مجموعة الخدمات المصرفية للجملة (عن طريق الدعوة)، ونائب الرئيس التنفيذي – مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد (عن طريق الدعوة). ويعمل أحد الحضور من إدارة المخاطر أميناً للسر.

7-12 لجنة جودة الأصول (AQC)

المهام والصلاحيات

تشرف لجنة جودة الأصول على جودة الانكشافات الائتمانية للبنك وإدارة الأصول المتعثرة وفقاً للصلاحيات المعتمدة من مجلس الإدارة، ولوائح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS). وتراجع اللجنة وتعتمد العملية الشاملة للخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) والمخصصات، بما في ذلك تحديد المراحل (Staging)، وحسابات الخسائر الائتمانية المتوقعة، والتجاوزات، والمبررات الائتمانية ذات الصلة. وتراجع اللجنة الأصول المتعثرة عبر مجموعة الخدمات المصرفية للجملة، والانكشافات الجوهرية للأفراد، وتقيم كفاية الضمانات المحتفظ بها مقابل هذه الأصول، وتضمن تطبيق التصنيفات ومخصصات الحسابات المتعثرة بشكل متسق، داخلياً وخارجياً، بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية.

كما تشرف اللجنة على اتجاهات جودة الأصول العامة، وتضمن بالاشتراك مع المسؤول الرئيسي لإدارة المخاطر الامتثال لمعايير المصرف المركزي المتعلقة بالمخصصات وعمليات الشطب.

العضوية

تتألف لجنة جودة الأصول من الأعضاء التالين:

المسؤول الرئيسي لإدارة المخاطر (الرئيس)، والمسؤول الرئيسي للمالية (نائب الرئيس)، ونائب رئيس أول – الشؤون القانونية، مع حضور المسؤول الرئيسي للائتمان، ونائب الرئيس التنفيذي – مجموعة الخدمات المصرفية للجملة، ورئيس قسم المعالجة كمدعوين دائمين، ويعمل نائب الرئيس للمخاطر المالية والسوقية أميناً للسر.

8-12 لجنة الامتثال (CC)

المهام والصلاحيات

تشرف لجنة الامتثال على مسائل الامتثال ذات التأثير المحتمل على مستوى البنك، وتضمن الالتزام بلوائح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ومتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والأطر التنظيمية الأخرى المعمول بها. وتراجع اللجنة مخاطر الامتثال الرئيسية، والتطورات التنظيمية، وتقارير الامتثال الجوهرية، وتعمل كمنتدى للتصعيد بشأن مسائل قبول العملاء، واستمرار العلاقات، والمسائل المتعلقة بالمعاملات، وتراقب التقدم المحرز في مبادرات الامتثال. ويتم تصعيد قضايا الامتثال الجوهرية إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة حسب الاقتضاء.

العضوية

تتألف لجنة الامتثال من الأعضاء التالين:

الرئيس التنفيذي (الرئيس)، ونائب رئيس أول – الامتثال (نائب الرئيس)، والمسؤول الرئيسي لإدارة المخاطر، ونائب الرئيس التنفيذي – مجموعة الخدمات المصرفية للجملة، ونائب الرئيس التنفيذي – مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد، والمسؤول الرئيسي للعمليات، والمسؤول الرئيسي للائتمان كأعضاء. ويشارك رئيس مكافحة الجرائم المالية – مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال (MLRO) ورئيس الامتثال التنظيمي كأعضاء غير مصوتين، ورئيس التدقيق الداخلي بصفة استشارية غير مصوتة. وفي حال غياب مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال، يعمل نائبه (DMLRO) كأمين سر معين للجنة.

9-12 لجنة الاستثمار الخاصة (SIC)

المهام والصلاحيات

تشرف لجنة الاستثمار الخاصة على الاستثمارات التي يحتفظ بها البنك وشركاته التابعة والتي لا تعد جوهرية للأنشطة المصرفية، بما في ذلك المشاريع المشتركة، والاستثمارات في الأسهم، والعقارات، والأصول الاستراتيجية أو المتعلقة بالابتكار. وتراجع اللجنة وتدير هذه الاستثمارات لضمان توافقها مع استراتيجية البنك، وقابلية المخاطر، وإطار الحوكمة، باستثناء استثمارات الخدمات المصرفية للجملة، وأصول القروض، واستثمارات العملاء، والمسائل التي تقع ضمن اختصاص لجنة الأصول والالتزامات.

العضوية

تتألف لجنة الاستثمار الخاصة من الأعضاء التالين:

الرئيس التنفيذي (الرئيس)، والمسؤول الرئيسي للاستراتيجية والابتكار (نائب الرئيس)، والمسؤول الرئيسي للمالية، والمسؤول الرئيسي لإدارة المخاطر، والمسؤول الرئيسي للائتمان، والمسؤول الرئيسي للعمليات، ونائب الرئيس التنفيذي – مجموعة الخدمات المصرفية للجملة، ونائب الرئيس التنفيذي – مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد، مع حضور نائب رئيس أول – الشؤون القانونية كمدعو، ونائب رئيس أول – التدقيق الداخلي كمراقب. ويعمل نائب الرئيس – التحول أميناً للسر.

12-10 لجنة الاستعانة بمصادر خارجية (OC)

المهام والصلاحيات

تشرف لجنة الاستعانة بمصادر خارجية على تقييم ترتيبات التعهيد وتحديد الأهمية النسبية للأنشطة المقترح إسنادها لجهات خارجية. وتقيم اللجنة المخاطر المتعلقة بالحوكمة، والعمليات، والتركز، والأطراف الثالثة الناشئة عن ترتيبات التعهيد الحالية والمقترحة، وتقيم المخاطر الكلية والتزايدية للتعهيد بناءً على تقييمات مخاطر شاملة.

العضوية

تتألف لجنة الاستعانة بمصادر خارجية من الأعضاء التالين:

المسؤول الرئيسي لإدارة المخاطر (الرئيس)، ونائب رئيس أول – الامتثال (نائب الرئيس)، والمسؤول الرئيسي للعمليات، ونائب رئيس أول – الشؤون القانونية، مع حضور نائب رئيس أول – التدقيق الداخلي بصفة استشارية. ويعمل رئيس المخاطر التشغيلية واستمرارية الأعمال ومنع الاحتيال أميناً للسر.

12-11 لجنة الرقابة على النماذج (MOC)

المهام والصلاحيات

تشرف لجنة الرقابة على النماذج على إطار حوكمة مخاطر النماذج في البنك والإدارة الفعالة لدورة حياة النماذج. ويشمل ذلك الموافقة على استراتيجيات النماذج وتطويرها، ومراجعة نتائج التحقق، والمصادقة على القرارات الرئيسية لدورة الحياة، وتقييم التغييرات المقترحة على النماذج المدعومة بتقييمات الأثر لضمان استمرار الفاعلية والتوافق مع الأهداف الاستراتيجية.

العضوية

تتألف لجنة الرقابة على النماذج من الأعضاء التالين:

المسؤول الرئيسي لإدارة المخاطر (الرئيس)، والمسؤول الرئيسي للائتمان (نائب الرئيس)، والمسؤول الرئيسي للمالية، ونائب رئيس أول – الامتثال، ونائب الرئيس – المخاطر المالية ومخاطر الأسواق، ومدير أول – مخاطر النماذج، مع حضور ممثل عن التدقيق الداخلي كمدعو دائم. ويعمل ممثل من إدارة المخاطر أميناً للسر.

12-12 لجنة البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة والاستدامة (ESGC)

المهام والصلاحيات

تشرف لجنة البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة والاستدامة على كافة المسائل المتعلقة بالاستدامة والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في البنك التجاري الدولي، لضمان التوافق مع استراتيجية ESG المعتمدة.

وتوجه اللجنة عملية تطوير وتنفيذ خارطة طريق ESG، وتشرف على السياسات ذات الصلة، وتراقب التقدم المحرز مقابل مقاييس ESG، وتشرف على الإفصاحات المتعلقة بالاستدامة. كما تراقب التطورات الناشئة في مجال ESG والتغيرات التنظيمية، وتقدم المشورة لمجلس الإدارة بشأن الموارد والتمويل اللازم لدعم أهداف الاستدامة طويلة الأجل للبنك.

العضوية

تتألف اللجنة من الأعضاء التالين:

الرئيس التنفيذي (الرئيس)، والمسؤول الرئيسي للاستراتيجية والابتكار (نائب الرئيس)، والمسؤول الرئيسي للائتمان، والمسؤول الرئيسي لإدارة المخاطر، والمسؤول الرئيسي للمالية، والمسؤول الرئيسي للعمليات، والمسؤول الرئيسي للموارد البشرية، ونائب الرئيس التنفيذي – مجموعة الخدمات المصرفية للجملة، ونائب الرئيس التنفيذي – مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد، ونائب رئيس أول – الامتثال، ونائب رئيس أول – الشؤون القانونية، ونائب الرئيس – أمانة سر الشركات وعلاقات المستثمرين، ونائب الرئيس – تجربة العملاء، مع حضور نائب رئيس أول – التدقيق الداخلي بصفة استشارية غير مصوتة.

13-12 لجنة قواعد السلوك والأخلاقيات (CCEC) (تأسست في أواخر عام 2025)

المهام والصلاحيات

تأسست لجنة قواعد السلوك والأخلاقيات في أواخر عام 2025 بهدف تعزيز إطار الحوكمة الأخلاقية في البنك. وتتولى اللجنة الإشراف على المسائل المتعلقة بسلوك الموظفين، والإبلاغ عن المخالفات، والاحتيال، وتضارب المصالح، والانتهاكات الأخلاقية أو التنظيمية، لضمان تحقيق نتائج عادلة ومتسقة تتماشى مع "مدونة السلوك" الخاصة بالبنك والتوقعات التنظيمية السارية. وتعمل اللجنة تحت السلطة التنفيذية للرئيس التنفيذي، وترفع تقاريرها إلى لجنة المخاطر ولجنة التدقيق المنبثقتين عن مجلس الإدارة.

العضوية

تتألف لجنة قواعد السلوك والأخلاقيات من الأعضاء التالين:

الرئيس التنفيذي (الرئيس)، والمسؤول الرئيسي لإدارة المخاطر، ورئيس إدارة الامتثال، والمسؤول الرئيسي للموارد البشرية، مع حضور رئيس التدقيق الداخلي بصفة استشارية غير مصوتة (لتقديم المشورة حول قانونية تصرف أو سلوك معين)، وتعمل وحدة منع الاحتيال كأمين للسر.

13. إطار الرقابة الداخلية

يتحمل مجلس إدارة البنك التجاري الدولي المسؤولية النهائية عن إطار الرقابة الداخلية للبنك وضمان توافقه مع المتطلبات التنظيمية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (CBUAE) وهيئة الأوراق المالية والسلع (SCA). ويشرف المجلس على وضع والحفاظ على سياسات وإجراءات وآليات رقابة شاملة تحكم جميع الأنشطة التنظيمية، مع التركيز بشكل خاص على الفصل بين المهام، والرقابة المزدوجة، وحدود الصلاحيات المفوضة، والرصد الفعال. كما يعتمد المجلس "بيان قابلية المخاطر" وسياسات إدارة المخاطر الرئيسية لدعم الحوكمة الرشيدة واتخاذ المخاطر الحكيم.

وتوفر لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة رقابة مستقلة على فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية والتشغيلية في البنك. حيث تقيم أداء وظيفة التدقيق الداخلي والمدققين الخارجيين، وتضمن معالجة القضايا الجوهرية التي يحددها مقدمو خدمات الضمان الداخلي والخارجي، وكذلك الجهات التنظيمية، في الوقت المناسب وبشكل مرضٍ. وتساهم هذه الرقابة في استمرارية متانة بيئة الرقابة الداخلية في البنك التجاري الدولي.

وتتولى الإدارة التنفيذية، بدعم من رؤساء الإدارات المعنيين، مسؤولية التنفيذ والتشغيل اليومي لإطار الرقابة الداخلية. ويشمل ذلك تصميم والحفاظ على عمليات تتسم بالكفاءة عبر جميع الوظائف لضمان عمل الضوابط بفاعلية وبشكل يتسق مع قابلية المخاطر لدى البنك وأهدافه الاستراتيجية.

وقد صُمم إطار الرقابة الداخلية في البنك التجاري الدولي ليوفر للمجلس تأكيداً معقولاً بشأن نزاهة ودقة وتوقيت التقارير الداخلية والخارجية؛ والامتثال للقوانين واللوائح والسياسات الداخلية المعمول بها؛ وحماية أصول البنك، بما في ذلك الموارد البشرية والأنظمة والبيانات ومعلومات العملاء.

كما يدعم الإطار الاستخدام الكفء والفعال للموارد وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك. ويشكل التحسين المستمر، وضمان الجودة، ووضع أهداف واضحة وواقعية جزءاً لا يتجزأ من ممارسات الرقابة الداخلية في البنك التجاري الدولي.

يطبق البنك نموذج "خطوط الدفاع الثلاثة" لدعم إدارة المخاطر والرقابة الداخلية الفعالة:

- **خط الدفاع الأول:** تتولى وحدات الأعمال والتشغيل مسؤولية تحديد وتقييم وإدارة المخاطر ضمن صلاحياتها المفوضة والحدود المعتمدة.
- **خط الدفاع الثاني:** توفر وظائف الرقابة المستقلة، بما في ذلك إدارة المخاطر والامتثال، الرقابة والتوجيه والرصد لضمان تحديد المخاطر وتقييمها والتخفيف منها بشكل مناسب. يرفع المسؤول الرئيسي لإدارة المخاطر ورئيس إدارة الامتثال تقاريرهما إلى الرئيس التنفيذي ويتمتعان بوصول غير مقيد إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- **خط الدفاع الثالث:** توفر وظيفة التدقيق الداخلي ضماناً مستقلاً وموضوعياً بشأن فاعلية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية. يرفع رئيس التدقيق الداخلي تقاريره مباشرة إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، مقدماً تأكيدات وتوصيات لدعم التحسين المستمر وأفضل الممارسات.

المسائل التنظيمية والإجراءات الرقابية

خضع البنك، خلال فترة التقرير، لغرامة تنظيمية فرضها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، فيما يتعلق ببعض متطلبات الحوكمة المرتبطة بالنافذة الإسلامية. وفي وقت لاحق، وعقب موافقة الهيئة العليا الشرعية التابعة لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي على منهجية إغلاق النافذة الإسلامية، قرر البنك المضي قدماً في الإغلاق المنظم لوظيفة النافذة الإسلامية. وقد أكدت الهيئة العليا الشرعية عدم ممانعتها للمنهجية المقترحة، والتي تتوافق مع المعايير الشرعية والمتطلبات التنظيمية المعمول بها. ويجري تنفيذ الإغلاق بطريقة محكومة لضمان استمرارية الخدمة للعملاء، ومن غير المتوقع أن يكون له تأثير جوهري على المركز المالي للبنك، أو كفاية رأس المال، أو العمليات الجارية. وسيوافي البنك السوق بمزيد من التحديثات، حسب الاقتضاء، وفقاً لالتزامات الإفصاح المعمول بها.

1-13 إدارة الامتثال

مراقبة الامتثال والإشراف عليه

واصلت إدارة الامتثال، برئاسة السيد ديفيد أبراهام بيجي، في عام 2025 تعزيز أنشطتها الرقابية، ودورها في الضمان، ودورها الاستشاري لأصحاب المصلحة. يمتلك البنك التجاري الدولي آليات قائمة لرصد وضمان التنفيذ السليم للمتطلبات التنظيمية في الوقت المناسب. وانصب تركيز عام 2025 على معالجة عدد من مخرجات التدقيق المتبقية المتعلقة بالامتثال للجرائم المالية. بالإضافة إلى ذلك، بُذلت جهود لابتكار تدريبات أكثر تخصصاً ورفع الوعي حول مجموعة من مواضيع الامتثال، فضلاً عن تعزيز دور الضمان وتوسيع نطاق تمارين ضمان الجودة. يتم تتبع التقدم في الإجراءات القائمة على الامتثال عبر اللجان المعنية التي تجتمع دورياً، وبشكل أساسي "لجنة الامتثال" و"لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة".

ويحافظ البنك على عملية متابعة تتسم بالكفاءة لضمان اكتمال الإجراءات المطلوبة من قبل أصحاب المصلحة المعنيين في جميع أنحاء المؤسسة. وتدار عملية المتابعة من قبل إدارة الامتثال، التي ترفع تقاريرها مباشرة إلى الرئيس التنفيذي وتتمتع بوصول غير مقيد إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة. تستمر الأهمية الاستراتيجية لإدارة الامتثال في النمو نظراً للزيادة الملحوظة في لوائح المصرف المركزي، وتوقعات الجهات التنظيمية المتزايدة فيما يتعلق بالتكنولوجيا التي يستخدمها البنك لفحص ومراقبة معاملاته، ولإجراء المزيد من أعمال الضمان من قبل الامتثال. علاوة على ذلك، لاحظ البنك توقعات معززة من المصرف المركزي فيما يتعلق بالامتثال لقواعد السلوك – والتي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، إدارة تضارب المصالح، وإساءة استخدام السوق، وإدارة معاملات الأطراف ذات العلاقة، والضمان المستمر على لائحة ومعايير حماية المستهلك.

وخلال عام 2025، واصلت الإدارة التنفيذية المساعدة في ضمان الوفاء بالتزامات الامتثال المرتبطة بعدد من اللوائح الصادرة حديثاً. وشمل ذلك، إلى جانب إطلاق نظام البنك الأساسي الجديد، مشاريع قائمة على الامتثال لتعزيز العمليات الحالية ودعم إدارات الأعمال والعمليات في البنك في تقديم التحديثات التنظيمية والحصول على الموافقات، حيثما كان ذلك مطلوباً.

الامتثال للأنظمة

واصل البنك التجاري الدولي تعزيز قنوات تواصله مع الجهات التنظيمية لضمان تزويد السلطات الرقابية بمعلومات دقيقة وواضحة وشفافة، مما يساعدها في أداء واجباتها الإشرافية. ويُعد فريق "الامتثال للأنظمة" الفريق الرئيسي المسؤول عن ضمان تنفيذ الطلبات التنظيمية بدقة وفي الوقت المناسب. إضافة إلى ذلك، تخضع أي لائحة جديدة يشاركها المصرف المركزي مع البنوك الخاضعة للإشراف لتحليل دقيق من قبل فريق الامتثال للأنظمة بهدف ضمان الفهم الجيد لأي فجوات محتملة. ويتم بعد ذلك تخصيص المسؤولية لـ "مالكي" اللائحة المعنية ومراقبتها حتى الانتهاء، لا سيما عندما تكون لتلك اللوائح مواعيد نهائية. وبحلول نهاية عام 2025، تم دمج أداة مؤتمتة بالكامل بواسطة الامتثال للأنظمة، مما أدى إلى تبسيط عملية تحليل الفجوات من البداية إلى النهاية.

واصلت إدارة الامتثال للأنظمة ضمان تسجيل جميع موظفي البنك في التدريب السنوي لقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (FATCA) ومعايير الإبلاغ المشترك (CRS) الذي أعده الفريق، بهدف تعزيز فهم الموظفين للمتطلبات التنظيمية. علاوة على ذلك، أعدت إدارة الامتثال للأنظمة تدريباً جديداً حول إدارة إساءة استخدام السوق (قوائم المطلعين)، ومعاملات الأطراف ذات العلاقة – والذي تم طرحه لمجموعة مختارة من الموظفين. كما تواصل الإدارة المساعدة في إدارة طلبات "عدم الممانعة" من المصرف المركزي في الحالات التي تشكل فيها ترتيبات الطرف الثالث تعهيداً جوهرياً أو تُعتبر إطلاقاً لمنتجات مالية جديدة.

برامج وأدوات العقوبات الدولية

تواصل إدارة الامتثال العمل بـ "سياسة العقوبات" ونظام مراقبة لدعم التزام البنك بالامتثال لبرامج العقوبات ذات الصلة ومختلف القوانين واللوائح في جميع الولايات القضائية المعنية. وتحظر سياسة العقوبات على البنك تسهيل الأعمال مع عدد من الدول/المناطق بغض النظر عن العملة، أو الترخيص العام أو الخاص (الذي قد يجعل المعاملة مسموحة قانونياً) أو بغض النظر عما إذا كان هذا العمل مباشراً أو غير مباشر.وقد لوحظت تحديات في هذا المجال بسبب المشهد الجيوسياسي المتغير، والذي أثر بدوره على قابلية المخاطر لدى البنك إلى حد ما فيما يتعلق بقبول العملاء والتعامل مع فئات معينة منهم.

وتماشياً مع التزامنا بالحفاظ على أعلى معايير الامتثال، قمنا بتعزيز "برنامج الامتثال للعقوبات" الخاص بنا والذي يحتوي على تدابير/منطق فحص أكثر تطوراً وتغييرات في الحدود، مما يمكننا من إجراء مراقبة مستمرة وإعداد تقارير دقيقة. ويدعم ذلك "بيان قابلية مخاطر العقوبات" (RAS) المحدث والقوي الذي يحتوي على معايير كمية ونوعية قابلة للقياس. في عام 2025، واصلنا تبني نهج أكثر صرامة حيث قمنا بترقية بروتوكولات الفحص الخاصة بنا لتشمل مدناً إضافية وولايات قضائية مجاورة عالية المخاطر، وإضافة مواطني تلك الولايات القضائية عالية المخاطر إلى القائمة الداخلية للعملات الأجنبية، وتزويد الموظفين في الامتثال والأعمال بتوجيهات منتظمة لضمان الالتزام بالتوقعات التنظيمية المتطورة.

أنشأت إدارة الامتثال العديد من الدورات التعليمية الإلكترونية والتدريبات المخصصة خلال عام 2025، حول موضوعات مثل الجرائم المالية بما في ذلك مكافحة غسل الأموال (AML)، وغسل الأموال القائم على التجارة (TBML)، والعقوبات (بما في ذلك العقوبات المالية وتمويل انتشار التسلح)، والامتثال لقانون FATCA وCRS، وتضارب المصالح، ومجالات متخصصة أخرى مثل مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب فيما يتعلق بالعلاقات المصرفية المراسلة. وتتسم هذه التدريبات بطبيعة دورية للموظفين العامين أو المجموعات المستهدفة، وتكمل التدريب التوجيهي للامتثال في البنك (الجرائم المالية والامتثال للأنظمة) الذي يجب أن يقوم به جميع المنضمين الجدد باستخدام تطبيق متخصص.

الامتثال في عام 2025

تُعتبر مراقبة الامتثال للقوانين والأحكام والمعايير مسؤولية بارزة مشتركة بين إدارة الامتثال، والإدارة التنفيذية، ومجلس الإدارة. وتعد إدارة الامتثال وظيفة مستقلة تتولى تحديد وتقييم ومراقبة والإبلاغ عن مخاطر الامتثال. وتشمل هذه المخاطر خطر العقوبات المالية، والخسائر التشريعية والمالية، أو الضرر بسمعة البنك نتيجة الفشل في الالتزام بالقوانين واللوائح، والسياسات المملوكة للامتثال، ومعايير الممارسات الجيدة. ولتمكين إدارة الامتثال من أداء وظائفها ومسؤولياتها بكفاءة، مُنحت الصلاحية للتعامل مع مسائل الامتثال ضمن أنشطة البنك، وأُعطيت حق الوصول غير المقيد إلى جميع المعلومات وسجلات الموظفين وعمليات البنك في دولة الإمارات العربية المتحدة.

كما أن إدارة الامتثال مفوضة بإجراء تحقيقات في أي مخالفات محتملة. ويتم تنفيذ مسؤولياتها من خلال تطبيق برنامج امتثال سنوي. يشكل برنامج الامتثال السنوي مخطط أنشطة الامتثال للعام ويتم اعتماده من قبل لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة في بداية كل عام. وتعتمد لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة سياسات الامتثال، بينما يتم اعتماد إجراءات الامتثال على مستوى لجنة الإدارة المناسبة. وترفع إدارة الامتثال تقارير دورية إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، ولجنة إدارة المخاطر، ولجنة الامتثال بشأن التحديثات التنظيمية ذات الصلة، وقضايا الامتثال، والمخالفات، والإجراءات التصحيحية المنفذة نتيجة لذلك. في عام 2025، تألفت إدارة الامتثال من: الامتثال للأنظمة، والامتثال للجرائم المالية، والضمان، وCBIx (التي أطلقت في أكتوبر 2025).

وإلى جانب مراجعة جميع السياسات التي تقع عادةً ضمن نطاق الامتثال (مثل سياسة العقوبات، سياسة مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب/اعرف عميلك، سياسة FATCA/CRS، سياسة تضارب المصالح، سياسة السلوك والأخلاقيات، سياسة التداول الداخلي، سياسة معاملات الأطراف ذات العلاقة)، واصلت إدارة الامتثال مراجعة وتحسين بعض عملياتها. وتستمر مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) في تعزيز المساءلة عن الامتثال عبر البنك وترتبط بمخرجات نهاية العام.

أبرز المحطات/الإنجازات لعام 2025

بحلول نهاية عام 2025، عالجت إدارة الامتثال معظم الملاحظات الواردة من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، مما يضمن التوافق التام مع التوقعات التنظيمية. وشمل ذلك تعزيز سياساتنا وإجراءاتنا، وتقوية أنظمة مراقبة المعاملات (TM) بقدرات متقدمة، وتعزيز "بيان قابلية المخاطر" (RAS) الشامل لإدارة مخاطر الجرائم المالية بفعالية. بالإضافة إلى ذلك، قمنا بتحسين "تقييم المخاطر على مستوى المؤسسة" (EWRA) لضمان تحديد وتخفيف أكثر شمولاً لمخاطر الجرائم المالية عبر جميع خطوط الأعمال، بما في ذلك مخاطر تمويل انتشار التسلح والتهرب من العقوبات. وتؤكد هذه الإجراءات تفانينا في الحفاظ على نزاهة النظام المالي والتمسك بأعلى معايير الامتثال.

يشارك رئيس إدارة الامتثال في العديد من لجان الإدارة، بما في ذلك لجنة الامتثال (كنائب للرئيس)، ولجنة إدارة المخاطر (كعضو مصوت)، وبشكل روتيني في لجان إدارة أخرى، بما في ذلك لجنة إدارة النماذج (كعضو) ولجنة التعهيد المخصصة. بالإضافة إلى ذلك، يشارك مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال (MLRO) في لجنة الامتثال كعضو مصوت ويحضر اجتماعات لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة (عادة مرتين في السنة) لتزويد المجلس بتحديثات حول الجوانب المتعلقة بالجرائم المالية، مع التركيز على تلك المذكورة في تقرير MLRO المقدم إلى وحدة المعلومات المالية التابعة للمصرف المركزي. وتولت السيدة جنى العطار منصب رئيس الامتثال للجرائم المالية ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال (MLRO) في أبريل 2024.

2-13 إدارة المخاطر

واصلت إدارة المخاطر خلال عام 2025، بقيادة المسؤول الرئيسي لإدارة المخاطر، السيدة رنده كريدية، جهودها لتعزيز ترتيبات حوكمة المخاطر في البنك لدعم الأداء المستدام، والامتثال التنظيمي، واتخاذ قرارات سديدة. وقد جاءت التحسينات خلال العام متوافقة مع معايير الحوكمة المؤسسية الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وركزت على ترسيخ رقابة فعالة، وتعزيز المساءلة، ودمج اعتبارات المخاطر في جميع أعمال البنك.

وقد وُجهت أنشطة إدارة المخاطر خلال العام نحو الحفاظ على رؤية شاملة لملف مخاطر البنك، مع التركيز بشكل خاص على المخاطر الناشئة وغير المالية. وواصلت وظيفة إدارة المخاطر تأدية دور مستقل في دعم المبادرات الاستراتيجية، وبرامج التغيير الكبرى، وأنشطة الأعمال، مع الإشراف على فئات المخاطر الرئيسية، بما في ذلك سلوكيات السوق، والمخاطر الائتمانية، ومخاطر السوق، والسيولة، والمخاطر التشغيلية، والاستراتيجية، والقانونية، ومخاطر السمعة، والسلوك، والمناخ، والمخاطر الخارجية.

مخاطر السلوك والرقابة التي تتمحور حول العميل

شكل الترسيخ المستمر لمخاطر السلوك والرقابة التي تتمحور حول العميل في جميع أنحاء البنك مجالاً رئيسياً للتقدم في عام 2025. وبناءً على المبادرات التنظيمية السابقة، عززت وظيفة إدارة المخاطر مراقبتها وحوكمتها لمخرجات العملاء لضمان التوافق مع أنظمة حماية المستهلك ومعايير سلوكيات السوق الصادرة عن المصرف المركزي.

وقد ركزت الرقابة خلال العام على رحلات العملاء الشاملة من البداية إلى النهاية، بما في ذلك حوكمة المنتجات، وممارسات البيع والتسويق، ومعايير الخدمة، وإدارة الشكاوى. وواصلت وظيفة مخاطر السلوك ضمن إدارة المخاطر تطورها، حيث عززت من قدرات التحدي المستقل، وشجعت السلوك الأخلاقي، ورسخت مبادئ الشفافية والمساءلة عبر جميع الأنشطة التي تتعامل مع العملاء.

الاستدامة والمناخ والمخاطر المادية

استجابةً للتركيز التنظيمي والرقابي المتزايد، شهد عام 2025 مزيداً من الدمج للاستدامة والمخاطر المالية المتعلقة بالمناخ في ممارسات إدارة المخاطر بالبنك. وشمل ذلك تعزيز النظر في المخاطر المادية ومخاطر التحول ضمن تقييمات المخاطر، ومناقشات الحوكمة، وتحليل المخاطر الاستشرافي، مما يدعم أهداف البنك في المرونة والاستدامة على المدى الطويل.

الأتمتة وتمكين المخاطر

لدعم رقابة أكثر فاعلية وفي الوقت المناسب، واصل البنك تعزيز قدرات إدارة المخاطر المعتمدة على البيانات والأتمتة. وقد ساهمت التحسينات في عمليات مراقبة المخاطر، وإعداد التقارير، وتقييم الضوابط في زيادة الكفاءة والاتساق والشفافية، مما مكن الإدارة ومجلس الإدارة من اتخاذ قرارات أكثر استنارة.

قابلية المخاطر والتطلعات المستقبلية

تطور "إطار قابلية المخاطر" خلال عام 2025 ليعكس الأولويات الاستراتيجية للبنك، وملف المخاطر، وبيئة التشغيل. وتم تحسين المقاييس الكمية والنوعية لدعم مراقبة الأداء القائم على المخاطر وتوضيح تصعيد المخاطر الناشئة.

وبالتطلع إلى المستقبل، يظل البنك مركزاً على تعزيز قدرته على توقع التغيرات في البيئة الاقتصادية، والمشهد التنظيمي، والتطورات التكنولوجية، والاعتبارات المناخية، وتوقعات العملاء والاستجابة لها، لضمان إطار إدارة مخاطر مرن وخاضع لحوكمة رشيدة.

.

3-13 التدقيق الداخلي

تواصل إدارة التدقيق الداخلي، بقيادة السيد زياد عبدالغني، رئيس التدقيق الداخلي، عملها كوظيفة ضمان واستشارية مستقلة، حيث تقدم لمجلس الإدارة والإدارة العليا تقييمات موضوعية حول كفاية وفاعلية أطر الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية في البنك.

وقد لعبت وظيفة التدقيق الداخلي خلال عام 2025 دوراً حاسماً في دعم البنك خلال بيئة تنظيمية وتشغيلية وتحولية تزداد تعقيداً، مع تركيز قوي على الامتثال التنظيمي، واستدامة الضوابط، والضمان القائم على المخاطر.

أهداف وظيفة التدقيق الداخلي لعام 2025

تمثلت الأهداف الرئيسية للتدقيق الداخلي خلال العام فيما يلي:

- تقييم هياكل الحوكمة، وترتيبات الرقابة من قبل المجلس والإدارة، وأطر المساءلة.
- تقييم تصميم وفاعلية التشغيل لممارسات إدارة المخاطر والضوابط الداخلية عبر جميع الأنشطة الجوهرية.
- تقديم ضمان مستقل حول الامتثال للقوانين واللوائح والتوقعات الرقابية المعمول بها.
- دعم مبادرات التحول الكبرى وتغييرات الأنظمة من خلال تحديد المخاطر في الوقت المناسب وتقديم المشورة حول الضوابط، دون المساس بالاستقلالية.
- تقييم ما إذا كانت العمليات التشغيلية تتسم بالكفاءة، والرقابة الجيدة، والقدرة على استدامة الأداء بمرور الوقت.
- تقييم دقة واكتمال وموثوقية التقارير المالية والتنظيمية والإدارية.

المهام وخطوط رفع التقارير والاستقلالية

ترفع وظيفة التدقيق الداخلي تقاريرها وظيفياً إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة (BAC) وإدارياً إلى الرئيس التنفيذي، وذلك في امتثال تام لمتطلبات الاستقلالية التنظيمية. وفي إطار ممارسة مسؤولياتها الرقابية، تتولى لجنة التدقيق مسؤولية تعيين وتقييم أداء وعزل رئيس التدقيق الداخلي؛ واعتماد ميثاق التدقيق الداخلي، وخطة التدقيق السنوية القائمة على المخاطر، والموازنة؛ والرقابة المستمرة على استقلالية وموارد وفاعلية وظيفة التدقيق الداخلي.

ويضمن هيكل الحوكمة هذا أن يعمل التدقيق الداخلي باستقلالية تامة، ووصول غير مقيد، وسلطة مناسبة لأداء مسؤولياته بموضوعية.

وللحفاظ على الاستقلالية والموضوعية، لا يتولى التدقيق الداخلي مسؤوليات تشغيلية ولا يقوم بتنفيذ الضوابط. وحيثما كان ذلك مناسباً، تقدم الوظيفة مدخلات استشارية، مثل مراجعة الأنظمة قيد التطوير أو تقديم المشورة بشأن تصميم الضوابط، دون تولي ملكية قرارات الإدارة.

التحسينات والتطورات خلال عام 2025

واصلت وظيفة التدقيق الداخلي خلال عام 2025 تعزيز فاعليتها من خلال:

- تدقيق أعمق قائم على المخاطر، مع تركيز متزايد على المجالات التي تتطلب أحكاماً مكثفة، والمعالجات التنظيمية، والمخاطر الاستشرافية.
- تغطية معززة للمخاطر التنظيمية والموضوعية، بما يتماشى مع التوقعات الرقابية المتطورة واتجاهات الإنفاذ.
- تعزيز جودة التدقيق والتقارير، مع توضيح أدق للأسباب الجذرية، وتداعيات المخاطر، ومساءلة الإدارة.
- تحسين التنسيق مع وظائف خط الدفاع الثاني، مما يدعم نموذج ضمان أكثر شمولية وكفاءة.
- الاستخدام المستهدف لتحليل البيانات والمراجعات الموضوعية، لتحديد الاتجاهات والأنماط ونقاط الضعف المنهجية عبر عمليات التدقيق.

وقد أعربت لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة عن رضاها بأن وظيفة التدقيق الداخلي عملت بفاعلية خلال عام 2025، وتمتعت بالاستقلالية والكفاءة المناسبة، والتركيز على المخاطر الرئيسية للبنك والالتزامات التنظيمية. ويستمر التدقيق الداخلي في العمل كمصدر موثوق للضمان والرؤى لمجلس الإدارة والإدارة العليا، داعماً بذلك الحوكمة الرشيدة، والضوابط القوية، والأداء المستدام.

14. تجربة العملاء والشكاوى وحماية المستهلك

تجربة العملاء

تواصل إدارة تجربة العملاء، بقيادة السيدة شمسة السويدي، تأدية دور محوري في استراتيجية البنك لتعزيز ثقة العملاء، وتحسين رضاهم، وتقديم تجربة مصرفية سلسة ومتميزة. وتهدف الإدارة إلى ضمان اتساق جميع تفاعلات العملاء مع رؤية البنك للتميز، والولاء طويل الأمد، والنمو المستدام.

نظرة عامة على عام 2025

عززت وظيفة تجربة العملاء خلال عام 2025 موقعها الاستراتيجي داخل البنك، حيث عملت برقابة مباشرة ومواءمة على المستوى التنفيذي. وواصلت الإدارة مراقبة وتقييم وتقديم المشورة بشكل مستقل حول جميع جوانب تجربة العملاء، مع العمل بشكل وثيق مع فرق الأعمال والعمليات لدفع تحسينات ملموسة عبر دورة حياة العميل.

شملت مجالات التركيز الرئيسية في عام 2025 رضا العملاء، وإدارة الشكاوى، وحماية المستهلك، وتحسين جودة الخدمة. ولعبت الإدارة دوراً حاسماً في تحليل تعليقات العملاء، ومراقبة "مؤشر نسبة توصية العميل" (NPS) ونتائج "رضا العملاء" (CSAT)، وترجمة الرؤى إلى توصيات قابلة للتنفيذ لتحسين تقديم الخدمة.

الإنجازات والأنشطة الرئيسية في عام 2025

تضمنت الإنجازات والأنشطة الرئيسية ما يلي:

- التقارير والتحليلات المستمرة لمؤشر نسبة توصية العميل (NPS)، ورضا العملاء (CSAT)، وأحجام الشكاوى، والجداول الزمنية للحل، وغيرها من مؤشرات الأداء الرئيسية لتجربة العملاء.
- تحديد نقاط ألم العملاء من خلال بيانات الشكاوى، والاستبيانات، وتعليقات العملاء المباشرة، مدعومة بتحليل الأسباب الجذرية وتقارير الاتجاهات.
- التحسين المستمر لأدوات وأنظمة خدمة العملاء، بما في ذلك تحسينات على "نظام إدارة الشكاوى" وأتمتة استبيانات آراء العملاء.
- تعزيز قدرات الموظفين من خلال التوعية المستهدفة، والتوجيه، والتدريب لدعم الحل الفعال للمشكلات والتفاعل مع العملاء.
- مراجعة اتصالات العملاء وتقديم حملات توعية منظمة لضمان الوضوح والاتساق والمواءمة التنظيمية.

وبالتوازي مع ذلك، أطلقت الإدارة بنجاح مبادرة "صوت العميل" (Voice of Customer) في عام 2025، مما وفر منصة منظمة للاستماع المباشر للعملاء، والتقاط الرؤى، وترسيخ ثقافة تتمحور حول العميل في جميع أنحاء البنك.

التركيز الاستراتيجي لعام 2026

بناءً على التقدم المحرز في عام 2025، سيكون التركيز الأساسي لإدارة تجربة العملاء في عام 2026 على تحسين درجات مؤشر نسبة توصية العميل ومؤشر رضا العملاء من خلال تقديم تجربة مصرفية أكثر سلاسة ورقمية وتتمحور حول العميل.

وتشمل الأولويات الاستراتيجية الرئيسية لعام 2026 ما يلي:

- تعزيز تجربة العملاء من خلال رقمنة الأنظمة والعمليات، مع تركيز قوي على تقليل العقبات وتحسين اتساق الرحلة.
- دعم تنفيذ منصة النظام المصرفي الأساسي الجديد لضمان انتقال سلس وتجربة متكاملة للعملاء عبر جميع نقاط الاتصال.
- إجراء مراجعات شاملة لرحلات العملاء ونقاط الاتصال لتحديد فرص التبسيط والأتمتة وتحسين الخدمة.
- الاستفادة من رؤى العملاء المستمدة من الاستبيانات والشكاوى والمشاركات المباشرة لدفع مبادرات مستهدفة تهدف إلى تحسين الرضا والدعم.
- ضمان الامتثال المستمر لمعايير حماية المستهلك مع الموازنة بين الكفاءة والإنصاف وسهولة الوصول للعملاء.

بعد نجاح مبادرة "صوت العميل" في عام 2025، ستضفي الإدارة طابعاً رسمياً على هذا التفاعل من خلال تقديم فعاليات "صوت العميل" المتكررة في عام 2026، لضمان الاستماع المستمر والمواءمة مع توقعات العملاء.

التعامل مع شكاوى العملاء

نظرة عامة على عام 2025

ظل ترسيخ ثقافة تتمحور حول العميل أولوية استراتيجية رئيسية للبنك في عام 2025. واستمر الاعتراف بشكاوى العملاء كمصدر بالغ الأهمية للرؤى، مما مكّن البنك من تحديد فجوات الخدمة، وتحسين العمليات، وتعزيز تجربة العملاء الشاملة.

وظل فريق شكاوى العملاء المتخصص مسؤولاً عن إدارة وحل تظلمات العملاء بما يتماشى مع التوقعات التنظيمية وأفضل ممارسات القطاع. وقد استمرت هذه الوظيفة في تلقي رقابة تنفيذية قوية، مما يعكس الأهمية المولاة لإدارة الشكاوى كمحرك للثقة والشفافية وجودة الخدمة.

في عام 2025، حققنا إنجازاً بارزاً بحل 99% من شكاوى العملاء خلال أيام العمل الخمسة المتفق عليها. ويعزى هذا التحسن الكبير من 96% إلى 99% في وقت استجابتنا إلى زيادة الكفاءة في عملياتنا. ونحن ملتزمون بزيادة هذه النسبة من خلال الاستمرار في تبسيط وتحسين إجراءاتنا التشغيلية.

وخلال عام 2025، حافظ الفريق على تركيز قوي على الحل في الوقت المناسب، والإنصاف، والتعاطف، بما يتماشى مع القيم الأساسية التي يعززها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، بما في ذلك الشفافية، والإنصاف، والتعاطف، والموثوقية، وسهولة الوصول.

أبرز الإنجازات المحققة خلال عام 2025:

- تحسين آليات معالجة الشكاوى بصفة مستمرة لضمان سرعة الفصل فيها بفاعلية عالية.
- استدامة كفاءة الأداء في تسوية شكاوى العملاء ضمن الإطار الزمني المتفق عليه استناداً إلى القفزات النوعية المحققة سابقاً.
- توسيع نطاق استطلاعات الرأي المؤتمتة لقياس رضا العملاء فور إغلاق الشكوى بغرض استقراء انطباعاتهم بدقة وفورية.
- تركيز الجهود على تحليل المسببات الجذرية للمشكلات لضمان فاعلية الإجراءات التصحيحية في معالجة مكامن الخلل ومنع تكرارها.

التركيز الاستراتيجي لعام 2026

ستواصل وظيفة الشكاوى في عام 2026 دعم أهداف تجربة العملاء الأوسع للبنك من خلال التركيز على ما يلي:

- زيادة تحسين كفاءة الحل من خلال رقمنة الأنظمة والتكامل مع منصة النظام المصرفي الأساسي الجديد.
- تعزيز التحديد الاستباقي للمشكلات المتكررة من خلال التحليلات المتقدمة وتحليل اتجاهات الشكاوى.
- تحسين رحلة العميل من خلال تقليل الشكاوى المتكررة وتحسين معدلات الحل من المرة الأولى.
- الحفاظ على نهج مركزي ومتعدد القنوات لاستقبال الشكاوى وإدارتها، لضمان قدرة العملاء على طرح مخاوفهم عبر القنوات التي يفضلونها مع تلقي دعم متسق وعالي الجودة.

ومن خلال هذه المبادرات، ستواصل وظيفتا تجربة العملاء والشكاوى لعب دور حاسم في تحسين نتائج "مؤشر نسبة توصية العميل" (NPS) و"رضا العملاء" (CSAT)، وتعزيز ثقة العملاء، وضمان بقاء آراء العملاء في صميم عملية صنع القرار في البنك.

15. الابتكار والاستدامة

واصل البنك التجاري الدولي في عام 2025 ترسيخ سمعته كرائد إقليمي، حيث حقق الإنجازات التالية:

- إطلاق "سي بي آي إكس" (CBIx)، ذراع البنك المخصص للابتكار والمشاريع، لتسريع الأفكار الثورية عبر العمليات المصرفية، والربط بين التقنيات الناشئة والتطبيقات الواقعية لدفع عجلة الابتكار والمشاريع الجديدة.
- تقديم المشورة والدعم لـ "QNB لإدارة الثروات والأصول" و"QNB سنغافورة" في تأسيس أول "صندوق سوق مال مرمّز" (Tokenized Money Market Fund) في المنطقة من قبل بنك.
- الشراكة مع قسم العلوم الإدراكية في "جامعة كاليفورنيا في بيركلي"، إحدى الجامعات الرائدة في الولايات المتحدة، لتقديم التوجيه ومحاضرات للضيوف حول الخدمات المصرفية والابتكار لبرنامج ريادة الأعمال "IMPACT" التابع لها.

- الشريك المؤسس في "أسيند" (ASCEND)، وهي أول مسرعة أعمال في العالم لـ "أصول العالم الحقيقي" (RWA) بالشراكة مع "بلوم" (Plume)، مع التركيز على تطوير شركات وحالات استخدام متطورة في مجال الأصول الحقيقية والترميز (Tokenization). تُعد "بلوم" (Plume) أكبر سلسلة كتل (Blockchain) لأصول العالم الحقيقي في العالم وشريكاً مختاراً لجهود الترميز الخاصة بـ"وورلد ليبرتي" (World Liberty).
- إكمال الدفعة الأولى من مسرعة التكنولوجيا المالية في مركز دبي المالي العالمي (DIFC) بالشراكة مع "مركز الفارابي للابتكار"، والعمل حالياً على إثبات المفهوم (PoC) للبنك وعملائه.
- توسيع الشراكة مع "أبي" (Abhi)، وهي شركة ناشئة محلية متخصصة في "الوصول المبكر للراتب"، لتشمل التوزيع عبر اثنتين من شركات الصرافة الرائدة في الإمارات.
- إطلاق قطاع "الخدمات المصرفية للابتكار"، الذي يقدم عروضاً تستهدف بشكل خاص شركات التكنولوجيا المالية وشركات الابتكار والتكنولوجيا الناشئة الأوسع نطاقاً، بالإضافة إلى عملاء "الخدمات المصرفية كخدمة" (BaaS).

16. سياسات تضارب المصالح والتداول الداخلي

يتحمل مجلس الإدارة عموماً، بصفته جهة إشرافية غير تنفيذية في البنك التجاري الدولي، مسؤولية ضمان قيام الإدارة بوضع سياسات ملائمة وتنفيذها بشكل فعال في جميع أنحاء البنك. وفيما يتعلق بالمسائل المرتبطة بالامتثال، يستلزم ذلك ضرورة تدقيق أي سياسة للبنك، أو أي تغيير يطرأ عليها، من قبل مجلس الإدارة. علاوة على ذلك، فإن تحديد أي قابلية للمخاطر ضمن سياسات البنك يُعد من صلاحيات المجلس؛ وبالتالي، فإن أي انحراف عن قابلية المخاطر المحددة مسبقاً يجب أن يحصل على موافقة مسبقة من المجلس.

- **تضارب المصالح / الموظفين**

تمتلك إدارة الامتثال "سياسة تضارب المصالح" (COIP) الخاصة بالبنك، والتي تسري على جميع موظفي البنك. وتوضح السياسة ما يشكل تضارباً في المصالح، والظروف التي تكون فيها هذه التضاربات إشكالية، وتلزم الموظفين بالإبلاغ رسمياً عن مثل هذه التضاربات إلى إدارة الامتثال. وتقوم إدارة الامتثال بتقييم طبيعة النزاع المبلغ عنه والتوصية بما إذا كان النزاع مسموحاً به، مع إرسال نسخة إلى الموارد البشرية.

- **تضارب المصالح / مجلس الإدارة**

تم إنشاء سياسة تضارب مصالح مماثلة لمجلس الإدارة. وبينما تنطبق نفس الأنماط والمبادئ على أعضاء المجلس، فإن رئيس لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة هو المكلف بتقييم طبيعة النزاع المبلغ عنه والتوصية بما إذا كان النزاع مسموحاً به.

- **المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة**

تعمل إدارة الامتثال كقيم على "سياسة معاملات الأطراف ذات العلاقة". ومن الناحية المفاهيمية، تُعد هذه السياسة مجموعة فرعية من سياسة تضارب المصالح. ولا يجوز تقديم الائتمان أو المزايا التعاقدية الأخرى للأطراف ذات العلاقة إلا على أسس "تجارية بحتة" (كما لو كانت الأطراف ذات العلاقة عملاء عاديين، وبموجب شروط عادية). ويجب على أصحاب المصلحة المحددين تقديم تقارير دورية إلى إدارة الامتثال، والاحتفاظ بقائمة للأفراد الذين يحددهم أصحاب المصلحة كأطراف ذات علاقة وتحديثها.

- **إدارة التداول الداخلي**

بصفته كياناً مدرجاً، يُحظر على موظفي البنك التجاري الدولي تداول أسهم البنك ضمن جداول زمنية محددة بوضوح لتجنب أي معاملات قد يُنظر إليها على أنها تداول داخلي (وهو ما يُعد جريمة جنائية). وتدير إدارة الامتثال "سياسة التداول الداخلي" التي تحدد ما يشكل تداولاً داخلياً، والضوابط الداخلية التي تنطبق داخل البنك، وقائمة المطلعين، والتزام الموظفين بتحديد المطلعين التابعين لهم وإعادة تأكيدهم بانتظام.

17. تمكين المواهب وتعزيز التوطين

حقق البنك، اعتباراً من 31 ديسمبر 2025، إنجازاً هاماً بتوظيف 528 موظفاً دائماً، مما يعكس نمواً مطرداً مقارنة بـ 503 موظفين في عام 2024 و453 موظفاً في عام 2023. ويمتلك البنك سجلاً قوياً في الحفاظ على علاقات إيجابية مع الموظفين، دون أي تاريخ لنزاعات عمالية.

وفي إطار سياسة التوطين الوطنية، يتم توجيه البنوك الإماراتية لزيادة عدد مواطني دولة الإمارات في كشوف رواتبها بنسبة مئوية محددة سنوياً. ويلتزم البنك بتحقيق هدف التوطين المتمثل في أن يشكل مواطنو دولة الإمارات نسبة 45% من موظفيه بحلول عام 2026، وقد طبق أهدافاً مماثلة عبر جميع وحدات الأعمال.

وقد كانت رحلتنا في التوطين مميزة، حيث ارتفعت نسبة المواطنين الإماراتيين من 21% في عام 2021 إلى 39% في عام 2025 (مقارنة بـ 26% في عام 2023 و32% في عام 2024)، متجاوزين بذلك المعالم الرئيسية في كل عام. ومن حيث القيمة المطلقة، نما عدد الموظفين الإماراتيين من 85 في عام 2021 إلى 207 في عام 2025، وهو نمو كبير على مدى أربع سنوات.

وتجدر الإشارة إلى أن تمثيل الإماراتيين في المناصب الإدارية العليا ارتفع بشكل كبير من 11% في عام 2021 إلى 27% في عام 2025، مما يؤكد تفانينا في تمكين مواطني دولة الإمارات في الأدوار القيادية.

ولضمان التطوير المستمر للمواهب الإماراتية، عقد البنك شراكات مع مؤسسات مرموقة مثل "آي إي إس إي" (IESE)، و"هارفارد"، و"أكسفورد"، لتوفير فرص تعليمية متقدمة لموظفينا الإماراتيين. وتعكس هذه المبادرات التزامنا طويل الأمد بتزويد مواطني دولة الإمارات بالمهارات والمعرفة اللازمة للتفوق في مشهد مصرفي ديناميكي.

ويظل البنك عازماً في طموحه لتحقيق هدف التوطين في دولة الإمارات المتمثل في 45% بحلول عام 2026، من خلال استراتيجيات وبرامج متكاملة للنهوض بالمواطنين الإماراتيين عبر جميع المستويات.

18. مكافآت ومزايا الموظفين

صُمم "إطار مكافآت ومزايا الموظفين" في البنك لجذب المواهب عالية الأداء وتحفيزها والاحتفاظ بها، مع تعزيز اتخاذ المخاطر الحكيم، والأداء المستدام، وقيمة طويلة الأجل للمساهمين.

وتتوافق فلسفة المكافآت لدينا مع استراتيجية البنك، وقابلية المخاطر، والتوقعات التنظيمية، ومصالح العملاء. ويضمن الإطار العدالة، والشفافية، والمساواة الداخلية، والتنافسية في السوق، مع تعزيز ثقافة قوية للأداء والمساءلة.

ويتم تطبيق اعتبارات خاصة لوظائف الرقابة والإدارة العليا لضمان الاستقلالية، والحوكمة الرشيدة، والامتثال للمتطلبات التنظيمية.

تصميم وهيكل المكافآت

يعتمد البنك نهج المكافآت الإجمالية، الذي يجمع بين العناصر المالية وغير المالية لدفع الأداء والمشاركة والاحتفاظ بالموظفين.

وتشمل مبادئ التصميم الرئيسية:

- الدفع مقابل الأداء والنتائج
- المواءمة مع معايير المخاطر والامتثال
- التنافسية في السوق من خلال المقارنة المعيارية
- المساواة الداخلية واتساق الهيكل الوظيفي
- الامتثال التنظيمي (متطلبات المصرف المركزي/الحوكمة)
- الاستدامة والقدرة المالية
- هيكل الحوكمة

يتم الحفاظ على الرقابة على المكافآت من خلال:

- موافقة لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة
- إطار حوكمة الموارد البشرية والمكافآت
- المقارنة المعيارية السنوية للسوق
- مراجعة المخاطر والامتثال لتصميم الحوافز
- عملية معايرة الأداء
- تقييم الوظائف وتحديد الدرجات الوظيفية
- إجراء المقارنات المعيارية مع السوق
- تخطيط الميزانية
- تقييم الأداء ومعايرة النتائج
- المراجعة والاعتماد

تكوين المكافآت – الثابتة والمتغيرة

فلسفة مزيج الدفع

يحافظ البنك على توازن مناسب بين الأجر الثابت والمتغير لضمان الأمان المالي للموظفين مع تشجيع المساءلة، والأداء المستدام، واتخاذ المخاطر الحكيم. ويتجنب الهيكل الاعتماد المفرط على الحوافز قصيرة الأجل ويدعم خلق القيمة على المدى الطويل.

المكافآت الثابتة

يوفر البنك مكافآت ثابتة لتعويض الموظفين عن نطاق أدوارهم وتعقيدها ومسؤوليتها. وتتم مراجعة الأجر الثابت سنوياً وموائمته مع استراتيجية التعويضات الإجمالية للبنك، والقدرة المالية، وأولويات تخطيط القوى العاملة.

تحدد مستويات الراتب الأساسي من خلال نهج منظم يأخذ في الاعتبار معايير السوق الخارجية، والمساواة الداخلية في الأجور، والقيمة النسبية لكل دور. ويعكس التموضع الفردي داخل نطاق الراتب المؤهلات، والخبرة المهنية، والخبرة الفنية، وسجل الأداء، ومستوى المسؤولية، مع ضمان الامتثال للمعايير التنظيمية والحوكمة المعمول بها.

وصُممت المكافآت الثابتة لتوفير استقرار الدخل ودعم جذب المواهب الهامة والاحتفاظ بها.

المكافآت المتغيرة

تهدف المكافآت المتغيرة إلى مكافأة الأداء وتعزيز ثقافة الدفع مقابل الأداء في البنك. ويتم تقديمها من خلال المكافآت و/أو خطط الحوافز، اعتماداً على أهلية الدور وأهداف العمل.

والجوائز ليست مضمونة وقد تختلف كل عام بناءً على النتائج. ويحتفظ البنك بتقدير كامل لخفض أو إلغاء المدفوعات المتغيرة في حال عدم تحقيق توقعات الأداء على مستوى البنك أو وحدة العمل أو المستوى الفردي.

يتم تحديد النتائج باستخدام تقييم متوازن يشمل:

- أداء البنك الإجمالي
- الأداء التجاري أو الوظيفي
- الأداء الفردي والمساهمة

وتؤخذ في الاعتبار المقاييس المالية وغير المالية، بما في ذلك إدارة المخاطر، والامتثال، والمواءمة مع قيم وسلوكيات البنك.

مكافآت موظفي وظائف الرقابة

يتم تعويض موظفي وظائف الرقابة (المخاطر، الامتثال، التدقيق الداخلي، إلخ) بطريقة تضمن الاستقلالية والموضوعية، مع عدم وجود صلة مباشرة بالإيرادات أو ربحية وحدة العمل، والتركيز على الفاعلية الوظيفية وجودة الحوكمة، وبطاقات الأداء المتوازن التي تركز على إدارة المخاطر والرقابة. ويمنع هذا النهج تضارب المصالح ويحمي اتخاذ القرارات غير المتحيزة.

مكافأة موظفي الإدارة العليا

بالنسبة للإدارة العليا، صُمم هيكل المكافآت لضمان مواءمة قوية مع استراتيجية البنك طويلة الأجل، والأداء المالي، وأهداف إدارة المخاطر، مع تلبية جميع المتطلبات التنظيمية المعمول بها.

تتكون المكافآت المتغيرة للإدارة العليا من مزيج من المدفوعات النقدية الفورية والجوائز المؤجلة. ويتم تأجيل جزء من الأجر المتغير على مدى سنوات متعددة وإصداره على أقساط، مما يدعم الأداء المستدام، واتخاذ القرارات الحكيمة، وخلق القيمة على المدى الطويل.

يشمل إجمالي التعويضات للإدارة العليا كلاً من المكونات الثابتة (مثل الراتب الأساسي والمزايا المطبقة) والمكونات المتغيرة المرتبطة بنتائج الأداء. ويتم حساب المزيج بين الأجر الثابت والمتغير لتحقيق التوازن بين التنافسية والمساءلة، مما يضمن ألا تشجع الحوافز على اتخاذ مخاطر مفرطة.

تخضع نتائج المكافآت لحوكمة ورقابة قويتين، بما في ذلك موافقة المجلس أو لجنة المكافآت، وقد يتم تعديلها لتعكس اعتبارات المخاطر، ومعايير السلوك، وأداء البنك العام.

بالنسبة لسنة الأداء 2025، بلغ إجمالي المكافآت، المكونة من الأجر الثابت والتعويضات المتغيرة الممنوحة للإدارة العليا، 56.2 مليون درهم إماراتي.

صُمم إطار المكافآت والحوافز في البنك ليرسخ ثقافة الأداء المتميز، مع ضمان الالتزام التام بممارسات إدارة المخاطر المسؤولة والامتثال للمتطلبات التنظيمية. ويحرص البنك على تحقيق التوازن الدقيق بين الدخل الثابت والحوافز القائمة على الأداء، إلى جانب اعتماد منهجيات مخصصة لوظائف الرقابة والإدارة العليا. وتضمن هذه المقاربة ترسيخ مبادئ العدالة والاستدامة، بما يتوافق كلياً مع الأهداف الاستراتيجية للبنك على المدى الطويل.

		قيمة المكافآت (ألف درهم إماراتي)	الإدارة العليا	موظفون آخرون يتحملون مخاطر جوهرية
1	المكافآت الثابتة	عدد الموظفين	12	16
2		إجمالي المكافآت الثابتة (3 + 5 + 7)	19,640	14,727
3		منها: نقدية		
4		منها: مؤجلة		
5		منها: أسهم أو أدوات أخرى مرتبطة بالأسهم		
6		منها: مؤجلة		
7		منها: أشكال أخرى		
8		منها: مؤجلة		
9	المكافآت المتغيرة	عدد الموظفين	12	15
10		إجمالي المكافآت المتغيرة (11 + 13 + 15)	16,263	5,669
11		منها: نقدية		
12		منها: مؤجلة	1,396	498
13		منها: أسهم أو أدوات أخرى مرتبطة بالأسهم		
14		منها: مؤجلة		
15		منها: أشكال أخرى		
16		منها: مؤجلة		
17		**إجمالي المكافآت (2+10)**	**35,903**	**20,396**

19. تفويض الصلاحيات

وفقاً للنظام الأساسي للبنك التجاري الدولي، يعمل رئيس مجلس الإدارة كممثل قانوني للشركة أمام المحاكم وفي تعاملاتها مع الأطراف الثالثة. ولتسهيل الإدارة الفعالة للبنك، أصدر رئيس مجلس الإدارة توكيلاً موثقاً حسب الأصول ("توكيل الرئيس التنفيذي") إلى الرئيس التنفيذي، مفوضاً إياه سلطة الإشراف على العمليات اليومية للبنك.

وبدوره، يجوز للرئيس التنفيذي تفويض صلاحيات محددة إلى الإدارة التنفيذية أو مسؤولين آخرين داخل البنك. ويجوز منح تفويضات إضافية لموظفي البنك التجاري الدولي، أو المستشارين القانونيين الخارجيين، أو أطراف ثالثة أخرى حسب الضرورة لدعم الاحتياجات التشغيلية والتجارية للبنك.

ومن الجدير بالذكر أن مجلس الإدارة يحتفظ بالسلطة النهائية ولا يفوض صلاحياته بشكل مطلق، مما يضمن رقابة قوية ومساءلة على جميع الصلاحيات المفوضة.

تاريخ التوكيل	اسم الموكل (المسؤول)	اسم الوكيل	المدة	الغرض
13 نوفمبر 2025	سيف علي الشحي (الرئيس)	د. غيث هامل آل غيث القبيسي (عضو مجلس إدارة)	مفتوحة أو لحين ترك البنك	توكيل خارجي – لتنفيذ معاملات بيع عقارات محددة خارج الإمارات نيابة عن البنك. أعيد إصدار التوكيل في 2025 لتلبية المتطلبات.
15 يوليو 2025	علي سلطان ركاض العامري (الرئيس التنفيذي)	محمد سمير (مساعد نائب رئيس – رئيس إدارة التقاضي)	مفتوحة أو لحين ترك البنك	لتمثيل البنك في التعامل مع المسائل القانونية.
14 نوفمبر 2025	سيف علي الشحي (الرئيس)	د. غيث هامل آل غيث القبيسي (عضو مجلس إدارة)	مفتوحة	لتنفيذ معاملات بيع عقارات محددة خارج الإمارات نيابة عن البنك.
10 نوفمبر 2025	علي سلطان ركاض العامري (الرئيس التنفيذي)	حسان أيوب حسنين علي	مفتوحة أو لحين ترك البنك	لتنفيذ معاملات تتعلق بعقارات تقع في المغرب.
13 نوفمبر 2024	سيف علي الشحي (الرئيس)	علي سلطان ركاض العامري (الرئيس التنفيذي)	مفتوحة أو لحين ترك الموظف للبنك	صلاحية بصفته رئيساً تنفيذياً.
19 ديسمبر 2024	علي سلطان ركاض العامري (الرئيس التنفيذي)	إيفرين ألتيوك حسنين علي *توفيق عدنان زويد راجيش أرورا هاشم محمد علي أبو حنك كومار ماهاباترا رنده كريدية جيوفاني إيفردوين أحمد جاسم عيسى الشيباني حسان أيوب	مفتوحة أو لحين ترك الموظف للبنك	الإدارة التنفيذية العامة للبنك. * نظراً لاستقالة توفيق عدنان زويد من خدمات البنك، تم إلغاء التوكيل جزئياً في 26 مارس 2025 لإزالة اسمه من التوكيل المؤرخ 19 ديسمبر 2024.

20. المدققون الخارجيون

وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية، ولوائح ودليل حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع، والأنظمة المعمول بها لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، تعين الجمعية العمومية للبنك المدقق الخارجي للبنك لمدة سنة مالية واحدة (1)، بناءً على توصية لجنة التدقيق ومجلس الإدارة. ولا يجوز تعيين شركة التدقيق ذاتها لأكثر من ست سنوات متتالية، كما يجب تغيير الشريك المسؤول عن التدقيق بعد ثلاث سنوات متتالية، مع مراعاة فترة الحظر المطبقة.

وقد عملت شركة "جرانت ثورنتون الإمارات" (Grant Thornton UAE) كمدقق خارجي للبنك للسنوات المالية الثلاث الماضية المتتالية، مع تكليف نفس الشريك المسؤول عن التدقيق طوال هذه الفترة. وتماشياً مع المتطلبات التنظيمية والمعايير المهنية بشأن تناوب الشركاء المسؤولين عن التدقيق، وفي حال إعادة تعيين "جرانت ثورنتون" لفترة تالية، سيتم تعيين شريك مسؤول جديد عن التدقيق.

وعملاً بسياسة اختيار المدقق الخارجي لدى البنك التجاري الدولي، تقوم لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة سنوياً بمراجعة أداء المدقق الخارجي واستقلاليته وملاءمته المستمرة، كما يتم الحصول على عروض لخدمات التدقيق الخارجي وتقييمها على أساس سنوي.

21. التصنيفات الائتمانية

يوضح الجدول التالي التصنيفات الممنوحة للبنك التجاري الدولي من قبل اثنتين من وكالات التصنيف العالمية الرائدة:

البنك التجاري الدولي	تصنيف ائتماني من وكالة فيتش (تصنيف قدرة المُصدِّر على الوفاء بالتزاماته)	تصنيف وكالة "كابيتال انتلجنس" للعملات الأجنبية
تصنيف طويل الأمد	BBB+	BBB+
تصنيف قصير الأمد	F2	A2
النظرة المستقبلية	**مستقر**	**مستقر**

22. رأس المال والأسهم

اعتباراً من 31 ديسمبر 2024، بلغ إجمالي رأس مال البنك التجاري الدولي للأسهم المصرح به والمكتتب والمدفوع بالكامل 1,737,383,050.00 درهماً إماراتياً، ويشمل 1,737,383,050 سهماً عادياً بقيمة درهم واحد (1) للسهم الواحد.

في 4 أكتوبر 2023، وعقب قرارات اجتماع الجمعية العمومية للبنك المنعقد في 12 يوليو 2023 ("اجتماع الجمعية العمومية")، تقرر زيادة رأس المال المكتتب للبنك بمبلغ يصل إلى 889,100,000 درهم إماراتي من خلال إصدار حقوق أولوية. وسيتم طرح الأسهم الجديدة بقيمة اسمية قدرها درهم واحد (1) للسهم الواحد، بإجمالي عدد أسهم يصل إلى 889,100,000 سهم من المقرر إصدارها. وسيجري البنك أيضاً بعض التعديلات اللازمة على النظام الأساسي للبنك الناجمة عن زيادة رأس المال المكتتب للبنك، على أن تكون متوافقة مع أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية.

في 13 فبراير 2025، وافقت الجمعية العمومية على إعادة تعيين شركة "جرانت ثورنتون" كمدقق خارجي للبنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، بإجمالي أتعاب قدرها 857,611 درهماً إماراتياً، تتضمن 707,611 درهماً إماراتياً لخدمات التدقيق القانوني و150,000 درهم إماراتي لخدمات الضمان المتعلقة بالرقابة الداخلية على التقارير المالية (ICFR)، باستثناء ضريبة القيمة المضافة والمصاريف النثرية.

تُعد شركة "جرانت ثورنتون الإمارات" إحدى الشركات الرائدة التابعة لـ "جرانت ثورنتون انترناشيونال"، إحدى أكبر شبكات شركات التدقيق والضرائب والاستشارات المستقلة في العالم. وقد رسخت "جرانت ثورنتون الإمارات"، منذ تأسيسها في دولة الإمارات، سمعة قوية في تقديم خدمات احترافية عالية الجودة، تشمل التدقيق الخارجي، وإدارة المخاطر، والخدمات الاستشارية، مدعومة بمعرفة عميقة بالسوق المحلي والالتزام بالمعايير المهنية الدولية.

لم تُبدِ "جرانت ثورنتون" أي تحفظات بشأن البيانات المالية المرحلية الربع سنوية والبيانات المالية الختامية للبنك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025.

23. هيكلية ملكية الأسهم في البنك التجاري الدولي

اعتباراً من 31 ديسمبر 2025، تم توزيع هيكل ملكية الأسهم في البنك التجاري الدولي على النحو التالي:

1-23 توزيع المساهمين

جنسية الجهة المالكة	أفراد	شركات	حكومة	الإجمالي
الإمارات العربية المتحدة	162	30	0	**192**
دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء الإمارات)	152	12	0	**164**
الدول العربية (من غير دول مجلس التعاون)	31	0	0	**31**
دول أخرى	18	4	0	**22**
الإجمالي	**363**	**46**	**0**	**409**

2-23 المساهمون الأساسيون في البنك التجاري الدولي

اعتباراً من 31 ديسمبر 2025، كان للجهات الآتية ما يزيد عن 5% من ملكية الأسهم في البنك التجاري الدولي:

بنك قطر الوطني	**%40**
عائلة بن عويضة والمجموعة المرتبطة	**%22.40**
محمد عمر بن حيدر للاستثمار	**%8.87**

3-23 توزيع المساهمين حسب الحجم

اعتباراً من 31 ديسمبر 2025، كانت ملكية أسهم البنك التجاري الدولي موزعة وفقاً للأحجام التالية:

حجم ملكية الأسهم	عدد المساهمين	عدد الأسهم المملوكة	نسبة الأسهم المملوكة
أقل من 50,000	298	1,384,022	%0.08
500,000 – 50,000	59	10,779,969	%0.62
5,000,000 – 500,000	28	36,504,866	%2.10
أكثر من 5,000,000	25	1,688,714,193	%97.20
الإجمالي	**410**	**1,737,383,050**	**%100**

24. أداء سعر السهم وحجم التداول

أداء سعر السهم لعام 2025

مؤشر فوتسي سوق أبوظبي (ADX FADGI Index)

أداء سعر سهم البنك التجاري الدولي وحجم التداول الشهري في عام 2025

الشهر	الفتح (درهم)	الإغلاق (درهم)	التغيير الشهري	نسبة التغيير الشهري %	ارتفاع (درهم)	انخفاض (درهم)	القيمة (درهم)	حجم التداول	التداولات
يناير	0.770	0.750	(0.06)	(7.41)	0.810	0.670	1,141,208	1,513,407	28
فبراير	0.700	0.804	0.05	7.20	0.884	0.690	1,848,872	2,508,713	92
مارس	0.803	0.720	(0.08)	(10.45)	0.803	0.701	429,543	571,268	33
أبريل	0.739	0.740	0.02	2.78	0.755	0.719	265,936	361,576	26
مايو	0.740	0.789	0.05	6.62	0.846	0.740	1,848,941	2,313,413	76
يونيو	0.789	0.867	0.08	9.89	0.894	0.789	2,485,434	3,017,471	97
يوليو	0.865	1.280	0.41	47.64	1.280	0.860	15,697,466	14,308,035	420
أغسطس	1.270	0.999	(0.28)	(21.95)	1.270	0.998	4,167,726	3,770,125	281
سبتمبر	0.999	0.978	(0.02)	(2.10)	1.060	0.973	812,437	820,380	35
أكتوبر	0.978	0.961	(0.02)	(1.74)	0.998	0.961	822,952	839,700	53
نوفمبر	0.960	0.900	(0.06)	(6.35)	0.960	0.863	1,068,454	1,181,143	80
ديسمبر	0.900	0.860	(0.04)	(4.44)	0.900	0.860	751,918	849,500	26
							31,340,886	**32,054,731**	**1,247**

25. حقوق المساهمين

صُممت ممارسات الحوكمة المؤسسية في البنك التجاري الدولي لحماية حقوق المساهمين وتسهيل ممارستها وتوفير معاملة متكافئة لجميع المساهمين، بمن فيهم حملة أسهم الأقلية. ويحافظ البنك على قنوات اتصال مفتوحة وشفافة مع مساهميه، حيث ينشر بانتظام جميع المعلومات الضرورية للمستثمرين والمساهمين من خلال موقعه الإلكتروني والمنصات الإعلامية الأخرى.

ويؤكد النظام الأساسي للبنك التجاري الدولي أن كل أسهم رأس المال تتمتع بحقوق متساوية، مما يضمن عدم التمييز في الملكية في أصول البنك وأرباحه، وحضور اجتماعات الجمعية العمومية، وحقوق التصويت، استناداً إلى مبدأ "صوت واحد لكل سهم".

ووفقاً لقانون الشركات التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ينص النظام الأساسي للبنك التجاري الدولي على أن تعقد الجمعية العمومية اجتماعاً عادياً واحداً على الأقل في غضون أربعة أشهر من نهاية كل سنة مالية. كما يجوز لمجلس الإدارة أن يدعو لاجتماع الجمعية العمومية حسب تقديره أو حينما يُطلب منه ذلك لغرض معين من قبل المدقق الخارجي أو المساهمين الذين يمتلكون 10% على الأقل من رأس مال البنك.

واعتباراً من 31 ديسمبر 2025، عقد البنك التجاري الدولي اجتماعاً واحداً للجمعية العمومية في 13 فبراير 2025. وحضر الاجتماع مساهمون، شخصياً وبالوكالة، يمتلكون ما مجموعه 1,089,277,066 سهماً، وهو ما يمثل 62.70% من رأس مال الشركة.

ولم يتم تقديم أي قرارات خاصة إلى الجمعية العمومية المنعقدة في عام 2025 أو الموافقة عليها. وقد تم نشر جميع الإفصاحات ذات الصلة على الموقع الإلكتروني للبنك وصفحته المخصصة على الموقع الإلكتروني لسوق أبوظبي للأوراق المالية (ADX).

26. إشراك أصحاب المصلحة والإفصاح (علاقات المستثمرين)

يلتزم البنك التجاري الدولي بالحفاظ على معايير عالية من الشفافية وتعزيز إفصاحاته لتتماشى مع المتطلبات التنظيمية المحلية وأفضل الممارسات الدولية. ويلتزم البنك، من خلال إدارة علاقات المستثمرين، بالتواصل الدقيق وفي الوقت المناسب مع المساهمين والمستثمرين المحتملين، حيث يقدم تحديثات منتظمة عبر النتائج الفصلية، والبيانات الصحفية، والتقرير السنوي المفصل. ويلتزم البنك بجميع متطلبات الإفصاح، حيث يقدم معلومات مالية وتقارير تدقيق وإفصاحات تنظيمية دقيقة وشفافة إلى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وسوق أبوظبي للأوراق المالية، والجهات الأخرى ذات الصلة.

ويؤكد البنك التجاري الدولي أن جميع البيانات، بما في ذلك إفصاحات الركيزة الثالثة (Pillar 3) لاتفاقية بازل 3، صحيحة ودقيقة وغير مضللة، وذلك حسب أفضل ما لديه من معلومات. وتتوافق التقارير المالية السنوية للبنك مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) والأحكام المعمول بها في لوائح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. علاوة على ذلك، يؤكد المدققون الخارجيون أن جميع المعلومات المطلوبة قد تم توفيرها، وأن التدقيق تم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية (ISA).

بيانات الاتصال بإدارة علاقات المستثمرين

السيدة حلا الصفدي

أمين سر البنك ورئيس علاقات المستثمرين

investor.relations@cbi.ae

+971 4 402 3972

+971 54 584 2004

صفحة علاقات المستثمرين الإلكترونية:
https://www.cbiuae.com/ar/about-cbi/investor-relations

27. المعاملات في أسهم البنك التجاري الدولي والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

بناءً على الإقرارات المقدمة من أعضاء مجلس الإدارة والمراجعات التي أجريت مقابل سجلات سوق أبوظبي للأوراق المالية (ADX)، يؤكد البنك التجاري الدولي أنه لم يتم الإبلاغ عن أي تعاملات في أسهم الشركة خلال فترة التقرير من قبل أعضاء مجلس الإدارة، أو أزواجهم أو أبنائهم حسب علم البنك.

وفي إطار التعامل مع معاملات الأطراف ذات العلاقة التي تشمل أعضاء مجلس الإدارة أو الأطراف ذات العلاقة بهم، طبق البنك ضوابط أساسية تضمن امتناع أعضاء مجلس الإدارة عن المشاركة في المناقشات المتعلقة بمثل هذه المعاملات أو التصويت عليها، مما يجعل عملية صنع القرار شفافة وخالية من التضارب والنزاعات.

ولم يسجل البنك التجاري الدولي أي معاملة واحدة مع طرف ذي علاقة تجاوزت 5% من رأس مال البنك.

ويدخل البنك التجاري الدولي في معاملات مع شركات وكيانات تندرج ضمن تعريف الطرف ذي العلاقة على النحو الوارد في المعيار الدولي (IAS 24) "الإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة". الأطراف ذات العلاقة هي الشركات التي تخضع لملكية مشتركة و/أو إدارة وسيطرة مشتركة، ومساهموها، وكبار موظفي الإدارة. وتتم المعاملات مع الشركات الزميلة والأطراف الأخرى ذات العلاقة بنفس البنود تقريباً، مثل البنود السائدة في نفس وقت المعاملات المماثلة مع العملاء والأطراف الخارجية.

2024 ألف درهم إماراتي	2025 ألف درهم إماراتي	البنود %	
			الأرصدة في نهاية فترة التقرير
			شركة زميلة
2,711	**12**	**–**	ودائع العملاء
			كبار موظفي الإدارة (بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة)
22,520	**26,691**	**7.3–3.7**	قروض وسلفيات للعملاء
9,011	**13,552**	**4.5–0**	ودائع العملاء
			أطراف أخرى ذات علاقة
204,360	**239,485**	**5.7–0**	ودائع وأرصدة مستحقة من بنوك
168,922	**88,849**	**–**	ودائع وأرصدة مستحقة لبنوك
2,331	**3,336**	**5.2–4.9**	قروض وسلفيات
80,776	**82,044**	**4.5–0.2**	ودائع العملاء
459,125	**459,125**	**6**	أوراق مالية للشق الأول من رأس المال
			كبار موظفي الإدارة (بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة)
1,311	**1,084**		إيرادات الفوائد
879	**759**		مصاريف الفوائد
			أطراف أخرى ذات علاقة
16,518	**10,479**		إيرادات الفوائد
3,629	**2,969**		مصاريف الفوائد
38,115	**36,995**		تعويضات كبار موظفي الإدارة

28. المسؤولية الاجتماعية المؤسسية والمساهمات المجتمعية

يلتزم البنك التجاري الدولي بدعم المجتمعات التي يعمل فيها. ومع ذلك، خلال فترة التقرير، لم يقدم البنك أي مساهمات رسمية في إطار مبادرات المسؤولية الاجتماعية المؤسسية (CSR). ويواصل البنك استكشاف الفرص للمساهمة بشكل هادف في القضايا المجتمعية والبيئية بما يتماشى مع قيمه وأهدافه من حيث الاستدامة طويلة الأجل.

29. الخدمات غير الإلزامية المقدمة من شركات تدقيق أخرى

استعان البنك، خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، بنخبة مختارة من شركات الخدمات المهنية – بما في ذلك شركات تدقيق ومحاسبة بخلاف المدقق الخارجي القانوني المعين – وذلك لتقديم حزمة من الخدمات الاستشارية المتخصصة ومهام التأكيد المستقلة.

انحصر نطاق هذه التكليفات في مجالات فنية محددة، شملت إجراء مراجعات دقيقة لمدى الامتثال للمتطلبات الرقابية، وتقديم المشورة لتطوير أنظمة الرقابة الداخلية والحوكمة المؤسسية، بالإضافة إلى تقييم شمولية أطر إدارة المخاطر وكفاية رأس المال. كما تضمنت المهام تقديم حلول استشارية في التخطيط والامتثال الضريبي، وتنفيذ اختبارات متقدمة لتقييم الجاهزية الأمنية السيبرانية، فضلاً عن تقديم الدعم الفني لمكاتب إدارة البرامج، وضمان الجودة للمشاريع الاستراتيجية.

خضعت كافة هذه التعاقدات للمصادقة الرسمية وفقاً لسياسات الحوكمة وضوابط المشتريات المعتمدة لدى البنك، مع التأكيد القاطع على استقلاليتها وعدم تداخلها مع نطاق أعمال التدقيق القانوني الإلزامي.

تم التوقيع على تقرير الحوكمة المؤسسية للبنك التجاري الدولي لعام 2025 من قبل إدارات الرقابة الداخلية على النحو التالي:

Randa Kreidieh

السيدة رنده كريدية
المسؤول الرئيسي لإدارة المخاطر

Rajesh Arora
Rajesh Arora (Feb 17, 2026 15:26:50 GMT+4)

السيد راجيش أرورا
المسؤول الرئيسي للمالية

David Pije
David Pije (Feb 17, 2026 12:43:32 GMT+4)

السيد ديفيد أبراهام بيجي
نائب رئيس أول – رئيس إدارة الامتثال

Ziad Abdelghani

السيد زياد عبدالغني
نائب رئيس أول – رئيس التدقيق الداخلي

تقرير الاستدامة

مقدمة 86
نبذة عن التقرير 86
رسالة الرئيس التنفيذي 88
نبذة عن البنك التجاري الدولي 90
قيادة مسيرة الاستدامة في دولة الإمارات 92

نهج البنك التجاري الدولي للاستدامة 94
أولوياتنا 94
التواصل مع أصحاب المصلحة 96
إدارة مخاطر الاستدامة 97
أبرز إنجازات الاستدامة لعام 2025 98
إطار عمل حوكمة الاستدامة 100

البيئة 102
التمويل المستدام 103
البصمة البيئية 104
إدارة المخاطر المناخية 108

المسؤولية الاجتماعية 111
رضا العملاء 112
الشمول المالي 114
الابتكار 116
مشاركة الموظفين ورضاهم 117
صحة الموظفين ورفاههم 118
التوطين 120
استقطاب المواهب والكفاءات وتطويرها والاحتفاظ بها 122
التنوع والإدماج 125

الحوكمة 126
الحوكمة المؤسسية 127
أخلاقيات العمل والامتثال 129
إدارة المخاطر والأمن السيبراني 132
المشتريات المسؤولة 134
استمرارية الأعمال 136
الشفافية الضريبية 137

البيانات والإفصاحات 138
مؤشرات الأداء الرئيسية للممارسات البيئية
والاجتماعية والحوكمة المؤسسية 138
إفصاحات الممارسات البيئية والاجتماعية
والحوكمة لسوق أبوظبي للأوراق المالية 145

مقدمة

نبذة عن التقرير

الغرض من التقرير

يسرنا أن نرحب بكم بين طيات تقرير الاستدامة للبنك التجاري الدولي ش.م.ع لعام 2025، والذي يوثّق التزامنا الراسخ بدفع عجلة الاستدامة عبر كافة أنشطة أعمالنا. ونتوجه بهذا التقرير إلى جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، ومن ضمنهم العملاء والمستثمرون والموظفون والموردون والشركاء والمجتمعات التي نخدمها، حيث نهدف إلى تسليط الضوء على أولوياتنا في مجال الاستدامة، والإجراءات التي نتخذها، وما حققناه من حيث المسائل الجوهرية في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة.

يتكامل هذا التقرير مع تقرير الحوكمة 2025. ويسلط التقريران معاً الضوء على التزامنا الأوسع بممارسات الأعمال المسؤولة، والشفافية، وخلق قيمة طويلة الأجل.

نطاق التقرير

تركز المعلومات الواردة في هذا التقرير على الأنشطة التي نفذها البنك التجاري الدولي خلال عام 2025.

جميع المبالغ المالية المذكورة في التقرير مقومة بالدرهم الإماراتي.

معايير إعداد التقرير

أعددنا هذا التقرير وفقاً للمعايير المحلية لإعداد التقارير، ومنها أحدث دليل للإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة للشركات المدرجة الصادر عن هيئة الأوراق المالية والسلع الإماراتية وسوق أبوظبي للأوراق المالية.

كما استرشدنا في إفصاحاتنا بمعايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

الضمان

اعتمدنا على نهج المراجعة والموافقة الداخلية لضمان دقة وجودة المعلومات الواردة في هذا التقرير.

الاتصال بنا

نسعد ونرحب دائماً بزيارة موقعنا الإلكتروني للتعرف على المزيد حول التزامنا بالاستدامة:

www.cbiuae.com/ar/about-cbi/overview/sustainability

sustainability@cbi.ae

رسالة الرئيس التنفيذي

مع مواصلة مسيرتنا المتقدمة في رحلة الاستدامة، يطيب لي أن أضع بين أيديكم تقرير الاستدامة السادس لعام 2025 للبنك التجاري الدولي، الذي يسلط الضوء على التقدم الذي أحرزناه في تعزيز أدائنا في الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة عبر مختلف قطاعات البنك.

لقد التزمت دولة الإمارات العربية المتحدة التزاماً راسخاً بتحقيق الاستدامة وتبنت هدف التحول إلى اقتصاد محايد مناخياً بحلول عام 2050. وانسجاماً مع هذا التوجه الوطني، يضطلع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، والقطاع المصرفي بشكل عام، والبنك التجاري الدولي على وجه الخصوص، بدور فاعل في دعم هذا التحول والمساهمة في تحقيق مستهدفاته. وقد شكل إعداد "إطار التمويل المستدام" للبنك التجاري الدولي علامة فارقة وإنجازاً رئيسياً لهذا العام، إذ يرسي هذا الإطار منهجية واضحة لتصنيف وتتبع والإبلاغ عن التقدم المحرز نحو تحقيق هدفنا الطموح المتمثل في توفير تمويل مستدام بقيمة مليار دولار أمريكي بحلول عام 2033. وسيُعد هذا الإطار أساس مواءمة أنشطتنا المالية مع مبادئ الاستدامة العالمية والأولويات الوطنية.

كما كثفنا جهودنا للحد من بصمتنا البيئية، حيث أطلق البنك عدداً من المبادرات الهادفة إلى تعزيز كفاءة الموارد والتشجيع على الاستخدام المسؤول لها. ونعتزم تكثيف تحولنا نحو تبني القنوات الرقمية لتقليل استهلاك الورق، بالتوازي مع تعزيز تجربة العملاء وسرعة إنجاز المعاملات ورفع مستويات الرضا.

> قد شكل إعداد "إطار التمويل المستدام" للبنك التجاري الدولي علامة فارقة وإنجازاً رئيسياً لهذا العام.

علي سلطان ركاض العامري
الرئيس التنفيذي

وحظي تركيزنا على ترسيخ ثقافة مؤسسية قوية للاستدامة على مستوى البنك بأهمية مماثلة. وفي عام 2025، أطلقنا هذا العام برنامجاً للتعليم الإلكتروني حول الاستدامة شمل جميع الموظفين، وقدمنا تدريباً متخصصاً لأعضاء لجنة الإدارة التنفيذية، وعززنا المشاركة الداخلية من خلال التواصل المنتظم وتشكيل شبكة نشطة من "رواد الاستدامة". وتسهم هذه الجهود في ضمان فهم الاستدامة وتبنيها وتحويلها إلى ممارسات عملية على جميع المستويات الوظيفية في البنك.

وتظل كوادرنا البشرية في صميم مسيرة تقدمنا. فمن خلال قوى عاملة تمثل أكثر من 35 جنسية، نواصل ترسيخ بيئة شاملة وتعاونية تقود فيها وجهات النظر المتنوعة عجلة الابتكار. ويُعد التزام موظفينا وخبراتهم وقدرتهم على التكيف ركائز أساسية لتقديم قيمة طويلة الأجل لعملائنا وشركائنا ومساهمينا والمجتمعات التي نخدمها.

كما واصلنا توسيع نطاق قطاع الخدمات المصرفية المبتكرة بالبنك، مساهمين بذلك في استراتيجية دولة الإمارات لتنمية قطاعات جديدة ومبتكرة، مثل التكنولوجيا المالية، والذكاء الاصطناعي، والأصول الافتراضية، وترميز الأصول الواقعية، والألعاب الإلكترونية. ومن ثم، اعتمدنا استراتيجية تركز على قطاعات متخصصة وغير مخدومة بشكل كافٍ في السوق. وبالنسبة للشركات العاملة في هذه القطاعات، نعمل على تطوير خطوط أعمال ومنتجات وحلول جديدة لقطاع الابتكار والخدمات المصرفية، مثل حسابات حبس رأس المال، وحسابات أموال العملاء، والحسابات الجارية المتخصصة. كما نسعى إلى ترسيخ مكانتنا في هذه القطاعات من خلال تعيين مديري علاقات عملاء خبراء يتمتعون بفهم عميق لطبيعة هذه القطاعات واحتياجاتها.

> يُعد التزام موظفينا وخبراتهم وقدرتهم على التكيف ركائز أساسية لتقديم قيمة طويلة الأجل لعملائنا وشركائنا ومساهمينا والمجتمعات التي نخدمها.

يُمثل إطلاق "CBIx" هذا العام إحدى أهم مبادرات الابتكار التي مثلت علامة فارقة في تاريخ البنك. وتُعد "CBIx"، المسجلة والتي تتخذ من مركز دبي المالي العالمي مقراً لها، شركة تابعة مستقلة ومختبراً للابتكار وذراعاً لرأس المال الاستثماري للشركات. وهي واحدة من مختبرات الابتكار الهجينة القليلة في المنطقة التي تتمتع بوصول مباشر إلى بنك خاضع للتنظيم، مع احتفاظها بالمرونة اللازمة لاستكشاف وتمكين وتسريع الابتكارات المزعزعة في الخدمات المصرفية وغيرها من المجالات. والأهم من ذلك، أنها تعمل كبيئة اختبار لمختبر الابتكار، حيث يمكننا تجربة حلول جديدة بأمان عند تقاطع الخدمات المصرفية والتقنيات الناشئة والتنفيذ العملي في السوق.

تُظهر إنجازاتنا في مجال الاستدامة حتى اليوم تقدماً قوياً، غير أننا ندرك في الوقت ذاته أن الاستدامة رحلة مستمرة تتطلب ابتكاراً متواصلاً، وتعلماً دائماً، وتعاوناً مدروساً. ومع التطور السريع لمشهد الاستدامة على المستويين العالمي والإقليمي، وتزايد توقعات أصحاب المصلحة، نواصل تركيزنا على وضع أهداف طموحة، وبناء قدرات داخلية متينة، وتعزيز شراكاتنا من أجل إحداث أثر ملموس ومستدام في السنوات المقبلة.

نبذة عن البنك التجاري الدولي

مسيرتنا

البنك التجاري الدولي هو بنك إماراتي رائد، ملتزم بتمكين الشركات والأفراد من تحقيق طموحاتهم عبر حلول مصرفية مبتكرة وشخصية وتركز على النمو.

تأسس البنك التجاري الدولي في عام 1991 ويوجد مقره الرئيسي في دبي، ويقدم مجموعة متنوعة من الخدمات، تشمل الحلول المصرفية للشركات والخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية الإسلامية. ويسخّر البنك إمكانياته المبتكرة ونهجه المخصص من أجل تقديم تجربة مصرفية متميزة تساهم في تحقيق تطلعات عملائه. والبنك مُدرج في سوق أبوظبي للأوراق المالية، ويخضع لرقابة وإشراف مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع.

وتعود ملكية غالبية أسهم البنك إلى مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، وتشمل قاعدة مساهميه حكومة رأس الخيمة. ويرأس مجلس إدارة البنك السيد سيف علي الشحي.

تواجدنا

533
موظفاً

جوائز عام 2025

المساهمة البارزة في تمكين التكنولوجيا المالية وتطوير بنية المدفوعات الرقمية في الإمارات العربية المتحدة

الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب

الشراكة المستدامة الأكثر ابتكاراً

جوائز ستيفي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا

البنك التجاري الأكثر ابتكاراً لعام 2025

جوائز الأعمال في الإمارات العربية المتحدة لعام 2025

التميز في مجال الابتكارات المصرفية لأسواق الشرق الأوسط وأفريقيا لعام 2025

جوائز الأعمال في الإمارات العربية المتحدة لعام 2025

الابتكار المدعوم بالذكاء الاصطناعي في الخدمات المصرفية

قمة وجوائز الذكاء الاصطناعي والتحليلات المصرفية في الشرق الأوسط

قيادة مسيرة الاستدامة في دولة الإمارات

رسخت دولة الإمارات العربية المتحدة مفاهيم الاستدامة في صميم رؤيتها الوطنية واستراتيجيتها التنموية طويلة الأمد. وبصفتها دولة موقعة على اتفاقية باريس للمناخ وعضواً فاعلاً في المنتديات العالمية المعنية بالاستدامة، التزمت الدولة بتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050، لتكون بذلك أول دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعلن هذا الالتزام. ويعكس هذا التوجه إدراك الدولة بأن النمو الاقتصادي طويل الأمد لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال المسؤولية البيئية والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية.

لتحويل هذه الرؤية إلى واقع عملي، أطلقت دولة الإمارات منظومة شاملة من الاستراتيجيات والسياسات الهادفة إلى تعزيز النمو المستدام عبر مختلف القطاعات. وتُعد كل من "المبادرة الاستراتيجية للحياد المناخي 2050"، و "الخطة الوطنية للتغير المناخي"، و"الأجندة الوطنية الخضراء 2030" من الركائز الرئيسة التي توجه الجهود الوطنية نحو بناء اقتصاد منخفض الكربون وقادر على التكيف مع آثار التغير المناخي.

دخل المرسوم بقانون اتحادي رقم (11) لسنة 2024 في شأن الحد من تأثيرات التغيّر المناخي حيز التنفيذ في مايو 2025، وهو يُلزم جميع الجهات العامة والخاصة، ومن ضمنها المناطق الحرة، بقياس انبعاثاتها والإبلاغ عنها وإدارتها، واعتماد استراتيجيات للحد من الانبعاثات، ووضع خطط للتكيف مع مخاطر المناخ. ويحتوي هذا القانون على أحكام تفرض غرامات على الجهات غير الملتزمة.

وتستند هذه المبادرات إلى استثمارات كبيرة في مجال الطاقة المتجددة، بالإضافة إلى تطبيق تدابير تهدف إلى تحسين كفاءة استخدام الطاقة، والحفاظ على الموارد المائية، وتعزيز التنمية الحضرية المستدامة.

وتُعد المسؤولية الاجتماعية ركناً أساسياً في أجندة الاستدامة لدولة الإمارات العربية المتحدة، إذ تولي الدولة اهتماماً بالغاً بالتنمية البشرية، والتعليم، وتعزيز الدمج الاجتماعي باعتبارها دعائم رئيسة لتحقيق التنمية المستدامة. ويبرز تمكين المرأة وتعزيز حضورها في مواقع القيادة كأحد محاور التركيز الجوهرية، حيث أطلقت الدولة حزمة من السياسات والمبادرات الهادفة إلى ترسيخ مبدأ المساواة بين الجنسين في سوق العمل والحياة العامة. ويشمل ذلك إلزام الشركات المدرجة بضمان وجود تمثيل نسائي في مجالس إدارتها بعد انتهاء مدة ولاية المجلس الحالي لأي شركة. وقد دخل هذا التوجه حيز التنفيذ في يناير 2025، استكمالاً لقرار هيئة الأوراق المالية والسلع الصادر في عام 2021، والذي نص على ضرورة وجود عنصر نسائي واحد على الأقل في مجالس إدارات جميع الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي.

تشكل الحوكمة الرشيدة جزءاً أساسياً من هذه المبادرات، إذ تواصل دولة الإمارات تعزيز الشفافية المؤسسية، وتطوير المعايير التنظيمية، وترسيخ مبادئ المساءلة، بما يسهم في توفير بيئة داعمة لممارسات الأعمال المسؤولة وتعزيز الاستثمار المستدام على المدى الطويل.

نظرة عامة على المتطلبات التنظيمية الرئيسية

مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

- **الإشعار رقم 2020/4539:** مبادئ إرشادية حول التمويل المستدام في الإمارات العربية المتحدة.
- **الإشعار رقم 2023/5620:** مبادئ الإدارة الفعّالة للمخاطر المالية المتعلقة بالمناخ.
- **الإشعار رقم 2023/5885:** المبادئ الإرشادية بشأن المالية الإسلامية المستدامة.
- **الإشعار رقم 2024/2964:** مبادئ الإفصاحات المتعلقة بالاستدامة للكيانات المُبلغة.
- **الإشعار رقم 2025/5588:** نظام إدارة المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ.

وزارة التغير المناخي والبيئة

- **المرسوم بقانون اتحادي رقم (11) لسنة 2024** بشأن الحد من تأثيرات التغيّر المناخي.

هيئةسوق المال

- **المادة 76 من قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (3/ر.م) لسنة 2020** بشأن اعتماد دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة.

سوق أبوظبي للأوراق المالية

- **إلزام الشركات المدرجة بالإفصاح عن 38 مؤشراً للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة،** وذلك تماشياً مع مبادرة الأمم المتحدة للأسواق المالية المستدامة، ووفقاً لإرشادات الإفصاح المحدّثة الصادرة عن سوق أبوظبي للأوراق المالية في يونيو 2025.

نهج البنك التجاري الدولي للاستدامة

أولوياتنا

أجرينا في عام 2024 أول تقييم لمدى الأهمية النسبية للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، والذي مكّننا من تحديد 18 موضوعاً جوهرياً أكثر ارتباطاً بأعمال البنك التجاري الدولي.

قد استند تقييم الأهمية النسبية إلى تطبيق مبدأ الأهمية النسبية المزدوجة، الذي يأخذ في الاعتبار كلاً من الأهمية النسبية المالية والأهمية النسبية للتأثير. فالأهمية النسبية المالية تقيِّم المخاطر والفرص التي تؤثر على البنك بينما تشير الأهمية النسبية للتأثير إلى تأثير أنشطة البنك على أصحاب المصلحة والمجتمع والبيئة والاقتصاد.

واستناداً إلى نتائج هذا التقييم، أسسنا استراتيجيتنا للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة للتركيز على ثلاث ركائز رئيسية:

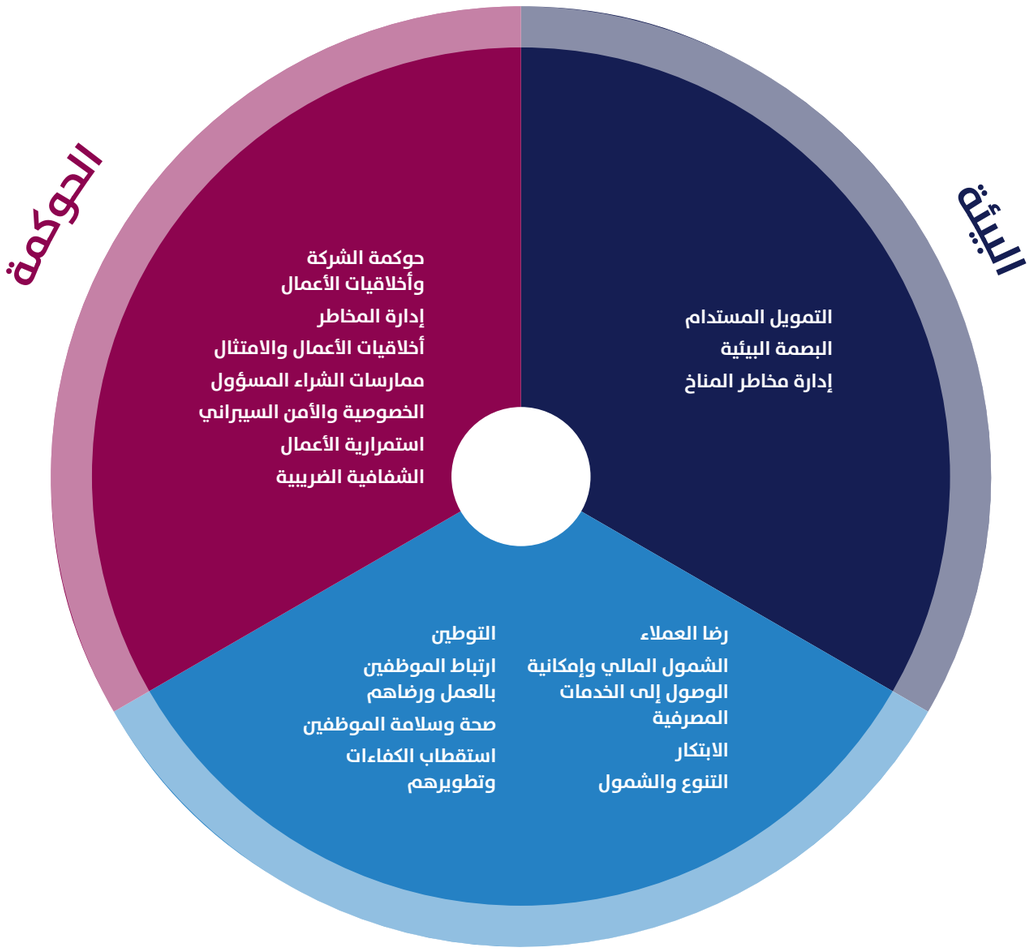

المسائل الاجتماعية

نقدم في هذا التقرير تحديثاً حول التقدم المحرز في كل من هذه الموضوعات الجوهرية.

التواصل مع أصحاب المصلحة

يُعد التواصل الفعّال مع أصحاب المصلحة أساسياً لتحقيق تقدم ذي معنى في أهدافنا المتعلقة بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة. ويحافظ البنك على تواصل منتظم واستباقي وشفاف مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين، ويهدف إلى تحديد القضايا ذات الأهمية الجوهرية ومعالجتها، بما يضمن مواءمة استراتيجية الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة وخارطة الطريق الخاصة بها مع توقعات أصحاب المصلحة واهتماماتهم.

ويعزّز هذا النهج المساءلة والاستجابة، فضلاً عن دعمه لتحقيق قيمة طويلة الأجل عبر الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لأعمالنا.

وقد أنشأ البنك قنوات تواصل منظمة ومفتوحة لجمع الرؤى من أصحاب المصلحة بشكل مستمر، بما يدعم اتخاذ قرارات مستنيرة وتطوير مبادرات فعالة وذات أثر مستدام.

في عام 2025، أجرى البنك أول استبيان لعملائه حول الاستدامة، بهدف فهم ما تعنيه الاستدامة لعملاء الخدمات المصرفية للأفراد بشكل أفضل. وقد ساعد هذا الاستبيان البنك في تحديد مسائل الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة الأكثر أهمية بالنسبة لهم.

كما طور البنك برنامج تعليم إلكتروني إلزامي حول الاستدامة لجميع الموظفين، لضمان اكتسابهم فهماً أساسياً للمبادئ الرئيسة للاستدامة قبل إطلاق برامج أكثر تخصصاً ومصممة لتناسب وحدات الأعمال المختلفة. وبالإضافة إلى ذلك، قدم البنك سلسلة من الجلسات التعريفية لعرض استراتيجية الاستدامة وخارطة الطريق الخاصة به، بما يسهم في تعزيز الوعي التنظيمي وتحقيق المواءمة.

أعاد البنك أيضاً إطلاق استبيان مشاركة الموظفين، الذي تضمن للمرة الأولى عدداً من الأسئلة المتعلقة بالاستدامة، بهدف تحديد أولويات موظفيه على نحو أدق.

كيف نتفاعل مع أصحاب المصلحة

العملاء

- استبيان رضا العملاء
- استبيان العملاء حول الاستدامة
- التفاعلات المنتظمة من خلال مديري العلاقات
- وسائل التواصل الاجتماعي
- مركز الاتصال

الموردون

- مدونة قواعد سلوك الموردين
- دمج معايير الاستدامة في تقييم الموردين

الموظفون

- استبيان مشاركة الموظفين
- البرامج التعليمية
- النشرة الإخبارية للاستدامة
- تحديثات منتظمة

المساهمون

- اجتماع الجمعية العمومية السنوية
- التقرير السنوي
- الإفصاح عن النتائج الفصلية
- تقرير وكالة فيتش العالمية للتصنيف الائتماني
- إفصاحات الركيزة الثالثة

الجهات التنظيمية

- الإفصاحات العامة
- الاجتماعات الفردية
- التشاورات

إدارة مخاطر الاستدامة

يعتمد البنك التجاري الدولي نهجاً منظماً لتحديد وإدارة المخاطر المرتبطة بالاستدامة، بما يشمل مخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، ومخاطر المناخ، ومخاطر السلوك.

وتشمل العمليات الرئيسة ما يلي:

الرقابة التنظيمية:
المراجعة المستمرة للوائح الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة والسلوك على المستويين المحلي والدولي، بما يشمل إرشادات الاستدامة الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ومراجعة نظام شراء المقاولين، والمعيارين الأول والثاني من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وتوصيات فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ.

تحديد المخاطر:
يتم تحديد المخاطر المرتبطة بالاستدامة، بما يشمل مخاطر السلوك ومخاطر ممارسات البيع الأخلاقي، من خلال:

- عمليات التدقيق الداخلي والخارجي
- مراجعات لجان المخاطر والسلوك
- تقييمات الامتثال لمعايير وأنظمة حماية المستهلك
- مراقبة مخاطر سلوك السوق
- التواصل مع وحدات الأعمال لرصد ثغرات الحوكمة، أو مخاطر البيع غير الملائم، أو مشكلات الإفصاح، أو مواطن الضعف المتعلقة بالسمعة.

تقييم المخاطر وتحديد الأولويات:
تُقيَّم جميع المخاطر المتعلقة بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، والسلوك، والاستدامة باستخدام منهجية إدارة المخاطر المؤسسية المعتمدة لدى البنك، مع مراعاة احتمالية الحدوث، وحجم التأثير، والمتطلبات التنظيمية، والعواقب المحتملة على العملاء أو السمعة.

المتابعة وإعداد التقارير:
يتم تتبع المخاطر من خلال لوحات معلومات إدارة المخاطر المؤسسية، وأدوات مراقبة السلوك، وتحديثات الامتثال لنظام حماية المستهلك، إلى جانب التقارير الدورية المرفوعة إلى الإدارة العليا، والمسؤول الرئيس لإدارة المخاطر، ولجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

يضمن إطار السياسات المتكامل هذا دمج الاستدامة والسلوك وحماية العملاء ضمن منظومة الحوكمة والعمليات التشغيلية للبنك.

تُدمَج المخاطر المرتبطة بالاستدامة، بما في ذلك مخاطر سلوك السوق، والامتثال لمعايير وأنظمة حماية المستهلك، وممارسات البيع الأخلاقي، والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، ومخاطر المناخ، بشكل كامل ضمن إطار إدارة المخاطر المؤسسية للبنك. وتشمل آليات هذا الدمج ما يلي:

الإدراج في سجل المخاطر:
تُدرج مخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، ومخاطر السلوك، في سجل المخاطر المركزي للبنك، ويتم تصنيفها إلى جانب مخاطر الائتمان، والمخاطر التشغيلية، والسوقية، والاستراتيجية.

منهجية تقييم موحدة:
تخضع مخاطر السلوك والاستدامة لمقاييس التقييم نفسها المعتمدة ضمن إطار إدارة المخاطر المؤسسية، بما يضمن الاتساق وقابلية المقارنة.

حوكمة اللجان:
يتم تصعيد المخاطر الجوهرية المتعلقة بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة والسلوك إلى:

- لجنة إدارة المخاطر
- لجنة الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة والاستدامة
- لجنة السلوك (قيد التأسيس)
- لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة

المتابعة المستمرة:
تدرج تقارير مخاطر السلوك، ونتائج الامتثال لنظام حماية المستهلك، ومراقبة ممارسات البيع الأخلاقي، ونتائج التدقيق، وتحديثات الممارسات البيئية والاجتماعية في لوحات معلومات إدارة المخاطر المؤسسية وعملية اتخاذ القرار.

يضمن هذا النهج أن تحظى مخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، والسلوك، وحماية العملاء بالمستوى نفسه من الاهتمام والحوكمة وإجراءات التخفيف المطبقة على المخاطر المؤسسية الأخرى، بما يعزز متانة البنك واستدامته الشاملة.

أبرز إنجازات الاستدامة لعام 2025

المناخ

محفظة التمويل المستدام (مليون درهم إماراتي)

1,871,836

كثافة انبعاثات الغازات الدفيئة (بالأطنان من مكافئ ثاني أكسيد الكربون لكل موظف بدوام كامل)*

2.72

* استنادًا إلى انبعاثات الغازات الدفيئة التشغيلية من النطاقات 1 و2 و3 الواردة في القسم البيئي من التقرير.

تنفيذ حل لمخاطر المناخ

المسؤولية الاجتماعية

%39

نسبة الموظفين الإماراتيين من إجمالي الموظفين في البنك

إطلاق مركز مواهب البنك، منصتنا الشاملة والمركزية للتعلم والتطوير

%46

من موظفينا إناث

21,802

ساعة تدريبية لموظفينا

الحوكمة

%22

من أعضاء مجلس الإدارة إناث

%28

من المناصب القيادية العليا تشغلها إناث

%88

من الإنفاق على المشتريات مخصص للموردين المحليين

تقديم تحديثات منتظمة لمجلس الإدارة حول الاستدامة

تأسيس لجنة الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة والاستدامة

إطار عمل حوكمة الاستدامة

على مدار العام الماضي، واصلنا تعزيز إطار الحوكمة لدينا لضمان دمج استراتيجية الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة بفعالية عبر جميع الوظائف، بما يدعم التقدم على المدى الطويل.

يشرف مجلس الإدارة على الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، بما يشمل المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ، وذلك بصورة رئيسية من خلال اللجنة التنفيذية ولجنة المخاطر. وتتولى اللجنة التنفيذية، نيابة عن أعضاء مجلس الإدارة، مسؤولية الإشراف على صياغة وتنفيذ استراتيجية الاستدامة. كما تضطلع لجنة المخاطر بمسؤولية مراجعة واعتماد سياسات المخاطر المتعلقة بالمناخ، وضمان التوافق مع التوقعات التنظيمية، ومراقبة ملف مخاطر المناخ الشامل للبنك.

على مدار العام، تلقت اللجنة التنفيذية تحديثات منتظمة بشأن خارطة طريق الاستدامة لعام 2025، بينما تلقت لجنة المخاطر تحديثات منتظمة بشأن المخاطر المتعلقة بالمناخ.

توفر لجنة الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة والاستدامة، برئاسة الرئيس التنفيذي وعضوية جميع أعضاء الإدارة التنفيذية، التوجيه الاستراتيجي لجهود الاستدامة في البنك. وتمثل هذه اللجنة أعلى سلطة إدارية للاستدامة، حيث توفر القيادة والمواءمة بشأن الأولويات الرئيسية، وتضمن أن تدعم القرارات المتخذة الأهداف الاستراتيجية للبنك. وقد تلقت اللجنة تحديثات ربع سنوية طوال العام حول التقدم المحرز في تنفيذ خارطة طريق الاستدامة.

تأخذ هيئات الحوكمة المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ في الاعتبار من خلال:

- مراجعة واعتماد سياسة مخاطر المناخ، التي تحدد فئات المخاطر المادية والانتقالية، ومستوى تقبل مخاطر المناخ، ومنهجيات التقييم.
- الإشراف على دمج الاعتبارات المتعلقة بالمناخ في استراتيجية البنك المؤسسية، وإطار إدارة المخاطر، وعمليات التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.
- تقييم المتطلبات التنظيمية الناشئة، بما في ذلك مبادئ المصرف المركزي واللوائح المرتقبة المتعلقة بالمناخ، وضمان استمرار توافق القرارات الاستراتيجية للبنك مع أهداف الاستدامة الوطنية وتطورات القطاع.
- مراقبة تقدم البنك في مبادرات الاستدامة، وتحليلات مخاطر المناخ، وتحسينات تحليل السيناريوهات.

يتم التنفيذ عبر مختلف وحدات الأعمال من خلال هيكل الخطوط الدفاعية الثلاثة. ويتولى الخط الأول مسؤولية تنفيذ استراتيجية الاستدامة للبنك، ويقود تقييمات مخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن نطاق مسؤولياته. ودعماً لذلك، يتعاون الفريق المركزي للاستدامة مع الإدارة وشبكة من رواد الاستدامة الذين يعملون كنقاط اتصال داخل كل إدارة. وتسهم هذه الشبكة في ترجمة الاستراتيجية إلى مبادرات قابلة للتنفيذ، بما يعزز التعاون والمساءلة على مستوى البنك.

فوض البنك المسؤولية اليومية للإشراف على المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ إلى هياكل متخصصة على مستوى الإدارة إذ:

- تتولى وظيفة مخاطر المناخ، تحت إشراف المسؤول الرئيسي لإدارة المخاطر، مسؤولية تحديد وتقييم وإدارة المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ.
- تضطلع وحدة الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، التابعة لإدارة الاستراتيجية، بمهمة تنسيق الأجندة العامة للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في البنك.
- تتولى مجموعة متعددة التخصصات من رواد الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة من الإدارات الرئيسة، دعم وحدة الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في ترسيخ ودمج اعتبارات المناخ والاستدامة عبر خطوط الأعمال والمجالات التشغيلية.

وتخضع هذه الفرق للرقابة من خلال ما يلي:

- التقارير المنتظمة المقدمة إلى لجنة الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة والاستدامة ولجنة إدارة المخاطر.
- تصعيد المشاكل الجوهرية المتعلقة بالمناخ إلى لجنة المخاطر.
- المتابعة المستمرة من قبل المسؤول الرئيسي لإدارة المخاطر لضمان التوافق مع التوقعات التنظيمية ومستوى تقبل مخاطر المناخ لدى البنك.

يتولى خط الدفاع الثالث إجراء المراجعة المستقلة والتأكيد على أداء البنك في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، بما يعزز الشفافية والمصداقية في نهجنا.

تشكل هذه المستويات من الحوكمة، مجتمعة، أساساً متيناً لترسيخ مبادئ الاستدامة في استراتيجية البنك وإدارة المخاطر والعمليات اليومية، بما يمكننا من تحقيق أثر هادف ومستدام.

إشراف مجلس الإدارة

مجلس الإدارة

اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة

لجنة إدارة المخاطر لمجلس الإدارة

إشراف الإدارة التنفيذية

لجنة الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة والاستدامة

التنفيذ وإعداد التقارير

الأعمال والدعم والرقابة
خط الدفاع الأول

فريق الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة والاستدامة
خط الدفاع الثاني

التدقيق الداخلي
خط الدفاع الثالث

رواد الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة والاستدامة المعينون في كل إدارة وقسم ضمن البنك

أعضاء لجنة الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة والاستدامة

- الرئيس التنفيذي (الرئيس)
- المسؤول الرئيسي للاستراتيجية والابتكار (نائب الرئيس)
- المسؤول الرئيسي لإدارة الائتمان
- المسؤول الرئيسي لإدارة المخاطر
- المسؤول الرئيسي للمالية
- المسؤول الرئيسي للشؤون الإدارية
- نائب الرئيس التنفيذي – إدارة الخدمات المصرفية للشركات
- نائب الرئيس التنفيذي – إدارة الخدمات المصرفية للأفراد
- نائب رئيس أول – الامتثال
- المسؤول الرئيسي للموارد البشرية
- نائب رئيس أول – الشؤون القانونية
- نائب الرئيس لأمانة سر مجلس الإدارة وعلاقات المستثمرين
- نائب رئيس – تجربة العملاء

عضو استشاري دائم:
نائب رئيس أول – التدقيق الداخلي

البيئة

تمثل الاستدامة البيئية الركيزة الأولى لاستراتيجية الاستدامة في البنك، إذ يواصل التزامه بتعزيز الاستدامة البيئية عبر جميع عملياته التجارية بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للبنك وتوقعات أصحاب المصلحة. ويواصل البنك تعزيز الركيزة البيئية من خلال ثلاثة مجالات تركيز رئيسة هي: التمويل المستدام، والبصمة البيئية، وإدارة المخاطر المناخية.

وهي مرتبطة بطموح البنك في الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون، والحد من تأثير عملياتنا على البيئة، وتعزيز قدرة أعمال البنك على الصمود في مواجهة المخاطر المرتبطة بالمناخ.

ويهدف البنك، من خلال مبادرات التمويل المستدام، إلى زيادة تدفق رأس المال نحو الأنشطة التي تتيح إحراز تقدم بيئي وتُسهم في تعزيز المرونة الاقتصادية على المدى الطويل. وعلى الصعيد الداخلي، يعمل البنك على تقليص بصمته البيئية من خلال تحسين كفاءة استخدام الموارد، وخفض الانبعاثات، ودمج الممارسات المستدامة في مرافقه وعملياته. وبالتوازي مع ذلك، يضمن إطار إدارة مخاطر المناخ لدى البنك تحديد المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ وتقييمها ودمجها بشكل منهجي في عمليات اتخاذ القرار.

التمويل المستدام

يدرك البنك أن مسؤولياته تمتد إلى ما هو أبعد من تقديم الخدمات المالية التقليدية. وباعتباره مؤسسة مالية ذات تأثير واسع في الاقتصاد الحقيقي، يهدف البنك إلى الاضطلاع بدور فاعل في تمكين عملائه والمجتمعات التي يعمل فيها من الانتقال نحو مسارات أكثر استدامة ومرونة. وينظر البنك إلى التحول نحو اقتصاد أقل اعتماداً على الكربون بوصفه أمراً أساسياً لحماية رفاه المجتمعات والحفاظ على البيئة الطبيعية، ويؤكد التزامه بالمساهمة في هذا الجهد العالمي من خلال التمويل الهادف.

وانسجاماً مع هذا الالتزام، أعلن البنك خلال مؤتمر الأطراف (COP28) الذي عقد في دبي في أواخر عام 2023 عن هدف للتمويل المستدام بقيمة مليار دولار أمريكي بحلول عام 2033 (ما يزيد عن 3.67 مليار درهم إماراتي). ويعكس هذا الهدف طموح البنك وتفانيه في دعم المشاريع والأنشطة التي تسهم في التقدم البيئي. ومنذ الإعلان، قام البنك بتعبئة تمويل مستدام بقيمة 1.87 مليار درهم إماراتي شملت الإقراض لقطاع الطاقة المتجددة والمشاريع الخضراء ومجموعة من المبادرات المرتبطة بالاستدامة التي تدعم الاستدامة البيئية والاجتماعية. ويشكل تقدمنا في تحقيق مستهدفات التمويل المستدام للبنك أساساً قوياً لتوسيع نطاق أثرنا خلال العقد المقبل.

التمويل المستدام (مليون درهم إماراتي)

بحسب الفئة	كما في 31 ديسمبر 2025
إقراض	1,870,000
استثمارات	1,836
الإجمالي	1,871,836

التقدم الذي أحرزه البنك التجاري الدولي في مجال الالتزام بالتمويل المستدام (مليون درهم إماراتي)

الهدف 2033
3,672,000

التقدم 2025
1,871,836

يضمن إطار عمل التمويل المستدام للبنك تقديم تقارير شفافة ومتسقة حول مسيرة التمويل المستدام للبنك. ويُعد هذا الإطار أداة مرجعية أساسية لتوجيه وتقييم أنشطة التمويل المتوافقة بيئياً والإبلاغ عنها. كما يحدد معايير ومنهجيات واضحة لتحديد المعاملات المؤهلة، ويوضح هياكل الحوكمة وإجراءات العناية الواجبة التي تستند إليها عملية اتخاذ القرار، بما يسهم في حماية نزاهة المحفظة. ويهدف الإطار أيضاً إلى ضمان قوة ومصداقية جهود البنك في مجال التمويل المستدام.

البصمة البيئية

يلتزم البنك بمراقبة أثره البيئي والحد منه من خلال التحسين المستمر لأساليب قياس وإدارة وتخفيف استهلاك الموارد عبر عملياته. ومن خلال تعزيز جمع البيانات، وتنفيذ مبادرات كفاءة موجهة، ودمج اعتبارات الاستدامة في عمليات اتخاذ القرار اليومية، يهدف البنك إلى تقليص بصمته البيئية مع دعم الأهداف البيئية الأوسع لدولة الإمارات العربية المتحدة. ويؤكد هذا الالتزام المسؤولية الأشمل للبنك في العمل بشفافية، واستخدام الموارد بكفاءة، والمساهمة في مستقبل أكثر استدامة.

تستند تقارير البنك الخاصة بالانبعاثات الغازية الدفيئة إلى بروتوكول الغازات الدفيئة.

بلغ إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة في البنك في عام 2025 ما يلي:

إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة التشغيلية

1,397.92 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون

النطاق 1:
102.32 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون
الانبعاثات المباشرة من عمليات البنك نفسه، أي الوقود

- السيارات المملوكة للبنك
- المولدات

النطاق 2:
1,058.79 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون
الانبعاثات المباشرة من عمليات البنك نفسه، أي الكهرباء

- المكاتب والفروع (فواتير الكهرباء)

النطاق 3:
236.81 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون
الانبعاثات غير المباشرة من سلسلة القيمة الخاصة بالبنك (باستثناء الانبعاثات الممولة)

- السفر الجوي للأعمال

يدرك البنك أن الجزء الأكبر من أثره المتعلق بالغازات الدفيئة لا ينشأ عن عملياته المباشرة، بل عن الأنشطة التي يمولها ويستثمر فيها، والتي تُصنّف عادة ضمن الانبعاثات الممولة من النطاق الثالث وفقاً لبروتوكول الغازات الدفيئة. وقد تركزت جهود البنك خلال عام 2025 على وضع خط أساس شامل للانبعاثات التشغيلية بما يتماشى مع هذه المعايير. واستناداً إلى هذه القاعدة، ستتمثل الأولوية التالية للبنك في تقييم وقياس الانبعاثات الممولة، بما يتيح فهماً أعمق لأثره المناخي الأوسع ويسهم في توجيه استراتيجيات مستقبلية متوافقة مع المناخ.

البصمة البيئية
تابع

ولتعزيز جهود البنك في خفض استهلاك الموارد، فإنه يواصل تنفيذ مجموعة متنوعة من المبادرات.

الحد من استهلاك الورق

عقب تطبيق خدمات الطباعة المُدارة في عام 2024، والتي مكّنت من تتبع أدق لأحجام الطباعة، وضع البنك للمرة الأولى هدفاً على مستوى جميع الإدارات والأقسام لخفض استهلاك الورق.

ويسر البنك أن يعلن تحقيق هذا الهدف خلال هذا العام. ويخطط البنك لوضع أهداف سنوية للخفض وتعزيز قدراته الرقمية دعماً لمواصلة تقليل استخدام الورق.

ترشيد استهلاك المياه

نفذ البنك في عام 2025 برنامجاً لخفض استهلاك المياه عن طريق تعزيز أداء تركيبات المياه على مستوى البنك، حيث قام البنك بتركيب مرشدات تدفق عالية الكفاءة في جميع أحواض الغسيل وبخاخات الأيدي وخلاطات المطابخ في كافة الفروع والمكاتب، بهدف تقليل استهلاك المياه الصالحة للشرب وتحسين وتنظيم تدفق المياه.

3.81

إجمالي استهلاك المياه (ميجا لتر)

التحول إلى المركبات الكهربائية

حدد مجلس إدارة البنك هدفاً لتحويل 50% من أسطول مركبات البنك إلى مركبات كهربائية بحلول عام 2030، وهو ما يمثل محطة مهمة في تحقيق التزام البنك بتقليل الأثر البيئي وتعزيز كفاءة استهلاك الطاقة في عملياته بطريقة متسقة ومحددة زمنياً. ويهدف هذا التحول إلى خفض الانبعاثات التشغيلية، ودعم أنماط تنقل أنظف، والمواءمة مع توجه دولة الإمارات الأوسع نحو النقل المستدام. قام البنك بالفعل بتركيب محطات شحن إضافية للمركبات الكهربائية في مقاره الرئيسية، بما يوفر سهولة استخدام للموظفين لها ويشجع على اعتماد المركبات الكهربائية داخل البنك. وتسلط هذه الإجراءات الضوء على نهج البنك الاستباقي في تقليص بصمته البيئية وتعزيز خيارات تنقل أكثر استدامة.

متابعة كفاءة استهلاك الطاقة

على مدار العام، تابعت إدارة المرافق بالبنك أنماط استهلاك الكهرباء في الفروع والمكاتب، مع تركيز خاص على أحمال الإضاءة.

وأدرج البنك في خارطة طريق عام 2026 خطة لإجراء دراسة جدوى فنية ومالية لدمج أنظمة الإضاءة والتكييف والتهوية في نظام مركزي لإدارة المباني، بهدف تحسين التشغيل، وأتمتة الجداول، وتقليل فترات التشغيل غير الضرورية.

استراتيجية التوريد المحلي واستخدام المواد ذات التأثير البيئي المنخفض لمشاريعنا الإنشائية

نفذ البنك استراتيجية قائمة على الاستدامة لاختيار المواد، بهدف تقليص البصمة البيئية للبنك. وفي إطار هذه المبادرة، يحرص البنك قدر الإمكان على أن تكون جميع المواد المرتبطة بأعمال الإنشاء والمحددة أو المشتراة أو المركبة في المشاريع الحالية والمستقبلية مصنعة محلياً. وينطبق هذا النهج تحديداً على مواد البناء، ويشمل تجهيزات صحية منخفضة التدفق، وصنابير منخفضة الاستهلاك، ورشاشات مياه موفرة، ووحدات إضاءة عالية الكفاءة في استهلاك الطاقة.

من خلال توجيه مواصفات المشاريع نحو المنتجات المحلية، يهدف البنك إلى تقليل الانبعاثات المرتبطة بالنقل الدولي وسلاسل التوريد الطويلة، مما يؤدي إلى انخفاض ملموس في انبعاثات النطاق الثالث. بالإضافة إلى ذلك، فإن منح الأولوية للإضاءة الموفرة للطاقة والتركيبات ذات التدفق المنخفض يساهم بشكل أكبر في تحقيق خفض طويل الأمد في المرافق التشغيلية.

مركز بيانات موفر للطاقة

يضم مركز البيانات المشترك للبنك تقنيات متقدمة موفرة للطاقة تسهم في خفض إجمالي استهلاك الكهرباء. ويتم رصد مؤشر فعالية استخدام الطاقة بشكل مستمر للحفاظ على الأداء الأمثل، وضمان بقاء استهلاك الطاقة لأغراض التبريد والعمليات الداعمة عند أدنى المستويات الممكنة. كما تتم إدارة استهلاك المياه بعناية من خلال أنظمة تبريد فعالة، تشمل عمليات الحلقة المغلقة والمقتصدات الهوائية، مما يقلل بشكل كبير من الاعتماد على الأساليب كثيفة الاستهلاك للمياه. وتدعم هذه الإجراءات مجتمعة عمليات تشغيل أكثر استدامة وكفاءة في استخدام الموارد داخل مركز البيانات.

إدارة دورة حياة الأصول التقنية

اعتمد البنك سياسة مستدامة للتخلص من الأصول التقنية، لضمان التخلص من المعدات القديمة أو غير الصالحة بطريقة تقلل الأثر البيئي وتدعم مبادئ الاقتصاد الدائري. ووفقاً لسياسة البنك، يتم إرسال جميع الأجهزة الخارجة من الخدمة أو غير العاملة إلى منشآت معتمدة لإعادة تدوير النفايات الإلكترونية، حيث تتم معالجتها وفقاً للمعايير البيئية لمنع إطلاق مواد ضارة.

وتماشياً مع اللوائح المحلية والمعايير الدولية، ومن ضمنها توجيه نفايات المعدات الكهربائية والإلكترونية ومتطلبات تقييد المواد الخطرة، يتعاون البنك حصرياً مع موردين معتمدين لإعادة التدوير وإعادة الاستخدام. كما يتم، كلما كان ذلك ممكناً، تجديد المعدات التقنية وإعادة استخدامها، مما يقلل من الحاجة إلى موارد جديدة.

تبرع البنك في عام 2025 بمعدات مستخدمة لمركز رأس الخيمة للتوحد دعماً للطلاب والمعلمين العاملين على تمكين أصحاب الهمم. وتسهم هذه المبادرة في دعم الشمول الرقمي، وتتوافق مع الجهود الأوسع لدولة الإمارات في مجال الاستدامة وتعزيز الفرص لأصحاب الهمم. ومن خلال إطالة عمر الأصول القائمة، يسهم البنك في تقليل النفايات الإلكترونية، والحفاظ على الموارد، ودعم المؤسسات التعليمية التي تحدث فارقاً يومياً في حياة الشباب.

وبالتطلع إلى المستقبل، يخطط البنك خلال الأعوام القادمة لتعزيز إجراءات ترشيد استهلاك الكهرباء والمياه، وتطوير أنظمة أكثر كفاءة لجمع النفايات وإعادة تدويرها والتخلص منها.

إدارة المخاطر المناخية

يفرض التغير المناخي مخاطر كبيرة ومتطورة على الاستقرار المالي، والجدارة الائتمانية للعملاء، ومرونة المؤسسات المالية. ويقر البنك بأن التغير المناخي يمثل مصدراً جوهرياً للمخاطر المالية التي قد تؤثر على ميزانيته العمومية ونموذج أعماله ومرونته المالية على المدى الطويل. وتتجسد المخاطر المناخية أساساً في المخاطر المادية والمخاطر المتعلقة بالتحول، وكلاهما يؤثر على انكشافات البنك الائتمانية والسوقية والتشغيلية والاستراتيجية.

المخاطر المادية

تنشأ المخاطر المادية عن الأحداث المناخية الحادة والمزمنة التي قد تؤثر على البنك وعملائه، وتشمل:

- الظواهر الجوية الشديدة مثل الفيضانات، والأمطار الغزيرة، والعواصف، وموجات الحر، والتي قد تلحق أضراراً بالأصول، وتعطل العمليات، وتضعف قدرة المقترضين أو مقدمي الخدمات من الأطراف الثالثة على الوفاء بالتزاماتهم.
- التغيرات البيئية طويلة الأجل، بما يشمل ارتفاع مستوى سطح البحر، وازدياد درجات الحرارة، والإجهاد المائي، والتي قد تؤدي إلى تراجع قيم العقارات، والتأثير على جودة الضمانات، والإضرار بالتدفقات النقدية للعملاء أو بجدوى أعمالهم.

وقد بدأ البنك في دمج أدوات قياس المخاطر المادية لتقييم مستويات التعرض للمخاطر باستخدام خرائط المخاطر المادية الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، بما في ذلك تصنيف مواقع أعمال العملاء والضمانات العقارية ضمن مناطق المخاطر. وتدعم هذه التقييمات قرارات الائتمان على مستوى العملاء، وكذلك مراقبة حالات تركز المخاطر على مستوى المحفظة.

المخاطر المتعلقة بالتحول

تنشأ مخاطر التحول عن التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون، وقد تنتج عن:

- التطورات التنظيمية والخاصة بالسياسة (مثل متطلبات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ومستهدفات خفض الكربون).
- تحولات السوق وتغير تفضيلات العملاء نحو المنتجات المستدامة.
- التطورات التكنولوجية التي قد تجعل نماذج الأعمال القديمة أقل تنافسية.
- التوقعات المتعلقة بالسمعة وتنامي متطلبات أصحاب المصلحة في ما يخص الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة.

يقيم البنك مخاطر التحول من خلال التحليل على مستوى القطاعات، وتطبيق آليات تقييم مخاطر التحول الخاصة بالعملاء، وتعزيز عمليات الاكتتاب الائتماني لتقييم مدى تأثر نماذج الأعمال والأثر المالي لسيناريوهات التحول المرتبطة بالمناخ.

الفرص

يرى البنك فرصاً واعدة مرتبطة بالمناخ تشمل:

- توسيع نطاق عروض التمويل الأخضر والمستدام.
- تطوير منتجات استثمارية واستشارية متوافقة مع معايير الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة.
- تحسين الكفاءة التشغيلية وتعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة.
- تعزيز المكانة السوقية للبنك مع تزايد بحث العملاء عن حلول مالية متوائمة مع المناخ.

> نؤكد التزامنا الراسخ بتعزيز دورنا في الإسهام في صياغة مستقبل أكثر استدامة ومرونة. وواصلنا خلال عام 2025 دفع مسيرتنا في مجال مخاطر المناخ قدماً من خلال تعميق فهمنا للمخاطر المادية ومخاطر التحول، ودمج الاعتبارات المناخية في آليات تقييم ودعم عملائنا، إلى جانب إرساء الأسس اللازمة لتعزيز قدرات البنك في مجالي مخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ومخاطر المناخ على مستوى البنك ككل. وتعكس هذه الجهود قناعتنا بأن التمويل المسؤول لا يشكل مجرد التزام تنظيمي، بل يمثل محركاً فاعلاً لإحداث أثر إيجابي مستدام. ومن خلال تمكين عملائنا من مواجهة التحديات المناخية واغتنام الفرص الناشئة، نُسهم في دعم رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة نحو اقتصاد منخفض الكربون، ونعمل على صون مقومات الازدهار للأجيال القادمة. معاً، نحوّل الطموح المناخي إلى عمل ملموس، والعمل إلى مرونة طويلة الأجل.
>
> رندة كريدية، المسؤول الرئيسي لإدارة المخاطر، البنك التجاري الدولي

استراتيجية مخاطر المناخ

تماشياً مع استراتيجية الإمارات للحياد المناخي 2050 ومبادئ الإدارة الفعّالة للمخاطر المالية المتعلقة بالمناخ الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وضع البنك التجاري الدولي استراتيجية شاملة لمخاطر المناخ توجه نهج البنك في تحديد المخاطر والفرص المناخية وتقييمها وإدارتها والإفصاح عنها.

وتدمج هذه الاستراتيجية الاعتبارات المناخية ضمن الحوكمة، وإدارة المخاطر المؤسسية، وعمليات الاكتتاب الائتماني، وعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، وقرارات الاستثمار، وتعزيز المرونة التشغيلية. وتتمثل أهدافها الرئيسة في:

- تقليل المخاطر المرتبطة بالمناخ عبر مختلف أنشطة البنك.
- تعزيز اختبارات الجهد لمخاطر المناخ، وتحليل السيناريوهات، والتقارير المدمجة بالاعتبارات المناخية.
- بناء القدرات الداخلية، بما في ذلك تدريب الموظفين على المخاطر المالية المتعلقة بالمناخ.
- ضمان الامتثال للمتطلبات التنظيمية الناشئة الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والجهات العالمية.
- دمج منهجيات مخاطر المناخ ضمن إطار إدارة المخاطر الشامل للبنك.

واصل البنك خلال عام 2025 تطوير استراتيجيته إدارة مخاطر المناخ من خلال عدد من التحسينات المهمة، شملت:

- دمج التقييمات المناخية على مستوى العملاء ضمن عملية الاكتتاب الائتماني.
- إطلاق بطاقة قياس لمخاطر الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ومخاطر المناخ لتقييم تعرض العملاء للمخاطر المادية ومخاطر التحول ومخاطر المسؤولية.
- اعتماد خرائط مناطق المخاطر للضمانات العقارية ومواقع منشآت العملاء.
- إدراج آثار اختبارات الجهد ضمن التصنيفات الائتمانية الداخلية.
- تتبع حالات تركز المخاطر المادية ومخاطر التحول على مستوى المحفظة ضمن إطار تقبل المخاطر.
- إطلاق برنامج تقني في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة لأتمتة جمع بيانات مخاطر المناخ ومؤشراتها وإعداد التقارير.
- تعزيز حوكمة مخاطر المناخ ودمج اعتبارات المناخ ضمن عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.

وتعكس هذه التطورات التزام البنك بدعم نظام مالي أكثر مرونة ووعياً بالمناخ، مع تلبية تطلعات أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالخدمات المصرفية المسؤولة.

إدارة المخاطر المناخية
تابع

اختبارات إجهاد المخاطر المناخية

تُعد اختبارات إجهاد المخاطر المناخية عنصراً أساسياً في نهج البنك لإدارة المخاطر المالية ومخاطر السوق، إذ تُمكّن البنك من تقييم كيفية تأثير المسارات المناخية، سواء المادية أو المرتبطة بالتحول، على ملف المخاطر، والمركز الرأسمالي، والمرونة الاستراتيجية على المدى الطويل.

ويُجري البنك هذه الاختبارات ضمن إطار عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، بما يضمن إدماج التأثيرات المناخية في كل من تخطيط رأس المال ومعايرة تقبل المخاطر. ويشمل إطار اختبارات إجهاد المخاطر المناخية لدى البنك ما يلي:

- سيناريوهات المخاطر المادية، التي تتضمن التعرض لمناطق المخاطر، وتراجع قيم الأصول، ومخاطر تعطل العمليات، والآثار المحتملة على قدرة العملاء على السداد.
- سيناريوهات مخاطر التحول، التي تُقيّم آثار التغيرات في السياسات، ومتطلبات خفض الكربون، والتحولات القطاعية، والضغوط طويلة الأجل على نماذج الأعمال.
- تقييم الانعكاسات على مخاطر الائتمان ومخاطر السوق وقيم الضمانات والمرونة التشغيلية.
- مسارات مناخية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، بما يتماشى مع التوجيهات التنظيمية المتطورة.

استكمل البنك في عام 2025 تقييماً شاملاً للمخاطر المادية على مستوى المحافظ ضمن إطار اختبارات إجهاد المخاطر المناخية الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، حيث تم رسم خريطة لانكشافات العملاء والضمانات عبر مناطق المخاطر في دولة الإمارات. وقد جرى إدماج نتائج هذا التقييم ضمن المراجعات الائتمانية، ومتابعة أداء المحافظ، وتخطيط كفاية رأس المال.

وضمن خارطة طريق بناء القدرات، يعمل البنك على تعزيز عمق نمذجة السيناريوهات، وتوسيع التغطية القطاعية، والتخطيط للاستفادة من الحل التقني المرتقب للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة لأتمتة مدخلات البيانات والمؤشرات المناخية. ومن شأن هذه التحسينات دعم إعداد تقديرات أكثر دقة وتمكين اتخاذ قرارات مدروسة في ظل مجموعة من المسارات المناخية المستقبلية المحتملة.

المسؤولية الاجتماعية

ينطلق التزامنا بالمسؤولية المجتمعية في البنك التجاري الدولي من قناعة راسخة بأن النمو المستدام يعتمد بشكل جوهري على بناء علاقات وطيدة مع عملائنا وموظفينا والمجتمعات التي نتشرف بخدمتها.

بصفتنا بنكاً يضع العميل في صدارة أولوياته، نكرس جهودنا لجعل الإنسان محور أعمالنا، مع ضمان أن تتسم منتجاتنا وخدماتنا بالشفافية وسهولة الوصول والاستجابة الفاعلة للاحتياجات المتنوعة. ويؤدي الابتكار دوراً حيوياً في تعزيز هذا الالتزام، إذ نهدف من خلال توظيف الحلول الرقمية المتطورة إلى الارتقاء بتجربة العملاء ودفع عجلة الشمول المالي عبر الأسواق التي نعمل بها.

كما نولي اهتماماً موازياً بترسيخ بيئة عمل عادلة وشاملة يشعر فيها كل موظف بالتقدير والتمكين، ويتلقى الدعم اللازم لتحقيق نموه المهني. وتماشياً مع الأولويات الوطنية، تعكس سياسة التوطين لدينا مساهمتنا الفاعلة في تحقيق أهداف التنمية الوطنية، مع تعزيز هدفنا الأسمى المتمثل في خلق قيمة مشتركة للمجتمع.

نسعى عبر هذه الجهود المتضافرة إلى إحداث أثر إيجابي مستدام يلامس حياة الناس، سواء داخل البنك أو بين أوساط عملائنا أو في المجتمع الأوسع.

رضا العملاء

يعد رضا العملاء ركيزة أساسية لنجاحنا واستدامة أعمالنا على المدى الطويل، إذ ندرك أن الحفاظ على علاقات قوية ودائمة مع عملائنا يمثل حجر الزاوية لبناء الثقة وتعزيز الولاء وترسيخ سمعتنا المؤسسية. ومن خلال الإنصات المستمر لعملائنا والاستجابة لاحتياجاتهم المتطورة، نهدف إلى تقديم تجارب مصرفية سلسة وشفافة تركز على القيمة.

لتحقيق ذلك، نتابع مستويات رضا العملاء باستخدام مقاييس رئيسية مثل صافي نقاط الترويج ونتائج المتسوق السري. و بناءً على الملاحظات التي تلقيناها، نفذ البنك سلسلة من المبادرات النوعية في عام 2025 لتعزيز رضا العملاء والارتقاء بجودة الخدمة وترسيخ ثقافة تتمحور حول العميل عبر جميع القنوات.

- عقدنا أول مجلس لصوت العملاء في فرع البنك بمنطقة جميرا، حيث دعونا عملاء من الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية للشركات للقاء قياداتنا العليا. وأتاحت الجلسة للعملاء فرصة لمشاركة تجاربهم مع البنك وتسليط الضوء على التحديات التي يواجهونها واقتراح سبل التحسين. وقد ساعدتنا هذه النقاشات على فهم الجوانب الأكثر قيمة لدى العملاء وتحديد المجالات التي يمكننا تحسين أدائنا فيها.
- لفهم انطباعات العملاء على نحو أفضل، أطلقنا مكالمات استطلاع رضا العملاء عقب تقديم الخدمة وبعد معالجة الشكاوى، بما وفر رؤىً قيمة لدعم التحسين المستمر.
- تم تدشين قاعدة إدارة المعرفة لدينا كمستودع مركزي للأسئلة الشائعة وتوضيحات السياسات، بما مكن الموظفين من تقديم حلول أسرع. وبالتوازي، جرى تطوير وتنفيذ برامج تدريبية لموظفي مركز الاتصال لمعالجة تحديات الخدمة الرئيسية وتحسين مستوى التعاطف والاتساق في تقديم الخدمة. وفي إطار تعزيز التفاعل الداخلي، أطلقنا مبادرة شخصيات البنك التجاري الدولي لترسيخ قيم تجربة العملاء، واستكملت باحتفالات شهر تجربة العملاء في أكتوبر، التي شملت أنشطة تفاعلية أسبوعية وشاشات توقف رقمية ذات طابع خاص ومبادرات تقدير لتعزيز ثقافة الخدمة.
- أجرينا استطلاعاً داخلياً لرضا العملاء لقياس مستوى رضا الموظفين وتحديد مجالات التحسين في الخدمات الداخلية.

حقق البنك عدة تحسينات رقمية وإجرائية، من بينها تطوير تقرير نظرة شاملة على عملاء الخدمات المصرفية للأفراد لدعم تفاعل أكثر كفاءة مع العملاء. ويوفر التقرير المحدث رؤية أوضح لمعلومات العملاء، ما يسهل على مديري العلاقات التواصل معهم على نحو أسرع ويضمن اتساق التفاعل.

إضافة إلى ذلك، أكمل البنك ترقيات نظام إدارة الشكاوى الشامل، التي شملت أتمتة كاملة لسير العمل وتحسين تتبع وقت الإنجاز ودمج استطلاعات رأي ما بعد الشكوى. وشكّل إنجاز المرحلة الأولى من الخدمات المصرفية عبر واتساب افتتاح قناة جديدة للتواصل وتقديم الخدمات، بما عزز سهولة الوصول للعملاء وساعد على تقليل العبء على مركز الاتصال.

جرى نشر نظام التعليقات الفورية "سعيد أم لا" عبر الفروع، ما أتاح رصد انطباعات العملاء المباشرة عند نقطة الخدمة. وأسهمت هذه الأداة في جمع رؤى تتعلق بالرضا العام وجودة الخدمة وتفاعل الموظفين، ومكنت من الرصد السريع لأي تراجع في النتائج ليتسنى لمديري الفروع وفريق تجربة العملاء اتخاذ إجراءات فورية.

وتضمن هذه الرؤى الفورية، إلى جانب استطلاعات ما بعد الشكوى والملاحظات على مستوى الفروع، التقاط صوت العميل والعمل بمقتضاه دون تأخير.

وحدة تسوية المنازعات المصرفية والتأمينية "سندك"

نفّذ البنك تسوية المنازعات المصرفية والتأمينية "سندك" المصممة لضمان امتثال البنك للمعايير التنظيمية. وتعزّز الوحدة كذلك التزام البنك بالشفافية والمساءلة. وقد نفذت هذه المبادرة بالتعاون مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وشملت تدريباً شاملاً للموظفين، وتحديث الإرشادات، وإجراءات التشغيل القياسية، والنماذج، إضافةً إلى حملات توعية داخلية وخارجية. وقد تم إطلاق "تدريب إلزامي للتعامل مع الشكاوى" لضمان توافق جميع الموظفين مع التوقعات التنظيمية وجاهزيتهم لتقديم خدمة عالية الجودة. وبالإضافة إلى ذلك، تم تشجيع الفرق على تبنّي ممارسات وقائية واستباقية في إدارة الشكاوى لتقليل التصعيد وضمان حلول موثقة وفي الوقت المناسب.

كما طرحت "سندك" نظام تصنيف أداء البنوك الذي يكرّم البنوك الأفضل أداءً ضمن برنامج "الإشادة والتميّز" (Name and Shine)، مع تحديد مجالات التحسين ضمن قوائم "الإفصاح عن الجهات غير الملتزمة" (Name and Shame). وتؤكد هذه الجهود ذات الصلة بالأداء على أهمية اتساق جودة الخدمة، وفعالية حل الشكاوى، والمساءلة عبر المؤسسة.

وقد ركّزت مبادرات تدريب موظفي الخطوط الأمامية بشكل أكبر على التعامل مع الشكاوى وعمليات "سندك"، بما يضمن تعزيز الامتثال والجاهزية.

ومن خلال آليات تقديم الملاحظات المستمرة، والتحسينات الرقمية، وتدريب الموظفين، يسعى البنك إلى ضمان أن يعزّز كل تفاعل وعده بالموثوقية، والنزاهة، والرعاية. ولا يقتصر هذا التركيز على تعزيز ثقة العملاء فحسب، بل يدعم أيضاً مرونة البنك ونموه في سوق ديناميكية.

.

تعزيز حماية المستهلك

يحرص البنك التجاري الدولي على حماية حقوق العملاء من خلال التزامه بإطار حماية المستهلك الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. ويلتزم البنك بالشفافية، والإنصاف، والمساءلة في جميع التفاعلات، مدعوماً بحوكمة قوية، وسياسات شاملة، وعمليات تدقيق داخلي صارمة.

تتعزّز أطر عمل حماية المستهلك ومخاطر السلوك بضوابط فعالة، ومراجعات دورية للضمان، وتدريب مستمر للموظفين حول المعاملات المصرفية الأخلاقية، والمبيعات المسؤولة، وسلوك السوق، والمعاملة العادلة لفئات المستهلكين المعرضين للضرر. وتسهم هذه المبادرات في تعزيز الثقافة المالية، ورفع ثقة المستهلك، وضمان تقديم المنتجات والخدمات بمسؤولية.

يُعد التواصل والشفافية ركيزتين أساسيتين لنهج البنك، إذ يضمن أن تكون جميع تفاعلات العملاء، والإفصاحات، ومعلومات المنتجات واضحة، ودقيقة، وسهلة الفهم. ويوفر البنك تحديثات في الوقت المناسب حول المنتجات، والخدمات، وأي تغييرات قد تؤثر على العملاء، ويحافظ على قنوات مفتوحة لتقديم الملاحظات، والشكاوى، والاستفسارات. ويعزّز هذا الالتزام الثقة، ويدعم اتخاذ القرارات المستنيرة، ويرسّخ المساءلة عبر المؤسسة.

من خلال دمج البنك لهذه المبادئ في عملياته، فإنه لا يكتفي بتخفيف مخاطر السلوك والسمعة فحسب، بل يعزّز أيضاً مكانته كبنك رائد في مجال المعاملات المصرفية الأخلاقية، والمتمحورة حول العميل، والشاملة، بما يشكّل ركناً أساسياً من التزاماته الأوسع بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة.

الشمول المالي

الارتقاء بمستوى الشمول المالي

ينظر البنك التجاري الدولي إلى الشمول المالي باعتباره حجر الزاوية لبناء اقتصاد عالمي عادل ومستدام، ويُدرك تماماً دوره في تمكين الأفراد والشركات من الوصول إلى الموارد المالية التي تدعم نموهم. ويعمل البنك، بالتعاون مع شركائه، على المساهمة في تشكيل منظومة مالية تتسم بسهولة الوصول والشمولية للجميع.

وبناءً على شراكة البنك الأولية مع شركة "أبهي"، وهي شركة تكنولوجيا مالية تقدم حلول الوصول إلى الأجور المكتسبة، فقد وسّع البنك التزامه بالشمول المالي من خلال إبرام شراكات إضافية خلال هذا العام.

"ناو موني"

تُعد الشراكة مع "ناو موني" (Now Money) أولى شراكات البطاقات التي يقودها البنك لدعم الشمول المالي، من خلال إتاحة الوصول إلى الخدمات المالية لشريحة العمالة الوافدة في دولة الإمارات من الفئات غير المشمولة مصرفياً بشكل كاف. وتعمل "ناو موني" كشركة تكنولوجيا ومنصة لتقديم خدمات الرواتب، بالتعاون مع الشركات المتوسطة والكبيرة، حيث توفر تجربة سلسة لمعالجة الرواتب وتمكّن الموظفين من استخدام بطاقات رواتب مدعومة من البنك التجاري الدولي. ويُعرف فريق "ناو موني" بتركيزه الإنساني العميق، إذ نجح في معالجة تحديات حقيقية في مجال الشمول المالي من خلال إعطاء أولوية قصوى لاحتياجات العملاء، بدلاً من التركيز على تعظيم الإيرادات.

"إنستاباي"

تُعد "إنستاباي" (Instapay) ثاني شراكات البطاقات التي تعزز الشمول المالي في دولة الإمارات، عبر توفير الوصول إلى الخدمات المالية للعمالة الوافدة. وإلى جانب حلول الرواتب، تُعد "إنستاباي" جهة مرخصة لتسهيل المدفوعات عبر الحدود، ما يتيح لها الاستفادة من تقنياتها الخاصة لتمكين حاملي البطاقات المدعومة من البنك التجاري الدولي من تنفيذ التحويلات المالية عبر شبكة عالمية. كما تملك الشركة القدرة على تقديم خدمات الوصول إلى الأجور المكتسبة لعملائها. وتكمن الميزة التنافسية لشركة "إنستاباي" في كونها عضواً رئيسياً لدى ماستركارد على غرار البنك التجاري الدولي، وحاصلة على ترخيص من البنك المركزي الماليزي كمزود لبطاقات الرواتب وخدمات المدفوعات العابرة للحدود. وتُعد الشركة رائدة السوق في ماليزيا بحصة سوقية تتجاوز 62%، وقد وسّعت عملياتها مؤخراً لتشمل سنغافورة واليابان. كما تتميز "إنستاباي" بتركيزها القوي على الجوانب التقنية، وتُعد شريكاً محتملاً للبنك التجاري الدولي لتطوير أول منتج لبطاقات نفقات الشركات.

"ميركوري لخدمات الدفع"

وقّع البنك التجاري الدولي شراكة محورية مع "ميركوري لخدمات الدفع" (Mercury Payment Services) لتقديم خدمات بطاقات مشتركة العلامة التجارية في سوق دولة الإمارات، بما يسهم في تعزيز الشمول المالي من خلال إتاحة الخدمات المالية للفئات غير المشمولة مصرفياً. كما تتيح هذه الشراكة إطلاق برامج مختارة لبطاقات مسبقة الدفع تستهدف شرائح أوسع في الدولة، ولا سيما بطاقات الهدايا ذات الحلقات المختلطة المخصصة لمراكز التسوق وتجار التجزئة

الكبار. وتُعد "ميركوري" شريكاً خاضعاً للرقابة من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، كما تمتلك وتدير البنية التحتية لمحول المدفوعات الوطني في الدولة، وتُعد من الرواد في قطاعي البطاقات مسبقة الدفع وبطاقات الرواتب بصفتها أول شبكة مدفوعات في دولة الإمارات.

"فولت"

وقّع البنك شراكة أخرى في عام 2025 مع "فولت" (VOLT) لمواصلة توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية من خلال بطاقات الرواتب والتطبيقات الذكية للفئات غير المشمولة مصرفياً في دولة الإمارات. وتُعد "فولت" من أوائل الشراكات التي تُدار بالكامل بموجب الاتفاقية المبرمة بين ميركوري والبنك التجاري الدولي، بما يتيح تمكين شركاء التكنولوجيا المالية في المنطقة.

إمكانية الوصول إلى أصحاب الهمم

يضع البنك التجاري الدولي ضمن أولوياته الأساسية ضمان أن تكون قنواته، سواء التقليدية أو الرقمية، شاملة ومتاحة بالكامل لأصحاب الهمم، وذلك وفقا للسياسة الوطنية لتمكين أصحاب الهمم في دولة الإمارات العربية المتحدة ومعايير سهولة الوصول العالمية.

فروع مهيأة وسهلة الوصول

- تشمل تصميمات الفروع ومناطق الخدمة مرافق تراعي سهولة الوصول، مثل المنحدرات، ومكاتب الصرافين منخفضة الارتفاع، والأرضيات الملموسة، ومواقف السيارات المخصصة لذوي الهمم
- توافر موظفين مدربين لتقديم المساعدة للعملاء من أصحاب الهمم بكل احترام وكرامة

شبكة أجهزة صراف آلي شاملة

تم تحديث جميع أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنك لتشمل:

- خاصية تحويل النص إلى كلام
- التوجيه الصوتي
- لوحات مفاتيح تدعم لغة برايل

وتسهم هذه التحسينات في توفير خدمات مصرفية ميسرة للعملاء من ذوي الإعاقة البصرية، وتتوافق مع معايير سهولة الوصول الدولية، بما في ذلك مبادئ إتاحة محتوى الويب (WCAG).

قنوات رقمية ميسرة

تتميز منصاتنا الرقمية بأنها متاحة بالكامل، إذ توفر دعماً لتحويل النص إلى كلام، والتوافق مع قارئات الشاشة، وإمكانية التنقل عبر لوحة المفاتيح، وإعدادات قابلة للتعديل لحجم النص والتباين، وتسميات توضيحية للوسائط المتعددة، إلى جانب ميزات مساعدة أخرى. ويضمن ذلك تمكين جميع العملاء، بمن فيهم مستخدمو التقنيات المساعدة، من الوصول إلى المعلومات والخدمات بسلاسة.

بناء قدرات الموظفين

يُكمل موظفو البنك بشكل منتظم وحدات تعليمية إلكترونية متخصصة تركز على خدمة أصحاب الهمم، بما يزوّد فرق العمل بالمعرفة والمهارات والوعي اللازم لتقديم خدمات شاملة، ومتمحورة حول العميل، ومتوافقة مع متطلبات نظام حماية المستهلك ومخاطر السلوك.

يعمل البنك حالياً على مبادرة تسجيل العملاء من أصحاب الهمم، بهدف تعزيز خدماتنا المقدمة لأصحاب الهمم. وستتيح هذه المبادرة تصنيف الشكاوى المقدمة من العملاء من أصحاب الهمم بشكل مناسب، بما يضمن إعطاءهم الأولوية والتعامل معهم بحساسية وحل هذه المشكلات في الوقت المحدد. وبعد التطبيق، سيمكن النظام من تتبع وتحليل الملاحظات المتعلقة بأصحاب الهمم بصورة أكثر فاعلية، ما يساعد على تحديد التحديات التي قد تواجههم عند الوصول إلى منتجات البنك أو خدماته أو قنواته المختلفة. وتسهم هذه الرؤى في دعم تحسينات مستهدفة وتعزيز تجربة عملاء أكثر سهولة وشمولاً.

الابتكار

تمكين الاقتصاد الرقمي من خلال الابتكار في الخدمات المصرفية

أطلق البنك خلال عام 2025 الابتكار في القطاع المصرفي بهدف تلبية احتياجات شركات التكنولوجيا المالية، والشركات الناشئة، والمؤسسات التي تعتمد على القنوات الرقمية أولاً وتسعى إلى بنية تحتية مالية موثوقة ومتوافقة مع المتطلبات التنظيمية. ويسهم إطلاق هذه الخدمة في تعزيز قدرة البنك على تقديم حسابات متخصصة، وخدمات مصرفية مدمجة، وشراكات لطرح المنتجات في السوق، بما يساعد الشركات الرقمية على الابتكار والتوسع بمسؤولية. ويسلط هذا التطور الضوء على التزام البنك الأوسع بدعم الاقتصاد الرقمي في دولة الإمارات من خلال تمكين نماذج أعمال جديدة، وتحسين الوصول إلى الخدمات المالية، ودعم النمو الاقتصادي المستدام.

بالجمع بين فهم عميق للسوق ونهج استباقي في ابتكار المنتجات، تتيح خدمة الابتكار في القطاع المصرفي للبنك دعم المبتكرين في تحويل أفكارهم إلى واقع عملي بثقة ووضوح. كما تعزز هذه الخدمة سهولة الوصول والكفاءة وتمكين العملاء، وتكرّس دور البنك كشريك مفضل للمنظومة الرقمية المتنامية في المنطقة.

CBIx: محرك الابتكار المستدام

أطلق البنك خلال هذا العام منصة CBIx، الذراع المستقلة للابتكار والمشروعات الاستثمارية للبنك، بهدف تسريع استكشاف التقنيات الناشئة وتطبيقها على مستوى البنك. وقد أُنشئت المنصة لتعزيز قدرة البنك على اختبار الحلول المتقدمة بطريقة منهجية ومسؤولة، مع ضمان بقاء الابتكار متماشياً بشكل وثيق مع احتياجات العملاء والمتطلبات التنظيمية. وبفضل تفويضها الواضح لتقييم التقنيات الناشئة لمعرفة قيمتها في التطبيق العملي، تتيح CBIx للبنك اختبار الأفكار الجديدة والتحقق من جدواها قبل توسيع نطاق تطبيقها على مستوى البنك. ويسهم هذا النهج في دعم التزام البنك بالمرونة على المدى الطويل، ويضمن أن يحقق كل ابتكار قيمة ملموسة للعملاء والموظفين والمجتمعات التي يخدمها.

من خلال CBIx، يطوّر البنك مبادرات تعزز الكفاءة التشغيلية، وسهولة الوصول، والشمول المالي. كما تتيح المنصة للبنك التعاون مع شركاء تكنولوجيين رائدين، وتجربة أدوات قائمة على الذكاء الاصطناعي، واستكشاف فرص في مجالات الويب 3، والترميز الرقمي، والتجارب الرقمية. وتؤدي هذه الجهود دوراً مهماً في تعزيز الأثر البيئي والاجتماعي للبنك عبر دعم عمليات أكثر كفاءة، وتقليل الاعتماد على البنية التحتية المادية، وتحسين الوصول إلى الخدمات المصرفية. ومن خلال إعطاء الأولوية للتجريب المسؤول، يضمن البنك تطبيق التقنيات الناشئة بأسلوب أخلاقي ومستدام، بما يحد من المخاطر ويتيح في الوقت ذاته فرصاً جديدة للنمو والتميّز في تقديم الخدمات.

يعزّز تأسيس CBIx التزام البنك بأجندة الابتكار الوطنية لدولة الإمارات ورؤية الدولة الأوسع لاقتصاد متنوع قائم على المعرفة. ونظراً إلى أن CBIx شركة تابعة مملوكة بالكامل وتعمل بشكل مستقل، فإنها تمنح البنك التجاري الدولي المرونة اللازمة للتعاون مع المبتكرين، والشركات الناشئة، وشركاء المنظومة، مع الحفاظ في الوقت ذاته على مستويات عالية من الحوكمة والرقابة. ومن خلال ترسيخ هذه القدرات ضمن هيكل البنك، يضع البنك الأسس لعمل مصرفي جاهز للمستقبل، ويضمن أن يظل الابتكار عاملاً أساسياً في مساهمته في خلق قيمة مستدامة على مستوى المنطقة.

مشاركة الموظفين ورضاهم

يدرك البنك أن ارتفاع مستوى مشاركة الموظفين يشكل عاملاً رئيسياً في تحسين تجربة العملاء، وتعزيز الابتكار، وتحقيق أداء مستدام على المدى الطويل. وينصب تركيز البنك على الإصغاء إلى الموظفين، والتفاعل مع ملاحظاتهم، وتوفير فرص هادفة للتواصل والتقدير.

الإصغاء لصوت الموظفين

أجرى البنك في عام 2025 استطلاعاً للرأي على مستوى الإدارات والأقسام لقياس مشاركة الموظفين، بهدف فهم تصوراتهم بشأن القيادة، والتعاون، والتقدير، والرفاهية، وفرص التطوير. وقد حقق البنك معدل مشاركة بلغ 75%، وهو أعلى بنسبة 5% من المعايير المقبولة بشكل عام في قطاع الخدمات المالية في الشرق الأوسط. ويتم توظيف نتائج الاستطلاع في إعداد خطط عمل مستهدفة على مستوى البنك والوحدات الوظيفية، بما يضمن أن تسهم آراء الموظفين بشكل مباشر في توجيه أجندة الموارد البشرية.

بالإضافة إلى الاستطلاع، يشجّع البنك المديرين على عقد لقاءات دورية ومناقشات جماعية مع فرقهم، لضمان معالجة الملاحظات والأفكار بشكل مستمر، وعدم الاكتفاء بالآليات السنوية فقط.

%75

معدل المشاركة وفقاً لاستطلاع مشاركة الموظفين لعام 2025

التقدير والاحتفاء اليومي

سعياً لترسيخ مفهوم تقدير الموظفين بصورة أعمق في الثقافة المؤسسية للبنك، فقد أطلق البنك منصة رقمية للمكافآت والتقدير هذا العام. وتتيح هذه المنصة للزملاء والمديرين تكريم الموظفين في الوقت الفعلي تقديراً لتجسيدهم لقيم البنك، أو تقديمهم أداءً استثنائياً، أو دعمهم لزملائهم.

وقد جرى تعميم الأداة على مستوى البنك، مع تحقيق معدلات تبنٍّ مرتفعة واستخدام منتظم. كما تدعم المنصة كلاً من المكافآت الرمزية والمادية، بما يسهم في إرساء ثقافة يكون فيها التقدير واضحاً ومتكرراً.

اجتماع الموظفين معاً

يواصل البنك تنظيم فعالياته المؤسسية الرئيسية التي تعزز روح المجتمع وتدعم الهدف المشترك، ومن بينها:

- إفطار الموظفين، الذي يجمع الزملاء خلال شهر رمضان لمشاركة وجبة الإفطار والاحتفاء بروح الشهر الفضيل؛
- الملتقى العام للبنك، وهو فعالية سنوية تقوم خلالها الإدارة العليا بإطلاع الموظفين على الأداء والاستراتيجية والأولويات، والإجابة عن استفساراتهم بشكل مباشر.

وتسعى هذه الأنشطة، إلى جانب آليات الاستماع والتقدير، إلى ضمان شعور الموظفين بأنهم على اطلاع دائم، ومحل تقدير، ومرتبطون بنجاح البنك.

صحة الموظفين ورفاههم

يرى البنك أن صحة الموظفين ورفاههم يمثلان شرطاً أساسياً لتحقيق أداء مستدام. ويلتزم البنك بضمان الرفاهية الجسدية، والذهنية، والعاطفية لموظفيه، وهذا الالتزام مدعوم بسياسات ذات صلة، وشراكات خارجية.

الصحة والسلامة

يعمل فريق الصحة والسلامة المتخصص على ضمان بقاء المكاتب والفروع بيئات آمنة للموظفين والمتعاقدين والزوار. ونتمسك دون أي تهاون بالتزام البنك بمعايير إدارة الصحة والسلامة المهنية، ومتطلبات الدفاع المدني، وأفضل الممارسات الدولية ذات الصلة.

يضم كل من المكتب الرئيسي والفروع فرق استجابة للطوارئ تشمل مشرفين مدربين. وتُجرى تدريبات محاكاة منتظمة بالتنسيق مع فريق استمرارية الأعمال لاختبار الجاهزية وتحسين إجراءات الإخلاء والاستجابة للحوادث. وتحدد سياسة الصحة والسلامة والبيئة التزامات البنك وتوقعاته تجاه جميع أصحاب المصلحة.

التوازن بين الحياة المهنية والحياة الشخصية

تماشياً مع مبادرات حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، يواصل البنك تطبيق أسبوع عمل مدته أربعة أيام ونصف، مدعوماً بخيارات عمل مرنة. ويوم الجمعة هو نصف يوم عمل للموظفين ويمكنهم العمل من المنزل صباح يوم الجمعة. وهذا الإجراء يتيح لهم تحقيق توازن أفضل بين متطلبات العمل والالتزامات الأسرية والشخصية. ويسهم هذا الترتيب في دعم رفاهية الموظفين، والحد من ضغوط التنقل، وتعزيز مستويات الرضا والمشاركة.

الرعاية الصحية

يعزز البنك الرعاية الصحية الوقائية من خلال مزيج من التدابير التي تعزز الرفاه، والتثقيف، وتسهيل الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية. وعلى مدار العام، نُظمت مجموعة من الندوات الصحية عبر الإنترنت تناولت موضوعات متعددة، من بينها:

- قوة التعاطف: دروس قيادية مستلهمة من الأمومة
- ندوة إلكترونية حول الرفاه المالي: من أين تبدأ
- ندوة إلكترونية حول الرفاه: القوة الوردية – الكشف المبكر، حماية مستدامة
- ندوة إلكترونية حول الرفاه: الوعي والدعم
- ندوة إلكترونية حول الرفاه: عندما يتحدث الرجال: إعادة تعريف الصحة النفسية للرجال

عزز البنك سهولة الوصول إلى الرعاية الصحية عن طريق تنظيم فحوصات طبية في مواقع العمل، شملت استضافة أطباء، وأطباء أسنان، وأطباء عيون، بما أتاح للموظفين استشارة الأطباء وإجراء فحوصات بأقل قدر من التأثير على يوم عملهم.

في عام 2025، عزز البنك نهجه الوقائي بإطلاق حملة تطعيم موسمية ضد الإنفلونزا في مواقع العمل، شملت المكتب الرئيسي وعدداً من الفروع المختارة. وقد صُمم هذا البرنامج التطوعي لتسهيل حصول الموظفين على لقاح الإنفلونزا، ودعم أهداف الصحة العامة، والحد من الغياب المرتبط بالإنفلونزا خلال مواسمها.

الأنشطة والبطولات الرياضية

تواصل الفعاليات الرياضية أداء دور مهم ضمن أجندة رفاه الموظفين في البنك. وتشمل الأنشطة التي ينظمها البنك:

- بطولات كرة القدم التي تعزز روح الفريق، واللياقة البدنية، والتفاعل بين الإدارات؛
- بطولات الكريكيت التي توفر وسيلة شاملة وشائعة للتواصل الاجتماعي مع الحفاظ على النشاط البدني.

وتسهم هذه المبادرات في تعزيز روح الانتماء وتشجيع الموظفين على تبني أنماط حياة أكثر صحة.

كما شارك البنك في التحدي الرياضي لقطاع المال والخدمات المصرفية، حيث أرسل وفوداً للمشاركة في منافسات كرة السلة، والكرة الطائرة، وتنس الريشة، والكريكيت، وكرة القدم، والباديل، وتنس الطاولة، والشطرنج، إضافة إلى أنشطة بناء الفرق. وقد فاز البنك التجاري الدولي ببطولة كرة السلة في هذه الفعالية.

التوطين

تظل أجندة التوطين ركيزة أساسية في استراتيجية الموارد البشرية لدينا، ووسيلة ملموسة يساهم من خلالها البنك في تحقيق الرؤية الوطنية لدولة الإمارات. ونركز جهودنا على تمكين المواهب الإماراتية من بناء مسيرات مهنية طويلة وهادفة في القطاع المصرفي من خلال التطوير الهيكلي، وفرص التدرج الوظيفي، والتقدير.

نجحنا في رفع نسبة المواطنين في مواردنا البشرية من 32% في عام 2024 إلى 39% في عام 2025، ونمضي بخطى ثابتة نحو تحقيق هدفنا البالغ 45% بحلول عام 2026. إن التحسن المستمر في أدائنا في مجال التوطين يعكس نجاح البنك في تنفيذ عمليات توظيف مستهدفة ودعم التطوير الفعال للمواهب الإماراتية.

تطوير القادة الإماراتيين

يواصل البنك تعاونه مع مؤسسات عالمية رائدة مثل جامعة أكسفورد ومعهد "آي إي إس إي" لإدارة الأعمال لتسريع تطوير القيادات من مواطني دولة الإمارات. ومن خلال هذه الشراكات، يكتسب المشاركون الإماراتيون خبرات متقدمة عبر برامج في القيادة، والاستراتيجية، والإدارة، صممت لتزويدهم بالمهارات اللازمة لتولي مناصب قيادية عليا في قطاع مصرفي يشهد تطوراً متسارعاً.

في عام 2025، أكمل مواطنو دولة الإمارات 10,901 ساعة تدريبية ركزت على مجالات قيادية وتقنية وتنظيمية. ويسهم الاستثمار المستمر في تطوير الكفاءات والمواهب في بناء قاعدة قوية ومستدامة من القيادات الإماراتية المستقبلية للبنك.

%39

من مواردنا البشرية مواطنون إماراتيون في عام 2025

برنامج التطوير للكوادر الوطنية

يمتد التزام البنك بالتوطين إلى ما هو أبعد من التوظيف، ليشمل الاستثمار في النمو طويل الأمد للمواهب الوطنية. ولدعم ذلك، يتعاون البنك مع مؤسسات عالمية معترف بها مثل معهد "آي إي إس إي" لإدارة الأعمال وجامعة أكسفورد لتقديم برامج متقدمة تركز على القيادة الاستراتيجية وبناء القدرات التنفيذية.

وتعمل هذه البرامج على تطوير مهارات في:

- استراتيجية الأعمال العالمية، بما يمكّن القادة المستقبليين من التعامل مع الأسواق الدولية والبيئات متعددة الثقافات.
- التميز القيادي، مع التركيز على الابتكار، والتأثير المؤسسي، واتخاذ القرارات المسؤولة.
- التواصل وبناء الشبكات والتعاون، من خلال إتاحة الفرصة للمشاركين لبناء علاقات مع قادة من قطاعات متنوعة.

تسهم هذه المبادرات في إعداد المواطنين الإماراتيين لتولي مناصب قيادية عليا والمساهمة بشكل مباشر في أهداف التنمية الاقتصادية الوطنية الأوسع.

الشهادات المهنية

يوفر البنك دعماً مالياً وتنموياً متكاملاً للموظفين الإماراتيين الساعين للحصول على شهادات مهنية معترف بها، بما في ذلك شهادة الاختصاصي المعتمد في مكافحة غسل الاموال، وشهادة محقق الاحتيال المعتمد، وشهادة معهد شؤون الافراد و التنمية. وتسهم هذه الشهادات في تعميق الخبرات في مجالات الامتثال، والحماية من الجرائم المالية، والموارد البشرية، وإدارة المخاطر، بما يعزز المسارات المهنية الفردية ويرتقي بالقدرات المؤسسية للبنك في هذه التخصصات الحيوية.

المسار المهني المبكر – الخريجون الإماراتيون

يواصل البنك مشاركته النشطة في برنامج "إثراء"، الذي يتم من خلاله توظيف الخريجين الإماراتيين سنوياً لتطوير المواهب الإماراتية بشكل منظم وفعّال. ومنذ الانضمام إلى المبادرة في عام 2022، استقبل البنك 29 خريجاً إماراتياً، وأتاح لهم وظائف مبتدئة ذات قيمة، إلى جانب مسار واضح لبدء مسيرتهم المهنية في القطاع المصرفي.

يتم توزيع هؤلاء الخريجين مباشرة على قطاعات الأعمال والدعم الرئيسية، بما في ذلك مجموعة الخدمات المصرفية للشركات، ومجموعة الخدمات المصرفية للأفراد، والموارد البشرية، والمالية، والامتثال، والمشتريات، والمخاطر، وأمن المعلومات، والائتمان، حيث يكتسبون خبرة عملية، ويتلقون تعلماً أثناء العمل، ويطّلعون على المهارات الأساسية اللازمة لتحقيق النجاح على المدى الطويل.

ومن خلال هذا الاستثمار، يسهم البنك في دعم أهداف التوطين، إلى جانب بناء قاعدة قوية من المهنيين الإماراتيين المؤهلين والطموحين، القادرين على التطور مستقبلاً إلى أدوار تخصصية وقيادية.

استقطاب المواهب والكفاءات وتطويرها والاحتفاظ بها

يدرك البنك أن كوادره البشرية تمثل الركيزة الأساسية لتقدمه ونجاحه على المدى الطويل. وقد صمم نهج البنك في جذب المواهب وتطويرها والاحتفاظ بها لبناء قوة عاملة تتسم بالجاهزية للمستقبل، والابتكار، وتحقيق مستويات أداء عالية.

ويواصل البنك الاستثمار في فرص التعلم، ومسارات التطوير المنظمة، وأنظمة الدعم المتاحة، بما يمكن الموظفين من التطور في مختلف مراحل حياتهم المهنية. ومن خلال ترسيخ ثقافة ترتكز على التطوير، والتمكين، والتعلم المستمر، يهدف البنك إلى ضمان شعور كل موظف بالجاهزية، والتقدير، والتحفيز لتحقيق كامل إمكاناته.

معارض التوظيف

يحافظ البنك على حضور فعّال في معارض التوظيف الرئيسية على مدار العام. ويهدف إلى توسيع نطاق الوصول إلى المواهب والكفاءات الشابة والخبيرة والتواصل معهم. وتتيح هذه المنصات تقديم البنك كجهة عمل مفضلة، والتفاعل المباشر مع الطلبة والمهنيين ذوي الخبرة، وتحديد الكفاءات التي تتوافق مهاراتها وقيمها مع احتياجات البنك.

وفي عام 2025، شارك البنك في عدد من الفعاليات البارزة، من بينها:

- معرض "رؤية" للتوظيف
- معارض معهد الإمارات المالي في الشارقة وأبوظبي
- معرض كليات التقنية العليا

يسهم هذا الحضور في تعزيز مكانة البنك في سوق المواهب، وتقوية قاعدة المرشحين ذوي الإمكانات العالية القادرين على الإسهام بفعالية في نمو المستقبلي للبنك.

إتاحة منصة LinkedIn Learning لجميع الموظفين

في ظل بيئة مالية سريعة التغير، يعد التعلم المستمر عاملاً أساسياً لتمكين الموظفين من مواكبة المستجدات وبناء مهارات جاهزة للمستقبل. ويواصل البنك إتاحة الوصول الكامل لمنصة LinkedIn Learning لجميع الموظفين، بما يتيح لهم تحمل مسؤولية تطويرهم المهني.

وتوفر المنصة آلاف الدورات التدريبية في مجالات القيادة، واستراتيجية الأعمال، والتخصصات التقنية، والمهارات السلوكية، والمحتوى المتخصص بالقطاع المالي والمصرفي. وتمنح هذه المرونة الموظفين القدرة على التعلم وفقا لوتيرتهم الخاصة، واستكشاف مجالات جديدة، أو تعميق خبراتهم المرتبطة بأدوارهم ومساراتهم المهنية.

وفي عام 2025، أكمل موظفو البنك متوسط 41 ساعة تعلم عبر منصة LinkedIn Learning، ما يعكس مستوى تبنٍّ مرتفعاً ونمواً مستمراً لثقافة التعلم والتطوير.

21,802
ساعة تعلم في عام 2025

إطلاق مركز الكفاءات والمواهب

دشّن البنك مركز الكفاءات والمواهب خلال هذا العام، وهو منصة شاملة ومركزية للتعلم والتطوير صُممت لتبسيط آلية وصول الموظفين إلى مسيرتهم التعليمية وإدارتها وتتبعها.

ويجمع المركز كافة موارد التطوير في مكان واحد، بما في ذلك LinkedIn Learning، ودورات "معهد الإمارات المالي"، بالإضافة إلى العروض التعليمية الداخلية.

توفر المنصة آلية مبسطة للموظفين لتقديم طلبات التدريب الخارجي والشهادات المهنية، مما يضمن مزيداً من الشفافية، وموافقات أسرع، ونهجاً أكثر اتساقاً للتطوير على مستوى البنك.

ويعزز مركز الكفاءات والمواهب منظومة التعلم لدى البنك من خلال جعل فرص التطوير أكثر وضوحاً، وسهولة في الوصول، وموائمة لكل من احتياجات العمل والأفراد.

الوصول إلى الدورات المقدمة من معهد الإمارات المالي

يواصل البنك توفير وصول غير محدود للبرامج التي يقدمها معهد الإمارات المالي بهدف تطوير المهارات التقنية لدى الموظفين. ويقدم المعهد تدريباً رائداً مصمماً خصيصاً لقطاع الخدمات المالية، ويغطي مجالات حيوية مثل الإدارة المالية، والعمليات المصرفية، والتمويل الإسلامي، والأطر التنظيمية، وإدارة المخاطر.

من خلال منح الموظفين وصولاً مباشراً لهذه البرامج، نضمن بقاءهم على اطلاع دائم بالاتجاهات الناشئة، واللوائح الجديدة، وتوقعات السوق المتطورة، مما يمنحهم الخبرة اللازمة للتعامل مع بيئة مصرفية معقدة وسريعة التغير.

رعاية الشهادات المهنية

تؤدي الشهادات المهنية دوراً جوهرياً في تعزيز المعرفة التخصصية وبناء مسارات وظيفية طويلة الأمد. ودعماً لذلك، يوفر البنك رعاية كاملة للموظفين الذين يسعون للحصول على مؤهلات تتوافق مع أدوارهم وطموحاتهم المهنية، بما في ذلك:

- جمعية خبراء مكافحة غسل الأموال المعتمدين (ACAMS) – لتعزيز الخبرة في مجالات مكافحة غسل الأموال، والامتثال، والوقاية من الجرائم المالية.
- المعهد المعتمد للأفراد والتنمية (CIPD) – لدعم المتخصصين في الموارد البشرية في تطوير قدراتهم المتقدمة في إدارة الأفراد وفعالية المؤسسات.
- محقق الاحتيال المعتمد (CFE): لتمكين الموظفين من اكتساب المهارات اللازمة لاكتشاف الاحتيال ومنعه والتحقيق فيه على مستوى البنك.

ومن خلال برامج الرعاية هذه، يكتسب الموظفون مؤهلات معترفاً بها عالمياً تسهم في الارتقاء بمكانتهم المهنية وتعزيز القدرات الداخلية للبنك.

برامج تطوير القيادات

يظل تطوير قيادات قوية أولوية أساسية في إطار استعداد البنك لتحديات النمو المستقبلية. وقد صُممت برامج تطوير القيادات لتحديد المواهب ذات الإمكانات العالية في مراحل مبكرة وإعدادهم لتولي مسؤوليات أكثر تعقيداً. وتشمل العناصر الأساسية ما يلي:

- التدريب على القيادة الاستراتيجية لتعزيز الفهم الأعمق لديناميكيات القطاع، واستراتيجية البنك، واتخاذ القرارات الفعالة.

استقطاب المواهب والكفاءات وتطويرها والاحتفاظ بها
تابع

- التوجيه والإرشاد، من خلال توفير دعم مخصص وتواصل منتظم مع القيادات العليا.
- التعرّض متعدد الوظائف، لإتاحة الخبرة العملية عبر إدارات مختلفة وتمكين المشاركين من فهم الترابط بين الفرق والعمليات والأولويات الاستراتيجية.

تسهم هذه البرامج مجتمعة في دعم قاعدة قيادية داخلية قوية وتعزيز قدرة البنك على النمو من الداخل.

خطط التطوير الفردية

كجزء من إطار عمل البنك المعزز للقيادة والتطوير الوظيفي، أطلق البنك خطط التطوير الفردية في عام 2025، بدءاً بمرحلة تجريبية للموظفين من مواطني دولة الإمارات. وتوفر هذه المبادرة نهجاً منظماً لمساعدة الموظفين على رسم طموحاتهم المهنية، وتحديد أولويات التطوير، والعمل مع مديريهم على إعداد خطط نمو مخصصة مدعومة بالتعلم المستهدف، والتوجيه، والخبرات العملية أثناء العمل.

وعقب المرحلة التجريبية، سيتم تعميم خطط التطوير الفردية على جميع موظفي البنك، بما يضمن عملية تطوير متسقة وشخصية تدعم بناء القدرات والتخطيط للتعاقب الوظيفي على المدى الطويل.

الشراكات مع الجامعات

يبدأ بناء قاعدة مستدامة للمواهب من المشاركة المبكرة. ويواصل البنك تعزيز شراكاته مع المؤسسات الأكاديمية الرائدة مثل جامعة زايد وكليات التقنية العليا، من خلال توفير فرص تدريب، ورؤى مهنية، وفرص تطوير.

وتمنح هذه الشراكات الطلبة خبرة عملية في مجالي الخدمات المصرفية والمالية، كما تمكّن البنك من تحديد المرشحين ذوي الإمكانات العالية لأدوار مستقبلية داخل المؤسسة، وتظل قناة مهمة لاستقطاب المواهب الشابة ودعم توظيف الشباب في دولة الإمارات.

مكافآت الإدارة التنفيذية

صُمم إطار مكافآت الإدارة التنفيذية في البنك لترسيخ مبادئ الشفافية والعدالة والحوكمة القوية. ويخضع هذا الإطار لإشراف واعتماد لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة، ويتم معايرته بالاستناد إلى بيانات سوقية معتمدة لضمان التنافسية.

وترتبط الحوافز القائمة على الأداء بأهداف مالية واستراتيجية ومتعلقة بالمخاطر محددة بوضوح. ويضمن هذا التوافق تعزيز المساءلة، والنمو المسؤول، وخلق القيمة على المدى الطويل، بما يتماشى مع الأولويات الاستراتيجية للبنك وتوقعات أصحاب المصلحة.

ومن خلال هذا النهج، يحافظ البنك على ثقافة قيادية ترتكز على الهدف، والأداء، واتخاذ القرارات المبدئية.

التنوع والإدماج

التنوع بين الجنسين

يُعد التوازن بين الجنسين والإدماج ركناً أساسياً في منهجية البنك في بناء القيادات والقوى العاملة. وتشكل النساء حالياً نسبة 28% من مناصب القيادة العليا، بما في ذلك المناصب التي تتبع مباشرة للرئيس التنفيذي والمستوى الإداري الذي يليه. ويعكس هذا المستوى من التمثيل النسائي التزام البنك بضمان وجود النساء في مناصب تمكّنهن من التأثير المباشر في الاستراتيجية ونتائج الأعمال.

يمتد نهج البنك في التنوع إلى ما هو أبعد من النوع الاجتماعي ليعكس البيئة متعددة الثقافات في دولة الإمارات. فعلى مستوى القيادات العليا (القيادات التي تتبع الرئيس التنفيذي والمستوى الذي يليه مباشرة)، يضم البنك 22 جنسية مختلفة، بما يسهم في إثراء عملية اتخاذ القرار بوجهات نظر متنوعة، وخبرات مهنية مختلفة، ورؤى ثقافية متعددة. وعلى مستوى البنك ككل، يمثل الموظفون 37 جنسية، ما يعزز مكانة البنك كجهة عمل ذات طابع دولي، ويمكّنه من فهم قاعدة عملائه المتنوعة وخدمتها بصورة أفضل.

يسهم هذا المزيج من التنوع بين الجنسين والتنوع الثقافي في تحدي الافتراضات، وتعزيز الابتكار بفاعلية أكبر، وضمان توافق المنتجات والخدمات وممارسات بيئة العمل مع احتياجات المجتمعات التي يخدمها البنك.

%28

من المناصب القيادية العليا تشغلها إناث

الاحتفالات والمناسبات الثقافية

يحرص البنك على إحياء المناسبات الوطنية والثقافية الرئيسية على مدار العام، بما يعزز التواصل بين الموظفين ويعمّق الشعور بالانتماء.

وتشمل الحملات والفعاليات الداخلية المنتظمة الاحتفاء بمناسبات مثل:

- اليوم الوطني لدولة الإمارات (عيد الاتحاد)
- يوم المرأة الإماراتية
- يوم العلم الإماراتي

توفر هذه المناسبات فرصاً للموظفين للاحتفاء بثقافاتهم، ومشاركة تقاليدهم مع زملائهم، والمشاركة في أنشطة على مستوى البنك تسهم في ترسيخ روح الفخر والوحدة.

إدماج أصحاب الهمم

يندرج الإدماج في صميم قيم البنك. ويفخر البنك بتوظيف اثنين من أصحاب الهمم، كما يواصل الاستثمار لضمان أن تكون بيئة العمل متاحة وميسّرة من الناحيتين المادية والثقافية.

وحرص البنك على تجهيز مقراته بمرافق تدعم الموظفين والزوار من أصحاب الهمم، إلى جانب تعاون فرق الموارد البشرية والمرافق لضمان تمكين الأفراد من ذوي القدرات المختلفة من المشاركة الكاملة في الحياة المؤسسية للبنك. ويؤمن البنك بأن استقطاب المواهب من مختلف القدرات يعزز ثقافته المؤسسية، ويدعم الابتكار، ويجسد التزامه بالإدماج كواقع عملي وليس مجرد سياسة على ورق.

الحوكمة

تُعد الحوكمة المؤسسية القوية محوراً أساسياً لنجاح البنك التجاري الدولي على المدى الطويل، إذ تدعم القيادة الأخلاقية، وتعزز المرونة التشغيلية، وتسهم في خلق قيمة مستدامة. ومن خلال ترسيخ مبادئ المساءلة والشفافية والسلوك الأخلاقي، يضمن البنك الامتثال للمتطلبات التنظيمية والمواءمة مع أفضل ممارسات الحوكمة.

الحوكمة المؤسسية

يهدف إطار الحوكمة المعتمد لدى البنك إلى تعزيز ثقة أصحاب المصلحة، وضمان إشراف فعّال، وتحسين المخرجات التشغيلية والمالية.

يلتزم البنك التزاماً كاملاً بمتطلبات الحوكمة المؤسسية الصادرة عن الجهات المختصة في دولة الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك أنظمة ومعايير الحوكمة المؤسسية الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، إضافة إلى إرشادات هيئة الأوراق المالية والسلع. وتشكل هذه الأطر التنظيمية أساساً يدعم التزام البنك بالاستقرار المالي، وحماية مصالح أصحاب المصلحة، وتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل.

وترد تفاصيل هيكل الحوكمة والعمليات ذات الصلة والسياسات الرئيسة في قسم تقرير الحوكمة المؤسسية ضمن التقرير السنوي.

تعيين أعضاء مجلس الإدارة

وفقاً للنظام الأساسي للبنك، يتكون مجلس إدارة البنك التجاري الدولي من تسعة أعضاء يتم تعيينهم لمدة ثلاث سنوات. ويتولى المجلس مسؤولية الإشراف على أنشطة البنك لضمان توافقها مع مصالح أصحاب المصلحة والالتزام بالمتطلبات التنظيمية المعمول بها. كما يحدد المجلس التوجه الاستراتيجي للبنك وأهدافه وسياساته الرئيسة، ويراقب الأداء العام للأعمال، ويوفر التوجيه والإشراف اللازمين للإدارة العليا.

ويجب أن يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالخبرة والمهارات اللازمة التي تؤهلهم لأداء مهامهم بما يخدم مصلحة البنك. كما يلتزمون بقضاء القدر اللازم من الوقت والاهتمام لإنجاز مهامهم خلال فترة عملهم. وخلال هذا العام، اعتمد المجلس سياسة شاملة للملاءمة والأهلية تتماشى مع أنظمة ومعايير الملاءمة والكفاءة الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، بما يضمن إخضاع الأعضاء لتقييم متسق وشفاف طوال فترة عضويتهم وخلال كل دورة تعيين، والحفاظ على قدرة المجلس على أداء دوره الرقابي ودور الحوكمة بفعالية.

استقلالية مجلس الإدارة

يتكون مجلس إدارة البنك التجاري الدولي من تسعة أعضاء، من بينهم خمسة أعضاء مستقلين يمثلون 56% من إجمالي أعضاء المجلس، بما يدعم اتخاذ قرارات متوازنة وموضوعية وفقاً للتوقعات التنظيمية. أما الأعضاء الأربعة الآخرون غير المستقلين فيمثلون بنك قطر الوطني، بصفته أكبر مساهمي البنك.

ويتضح جلياً من هذا التشكيل وجود تنوع ملحوظ بين أعضاء المجلس من حيث الخبرة والعمر والتمثيل بين الجنسين، حيث تضم عضويته امرأتين تشكلان نسبة 22% من إجمالي أعضاء المجلس، بما يؤكد التزام البنك بتعزيز تمثيل المرأة والمساواة بين الجنسين. كما يتميز المجلس بتوزيع متوازن بين الأعمار، إذ تتراوح أعمار 44% من الأعضاء بين 30 و50 عاماً، في حين تزيد أعمار 56% منهم على 50 عاماً، بما يجمع بين رؤى حديثة وخبرات قيادية واسعة تعزز فاعلية الحوكمة.

لجان مجلس الإدارة

يُعزَّز هيكل الحوكمة في البنك من خلال مجموعة من اللجان المتخصصة المنبثقة عن مجلس الإدارة، تعمل كل منها وفق مهام وصلاحيات محددة بما يضمن رقابة مركزة وفعّالة. وتشمل هذه اللجان: لجنة التدقيق، ولجنة المخاطر، ولجنة الائتمان، ولجنة الترشيحات والمكافآت، واللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة.

وتضطلع كل لجنة بدور أساسي في دعم قيام المجلس بمسؤولياته الرقابية على الوظائف الرئيسة، بما في ذلك التقارير المالية، وإدارة المخاطر، والتدقيق الداخلي والرقابة الداخلية، وقرارات الائتمان، والترشيحات، والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، والتخطيط الاستراتيجي.

يُجري البنك تقييماً سنوياً لتحديد مدى فاعلية كل لجنة في أداء مهامها والإسهام في إطار الحوكمة العام، وذلك بالاستناد إلى اختصاصاتها المعتمدة، وتُستخدم نتائج التقييم لتعزيز فاعلية اللجان وتحسين آليات عملها بشكل مستمر.

الحوكمة المؤسسية
تابع

لجان الإدارة

اعتمدت الإدارة التنفيذية في البنك هيكل حوكمة شاملاً مدعوماً بإحدى عشرة لجنة إدارية متخصصة، توفر الرقابة على المجالات التشغيلية الحيوية، وتسهم في ترسيخ ممارسات صنع قرار تتسم بالشفافية والمساءلة والاستنارة بالمعلومات.

تشمل هذه اللجان: لجنة الإدارة التنفيذية، ولجنة الأصول والالتزامات، ولجنة إدارة المخاطر، ولجنة المشتريات المركزية، ولجنة الائتمان الداخلية، ولجنة المنتجات والسلوك، ولجنة جودة الأصول، ولجنة الامتثال، ولجنة الاستثمار الخاصة، ولجنة الاستعانة بمصادر خارجية، ولجنة المخاطر النموذجية. وتؤدي كل لجنة دوراً محورياً في تعظيم الكفاءة التشغيلية، وتطوير ممارسات الحوكمة، وضمان التزام البنك بالتوقعات التنظيمية وأفضل الممارسات المعمول بها في القطاع.

تقييم وتطوير مجلس الإدارة

يُجري البنك التجاري الدولي تقييماً شاملاً لأداء مجلس الإدارة كل عام، سواءً من خلال تقييم داخلي أو بالاستعانة بجهة خارجية مستقلة، وذلك لقياس مدى الفاعلية العامة للمجلس، وتقييم إسهامات الأعضاء بشكل فردي، وأداء اللجان المنبثقة عنه. كما تتناول عملية التقييم مستوى تماسك المجلس وتحدد مجالات التحسين، بما يضمن استمرار فاعليته ومواءمته مع الأهداف الاستراتيجية للبنك.

خضع مستوى فعالية مجلس الإدارة في عام 2025 لتقييم داخلي شامل أكد متانة أدائه وقدرته على العمل بتناغم والوفاء بمسؤولياته الرقابية. وشمل التقييم أيضاً مراجعة الملاءمة الجماعية للمجلس لضمان توافر المزيج المناسب من المهارات والخبرات والتنوع اللازمة لدعم حوكمة سليمة واتخاذ قرارات فعّالة.

ويولي البنك أهمية بالغة للتطوير المستمر لأعضاء مجلس الإدارة، من خلال إتاحة الوصول إلى الخبرات والموارد الخارجية، والتعاون مع مؤسسات متخصصة لضمان تعزيز المهارات والاطلاع المستمر على أفضل الممارسات. وخلال العام، واصل البنك الاستثمار في التطوير المهني للمجلس عبر برامج تدريبية منظمة صُممت لتواكب الأولويات التنظيمية واحتياجات الحوكمة. وشملت هذه البرامج التدريبية الاتجاهات التنظيمية الناشئة، والإطار المحدَّث لمعايير الملاءمة والأهلية الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ومتطلبات تعارض المصالح، والتطورات المرتبطة بأنظمة ومعايير الحوكمة المؤسسية، بما يضمن جاهزية المجلس لممارسة رقابة فعّالة في بيئة تنظيمية متغيرة.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

صُمم نهج مكافآت مجلس الإدارة في البنك ليعكس بشكل ملائم حجم المسؤوليات والوقت الذي يخصصه الأعضاء لأداء مهامهم، مع المحافظة على اتساقه مع الممارسات السائدة في القطاع. ويهدف هذا الإطار إلى توفير مكافآت عادلة ومتوازنة دون تحفيز سلوكيات قد تُضعف الاستقرار المالي طويل الأجل للبنك أو تؤثر سلباً على أهدافه الاستراتيجية.

وتوصي لجنة الترشيحات والمكافآت بمكافأة مقطوعة لأعضاء مجلس الإدارة، ليتم لاحقاً عرضها على المساهمين للنظر فيها واعتمادها.

أخلاقيات العمل والامتثال

مدونة قواعد السلوك المهني

يواصل البنك التزامه الراسخ بالحفاظ على أعلى معايير النزاهة في جميع أنشطته. وتؤكد مدونة قواعد السلوك المهني وأخلاقيات العمل على التزام البنك بممارسات أعمال تتسم بالمسؤولية والشفافية والأخلاقية. وإدراكاً من البنك لأهمية حماية سمعته ومكانته الموثوقة في القطاع المالي، فإنه يطبق تدابير استباقية لمنع ومعالجة أي سلوك قد يمس بهذه المبادئ.

تنطبق مدونة قواعد السلوك المهني على جميع الموظفين، وتحدد التوقعات الأخلاقية والمهنية التي تحكم تفاعلاتهم مع الزملاء والعملاء وأصحاب المصلحة الآخرين.

أرسى البنك إطار حوكمة شاملاً لضمان الامتثال المستمر بمدونة قواعد السلوك المهني. ويتيح هذا الإطار تحديد السلوكيات غير الأخلاقية وتقييمها والإبلاغ عنها عبر لجان مختصة، بما يضمن رصد أي مخالفات محتملة في الوقت المناسب وتصعيدها وفق الإجراءات المعتمدة. وقد تترتب على مخالفة المدونة إجراءات تأديبية، قد تصل إلى إنهاء الخدمة. كما يعتمد البنك سياسة لتعارض المصالح على مستوى مجلس الإدارة، تهدف إلى ضمان الإدارة السليمة لأي تعارض فعلي أو محتمل أو متصور في المصالح، وبما يكفل بقاء القرارات متوافقة مع مصالح البنك ومساهميه وسائر أصحاب المصلحة.

يلتزم أعضاء المجلس بالامتناع عن أي أنشطة قد تؤدي إلى تعارض في المصالح، وبالإفصاح دون تأخير عن أي حالات محتملة إلى مجلس الإدارة وأمين سر المجلس. ويقدم الأعضاء إقرارات بالمصالح ذات الصلة عند التعيين وبصورة سنوية. وتخضع المعاملات التي يكون أحد أعضاء المجلس أو الأطراف ذات العلاقة طرفاً فيها لتدقيق معزز، وتتطلب موافقة مجلس الإدارة، على أن يُستبعد أي عضو لديه مصلحة من المداولات والتصويت. ويسهم هذا النهج المنضبط في ترسيخ الشفافية ونزاهة عملية اتخاذ القرار على مستوى المجلس.

من خلال جهود التوعية المستمرة والتركيز الصارم على المساءلة، يضمن البنك معالجة حالات عدم الامتثال بفعالية ووفق سياسات الموارد البشرية المعتمدة، بما يعزز ثقافته الأخلاقية ونزاهته المؤسسية.

مراقبة الامتثال والإشراف عليه

يضطلع البنك بمسؤوليات واسعة لضمان الامتثال المستمر للتشريعات ذات الصلة والسياسات الداخلية والتوقعات الرقابية. وتعتمد وظيفة الامتثال في البنك على مزيج من أدوات المراقبة الآلية ومراجعات ضمان يدوية موجهة للإشراف على نشاط العملاء وأنماط المعاملات.

يتولى فريق خبراء بالبنك مهمة إجراء فحوصات امتثال يومية للتحقق من توافق ممارسات الأعمال مع المعايير الداخلية للبنك. ويتم تصعيد الملاحظات الجوهرية بصورة منتظمة إلى هيئات الحوكمة المختصة، من ضمنها لجنة الامتثال ولجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، بما يدعم رقابة مستنيرة ويسمح باتخاذ إجراءات مناسبة في الوقت المناسب.

عزز البنك إطار الامتثال لديه من خلال هذا النهج المتكامل الذي يجمع بين المراقبة التقنية والتقييم اليدوي والتقارير المنظمة.

أخلاقيات العمل والامتثال
تابع

ضمان جودة الامتثال

ينفذ الفريق المختص، بشكل دوري، تقييمات تتعلق بمتطلبات الامتثال المطبقة عبر مختلف أنشطة البنك، بما في ذلك ضم العملاء الجدد، والتمويل التجاري، وأنظمة إدارة النقد الإلكترونية، وغيرها من الأنشطة، وذلك لضمان الاستمرار في التوافق مع المعايير التنظيمية السارية وتوقعات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

الامتثال التنظيمي

في ديسمبر 2025، أطلق البنك نظام إدارة المتطلبات الرقابية الجديد. وتعمل هذه المنصة على أتمتة سير العمل، بدءاً من التقييم وتقديم الأدلة، وصولاً إلى إعداد التقارير والمراقبة، مما يسهم في تقليل الجهد اليدوي بشكل معقول وتوفير وقت ثمين على مستوى البنك. كما تتيح المنصة تنفيذ تقييمات منظمة، وإرسال إشعارات تلقائية، وإجراء مراجعات دورية استناداً إلى متطلبات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

الإبلاغ عن المخالفات

يواصل البنك التزامه الراسخ بممارسة أعماله وفقاً لأعلى مستويات النزاهة والأمانة، ويقر بمسؤوليته المشتركة في حماية إيراداته وأصوله ومعلوماته وسمعته وسائر موارده من مخاطر الاحتيال وغيرها من المخاطر ذات الصلة.

يُعد الحفاظ على معايير أخلاقية راسخة أمراً محورياً لدعم ثقة الموظفين والعملاء والمستثمرين وسائر أصحاب المصلحة. وبناءً عليه، يشجع البنك أي شخص يطّلع على حالات يُشتبه في كونها سوء سلوك أو احتيالاً أو تصرفات غير أخلاقية أو انتهاكات محتملة للقوانين أو اللوائح على الإبلاغ عن مخاوفه عبر قنوات الإبلاغ السرية المعتمدة لدى البنك.

يتمتع المبلّغون الذين يقدمون بلاغاتهم بحسن نية بالحماية من أي شكل من أشكال الانتقام أو الإجراءات التأديبية أو المضايقة أو أي نوع من الإيذاء. وعند تلقي أي بلاغ، يباشر البنك إجراء تحقيق شامل ومحايد، يتم تنفيذه بسرية تامة وبما يضمن العدالة واحترام جميع الأطراف طوال العملية. وعزز البنك الثقة في هذه الآلية عن طريق مراجعة وتعزيز إطار الإبلاغ عن المخالفات بشكل دوري لضمان فعاليته واستمراره متوافقاً مع أفضل الممارسات. كما تؤخذ ملاحظات المبلّغين وأصحاب المصلحة الآخرين بعين الاعتبار لتحسين الإجراءات ودعم التزام البنك بالعمل المصرفي المسؤول والمستدام.

يوفر البنك قنوات متعددة وآمنة ويسهل الوصول إليها لتقديم البلاغات، تشمل خطاً ساخناً مخصصاً، وبريداً إلكترونياً آمناً، وبوابة إلكترونية لتقديم البلاغات. وتتاح هذه القنوات للموظفين والعملاء والموردين وأصحاب المصلحة الخارجيين، مع إمكانية الإبلاغ دون الإفصاح عن الهوية، مع ضمان السرية في جميع الحالات.

الاتصال بنا

يتوفر خط الإبلاغ السري عبر الرقم المجاني:

8005037283

يمكنكم التواصل معنا عبر البريد الإلكتروني:

ethics@cbiconcerns.ae

لمزيد من المعلومات، يمكنكم زيارة موقعنا الإلكتروني:

https://cbiconcerns.ae

يمكن للمبلغين الإبلاغ عن أي نشاط يرونه غير لائق أو غير أخلاقي، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- الاحتيال أو الفساد أو الرشوة
- التمييز أو التحرش
- انتهاك الصحة والسلامة
- الانتهاكات البيئية
- انتهاكات سياسات أو إجراءات الشركة
- أي نشاط آخر يتعارض مع القانون أو المعايير الأخلاقية أو قيم الشركة

مكافحة الجرائم المالية

تُشكل الجرائم المالية والفساد والرشوة تهديدات مستمرة على الصعيد العالمي، حيث تمتد آثارها السلبية بحيث تؤثر على النسيج المجتمعي بأكمله والاقتصادات والأعمال التجارية. وفي هذا الصدد، يحرص البنك، كجزء من التزامه بدوره المناط به كمؤسسة مالية مسؤولة، على تخفيف وطأة هذه المخاطر من خلال تضمين قيم الشفافية والنزاهة والامتثال في كافة عملياته التشغيلية.

يُعد التغلب على هذه التحديات أمراً بالغ الأهمية وهدفاً أسمى، ليس فقط لغرض حماية مصالح عملائنا فحسب، وإنما لدعم استقرار النظام المالي بأكمله وتعزيز الثقة فيه.

الحوكمة والمساءلة

تتولى إدارة الامتثال لمكافحة لجرائم المالية في البنك، بقيادة مسؤول الإبلاغ عن عمليات غسل الأموال ورئيس إدارة الامتثال، مسؤولية قيادة جهود البنك في الحماية من الجرائم المالية. وينفذ الفريق عمليات تقييم مستمرة ومراجعات مستقلة لضمان استمرارية فاعلية الضوابط وقدرتها على التصدي لمخاطر الجرائم المالية الناشئة.

يُطلب من جميع الموظفين تأكيد امتثالهم لمدونة قواعد السلوك المهني للبنك سنوياً بهدف ترسيخ ثقافة قوية من المساءلة والالتزام بالسلوك الأخلاقي داخل البنك. وبالإضافة إلى ذلك، نقدم برامج تدريبية إلزامية تغطي مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والامتثال للعقوبات، ومكافحة الرشوة والفساد، لضمان امتلاك الموظفين في جميع المستويات لفهم واضح لالتزاماتهم وللمشهد المتطور للجرائم المالية.

إطار إدارة مخاطر الجرائم المالية

الالتزام بالسياسات
تطبيق سياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتوافقة مع المعايير المحلية والدولية.

العناية الواجبة بالعملاء
تحسين وتعزيز إجراءات "اعرف عميلك" وإجراء مراجعات دورية على نحو يضمن التحديد الاستباقي للمخاطر المالية وإدارتها.

فحص العقوبات
الاستعانة بأدوات متقدمة وموثوقة لفحص العقوبات قادرة على تحديد الرعايا المعينين خصيصاً (SDN)، والأشخاص المنكشفين سياسياً، إلى جانب الجوانب الأخرى عالية الخطورة.

مراقبة المعاملات
الاستعانة بأدوات ونماذج متخصصة صُممت بغرض العناية بأنماط الجرائم المالية المعقدة وتحديدها من خلال تحليل سيناريوهات متنوعة.

مكافحة الرشوة والفساد

يلتزم البنك بالحفاظ على أعلى المعايير الأخلاقية في جميع تعاملاته التجارية، وبضمان الامتثال الصارم للقوانين واللوائح المعمول بها في مجال مكافحة الرشوة والفساد. وقد أرسى البنك سياسات شاملة وإجراءات تشغيلية قياسية تدعم تقييم المخاطر وتخفيفها، وتعزز الحوكمة، وتحدد آليات التصعيد المتعلقة بالأشخاص ذوي النفوذ السياسي (سواء على المستوى المحلي أو الدولي). وكجزء من سياسة تعارض المصالح، يعتمد البنك إجراءات واضحة تحكم تقديم وتلقي الهدايا وأشكال الضيافة.

يتعين على الموظفين التأكد من أن أي ضيافة أو هدايا أو مجاملات تجارية يتم تقديمها أو استلامها تتوافق مع جميع المتطلبات القانونية ذات الصلة والسياسات الداخلية للبنك. وتماشياً مع التزام البنك بالنزاهة، يعتمد نهج عدم التسامح مطلقاً تجاه الرشوة، ومدفوعات التسهيل، وأي شكل من أشكال الممارسات الفاسدة.

إدارة المخاطر والأمن السيبراني

إدارة المخاطر

يحافظ البنك على إطار شامل ومتكامل لإدارة المخاطر يتوافق مع متطلبات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ومبادئ بازل، وأفضل ممارسات الحوكمة المعتمدة. ويُمكّن هذا الإطار البنك من تحديد المخاطر وتقييمها ومراقبتها والاستجابة لها بشكل استباقي ضمن مستويات تقبل المخاطر المعتمدة من مجلس الإدارة.

يعتمد هذا الإطار على مجموعة من أدوات إدارة المخاطر التي تدعم مسؤولي المخاطر في حماية أصول البنك وضمان مرونة عملياته. وتشمل هذه الأدوات التقييم الذاتي للمخاطر والضوابط، ومؤشرات المخاطر الرئيسة، وإدارة بيانات الخسائر، وأنشطة اختبار الضوابط، والمراجعات الموضوعية، والإدارة الرسمية وتتبع القضايا وخطط العمل.

تستند إدارة المخاطر على مستوى البنك إلى هياكل حوكمة واضحة، تُحدد من خلالها الأدوار والمسؤوليات بدقة لكل من مسؤولي المخاطر، والإدارة العليا، واللجان الإدارية، ولجان مجلس الإدارة، والمجلس نفسه. ويضمن ذلك وجود رقابة قوية، ومساءلة واضحة، وآليات تصعيد شفافة للمخاطر على مستوى البنك.

إلى جانب المخاطر التشغيلية والمالية والسوقية والائتمانية والسيبرانية، عزز البنك تركيزه على مخاطر السلوك المهني، تماشياً مع أنظمة ومعايير حماية المستهلك الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. وقد اعتمد البنك أطر حوكمة وآليات متابعة وإبلاغ معززة لضمان تحقيق نتائج عادلة للعملاء، وتعزيز السلوك الأخلاقي، والامتثال الكامل للتوقعات التنظيمية.

كما دمج البنك إدارة المخاطر المرتبطة بالمناخ والاستدامة ضمن إطار إدارة المخاطر الشامل، بما يدعم طموحات البنك في مجال التمويل المستدام. ويشمل ذلك تقييم المخاطر المادية والمخاطر الانتقالية، ودمج الاعتبارات البيئية في قرارات الائتمان والاستثمار، ودعم الأهداف الاستراتيجية للبنك في مجال التمويل المستدام والممارسات المصرفية المسؤولة.

تسهم هذه التحسينات مجتمعة في ترسيخ ثقافة مخاطر قوية، وحماية العملاء، ودعم النمو المستدام على المدى الطويل.

الخصوصية والأمن السيبراني

يلتزم البنك ببروتوكولات صارمة لأمن البيانات وحمايتها، بما يضمن الامتثال الكامل لجميع قوانين ولوائح حماية البيانات ذات الصلة. ومع استمرار تطور الابتكارات الرقمية من حيث الحجم والتعقيد، يحرص البنك على تقديم هذه الخدمات مع الحفاظ على أعلى معايير الأمن.

في إطار التزام البنك المستمر بأعلى معايير أمن المعلومات، فإنه يتبنى الدور المتطور للذكاء الاصطناعي في حماية الأصول الرقمية والبيانات. ويقر البنك بأن الذكاء الاصطناعي يشكل عنصراً محورياً في تطور الأمن السيبراني، لما يوفره من حلول مبتكرة لتحديد التهديدات، وتعزيز قدرات الكشف، وأتمتة آليات الاستجابة في الوقت الفعلي.

يطبق البنك سياسة شاملة لخصوصية وحماية البيانات تنظم جمع المعلومات الشخصية والسرية ومعالجتها وتخزينها وحمايتها. وتتوافق هذه السياسة مع لوائح حماية البيانات السارية في دولة الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك القانون الاتحادي لحماية البيانات، ومتطلبات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ومعايير أمن المعلومات الداخلية.

كما تم تصميم سياسات وإجراءات المعلومات بعناية للامتثال للوائح مثل معيار ضمان المعلومات في دولة الإمارات العربية المتحدة، وللمعايير الرائدة مثل معيار أمان بيانات صناعة بطاقات الدفع. وقد حافظ البنك على الحصول على شهادة الامتثال لمعيار أمان بيانات صناعة بطاقات الدفع بشكل متواصل عاماً بعد عام. إضافة إلى ذلك، جرى تعزيز الامتثال لمعيار ضمان المعلومات في دولة الإمارات بشكل تدريجي، ليصل إلى نسبة امتثال بلغت 98% في عام 2024.

تضطلع فرق البنك بدور محوري في الحماية من الهجمات السيبرانية، ولذا يتم تنفيذ مبادرات منتظمة للتوعية بمخاطر الأمن السيبراني. وقد أنشأ البنك برنامجاً شاملاً للتوعية والتدريب يتضمن خطة سنوية تهدف إلى تعزيز معرفة الأمن السيبراني وحماية البيانات لدى العملاء والموظفين.

كما يجري البنك تقييماً دورياً لأمن بنيته التحتية لتقنية المعلومات من خلال مراجعات شاملة تشمل تقييم الثغرات، واختبارات الاختراق، وتمارين الفريق الأحمر، وتمارين المحاكاة المكتبية، وجميعها تُنفذ من قبل مقيم مستقل معتمد من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، بما يضمن الحفاظ على أعلى معايير حماية البيانات والأمن.

ممارسات إدارة الهويات وصلاحيات الوصول

يدرك البنك أهمية مواءمة مبادرات الأمن والامتثال مع أهدافه الأوسع في مجالات الاستدامة والأخلاقيات والحوكمة. ومن خلال دمج مبادئ الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن ممارسات إدارة الهوية وصلاحيات الوصول، عزز البنك مستوى الثقة، وخفّض الأثر البيئي، ورفع مستوى الامتثال التنظيمي، ودعم بيئة عمل أكثر شمولية وشفافية.

- عمليات خالية من الورق: عزز البنك استخدام البريد الإلكتروني ومنصة OneDrive المشتركة لتوزيع واعتماد مراجعات صلاحيات المستخدمين، ومسارات تدقيق المستخدمين ذوي الصلاحيات الإدارية، وتقارير تنبيهات انتهاك فصل المهام، بما أسهم في إلغاء استخدام الورق في أنشطة إدارة الهوية وصلاحيات الوصول.
- التنوع والمساواة في منح الصلاحيات: يضمن البنك تخصيص صلاحيات الوصول داخل التطبيقات حصراً على أساس الدور الوظيفي والحاجة الفعلية، دون أي تحيز قائم على الجنس أو العرق أو غير ذلك من العوامل غير المرتبطة بالوظيفة، وذلك لضمان سياسات وصول عادلة وشاملة.
- التحكم في الوصول القائم على الأدوار ومبدأ الحد الأدنى من الصلاحيات: يطبق البنك التحكم في الوصول القائم على الأدوار (RBAC) ومبدأ الحد الأدنى من الصلاحيات لضمان منح المستخدمين أقل قدر ممكن من صلاحيات الوصول اللازمة لأداء مهامهم، بما يحد من مخاطر إساءة الاستخدام ويحمي البيانات الحساسة.
- سجلات التدقيق والمراقبة: أنشأ البنك آليات تسجيل ومراقبة لتتبع أنشطة المستخدمين ذوي الصلاحيات الإدارية من خلال أدوات إدارة الهوية وصلاحيات الوصول، بما يتيح الكشف السريع والاستجابة لأي مخاطر أمنية محتملة أو سلوك غير أخلاقي.
- إدارة الامتثال: تتماشى ممارسات إدارة الهوية وصلاحيات الوصول لدى البنك بشكل كامل مع لوائح ومعايير مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، بما يضمن الامتثال لمتطلبات الحوكمة المالية المحلية.
- المساءلة عن انتهاكات الوصول: يتابع البنك انتهاكات الفصل بين المهام (SoD) المتعلقة بصلاحيات الوصول ويعالجها على وجه السرعة، بما يضمن مساءلة واضحة عن أي إجراءات أو اختراقات غير مصرح بها.
- إدارة دورة حياة الهويات الرقمية: يضمن البنك إيقاف أو حذف الحسابات غير المستخدمة في الوقت المناسب لتقليل استهلاك الموارد غير الضروري وتحسين كفاءة الأنظمة.

المشتريات المسؤولة

يلتزم البنك ببناء إطار عمل للمشتريات والحفاظ عليه بما يحقق الكفاءة التشغيلية مع الالتزام بمبادئ العدالة والشفافية والحوكمة الرشيدة. ومن خلال اختيار الموردين الذين يلتزمون بمعايير أخلاقية واجتماعية وبيئية، يدعم البنك ممارسات العمل العادلة، ويحد من الانبعاثات الكربونية، ويشجع على استخدام المواد والعمليات المستدامة.

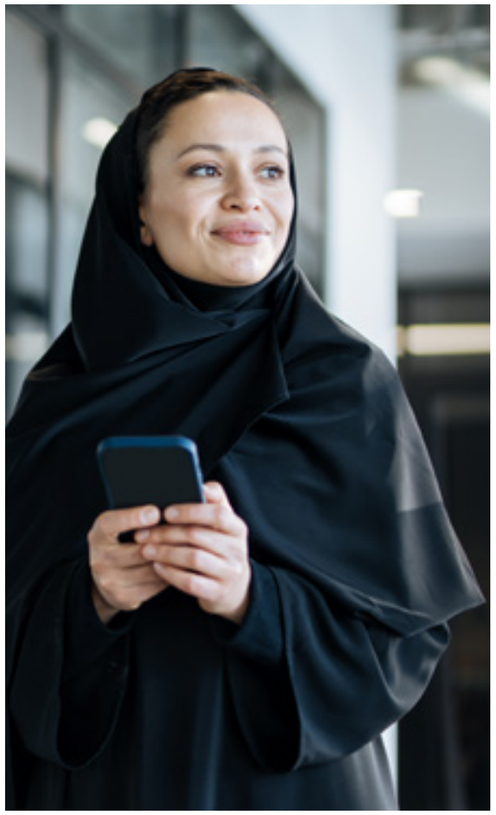

وفي عام 2025، واصل البنك تعزيز أجندة المشتريات المسؤولة من خلال:

- استكمال اختبار الأخلاقيات لمعهد المشتريات والتوريد المعتمد من قبل فريق المشتريات، بما يعزز الالتزام بالنزاهة والسلوك الأخلاقي.
- إدراج معايير تقييم مرتبطة بالاستدامة في اختيار الموردين لضمان دمج اعتبارات الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في جميع قرارات الشراء.
- إطلاق ميثاق سلوك الموردين الذي يحدد توقعات واضحة بشأن السلوك الأخلاقي، والمسؤولية البيئية، والامتثال لحقوق الإنسان.
- مواصلة إعطاء الأولوية للمشتريات المحلية دعماً للموردين في دولة الإمارات العربية المتحدة والإسهام في النمو الاقتصادي المحلي.

المشتريات الرقمية

تظل الابتكارات والتكنولوجيا من الممكنات الرئيسية للنمو المستدام. ولقد أدت منصة المشتريات الرقمية بالكامل وغير الورقية بالبنك إلى إحداث تحول حقيقي في كيفية إدارة البنك لعمليات المناقصات التنافسية. وقد أسهم هذا التحول في:

- القضاء على المعاملات الورقية، بما ساعد على تقليص بصمتنا البيئية.
- تبسيط مسارات الموافقات، وتسريع دورات الإنجاز، ومواءمة كفاءة العمليات مع أهدافنا في الابتكار والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة.
- تعزيز الكفاءة والشفافية من خلال التتبع الآلي وسجلات التدقيق.
- ترسيخ الحوكمة عبر ضمان أن تكون أنشطة المشتريات قابلة للتتبع ومتوافقة مع المتطلبات التنظيمية.

من خلال توظيف الحلول التقنية، يواصل البنك الحفاظ على أعلى معايير الحوكمة، بالتوازي مع دعم الممارسات المستدامة والأخلاقية المتوافقة مع قيمه المؤسسية.

%88

من الإنفاق على المشتريات مخصص للمورّدين المحليين

النزاهة والشفافية في اختيار الموردين

يلتزم فريق المشتريات في البنك بمبادئ العدالة والمساواة والحوكمة الرشيدة في جميع أنشطة الشراء. ويُمنح كل مورد فرصة متكافئة للمنافسة، فيما تستند التقييمات إلى معايير واضحة ومحددة مسبقاً، تعطي الأولوية للجودة والقيمة والمواءمة مع فلسفة البنك القائمة على القيام بالعمل الصائب.

وفي عام 2025، مُنحت نسبة 11% من العقود لموردين جدد، مما يؤكد أن المنصة الرقمية تواصل توفير بيئة تنافسية عادلة لجميع الموردين. كما يُجري البنك فحوصات تسجيل شاملة للموردين، تشمل تدقيق تعارض المصالح، والامتثال للعقوبات، والمواءمة الأخلاقية، بما يضمن التعامل حصراً مع موردين مسؤولين وملتزمين.

وتطلعاً إلى المستقبل، يعتزم البنك:

- الاستمرار في توسيع الفرص المتاحة للموردين المحليين.
- تعزيز دمج مبادئ الاستدامة والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن إطار التوريد.
- الحفاظ على أعلى المعايير الأخلاقية والمهنية، استناداً إلى إطار عمل معهد المشتريات والتوريد المعتمد.

تعزيز الشراكات المحلية

يدرك البنك أهمية دعم المجتمعات التي يعمل ضمنها، ويحرص فريق المشتريات على بناء علاقات فاعلة مع الموردين المحليين، مما يضمن أن تشكل الشركات المحلية حصة كبيرة من شراكاتنا.

تماشياً مع توجهات وزارة المالية التي تهدف إلى تحفيز النمو الاقتصادي المحلي، تساهم سياسة المشتريات المحلية لدى البنك في دعم التنمية المجتمعية من خلال إتاحة فرص للمؤسسات الوطنية. كما يساعد هذا النهج على تقليل الأثر البيئي المرتبط بالنقل وسلاسل الإمداد، بما يعزز التزام البنك بممارسات أعمال مستدامة ومسؤولة.

استمرارية الأعمال

تماشياً مع التوقعات الرقابية المتعلقة بإدارة المخاطر المناخية، دمج البنك العوامل المحفزة لمخاطر المناخ ضمن أطر تخطيط استمرارية الأعمال وإدارة المخاطر المتعلقة بالغير.

يُقر البنك بأن المخاطر المناخية قد تؤثر على المرونة التشغيلية، سواء بصورة مباشرة من خلال المخاطر المادية، أو بصورة غير مباشرة عبر الاعتماد على مزودي الخدمات من الغير. وعليه، تتضمن خطط استمرارية الأعمال آليات لتحديد وتقييم مدى تعرض ترتيبات الاستعانة بمصادر خارجية والموردين الرئيسيين لاضطرابات محتملة مرتبطة بالمناخ.

وفي إطار عمليات إدارة الموردين المستمرة، يتم تضمين الاعتبارات المناخية ضمن إجراءات العناية الواجبة وحوكمة العقود. وعند تجديد العقود أو تسجيل موردين جدد، تتم مراجعة وتحديث البنود المتعلقة بتوافر وكفاية خطط استمرارية الأعمال، وخطط التعافي من الكوارث، واتفاقيات مستوى الخدمة، سواء في الظروف الاعتيادية أو في حالات الأزمات.

يشمل التقييم أيضاً تحليل التعرض الجغرافي للأطراف الثالثة للمخاطر المادية، إضافة إلى مخاطر التحول المرتبطة بالتشريعات المتغيرة أو تسعير الكربون أو ممارسات السوق المستجدة في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة.

يواصل البنك التزامه بمراجعة وتعزيز خطط استمرارية الأعمال بشكل دوري لمواكبة المستجدات التنظيمية والتقدم العلمي في مجال المناخ، وبما يتماشى مع توجيهات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، لضمان بقاء ترتيبات استمرارية الأعمال قوية ومرنة ومتسقة مع أفضل الممارسات.

الشفافية الضريبية

شكّل تطبيق نظام ضريبة الشركات الاتحادي في دولة الإمارات عام 2023 محطة محورية في الإطار المالي للدولة، بما عزز مواءمتها مع المعايير الضريبية العالمية ورسّخ التزامها بالشفافية والنمو الاقتصادي المستدام. وقد دخل المرسوم بقانون اتحادي رقم (47) لسنة 2022 في شأن الضريبة على الشركات والأعمال حيز التنفيذ في 1 يونيو 2023، فيما مثّل عام 2024 أول سنة كاملة للتطبيق.

يتجاوز الالتزام بالامتثال الضريبي في البنك حدود المتطلبات التنظيمية، ليشكّل عنصراً أساسياً في إطار حوكمة البنك واستراتيجية الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة. ويعكس ذلك التزام البنك بالشفافية والنزاهة والمساءلة في جميع أنشطته، بما يسهم في دعم التنمية المستدامة لدولة الإمارات وتحقيق قيمة طويلة الأجل لأصحاب المصلحة.

تسترشد سياسة الحوكمة الضريبية لدى البنك بالمبادئ التالية:

1. الامتثال الكامل للقوانين واللوائح الضريبية المعمول بها، بدعم من المتابعة الداخلية المستمرة والمراجعات الدورية لضمان الالتزام بتطوير المتطلبات المحلية والدولية.
2. الامتثال الصارم لمتطلبات تسعير التحويلات، وضمان تنفيذ معاملات الأطراف ذات الصلة على أساس مبدأ السعر المحايد وتوثيقها وفقاً لإرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية واللوائح المحلية.
3. الشفافية في التعامل مع الهيئة الاتحادية للضرائب والجهات الرقابية الأخرى من خلال الإفصاح في الوقت المناسب والتعاون الاستباقي بشأن المستجدات الضريبية.
4. دمج الاعتبارات الضريبية ضمن أطر إدارة المخاطر والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، بما يضمن إدماج الاعتبارات الضريبية ضمن هياكل الحوكمة وعمليات صنع القرار المسؤول في البنك.

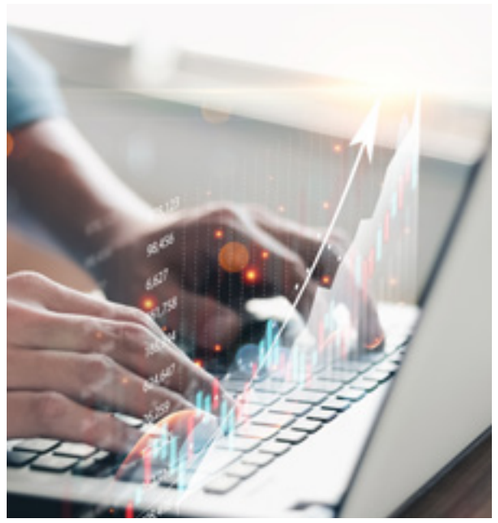

يحافظ البنك من خلال هذه المبادئ على أعلى مستويات الشفافية الضريبية، بما يعزز السلوك المؤسسي الأخلاقي ويدعم رؤية دولة الإمارات لبناء اقتصاد مرن وتنافسي على الصعيد العالمي.

البيانات والإفصاحات

مؤشرات الأداء الرئيسية للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية

البيئة

التمويل المستدام

فئة المحفظة	القيمة التراكمية كما في 31 ديسمبر 2025
إقراض	**1,870,000**
استثمارات	**1,836**
الإجمالي	**1,871,836**

البصمة البيئية

انبعاثات الغازات الدفيئة	2022	2023	2024	2025
إجمالي كمية مكافئات ثاني أكسيد الكربون للنطاق الأول	136.00	136.00	156.18	**102.32**
إجمالي كمية مكافئات ثاني أكسيد الكربون للنطاق الثاني	863.00	863.00	991.07	**1,058.79**
إجمالي كمية مكافئات ثاني أكسيد الكربون للنطاق الثالث	13.30	13.30	15.27	**236.81**

استخدام الطاقة	2022	2023	2024	2025
إجمالي كمية الطاقة المستهلكة بشكل مباشر (ميجاواط/ساعة)	2,150.00	2,432.00	2,466.36	**2,108.54**

استخدام المياه	2022	2023	2024	2025
إجمالي كمية المياه المستهلكة (ميجا لتر)	3.3303	3.5939	3.74	**3.81**

النطاق 1: الانبعاثات المباشرة – استهلاك الوقود من قبل المركبات المملوكة أو المستأجرة. تم تسجيل استهلاك الوقود وفقاً للفواتير المدفوعة للمورد.

النطاق 2: الانبعاثات غير المباشرة – استهلاك الكهرباء. تم تسجيل استهلاك الكهرباء باستخدام الفواتير المحررة من مزودي خدمات المرافق.

النطاق 3: الانبعاثات غير المباشرة الأخرى – السفر الجوي.

يتم إدراج البيانات باستثناء الانبعاثات واستخدام الموارد لشهر ديسمبر لفرعين بسبب عدم توفر البيانات في وقت إعداد التقرير.

المسؤولية الاجتماعية

مشاركة الموظفين ورفاههم

الموظفون حسب نوع العقد	2022	2023	2024	2025
إجمالي عدد الموظفين (#)	438	453	503	**533**
عدد الموظفين بدوام كامل (#)	438	453	503	**513**
عدد الموظفين بدوام جزئي (#)	0	0	0	**20**
عدد المتعاقدين/الاستشاريين (#)	0	0	0	**0**

الموظفون بدوام كامل حسب الجنس	2022	2023	2024	2025
عدد الذكور (#)	244	260	289	**279**
عدد الإناث (#)	194	193	214	**234**

معدل تبدل الموظفين	2022 العدد	2022 النسبة المئوية	2023 العدد	2023 النسبة المئوية	2024 العدد	2024 النسبة المئوية	2025 العدد	2025 النسبة المئوية
إجمالي معدل تبدل الموظفين الطوعي وغير الطوعي (%)	59	%13	51	%11	42	%8	51	**%9.6**
معدل التبدل حسب العمر (%) أقل من 30 سنة	5	%1.1	10	%2	9	%1.7	14	**%2.6**
من 30 إلى 50 سنة	44	%10	34	%7.5	30	%5.9	33	**%6.2**
أكبر من 50 سنة	10	%2.2	7	%1.5	3	%0.5	4	**%0.8**
معدل التبدل حسب الجنس (%) الذكور	38	%8.6	22	%5	14	%2.7	28	**%5.3**
الإناث	20	%4.5	29	%6	28	%5.5	23	**%4.3**

معدل الإصابات	2022	2023	2024	2025
النسبة المئوية: مدى تكرار حوادث الإصابات بالنسبة إلى إجمالي وقت القوة العاملة (%)	0	0	0	**0**

مؤشرات الأداء الرئيسية للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية تابع

المسؤولية الاجتماعية تابع

التوطين

2025	2024	2023	2022		
					مستوى التوطين[1]
207	161	117	117		إجمالي عدد الموظفين الإماراتيين (#)
%39	%32	%25	%27		معدل التوطين (%)
48	40	25	21	الذكور	عدد الموظفين الإماراتيين حسب الجنس (#)
159	121	92	96	الإناث	
%17	%15	%14	%13		الموظفون الإماراتيون في الإدارة العليا (%)[2]

(١) تمثل مقاييس التوطين توظيف المواطنين الإماراتيين الحاملين لـ "دفتر بيانات الأسرة".
(٢) تم إعادة صياغة البيانات الخاصة بأعوام 2022 و2023 و2024 لتشمل الدرجة 3 في الإدارة العليا.

2025	2024	2023	2022		
					الموظفون حديثو التعيين[1]
81	89	58	103		إجمالي عدد الموظفين حديثي التعيين (#)
51	45	19	25	أقل من 30 سنة	عدد الموظفين حديثي التعيين حسب العمر (#)
29	43	39	73	من 30 إلى 50 سنة	
1	1	0	5	أكبر من 50 سنة	
25	42	37	53	الذكور	عدد الموظفين حديثي التعيين حسب الجنس (#)
56	47	21	50	الإناث	
17	17	11	2	الذكور	عدد الموظفين حديثي التعيين من المواطنين الإماراتيين (#)
52	45	0	7	الإناث	

(١) الموظفون بدوام كامل.

2025			2024			2023			2022			
متوسط عدد الساعات لكل موظف	**إجمالي عدد الساعات**		متوسط عدد الساعات لكل موظف	إجمالي عدد الساعات		متوسط عدد الساعات لكل موظف	إجمالي عدد الساعات		متوسط عدد الساعات لكل موظف	إجمالي عدد الساعات		**ساعات التدريب**
41	**21,802**		29	13,506		23	10,175		10	4,560		إجمالي ساعات التدريب (#)
39	**9,661**	الذكور	27	7,601	الذكور	23	5,676	الذكور	5	1,099	الذكور	عدد ساعات التدريب حسب الجنس (#)
43	**12,142**	الإناث	31	5,906	الإناث	22	4,499	الإناث	18	3,461	الإناث	
37	**1,743**	الإدارة العليا والتنفيذية	46	1,110	الإدارة العليا والتنفيذية	17	363	الإدارة العليا والتنفيذية	1	31	الإدارة العليا والتنفيذية	عدد ساعات التدريب حسب فئة الموظف (#)
46	**5,530**	الإدارة الوسطى	35	5,092	الإدارة الوسطى	25	3,439	الإدارة الوسطى	18	2,285	الإدارة الوسطى	
40	**14,529**	الموظفون غير الإداريين	24	7,304	الموظفون غير الإداريين	22	6,372	الموظفون غير الإداريين	8	2,244	الموظفون غير الإداريين	

2025	2024	2023	2022	
				نفقات التدريب
2,569,820	2,784,175	2,472,852	1,382,000	إجمالي نفقات التدريب (بالدرهم الإماراتي)
4,876	5,936	5,532	3,199	نفقات التدريب لكل موظف (بالدرهم الإماراتي)

استقطاب المواهب وتطويرها

2025	2024	2023	2022		
					إدارة الأداء
%100	%100	%100	%100		إجمالي عدد الموظفين بدوام كامل الذين خضعوا لمراجعة منتظمة لتطوير الأداء خلال الفترة المشمولة في التقرير (%)
%100	%100	%100	%100	الإدارة العليا والتنفيذية	حسب فئة الموظفين (%)
%100	%100	%100	%100	الإدارة الوسطى	
%100	%100	%100	%100	الموظفون غير الإداريين	
%100	%100	%100	%100	الذكور	حسب الجنس (%)
%100	%100	%100	%100	الإناث	

التنوع والشمول

2025	2024	2023	2022		
					تنوع الموظفين
%54	%57	%57	%56	الذكور	الموظفون حسب الجنس (%)
%46	%43	%43	%44	الإناث	
%21	%16	%10	%11	أقل من 30 سنة	الموظفون حسب العمر (%)
%66	%72	%77	%80	من 30 إلى 50 سنة	
%13	%11	%13	%9	أكبر من 50 سنة	
%52	%56	%56	%54	الذكور	الموظفون في المناصب الدنيا والمتوسطة (%)
%48	%44	%44	%46	الإناث	
%72	%92	%91	%92	الذكور	الموظفون في المناصب العليا والتنفيذية (%)
%28	%8	%9	%8	الإناث	

2025	2024	2023	2022	
				نسبة الأجور بين الجنسين[1]
1	1	1.03	1.08	النسبة الإجمالية
0.79	0.79	0.79	0.79	الإدارة العليا والتنفيذية
0.78	0.78	0.78	0.73	الإدارة الوسطى
0.82	0.82	0.84	0.93	الموظفون غير الإداريين

2025	2024	2023	2022	
				أصحاب الهمم
2	2	2	2	إجمالي عدد الموظفين من أصحاب الهمم (#)

2025	2024	2023	2022	
				إجازة الأمومة والأبوة
8	12	7	5	عدد الموظفات الحاصلات على إجازة أمومة (#)
8	10	9	3	عدد الموظفات اللاتي عدن إلى العمل بعد إجازة الأمومة (#)
19	34	13	2	عدد الموظفين الحاصلين على إجازة أبوة (#)

(١) تُحتسب نسبة الأجور بين الجنسين على أساس نسبة متوسط الراتب الإجمالي للذكور إلى متوسط الراتب الإجمالي للإناث.
يُعتبر الراتب هو إجمالي الأجر الشهري بالدرهم الإماراتي، والذي يشمل الأجر الثابت، والعلاوة الاجتماعية، والبدلات المرتبطة بالوظيفة، وفقاً لبيانات شهر ديسمبر.

مؤشرات الأداء الرئيسية للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية تابع

المسؤولية الاجتماعية تابع

التنوع والشمول تابع

2025	2024	2023	2022	
				الجنسيات
37	36	35	36	إجمالي عدد جنسيات الموظفين (#)

التحول الرقمي والابتكار

2025	2024	2023	2022	
				القنوات الرقمية للتفاعل مع العملاء
7,933	8,771	8,178	7,564	عدد المشتركين في الخدمات المصرفية الرقمية (#)

2025	2024	2023	2022	
				المعاملات الرقمية
590,815	609,404	596,186	560,324	عدد المعاملات الرقمية (#) – الأفراد
498,800	476,811	445,275	380,496	عدد المعاملات الرقمية (#) – الشركات

2025	2024	2023	2022	
				إجمالي عدد المعاملات حسب القناة
647,783	652,208	637,802	595,430	عبر الإنترنت (#)
441,833	434,007	403,659	345,390	عبر الهاتف المحمول (#)
826,521	879,311	864,093	894,285	عبر ماكينة الصراف الآلي (#)
282,832	278,677	281,677	340,375	في الفروع (#)

الحوكمة

الحوكمة المؤسسية وأخلاقيات الأعمال

2025	2024	2023	2022	
				تشكيل مجلس الإدارة
9	9	9	9	إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة (#)
5	5	5	5	إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين (#)
0	0	0	0	إجمالي عدد الأعضاء التنفيذيين في مجلس الإدارة (#)
%56	%56	%56	%56	نسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة (%)

2025	2024	2023	2022	
				تشكيل مجلس الإدارة حسب الجنس
%78	%78	%78	%78	نسبة الذكور (%)
%22	%22	%22	%22	نسبة الإناث (%)

2025	2024	2023	2022	
				تشكيل مجلس الإدارة حسب الفئة العمرية
0	0	0	0	أقل من 30 سنة (%)
%44	%56	%56	%56	من 30 إلى 50 سنة (%)
%56	%44	%44	%44	أكبر من 50 سنة (%)

2025	2024	2023	2022	
				أخلاقيات الأعمال
0	0	0	0	عدد انتهاكات مدونة قواعد السلوك (#)
0	0	0	0	إجمالي الخسائر المالية نتيجة إجراءات ودعاوى قانونية مرتبطة بالاحتيال، أو تداول الأطراف المطّلعة، أو مكافحة الاحتكار، أو السلوك المناهض للمنافسة، أو التلاعب بالسوق، أو سوء الممارسات، أو غيرها من القوانين أو اللوائح ذات الصلة بالقطاع المالي (بالدرهم الإماراتي)

2025	2024	2023	2022	
				حالات الإبلاغ عن المخالفات
1	0	1	1	إجمالي عدد حالات الإبلاغ عن المخالفات المقدمة خلال الفترة المشمولة في التقرير (#)
1	0	1	1	إجمالي عدد حالات الإبلاغ عن المخالفات التي تمت معالجتها أو حلها خلال الفترة المشمولة في التقرير (#)
%100	%0	%100	%100	نسبة حالات الإبلاغ عن المخالفات التي تم تأكيدها (%)

إدارة المخاطر والأمن السيبراني

2025	2024	2023	2022	
				التدريب على خصوصية البيانات وحمايتها
%99	%98	%99	%83	نسبة الموظفين الذين تلقوا تدريباً على خصوصية البيانات وحمايتها (%)

2025	2024	2023	2022	
				مكافحة الجرائم المالية
148,756	166,335	35,541	87,996	حجم النشاط الاحتيالي في المعاملات (بالدرهم الإماراتي)[1]
%98	%98	%93	%95	نسبة الموظفين الذين أكملوا التدريب على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات (%)

(١) إجمالي قيمة المعاملات التي تم ردها إلى أصحاب الحسابات بسبب الاحتيال.

المشتريات

2025	2024	2023	2022	
				المشتريات
338	433	479	235	إجمالي عدد الموّردين المتعامل معهم (#)
273	359	396	195	إجمالي عدد الموّردين المحليين المتعامل معهم (#)
180,612,704	155,408,195	166,093,010	45,930,796	إجمالي الإنفاق على المشتريات (بالدرهم الإماراتي)
159,742,672	131,183,033	149,058,254	43,243,833	الإنفاق على المشتريات من الموّردين المحليين (بالدرهم الإماراتي)
%88	%84	%90	%94	الإنفاق على المشتريات من الموّردين المحليين (كنسبة من إجمالي ميزانية المشتريات)

مؤشرات الأداء الرئيسية للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية تابع

الحوكمة تابع

الجرائم المالية ومكافحة الرشوة والفساد

	2022	2023	2024	2025
حالات الفساد				
إجمالي عدد حالات الفساد المؤكدة وطبيعتها (#)	0	0	0	**0**
إجمالي عدد الحالات المؤكدة التي تم فيها فصل الموظفين أو تأديبهم نتيجة الفساد (#)	0	0	0	**0**

	2022	2023	2024	2025
الدعاوى القانونية المتعلقة بالفساد				
عدد الدعاوى القانونية العامة المتعلقة بالفساد المرفوعة ضد الشركة أو موظفيها خلال الفترة المشمولة بالتقرير (#)	0	0	0	**0**

	2022	2023	2024	2025
إقرار الموظفين بمدونة قواعد السلوك				
إجمالي عدد الموظفين الذين أقروا مدونة قواعد السلوك (#)	438	453	488	**509**
نسبة الموظفين الذين أقروا مدونة قواعد السلوك (%)	%100	%100	%97	**%99**

	2022	2023	2024	2025
تدريب الموظفين على مكافحة الفساد[1]				
إجمالي عدد الموظفين الذين يتلقون تدريباً على مكافحة الفساد (#)	غير متوفر	438	454	**494**
نسبة الموظفين الذين يتلقون تدريباً على مكافحة الفساد (%)[2]	غير متوفر	%100	%100	**%100**

[1] يتم تضمين التثقيف حول مكافحة الفساد في التدريب على تضارب المصالح.
[2] تم حساب النسبة بناءً على عدد الموظفين المؤهلين عند بدء التدريب.

الشفافية الضريبية

	2022	2023	2024	2025
الإفصاحات الضريبية للشركات				
مصاريف ضريبة الشركات (بالدرهم الإماراتي)	–	–	20,796,000	**16,287,022**

دخل نظام ضريبة الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة حيز التنفيذ للفترات المحاسبية التي تبدأ في 1 يونيو 2023 أو بعده. وبالنسبة لمجموعة البنك التجاري الدولي، كانت أول فترة ضريبية تم الإبلاغ عنها من 1 يناير إلى 31 ديسمبر 2024.

يتم الاعتراف بالمصروفات الضريبية للشركات في الربح أو الخسارة باستثناء ما يتعلق بالبنود المعترف بها مباشرة في حقوق الملكية أو الدخل الشامل الآخر.

الإفصاحات البيئية

المؤشر		آلية الاحتساب		تقرير الاستدامة للبنك التجاري الدولي لعام 2025
الإفصاحات البيئية				
E1. العمليات البيئية	E1.1)	هل يتبنى البنك سياسة بيئية رسمية؟ (نعم/ لا)	E1.1)	لا.
	E1.2)	هل يطبق البنك سياسات محددة تتعلق بالنفايات، أو المياه، أو الطاقة، و/أو إعادة التدوير؟ (نعم/ لا)	E1.2)	لا.
	E1.3)	هل يستخدم البنك نظاماً معتمداً لإدارة الطاقة؟	E1.3)	لا.
E2. استهلاك المياه	E2.1)	إجمالي كمية المياه المستهلكة.	E2.1)	صفحة 138.
	E2.2)	إجمالي كمية المياه المستصلحة.	E2.2)	البيانات غير متوفرة حالياً.
E3. توليد النفايات	E3.1)	إجمالي النفايات المولدة (حسب النوع).	E3.1)	البيانات غير متوفرة حالياً.
	E3.2)	نسبة النفايات المعاد تدويرها (حسب النوع).	E3.2)	البيانات غير متوفرة حالياً.
E4. استهلاك الطاقة	E4.1)	إجمالي الطاقة المستهلكة بشكل مباشر.	E4.1)	صفحة 138.
	E4.2)	إجمالي الطاقة المستهلكة بشكل غير مباشر.	E4.2)	البيانات غير متوفرة حالياً.
E5. كثافة استهلاك الطاقة	E5.1)	إجمالي الاستهلاك المباشر للطاقة لكل وحدة من المخرجات.	E5.1)	البيانات غير متوفرة حالياً.
E6. مزيج الطاقة	E6.1)	النسبة المئوية: استهلاك الطاقة حسب نوع التوليد.	E6.1)	البيانات غير متوفرة حالياً.
E7. انبعاثات غازات الدفيئة	E7.1)	إجمالي الكمية بمكافئ ثاني أكسيد الكربون للنطاق 1.	E7.1)	صفحة 138.
	E7.2)	إجمالي الكمية بمكافئ ثاني أكسيد الكربون للنطاق 2 (إن وجد).	E7.2)	صفحة 138.
	E7.3)	إجمالي الكمية بمكافئ ثاني أكسيد الكربون للنطاق 3 (إن وجد).	E7.3)	صفحة 138.
E8. كثافة الانبعاثات	E8.1)	إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة لكل وحدة من المخرجات.	E8.1)	البيانات غير متوفرة حالياً.
	E8.2)	إجمالي الانبعاثات (غير غازات الدفيئة) لكل وحدة من المخرجات.	E8.2)	البيانات غير متوفرة حالياً.

الإفصاحات البيئية
تابع

المؤشر		آلية الاحتساب		تقرير الاستدامة للبنك التجاري الدولي لعام 2025	
E9. استراتيجية المناخ	E9.1)	صِف المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ والمتوقع أن تؤثر بشكل معقول على آفاق البنك. ووضح ما إذا كان البنك يصنف كل خطر تم تحديده كمخاطر مادية أو مخاطر انتقالية.	E9.1)	صفحة 108.
	E9.2)	صِف الآثار الحالية والمستقبلية للمخاطر والفرص المناخية على نموذج أعمال البنك وسلسلة القيمة.	E9.2)	صفحة 108.
	E9.3)	كيف استجاب البنك (أو يخطط للاستجابة) للمخاطر والفرص المناخية ضمن استراتيجيته وقراراته، بما في ذلك خطط تحقيق الأهداف المناخية أو أي أهداف إلزامية قانونياً؟	E9.3)	صفحة 109.
	E9.4)	ما هي الآثار الحالية (خلال فترة التقرير) للمخاطر والفرص المناخية على المركز المالي، والأداء المالي، والتدفقات النقدية للبنك؟	E9.4)	صفحة 110.
E10. المخاطر والفرص المناخية	E10.1)	صِف العمليات والسياسات التي يتبعها البنك لتحديد وتقييم وترتيب أولويات المخاطر المناخية ومراقبتها، مع ذكر المدخلات والمعايير المستخدمة.	E10.1)	صفحة صفحة 110.
	E10.2)	هل يستخدم البنك (وكيف) تحليل السيناريوهات المناخية لتحديد المخاطر المتعلقة بالمناخ؟	E10.2)	صفحة صفحة 110.

المؤشر		آلية الاحتساب		تقرير الاستدامة للبنك التجاري الدولي لعام 2025	
E11. حوكمة المناخ	E11.1)	ما هي الجهة (أو الجهات) الحاكمة (مثل مجلس الإدارة أو لجنة مختصة) أو الأفراد المسؤولون عن الإشراف على المخاطر والفرص المناخية؟	E11.1)	صفحة 100.
	E11.2)	كيف تنظر هذه الجهة أو الأفراد في المخاطر والفرص المناخية عند الإشراف على استراتيجية البنك؟	E11.2)	صفحة 100.
	E11.3)	هل تتضمن سياسات المكافآت مقاييس أداء مرتبطة بالأهداف المناخية؟ وإذا كان نعم، فكيف يتم ذلك؟	E11.3)	في الوقت الراهن، لا تتضمن سياسات المكافآت لدى البنك مؤشرات أداء مرتبطة بالمناخ. ومع ذلك، يجري العمل تدريجياً على دمج اعتبارات المناخ والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن أطر حوكمة المخاطر والتخطيط الاستراتيجي الأوسع نطاقاً، وقد يدرس البنك إدراج مؤشرات مرتبطة بالمناخ ضمن أطر الأداء تماشياً مع التوقعات التنظيمية المستقبلية وأفضل الممارسات.
	E11.4)	هل فوض البنك دور الإشراف على المخاطر والفرص المناخية إلى منصب إداري أو لجنة محددة، وكيف تتم ممارسة الرقابة على هذا الدور أو اللجنة؟	E11.4)	صفحة 101.
E12. الأهداف المناخية	E12.1)	الإفصاح عن أي أهداف كمية ونوعية متعلقة بالمناخ لمراقبة التقدم نحو الأهداف الاستراتيجية، بما في ذلك أهداف انبعاثات غازات الدفيئة. حدد المقياس المستخدم لتحديد الهدف.	E12.1)	تم تحديد خط الأساس لانبعاثات غازات الدفيئة لعام 2025. صفحة 105.

الإفصاحات الاجتماعية

المؤشر		آلية الاحتساب		تقرير الاستدامة للبنك التجاري الدولي لعام 2025	
الإفصاحات الاجتماعية					
S1. نسبة راتب الرئيس التنفيذي	S1.1)	النسبة: إجمالي تعويضات الرئيس التنفيذي مقابل وسيط إجمالي تعويضات الموظفين بدوام كامل (FTE).	S1.1)	البيانات غير متوفرة حالياً.	
	S1.2)	هل يفصح البنك عن هذا المقياس في الإيداعات التنظيمية؟ (نعم/ لا)	S1.2)	لا.	
S2. نسبة الراتب بين الجنسين	S2.1)	النسبة: متوسط تعويضات الذكور مقابل متوسط تعويضات الإناث	S2.1)	صفحة 141.	
S3. معدل دوران الموظفين	S3.1)	النسبة المئوية: التغير السنوي للموظفين بدوام كامل.	S3.1)	صفحة 139.	
	S3.2)	النسبة المئوية: التغير السنوي للموظفين بدوام جزئي.	S3.2)	صفحة 139.	
	S3.3)	النسبة المئوية: التغير السنوي للمتعاقدين/ الاستشاريين.	S3.3)	صفحة 139.	
S4. التنوع بين الجنسين	S4.1)	النسبة المئوية: إجمالي القوى العاملة موزعاً بين الذكور والإناث.	S.4.1)	صفحة 141.	
	S4.2)	النسبة المئوية: المناصب المبتدئة والمتوسطة موزعة بين الذكور والإناث.	S.4.2)	صفحة 141.	
	S4.3)	النسبة المئوية: المناصب العليا والتنفيذية موزعة بين الذكور والإناث.	S.4.3)	صفحة 141.	
S5. نسبة العمالة المؤقتة	S5.1)	النسبة المئوية: إجمالي القوى العاملة من الموظفين بدوام جزئي.	S5.1)	صفحة 139.	
	S5.2)	النسبة المئوية: إجمالي القوى العاملة من المتعاقدين و/أو الاستشاريين.	S5.2)	صفحة 139.	
S6. التوطين	S6.1)	نسبة الموظفين المواطنين حسب فئة التوظيف.	S6.1)	صفحة 140.	

المؤشر		آلية الاحتساب	تقرير الاستدامة للبنك التجاري الدولي لعام 2025	
S7. عدم التمييز	S7.1)	هل يتبع البنك سياسة لعدم التمييز؟ (نعم/ لا)	S7.1)	لا. لا توجد سياسة محددة لعدم التمييز، ولكن تتم تغطية هذا الجانب في "مدونة قواعد السلوك والأخلاقيات" تحت بند "السلوك الشخصي".
S8. الصحة والسلامة وجودة بيئة العمل	S8.1)	هل يتبع البنك سياسة للصحة المهنية و/أو الصحة والسلامة العالمية؟ (نعم/ لا)	S8.1)	نعم، صفحة 118.
S9. معدل الإصابات	S9.1)	النسبة المئوية: مدى تكرار حوادث الإصابة مقارنة بإجمالي ساعات العمل للقوى العاملة.	S9.1)	صفحة 139.
S10. عمالة الأطفال والعمل القسري	S10.1)	هل يتبع البنك سياسة بشأن عمالة الأطفال و/أو العمل القسري؟ (نعم/ لا)	S10.1)	لا. يلتزم البنك بلوائح وزارة الموارد البشرية والتوطين فيما يتعلق بعمالة الأطفال. نحن لا نوظف الأطفال؛ حيث يبلغ عمر أصغر موظفينا 22 عاماً.
	S10.2)	إذا كانت الإجابة بنعم، هل تغطي هذه السياسة الموردين والبائعين أيضاً؟ (نعم/ لا)	S10.2)	لا. قبل توظيف أي متعاقد، نتحقق من حيازته لتصريح عمل ساري المفعول في دولة الإمارات. وتفرض وزارة الموارد البشرية والتوطين لوائح صارمة بشأن عمالة الأطفال والعمل القسري.
S11. حقوق الإنسان	S11.1)	هل يتبع البنك سياسة لحقوق الإنسان؟ (نعم/ لا)	S11.1)	لا. يمتثل البنك لقانون العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة.
	S11.2)	إذا كانت الإجابة بنعم، هل تغطي هذه السياسة الموردين والبائعين أيضاً؟ (نعم/ لا)		
S12. الاستثمار المجتمعي	S12.1)	حجم الاستثمار في المجتمع كنسبة مئوية من إيرادات البنك.	S12.1)	لا توجد استثمارات مباشرة. يقوم البنك بالتبرع بالأثاث والمعدات التقنية للعديد من المؤسسات المحلية.

إفصاحات الحوكمة

المؤشر		آلية الاحتساب		تقرير الاستدامة للبنك التجاري الدولي لعام 2025	
إفصاحات الحوكمة					
G1. استقلالية مجلس الإدارة	G1.1)	هل يحظر البنك على الرئيس التنفيذي تولي منصب رئيس مجلس الإدارة؟ (نعم/ لا)	G1.1)	نعم. وفقاً للوائح مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، لا يُسمح للمسؤولين التنفيذيين بعضوية مجلس الإدارة. وهذا يضمن فصلاً تاماً بين دوري رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، مما يحافظ على مسؤوليات واضحة ومحددة للحوكمة والرقابة.	
	G1.2)	النسبة المئوية: إجمالي مقاعد مجلس الإدارة التي يشغلها أعضاء مستقلون.	G1.2)	صفحة 142.	
G2. تنوع مجلس الإدارة	G2.1)	النسبة المئوية: إجمالي مقاعد مجلس الإدارة موزعة بين الذكور والإناث.	G2.1)	صفحة 142.	
	G2.2)	النسبة المئوية: رئاسة اللجان موزعة بين الذكور والإناث.	G2.1)	صفحة 142.	
G3. مدونة قواعد سلوك الموردين	G3.1)	هل يُطلب من البائعين أو الموردين اتباع مدونة قواعد السلوك؟ (نعم/ لا)	G3.1)	نعم، يُطلب من موردينا الالتزام بمدونة قواعد السلوك.	
	G3.2)	إذا كانت الإجابة بنعم، ما هي نسبة الموردين الذين صادقوا رسمياً على امتثالهم للمدونة؟	G3.2)	نظراً لأنه تم تطبيق مدونة قواعد السلوك مؤخراً في الربع الرابع من عام 2025، فإننا لا نزال في المراحل الأولى من إشراك الموردين في عملية التصديق الرسمي. وبالتالي، لا يمكننا الإبلاغ عن مقاييس ذات دلالة في الوقت الحالي.	
G4. الأخلاقيات ومكافحة الفساد	G4.1)	هل يتبع البنك سياسة للأخلاقيات و/أو مكافحة الفساد؟ (نعم/ لا)	G4.1)	نعم. صفحة 131.	
	G4.2)	إذا كانت الإجابة بنعم، ما هي نسبة القوى العاملة التي صدقت رسمياً على امتثالها للسياسة؟	G4.2)	صفحة 144.	
G5. خصوصية البيانات	G5.1)	هل يتبع البنك سياسة لخصوصية البيانات؟ (نعم/ لا)	G5.1)	نعم. صفحة 133.	
	G5.2)	هل اتخذ البنك خطوات للامتثال لقواعد اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR)؟ (نعم/ لا)	G5.2)	يعمل البنك بشكل أساسي ضمن الولاية القضائية لدولة الإمارات؛ ومع ذلك، يتخذ البنك، حيثما ينطبق ذلك، خطوات لتقييم ومواءمة ممارسات حماية البيانات لديه مع مبادئ "اللائحة العامة لحماية البيانات" (GDPR)، لا سيما في الحالات التي تشمل أصحاب البيانات في الاتحاد الأوروبي. وفي الوقت الحاضر، لا تتوفر معلومات تفصيلية محددة حول الامتثال للائحة للإفصاح عنها، ويواصل البنك مراقبة التطورات التنظيمية وتعزيز أطر حوكمة البيانات لديه وفقاً لذلك.	

المؤشر		آلية الاحتساب		تقرير الاستدامة للبنك التجاري الدولي لعام 2025	
G6. استراتيجية الاستدامة	G6.1)	صِف المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة والمتوقع أن تؤثر بشكل معقول على آفاق البنك.	G6.1)	صفحة 108 – انظر المخاطر والفرص.	
	G6.2)	صِف الآثار الحالية والمستقبلية للمخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة على نموذج أعمال البنك وسلسلة القيمة.	G6.2)	صفحة 108 – انظر المخاطر والفرص.	
	G6.3)	صِف كيف استجاب البنك (أو يخطط للاستجابة) للمخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة في استراتيجيته وعملية صنع القرار.	G6.3)	صفحة 97 – انظر إدارة مخاطر الاستدامة.	
	G6.4)	صِف الآثار الحالية والمستقبلية (خلال فترة التقرير) للمخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة على نموذج أعمال البنك، ومركزه المالي، وأدائه، وتدفقاته النقدية. كيف يتم أخذ هذه المخاطر في الاعتبار في التخطيط المالي (الآثار المالية الحالية)؟	G6.4)	تشمل الآثار الحالية زيادة النفقات التشغيلية نتيجة لإعداد تقارير الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)، ومتطلبات الامتثال لنظام معايير حماية المستهلك (CPSR)، والرقابة السلوكية، والمراجعات المستقلة، وتدقيق الاستدامة. أما الأثر على الإيرادات قصيرة الأجل فهو محدود، نظراً لأن أطر الحوكمة السلوكية والبيئية والاجتماعية لا تزال في طور النضج. وتشمل الآثار المتوقعة زيادة التكاليف التشغيلية على المدى القريب بسبب استمرار الاستثمار في قدرات الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ونظام معايير حماية المستهلك، مع تعزيز القدرة على الصمود والولاء لدى العملاء على المدى الطويل بفضل تحسين الحوكمة السلوكية وممارسات العملاء التي تتسم بالشفافية.	
G7. إدارة مخاطر الاستدامة	G7.1)	صِف العمليات والسياسات التي يتبعها البنك لتحديد وتقييم وترتيب أولويات ومراقبة المخاطر المتعلقة بالاستدامة، والمدخلات والمعايير المستخدمة في هذه العمليات.	G7.1)	صفحة 97.	
	G7.2)	كيف يتم دمج عمليات تحديد وتقييم وترتيب أولويات ومراقبة مخاطر وفرص الاستدامة ضمن عملية إدارة المخاطر المؤسسية الشاملة للبنك وإثرائها؟	G7.2)	صفحة 97.	

إفصاحات الحوكمة
تابع

المؤشر		آلية الاحتساب		تقرير الاستدامة للبنك التجاري الدولي لعام 2025	
G8. حوكمة الاستدامة	G8.1)	ما هي الجهة (أو الجهات) الحاكمة (مثل مجلس الإدارة أو لجنة مختصة) أو الأفراد المسؤولين عن الإشراف على المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة؟	G8.1)	صفحة 100.
	G8.2)	كيف تنظر هذه الجهة أو الأفراد في المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة عند الإشراف على استراتيجية البنك؟	G8.2)	صفحة 100.
	G8.3)	هل تتضمن سياسات المكافآت مقاييس أداء مرتبطة بهذه الأهداف؟ وإذا كان نعم، فكيف يتم ذلك؟	G8.3)	في الوقت الراهن، لا تتضمن سياسات المكافآت لدى البنك مؤشرات أداء مرتبطة بالمناخ. ومع ذلك، يجري العمل تدريجياً على دمج اعتبارات المناخ والممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن أطر حوكمة المخاطر والتخطيط الاستراتيجي الأوسع نطاقاً، وقد يدرس البنك إدراج مؤشرات مرتبطة بالمناخ ضمن أطر الأداء تماشياً مع التوقعات التنظيمية المستقبلية وأفضل الممارسات.
	G8.4)	هل فوض البنك دور الإشراف على المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة إلى منصب إداري أو لجنة محددة، وكيف تتم ممارسة الرقابة على هذا الدور أو اللجنة؟	G8.4)	صفحة 101.
G9. أهداف الاستدامة	G9.1)	ما هي المقاييس التي يستخدمها البنك لقياس ومراقبة كل خطر أو فرصة متعلقة بالاستدامة تم تحديدها أعلاه؟	G9.1)	صفحة 97.
G10. ممارسات الإفصاح	G10.1)	هل ينشر البنك تقريراً للاستدامة؟ (نعم/ لا)	G10.1)	نعم.
	G10.2)	هل ينشر البنك تقريراً يستند إلى معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) أو المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) أو برنامج الكشف عن الكربون (CDP) أو مجلس معايير المحاسبة المستدامة (SASB) أو المجلس الدولي للتقارير المتكاملة (IIRC) أو الميثاق العالمي للأمم المتحدة (UNGC)؟	G10.2)	صفحة 87.
G11. المصادقة الخارجية	G11.1)	هل تخضع إفصاحات الاستدامة الخاصة بالبنك للمصادقة أو التحقق من قبل شركة تدقيق خارجية؟ (نعم/ لا)	G11.1)	لا، لقد اكتفينا بالمراجعة الداخلية.

مؤشرات الأداء المتكاملة

المؤشر		آلية الاحتساب	تقرير الاستدامة للبنك التجاري الدولي لعام 2025	
مؤشرات الأداء المتكاملة				
I1. تقارير الاستدامة	I1.1)	هل ينشر البنك تقريراً للاستدامة؟ (نعم/ لا)	I1.1)	نعم، يعد هذا تقرير الاستدامة السادس الذي يصدره البنك.
I2. تصنيفات (الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة)	I2.1)	هل حصل البنك على تصنيف في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة (بناءً على طلبه أو دونه)؟ (نعم/ لا)	I2.1)	لا.
	I2.2)	إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى تقديم أحدث درجة إجمالية لتصنيف الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة.		
I3. المشاركة مع أصحاب المصلحة	I3.1)	هل يتفاعل البنك مع أصحاب المصلحة بشأن مواضيع الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة/ الاستدامة؟ (نعم/ لا)	I3.1)	نعم.
	I3.2)	إذا كانت الإجابة بنعم، يرجى تقديم تقرير حول وتيرة وفعالية المشاركة.	I3.2)	صفحة 96.

التقارير
والبيانات المالية
الموحدة

البنك التجاري الدولي ش.م.ع

التقارير والبيانات المالية المُوحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

تصنيف المحتوى: عام

الصفحات

تقرير مجلس الإدارة	١
تقرير مدقق الحسابات المستقل	٢
بيان المركز المالي الموحد	٨
بيان الدخل الموحد	٩
بيان الدخل الشامل الموحد	١٠
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد	١١
بيان التدفقات النقدية الموحد	١٣
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	١٥
الملحق: مسرد الاختصارات	٨١

البنك التجاري الدولي ش.م.ع

تقرير مجلس الإدارة

يسرّ أعضاء مجلس الإدارة تقديم تقريرهم والبيانات المالية الموحدة المدققة للبنك التجاري الدولي ش.م.ع ("البنك") وشركاته التابعة (يُشار إليها مُجتمعة "المجموعة") للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

التأسيس والمكاتب المسجلة

تأسس البنك التجاري الدولي ش.م.ع ("البنك") بموجب المرسوم الأميري رقم ٩١/٥ الصادر بتاريخ ٢٨ أبريل ١٩٩١ عن صاحب السمو حاكم إمارة رأس الخيمة. إن المقر المسجل للبنك هو ص. ب. ٧٩٣، رأس الخيمة، الإمارات العربية المتحدة.

الأنشطة الرئيسية

تتمثل الأنشطة الرئيسية للبنك في تقديم الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية التجارية والاستثمارية والإسلامية وخدمات إدارة الأصول، ويتم تنفيذ هذه الأنشطة من خلال فروعه في دولة الإمارات العربية المتحدة.

المركز المالي والنتائج المالية

تتضمن البيانات المالية الموحدة المرفقة المركز المالي للمجموعة ونتائجها للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

حققت المجموعة صافي دخل من الفوائد ودخل من الأنشطة التمويلية والاستثمارية الإسلامية بمبلغ ٣٨٩,٦ مليون درهم إماراتي خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: ٣٤٣,٩ مليون درهم إماراتي) وسجلت صافي أرباح قبل خصم الضريبة بقيمة ٣١١,١ مليون درهم إماراتي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (٢٠٢٤: ٢٢٢,٧ مليون درهم إماراتي).

أعضاء مجلس الإدارة

فيما يلي أعضاء مجلس إدارة البنك في نهاية السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:

السيد/ سيف علي الشحي	رئيس مجلس الإدارة
السيد/ علي راشد المهندي	نائب رئيس مجلس الإدارة
السيد/ محمد علي مصبح النعيمي	
السيد/ مبارك أحمد بن فهد المهيري	
السيدة/ ميثاء سعيد الفلاسي	
د/ غيث هامل الغيث القبيسي	
السيد/ صلاح الدين المبروك المدني	
السيدة/ فاطمة إبراهيم الباكر	
السيد/ عبد العزيز خالد جوخدار	

مدققو الحسابات

لقد تم تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ من قبل شركة جرانت ثورنتون للمحاسبة والمراجعة المحدودة، ونظراً لأهليتهم، فهم يعرضون إعادة تعيينهم.

بتفويض من مجلس الإدارة

Saif Al Shehhi (Jan 26, 2026 13:01:36 GMT+4)

سيف علي الشحي

رئيس مجلس الإدارة

٢٦ يناير ٢٠٢٦

Grant Thornton

جرانت ثورنتون
للمحاسبة والمراجعة المحدودة
- أبوظبي

مكتب رقم ١١٠١، الطابق ١١
برج الكمالة
شارع زايد الأول
الخالدية
أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

هاتف ٩٧٥٠ ٦٦٦ ٢ ٩٧١+
www.grantthornton.ae

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى السادة مجلس إدارة البنك التجاري الدولي ش.م.ع

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة للبنك التجاري الدولي ش.م.ع ("البنك") وشركاته التابعة (يشار إليها مجتمعة "المجموعة")، والتي تتألف من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وبيان الدخل الموحد وبيان الدخل الشامل الموحد وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، بالإضافة إلى إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك معلومات عن السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، إن البيانات المالية الموحدة المرفقة تعبر بصـــورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، عن المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديســمبر ٢٠٢٥ وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للســنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاســبة الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

أساس إبداء الرأي

لقد قمنا بتنفيذ أعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقاً لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في فقرة "*مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة*" في تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً*لقواعد الأخلاقيات المهنية الدولية للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين* (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية)، بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا البيانات المالية الموحدة للمجموعة بدولة الإمارات العربية المتحدة، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات والقواعد الأخلاقية. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس لإبداء رأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي تعتبر، وفقاً لتقديرنا المهني، أكثر الأمور أهمية بالنسبة لتدقيقنا البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥. وقد تم التعامل مع تلك الأمور في سياق تدقيقنا البيانات المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا بشأنها، علماً بأننا لا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. وحددنا الأمور الموضحة أدناه واعتبرناها أمور التدقيق الرئيسية التي سيتم الإبلاغ عنها في تقريرنا.

١. قياس خسائر الائتمان المتوقعة على القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي

إن تقييم تحديد مخصصات انخفاض القيمة بواسطة المجموعة يتطلب من الإدارة وضع أحكام جوهرية تتعلق بقياس خسائر الائتمان المتوقعة ومراحل القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي. بلغت تكلفة خسائر الائتمان المتوقعة للمجموعة عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ مبلغ ١٠٩,٨ مليون درهم إماراتي (بعد خصم صافي المعكوسات)، كما بلغت مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة في ذلك التاريخ ٧٥٧,٣ مليون درهم إماراتي. وبناءً عليه، ركزت عملية التدقيق على هذا الأمر بسبب الأهمية النسبية لخسائر الائتمان المتوقعة ودرجة تعقيد الأحكام والافتراضات والتقديرات المستخدمة في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة.

يتم تقييم القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي للأفراد والشركات بشكل فردي لمعرفة الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وقياس خسائر الائتمان المتوقعة. حيث يتطلب هذا الأمر حصول الإدارة على جميع المعلومات الاستشرافية النوعية والكمية المعقولة والداعمة أثناء تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان، أو أثناء تقييم معايير التعرض للانخفاض الائتماني. وقد يتم الاستعانة أيضاً بأحكام الإدارة في الانتقال اليدوي بين المراحل وفقاً لسياسات المجموعة ومتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ – الأدوات المالية.

© ٢٠٢٦ جميع الحقوق محفوظة لجرانت ثورنتون الإمارات العربية المتحدة. تمثل جرانت ثورنتون الإمارات العربية المتحدة جميع التراخيص القانونية التي تعمل بموجبها جرانت ثورنتون للمحاسبة والمراجعة المحدودة، وهي فرع مسجل في جزر العذراء البريطانية، تعمل في الإمارات العربية المتحدة. تشمل هذه التراخيص فرع جرانت ثورنتون للمحاسبة والمراجعة المحدودة - أبوظبي المسجل لدى سوق أبوظبي العالمي، وفرع جرانت ثورنتون للمحاسبة والمراجعة المحدودة (بي في آي) دبي المسجل لدى سلطة دبي للخدمات المالية.

تشير "جرانت ثورنتون" إلى العلامة التجارية التي بموجبها تقدم الشركات الأعضاء خدمات التدقيق والضرائب والخدمات الاستشارية إلى عملائها أو تشير إلى شركة عضو واحدة أو أكثر ضمن الشركات الأعضاء في المجموعة حسبما يتطلب السياق. لا تمثل جرانت ثورنتون الدولية المحدودة شراكة دولية. جرانت ثورنتون الدولية المحدودة وشركاتها الأعضاء تمثل كيانات قانونية منفصلة. لا تقدم جرانت ثورنتون الدولية المحدودة خدمات للعملاء باسمها على الإطلاق، بل يتم تقديم الخدمات بواسطة الشركات الأعضاء. جرانت ثورنتون الدولية والشركات الأعضاء ليسوا وكلاء لبعضهم البعض ولا يُلزم أحد الآخر ولا يتحملوا مسؤولية أخطاء وأفعال بعضهم البعض.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى السادة مجلس إدارة البنك التجاري الدولي ش.م.ع (تابع)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

١. قياس خسائر الائتمان المتوقعة (تابع)

يتم قياس قيمة خسائر الائتمان المتوقعة من تعرضات الأفراد والشركات المصنفة ضمن المرحلة الأولى والمرحلة الثانية عن طريق نماذج محدودة التدخل اليدوي. من الأهمية بمكان أن تكون النماذج والمتغيرات الرئيسية مثل احتمالية التخلف عن السداد، والخسائر الناتجة عن التخلف عن السداد، والتعرض عند التخلف عن السداد، وتعديلات عوامل الاقتصاد الكلي، معقولة ويتم التحقق من صحتها من قبل مراجع مستقل.

بالنسبة لحالات التعرض عند التخلف عن السداد، تضع الإدارة أحكاماً لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المتعلقة بالتعرضات الفردية بما في ذلك قيمة الضمانات.

كيفية تَناوُل أمر التدقيق الرئيسي في سياق تدقيقنا

قمنا بتنفيذ إجراءات التدقيق التالية بشأن حساب ومعقولية خسائر الائتمان المتوقعة الواردة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:

- فهمنا عملية إدارة مخاطر الائتمان وعملية تقدير مخصصات الانخفاض في قيمة القروض والسلفيات، وفحصنا فعالية الضوابط الرقابية المتعلقة بهذه العمليات.
- لعينة من حالات التعرض، تم التحقق من مدى ملاءمة تطبيق المجموعة معايير التصنيف ضمن المراحل المعنية بها بما في ذلك أساس الحركة بين المراحل.
- التحقق من مدى اكتمال ودقة البيانات المستخدمة في حساب خسائر الائتمان المتوقعة.
- استعنا بخبرائنا المتخصصين الداخليين من أجل تقييم ما يلي:
  - الإطار المفاهيمي المستخدم في صياغة سياسة انخفاض القيمة لدى المجموعة في سياق التزامها بمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ – الأدوات المالية.
  - منهجية تحديد نماذج خسائر الائتمان المتوقعة والحسابات المستخدمة في احتساب احتمالية التخلف عن السداد، والخسائر الناتجة عن التخلف عن السداد، والتعرض عند التخلف عن السداد بما في ذلك مدى معقولية الافتراضات المطبقة.
  - مدى ملاءمة متغيرات عوامل الاقتصاد الكلي والسيناريوهات الاقتصادية المتعددة المستخدمة ومقدار ترجيح تلك السيناريوهات.
- عمليات إعادة حساب خسائر الائتمان المتوقعة التي جرت بطريقة مستقلة وعلى أساس العينة.
- قمنا بتقييم تعديلات النماذج اللاحقة وأحكام الإدارة من أجل تقييم مدى معقولية هذه الأحكام.
- استعانت المجموعة بجهة خارجية للتحقق من صحة المتغيرات الرئيسية، أي احتمالية التخلف عن السداد، والخسائر الناتجة عن التخلف عن السداد، بما في ذلك عوامل الاقتصاد الكلي، المستخدمة في احتساب خسائر الائتمان المتوقعة خلال السنة. لقد أخذنا بعين الاعتبار عملية التحقق الخارجي من النماذج وتأثيرها على نتائج تقدير الانخفاض في القيمة.
- قمنا بإجراء تقييم مستقل للجدارة الائتمانية لعينة من العملاء غير الأفراد، من خلال تقييم العوامل الكمية والنوعية، بما في ذلك تقييم الأداء المالي للعملاء، ومصدر السداد وتاريخه، وغيرها من عوامل المخاطر ذات الصلة.
- حيثما ينطبق، قمنا بتقييم مفاده أن الاستثناءات المُبلَّغ عنها من السياسات والإجراءات الموضحة في بيان درجة تحمل المخاطر الصادر عن مجلس الإدارة قد تمت الموافقة عليها حسب الأصول من مجلس الإدارة أو لجنة الائتمان بالمجلس، وأن عملية الموافقة قد وُثّقت رسمياً.
- بالنسبة لعينة من تسهيلات الائتمان المؤسسية الجديدة أو المجددة، تحققنا من أن أي استثناءات مُبلَّغ عنها من الحدود، إن وجدت، في مصفوفة تفويض الصلاحيات المعتمدة من مجلس الإدارة، قد تم اعتمادها حسب الأصول من مجلس الإدارة أو لجنة الائتمان بالمجلس، وأن العملية وُثّقت رسمياً.
- بالنسبة لعينة من عملاء المرحلة الثالثة، قمنا بتقييم ما يلي:
  - مدى ملاءمة التدفقات النقدية المخصومة، بما في ذلك معدلات الخصم المستخدمة وتحليل السيناريوهات المحتملة؛
  - متانة عمليات وضوابط المجموعة فيما يتعلق بتقييم الضمانات وقابليتها للنفاذ، بما في ذلك الافتراضات الأساسية.
- قمنا بتقييم الإفصاح الوارد في البيانات المالية الموحدة المتعلق بخسائر الائتمان المتوقعة وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى السادة مجلس إدارة البنك التجاري الدولي ش.م.ع (تابع)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

٢. أنظمة وضوابط تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بإعداد التقارير المالية

لقد حددنا أنظمة وضوابط تكنولوجيا المعلومات المتعلقة بإعداد التقارير المالية للبنك كأحد مجالات التركيز نظراً لعظم حجم وتنوع معاملات البنك اليومية واعتمادها على التشغيل الفعال للضوابط الرقابية اليدوية والآلية المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات. يوجد هناك مخاطر من عدم دقة تصميم الإجراءات المحاسبية الآلية والضوابط الرقابية الداخلية عليها وتشغيلها على نحو فعال. وعلى وجه الخصوص، تعد الضوابط الرقابية ذات الصلة في غاية الأهمية للحد من احتمالية حدوث احتيال وخطأ نتيجة التغيير في التطبيق أو البيانات الأساسية.

كيفية تَناوُل أمر التدقيق الرئيسي في سياق تدقيقنا

اعتمدت منهجية التدقيق لدينا على الضوابط الآلية، وبالتالي تم تنفيذ الإجراءات التالية لاختبار الوصول والتحكم في أنظمة تكنولوجيا المعلومات:

- فهمنا التطبيقات المتعلقة بإعداد التقارير المالية والبنية التحتية الداعمة لهذه التطبيقات.
- استعنا بخبرائنا المتخصصين في تكنولوجيا المعلومات لإجراء ما يلي:
  - فحصنا الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات المتعلقة بالضوابط الآلية والمعلومات المستخرجة من أجهزة الكمبيوتر، ويشمل ذلك عمليات الوصول والأمن وتغييرات البرامج ومركز البيانات وعمليات الشبكة.
  - قمنا بإجراء فحص للضوابط الآلية الرئيسية في أنظمة تكنولوجيا المعلومات الهامة ذات الصلة بالعمليات التجارية.
- تحققنا من المعلومات المستخرجة من أجهزة الكمبيوتر والمستخدمة في التقارير المالية من التطبيقات ذات الصلة والضوابط الرئيسية لأجهزة التحكم المنطقي للتقارير.

المعلومات الأخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تنطوي المعلومات الأخرى على التقرير السنوي للمجموعة. لقد حصلنا على تقرير مجلس الإدارة، الذي يشكل جزءاً من التقرير السنوي، قبل تاريخ تقريرنا، ومن المتوقع أن تكون المعلومات المتبقية من التقرير السنوي متاحة لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا. ولا تتضمن المعلومات الأخرى البيانات المالية الموحدة وتقريرنا التدقيقي بشأنها.

إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، وبالتالي فإننا لا نعبر عن أي شكل من أشكال التأكيد بشأنها.

فيما يتعلق بتدقيقنا البيانات المالية الموحدة، تنحصر مسؤوليتنا في الاطلاع على المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك نضع في الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بصورة جوهرية مع البيانات المالية الموحدة أو ما وصل إليه علمنا أثناء التدقيق أو ما إذا اتضح وجود أي أخطاء جوهرية بها.

استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها بشأن المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات، إذا تبين لنا وجود أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فإنه يتعيّن علينا الإبلاغ عن هذا الأمر. ليس لدينا ما يستوجب الإبلاغ عنه في هذا الشأن.

مسؤوليات مجلس الإدارة ومسؤولي الحوكمة عن البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً للأحكام ذات الصلة من المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ وتعديلاته، والمرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٦) لسنة ٢٠٢٥، وعن الرقابة الداخلية التي يعتبرها مجلس الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى السادة مجلس إدارة البنك التجاري الدولي ش.م.ع (تابع)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تابع)

مسؤوليات مجلس الإدارة ومسؤولي الحوكمة عن البيانات المالية الموحدة (تابع)

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، يتحمّل مجلس الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم يعتزم مجلس الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديه بديل واقعي سوى ذلك.

يتحمل مسؤولو الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمّن رأينا. إن التأكيد المعقول يمثّل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً بأن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تكشف دائماً عن الأخطاء الجوهرية في حال وجودها. يُمكن أن تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو الخطأ وتعتبر هذه الأخطاء جوهرية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجتمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، نقوم بوضع أحكام مهنية مع اتباع مبدأ الشك المهني خلال عملية التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق ملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الاحتيال تكون أعلى مقارنة بمخاطر عدم اكتشاف الأخطاء الناتجة عن الخطأ؛ وذلك نظراً لأن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم نظام الرقابة الداخلية الخاص بعملية التدقيق بغرض تصميم إجراءات تدقيق مناسبة للظروف، وليس بغرض إبداء رأي عن مدى فعالية الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل مجلس الإدارة.
- التحقق من مدى ملاءمة استخدام مجلس الإدارة أساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي وتحديد ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، فيما يتعلق بالأحداث أو الظروف التي قد تثير شكّاً جوهريّاً حول قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حال توصلنا إلى وجود عدم يقين جوهري، فإنه يتعين علينا لفت الانتباه، في تقرير مدقق الحسابات، إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة أو نقوم بإصدار رأي معدّل في حالة كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مدقق الحسابات. ومع ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم عرض البيانات المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها بشكل عام، بما في ذلك الإفصاحات، وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تعرض المعاملات والأحداث ذات الصلة بما يحقق طريقة العرض العادلة.
- الحصول على أدلة تدقيق مناسبة وكافية حول المعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة داخل المجموعة لإبداء رأي عن البيانات المالية الموحدة. إننا مسؤولون عن توجيه عملية التدقيق للمجموعة وتنفيذها والإشراف عليها، ونتحمّل وحدنا المسؤولية عن رأينا التدقيقي.

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى السادة مجلس إدارة البنك التجاري الدولي ش.م.ع (تابع)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تابع)

مسؤوليات مدقق الحسابات عن تدقيق البيانات المالية الموحدة (تابع)

نتواصل مع مسؤولي الحوكمة بشأن عدة أمور من بينها نطاق أعمال التدقيق والإطار الزمني المحدد لها ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال تدقيقنا.

كما نقدم لمسؤولي الحوكمة ما يفيد بأننا قد امتثلنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، حيث نضطلع بالتواصل معهم وإبلاغهم حول كافة العلاقات وغيرها من الأمور التي يُعتقد أنه من المحتمل أن يكون لها تأثيراً معقولاً على استقلاليتنا والضوابط والضمانات ذات الصلة، حيثما كان ذلك ملائماً.

من خلال الأمور التي يتم التواصل بشأنها مع مسؤولي الحوكمة، نقوم بتحديد تلك الأمور التي كانت ذات أهمية أكبر في تدقيقنا البيانات المالية الموحدة للسنة الحالية، وبالتالي فهي أمور التدقيق الرئيسية. نقوم بالإفصاح عن هذه الأمور في تقريرنا الخاص بالتدقيق ما لم يحظر القانون أو اللوائح التنفيذية الإفصاح العلني عنها أو عندما نقرر، في ظروف نادرة للغاية، أنه لا ينبغي الإبلاغ عن أمر ما في تقريرنا وذلك في حال كان من المتوقع أن يؤدي هذا الإفصاح إلى عواقب سلبية تفوق المنفعة العامة التي من الممكن تحقيقها من جراء هذا الإفصاح.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفقاً لما يقتضيه المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١، فإننا نفيد بما يلي بخصوص السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥:

- قد حصلنا على كافة المعلومات التي نعتبرها ضرورية لأغراض تدقيقنا؛
- تم إعداد البيانات المالية الموحدة، من كافة الجوانب الجوهرية، بما يتوافق مع الأحكام المعمول بها من المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١؛
- احتفظ البنك بدفاتر محاسبية منتظمة؛
- تتوافق المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة مع ما جاء في الدفاتر المحاسبية للبنك؛
- يبين الإيضاحان رقم ١٢ و١٣ حول البيانات المالية الموحدة مشتريات البنك أو استثماراته في الأسهم خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥؛
- يبين الإيضاح رقم ٤٢ حول البيانات المالية الموحدة المعاملات الجوهرية مع الأطراف ذات العلاقة، والشروط التي بموجبها تم تنفيذ هذه المعاملات؛
- بناءً على المعلومات التي أُتيحت لنا، لم يسترع انتباهنا ما يجعلنا نعتقد أن البنك قد خالف، خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، أياً من الأحكام المعمول بها من المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ أو النظام الأساسي للبنك، على وجه قد يؤثر تأثيراً جوهرياً على أنشطته أو مركزه المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥؛
- يبين الإيضاح رقم ٣٠ حول البيانات المالية الموحدة المساهمات الاجتماعية المقدمة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.

CBI

البنك التجاري الدولي ش.م.ع

بيان المركز المالي الموحد

كما في

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ألف درهم إماراتي	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي
الأصول			
مبالغ نقدية وأرصدة لدى بنوك مركزية	٦	١,٨١٠,١٩٩	١,٥٧٣,٤٣٤
أدوات مالية مشتقة	٤٠	١,٦٩٢	١٠,٣٢٤
ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك	٧	١,٣٨٥,٠٥٠	٩٣٠,٣٦٢
القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي	٨	١٢,٩٢٧,٩٢٦	١٣,٥٨٢,٩١١
ذمم مدينة وأصول أخرى	١٠	١,١٧٥,٦٧٧	١,٢٩٤,٠٣٧
مخزون عقاري وخلافه	١١	٧٦,٣٦٨	٢١٣,٧٦١
أوراق مالية استثمارية مقاسة بالقيمة العادلة	١٢	٧٩٤,٦٤٧	٣٠٧,٧٨٨
أوراق مالية استثمارية مقاسة بالتكلفة المطفأة	١٣	٣,٦١٨,٥٠٨	٢,٨٢٤,٥٦١
استثمارات عقارية	١٤	٦,٨٩٢	٧,٤١٠
أصول غير ملموسة	١٥	٥١,٠٨٠	٣٤,٢٥٥
ممتلكات ومعدات	١٦	٩٤,٥٥٩	١٠٦,٢٠٤
استثمار في شركات زميلة	٩	٢,٥٠٠	٩,٦١٠
إجمالي الأصول		٢١,٩٤٥,٠٩٨	٢٠,٨٩٤,٦٥٧
الالتزامات وحقوق الملكية			
الالتزامات			
أدوات مالية مشتقة	٤٠	٦,٨٢١	٢,١٥٥
ودائع وأرصدة مستحقة للبنوك	١٧	١,٦٥٢,٠٨٥	١,٥٦٧,٣٩٨
حسابات العملاء وودائع أخرى	١٨	١٥,٩٠٦,٣٧٠	١٥,٤٣٠,١٤٧
ذمم دائنة والتزامات أخرى	١٩	١,٠٤٥,٩٥٢	٨٤٥,٠٤٩
إجمالي الالتزامات		١٨,٦١١,٢٢٨	١٧,٨٤٤,٧٤٩
حقوق الملكية			
رأس المال	٢٠	١,٧٣٧,٣٨٣	١,٧٣٧,٣٨٣
سندات الشق الأول من رأس المال	٢١	٤٥٩,١٢٥	٤٥٩,١٢٥
الاحتياطيات	٢٢	٣٣٥,٨٦٣	٢٨٩,١٧٢
أرباح محتجزة		٦٣٤,٦١٢	٤٤٣,٤٩٥
حقوق الملكية العائدة لمُلّاك البنك		٣,١٦٦,٩٨٣	٢,٩٢٩,١٧٥
الحصص غير المسيطرة	٢٣	١٦٦,٨٨٧	١٢٠,٧٣٣
إجمالي حقوق الملكية		٣,٣٣٣,٨٧٠	٣,٠٤٩,٩٠٨
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية		٢١,٩٤٥,٠٩٨	٢٠,٨٩٤,٦٥٧

على حد علمنا، ووفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، فإن البيانات المالية الموحدة تعرض بصورة عادلة من جميع الجوانب الجوهرية المركز المالي الموحد والأداء المالي الموحد والتدفقات النقدية الموحدة للمجموعة.

Ali sultan rakkad (Jan 26, 2026 10:05:48 GMT+1)

علي سلطان ركاض العامري
الرئيس التنفيذي

Saif Al Shehhi (Jan 26, 2026 12:51:31 GMT+4)

سيف علي الشحي
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات والملاحق المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

Grant Thornton

تقرير مدقق الحسابات المستقل
إلى السادة مجلس إدارة البنك التجاري الدولي ش.م.ع (تابع)

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى (تابع)

ووفقاً لما تقتضيه المادة رقم (١٤٠) من المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٦) لسنة ٢٠٢٥، فإننا نفيد بأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي نعتبرها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

جرانت ثورنتون

د. أسامة البكري
سجل مدققي الحسابات رقم: ٩٣٥
أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

التاريخ: ٢٦ يناير ٢٠٢٦

البنك التجاري الدولي ش.م.ع

بيان الدخل الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

	إيضاح	٢٠٢٥ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي
دخل الفوائد	٢٤	٨٨٤,٧٣١	٩٧٨,٤٦٤
دخل من أصول تمويلية واستثمارية إسلامية	٢٥	١٠٥,٥٨٤	١٠٤,٥٠٣
إجمالي دخل الفوائد والدخل من الأصول التمويلية والاستثمارية الإسلامية		٩٩٠,٣١٥	١,٠٨٢,٩٦٧
مصروفات الفوائد	٢٦	(٥١٩,٤٨٥)	(٦١٣,٨٧٤)
توزيعات على مودعي الودائع الإسلامية	٢٧	(٨١,٢١٢)	(١٢٥,٠٩٦)
إجمالي مصروفات الفوائد والتوزيعات على مودعي الودائع الإسلامية		(٦٠٠,٦٩٧)	(٧٣٨,٩٧٠)
صافي دخل الفوائد والدخل من الأصول التمويلية والاستثمارية الإسلامية		٣٨٩,٦١٨	٣٤٣,٩٩٧
دخل الرسوم والعمولات		١٨٨,٣٣٣	١٥٩,٧٣٢
مصروفات الرسوم والعمولات		(٢٢,١٤٥)	(٢١,٤٠٢)
صافي دخل الرسوم والعمولات	٢٨	١٦٦,١٨٨	١٣٨,٣٣٠
دخل تشغيلي آخر، بالصافي	٢٩	٢٤٢,٦٤١	٢٢١,٢٩٥
الحصة من نتائج شركات زميلة	٩	(٧,١١٠)	(٣٩٠)
صافي الدخل التشغيلي		٧٩١,٣٣٧	٧٠٣,٢٣٢
مصروفات عمومية وإدارية	٣٠	(٤١٣,٧٥٥)	(٣٧٧,٦٦٤)
صافي مُخصص انخفاض قيمة الأصول المالية	٣١	(٦٨,٥٦٧)	(١٠٢,٧٦٩)
صافي (مُخصص)/عكس انخفاض قيمة الأصول غير المالية	٣٢	٢,٠٥٨	(١٤٨)
الأرباح قبل خصم الضريبة		٣١١,٠٧٣	٢٢٢,٦٥١
مصروف ضريبة الدخل	٣٣	(١٦,٢٨٧)	(٢٠,٧٩٦)
أرباح السنة		٢٩٤,٧٨٦	٢٠١,٨٥٥
أرباح السنة، بعد خصم الضريبة، عائدة إلى:			
مُلّاك البنك		٢٤٨,٦٣٢	٢٠١,١٧٩
الحصص غير المسيطرة	٢٣	٤٦,١٥٤	٦٧٦
		٢٩٤,٧٨٦	٢٠١,٨٥٥
ربحية السهم:			
ربحية السهم الأساسية والمخفّضة (بالدرهم الإماراتي)	٣٥	٠,١٣	٠,١٠

البنك التجاري الدولي ش.م.ع

بيان الدخل الشامل الآخر الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

	إيضاح	٢٠٢٥ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي
أرباح السنة بعد خصم الضريبة		٢٩٤,٧٨٦	٢٠١,٨٥٥
الدخل الشامل الآخر:			
بنود لن يُعاد تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر:			
التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		١٨,٨٦٥	٢,٦٣٤
إعادة قياس صافي التزامات المكافآت المحددة		(٥١٥)	-
رسوم الضريبة	٣٣	(١,٦٥٢)	-
الدخل الشامل الآخر للسنة		١٦,٦٩٨	٢,٦٣٤
إجمالي الدخل الشامل للسنة		٣١١,٤٨٤	٢٠٤,٤٨٩
إجمالي الدخل الشامل للسنة العائد إلى:			
مُلّاك البنك		٢٦٥,٣٣٠	٢٠٣,٨١٣
الحصص غير المسيطرة	٢٣	٤٦,١٥٤	٦٧٦
		٣١١,٤٨٤	٢٠٤,٤٨٩

تصنيف المحتوى: عام

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

	رأس المال ألف درهم إماراتي	سندات الشق الأول من رأس المال ألف درهم إماراتي	الاحتياطيات ألف درهم إماراتي	أرباح محتجزة ألف درهم إماراتي	حقوق الملكية العائدة إلى مُلّاك البنك ألف درهم إماراتي	الحصص غير المسيطرة ألف درهم إماراتي	الإجمالي ألف درهم إماراتي
٢٠٢٥							
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	١,٧٣٧,٣٨٣	٤٥٩,١٢٥	٢٨٩,١٧٢	٤٤٣,٤٩٥	٢,٩٢٩,١٧٥	١٢٠,٧٣٣	٣,٠٤٩,٩٠٨
أرباح السنة	-	-	-	٢٤٨,٦٣٢	٢٤٨,٦٣٢	٤٦,١٥٤	٢٩٤,٧٨٦
الدخل الشامل الآخر للسنة،بعد خصم الضريبة	-	-	١٧,٢١٣	(٥١٥)	١٦,٦٩٨	-	١٦,٦٩٨
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	١٧,٢١٣	٢٤٨,١١٧	٢٦٥,٣٣٠	٤٦,١٥٤	٣١١,٤٨٤
الفائدة المدفوعة على سندات رأس مال الشق الأول	-	-	-	(٢٧,٥٢٢)	(٢٧,٥٢٢)	-	(٢٧,٥٢٢)
تحويل من الاحتياطي إلى الأرباح المحتجزة (إيضاح رقم ٢٢)	-	-	٢٩,٤٧٨	(٢٩,٤٧٨)	-	-	-
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	١,٧٣٧,٣٨٣	٤٥٩,١٢٥	٣٣٥,٨٦٣	٦٣٤,٦١٢	٣,١٦٦,٩٨٣	١٦٦,٨٨٧	٣,٣٣٣,٨٧٠

تشكل الإيضاحات والملاحق المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

	رأس المال ألف درهم إماراتي	سندات الشق الأول من رأس المال ألف درهم إماراتي	الاحتياطيات ألف درهم إماراتي	أرباح محتجزة ألف درهم إماراتي	حقوق الملكية العائدة إلى مُلّاك البنك ألف درهم إماراتي	الحصص غير المسيطرة ألف درهم إماراتي	الإجمالي ألف درهم إماراتي
٢٠٢٤							
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	١,٧٣٧,٣٨٣	٤٥٩,١٢٥	٥٢٥,٢٩١	٣١,٠٨٣	٢,٧٥٢,٨٨٢	١٢٠,٠٥٧	٢,٨٧٢,٩٣٩
أرباح السنة	-	-	-	٢٠١,١٧٩	٢٠١,١٧٩	٦٧٦	٢٠١,٨٥٥
الدخل الشامل الآخر للسنة، بعد خصم الضريبة	-	-	٢,٦٣٤	-	٢,٦٣٤	-	٢,٦٣٤
إجمالي الدخل الشامل للسنة	-	-	٢,٦٣٤	٢٠١,١٧٩	٢٠٣,٨١٣	٦٧٦	٢٠٤,٤٨٩
الفائدة المدفوعة على سندات رأس مال الشق الأول	-	-	-	(٢٧,٥٢٠)	(٢٧,٥٢٠)	-	(٢٧,٥٢٠)
تحويل من الاحتياطي إلى الأرباح المحتجزة (إيضاح رقم ٢٢)	-	-	(٢٣٨,٧٥٣)	٢٣٨,٧٥٣	-	-	-
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	١,٧٣٧,٣٨٣	٤٥٩,١٢٥	٢٨٩,١٧٢	٤٤٣,٤٩٥	٢,٩٢٩,١٧٥	١٢٠,٧٣٣	٣,٠٤٩,٩٠٨

البنك التجاري الدولي ش.م.ع

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية		
أرباح السنة قبل خصم ضريبة الدخل	٣١١,٠٧٣	٢٢٢,٦٥١
تعديلات على:		
استهلاك الممتلكات والمعدات (إيضاح رقم ٣٠)	٢٠,٨٥٢	٢١,٥٢٩
استهلاك استثمارات عقارية (إيضاح رقم ٣٠)	٥٢٠	٧١٠
إطفاء أصول غير ملموسة (إيضاح رقم ٣٠)	٨,٦٥٣	٩,٥٤٦
صافي مُخصص انخفاض قيمة الأصول المالية (إيضاح رقم ٣١)	٦٨,٥٦٧	١٠٢,٧٦٩
صافي (عكس)/مُخصص انخفاض قيمة الأصول غير المالية (إيضاح رقم ٣٢)	(٢,٠٥٨)	١٤٨
إطفاء أصول مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة	٤,٥١٩	٥,١٦٥
أرباح من أصول مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	(١٠٥,٧٨٩)	(٢,٠٩٥)
إيرادات توزيعات الأرباح	(٣٧٦)	(٧٣٧)
مخصص مكافآت نهاية الخدمة	٦,٨٢٢	٧,٠٨٨
الحصة من نتائج الشركات الزميلة (إيضاح رقم ٩)	٧,١١٠	٣٩٠
خسائر من استبعاد استثمارات عقارية	-	٢٣٣
	٣١٩,٨٩٣	٣٦٧,٣٩٧
التغيرات في الأصول والالتزامات التشغيلية:		
الزيادة في الأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	(٢٦٤,١٠٨)	(١٨٤,٤٨٨)
الزيادة في الودائع والأرصدة المستحقة من البنوك ذات تاريخ استحقاق أصلي لمدة ٩٠ يوماً أو أكثر	(٤٠٥,٩٢٤)	(١٧٤,٥٥١)
(الزيادة)/النقص في الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة ذات تاريخ استحقاق أصلي لمدة ٩٠ يوماً أو أكثر	(٧٧٧,٧٨٠)	١٢٠,٧١٢
النقص/(الزيادة) في القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي	٢٧٧,٣٨١	(١,٤٨٤,٠٠٣)
النقص في المخزون العقاري	١٣٩,٤٤٩	١٣٢,١٦٩
النقص/(الزيادة) في الذمم المدينة والأصول الأخرى	٦٩,٥٨٨	(٨٥,٤٥١)
النقص في المبالغ المستحقة لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	-	(١,٧٨٣)
(الزيادة)/النقص في الودائع والأرصدة المستحقة للبنوك	٨٤,٦٨٧	(١,١٨٠,٤٣٧)
الزيادة في حسابات العملاء والودائع الأخرى	٤٧٦,٢٢٣	٢,٨٢٢,٤١٦
الزيادة في الذمم الدائنة والالتزامات الأخرى	١٨٥,٩٨١	٨٤,٥٠٥
النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية	١٠٥,٣٩١	٤١٦,٤٨٦
مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة	(٢,٦٢٧)	(٢,٧٤٥)
الضرائب المدفوعة	(٧,٨٢١)	-
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية	٩٤,٩٤٢	٤١٣,٧٤١
التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية:		
شراء ممتلكات ومعدات (إيضاح رقم ١٦)	(١٨,٢٦٨)	(٣٥,٣٣٢)
شراء أصول غير ملموسة (إيضاح رقم ١٥)	(١٨,٠٥٤)	(١٤,٦١٩)
متحصلات من بيع استثمارات عقارية	-	١٦,١٥٩
متحصلات من بيع ممتلكات ومعدات	١,٦٣٧	٤٩
متحصلات من بيع أصول مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	١,٧٨٦	٩٢٩
(شراء)/متحصلات من استرداد أصول مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة	(٣٢٥,٧٧١)	١٣٢,٠١١
شراء أصول مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	(٣,٦٧٢)
شراء استثمارات في شركات زميلة	-	(١٠,٠٠٠)
صافي تسوية أصول بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	١٣,٢٩٨	(١٣,٦٠٤)
توزيعات أرباح مقبوضة	٣٧٦	٧٣٧
صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية	(٣٤٤,٩٩٦)	٧٢,٦٥٨

البنك التجاري الدولي ش.م.ع

بيان التدفقات النقدية الموحد (تابع)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التمويلية		
الفائدة المدفوعة على سندات رأس مال الشق الأول	(٢٧,٥٢٢)	(٢٧,٥٢٠)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية	(٢٧,٥٢٢)	(٢٧,٥٢٠)
(النقص)/الزيادة في النقد وما يعادله	(٢٧٧,٥٧٦)	٤٥٨,٨٧٩
النقد وما يعادله في بداية السنة	١,٥٦٤,٨٣٢	١,١٠٥,٩٥٣
النقد وما يعادله في نهاية السنة	١,٢٨٧,٢٥٦	١,٥٦٤,٨٣٢
معاملات غير نقدية:		
إعادة ملكية الأصول	٣٦٤,٠٠٠	-

١. الوضع القانوني والأنشطة

البنك التجاري الدولي ش.م.ع ("البنك") هو شركة مساهمة عامة ذات مسؤولية محدودة تأسست بموجب المرسوم الأميري رقم ٩١/٥ الصادر بتاريخ ٢٨ أبريل ١٩٩١ عن صاحب السمو حاكم إمارة رأس الخيمة. عنوان البنك المسجل هو ص.ب. ٧٩٣، إمارة رأس الخيمة. البنك مُدرج في سوق أبوظبي للأوراق المالية (تحت رمز "CBI")، وهو مرخّص وخاضع لرقابة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. يمارس البنك الأنشطة التجارية المصرفية من خلال فروعه بدولة الإمارات العربية المتحدة. تشتمل هذه البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية للبنك وشركاته التابعة كما هو مبين أدناه (يشار إليها مجتمعة "المجموعة").

فيما يلي تفاصيل الشركات التابعة والشركات الزميلة للمجموعة بنهاية فترة التقرير:

الاسم	النشاط الرئيسي	مقر العمل الرئيسي	مكان التأسيس	نسبة الملكية ٢٠٢٥	نسبة الملكية ٢٠٢٤
سي بي آي للخدمات المالية المحدودة	منشأة ذات غرض خاص	دبي - الإمارات العربية المتحدة	جزر كايمان	١٠٠	١٠٠
سي بي آي تايير وان برايفت ليمتد	منشأة ذات غرض خاص	دبي - الإمارات العربية المتحدة	جزر كايمان	١٠٠	١٠٠
تكامل العقارية ذ.م.م	العقارات	دبي - الإمارات العربية المتحدة	دبي - الإمارات العربية المتحدة	١٠٠	١٠٠
الخليجية للاستثمارات العقارية ذ.م.م	العقارات	الشارقة - الإمارات العربية المتحدة	الشارقة - الإمارات العربية المتحدة	٥٣	٥٣
الكاربي للتطوير المحدودة	العقارات	دبي - الإمارات العربية المتحدة	جزر العذراء البريطانية	١٠٠	١٠٠
كالالو كاي ديفولوبمينت ليمتد*	العقارات	انتجوا وباربودا	انتجوا وباربودا	٨٠	٨٠
أرزاق القابضة (شركة خاصة)	العقارات	الشارقة - الإمارات العربية المتحدة	الشارقة - الإمارات العربية المتحدة	٤٨	٤٨
تيكل هولوجرافيكس مينا هولدينج ليمتد	التكنولوجيا	مركز دبي المالي العالمي - الإمارات العربية المتحدة	دبي - الإمارات العربية المتحدة	٢٥	٢٥
سي بي أي إكس إنفستمنت ليمتد	الاستثمارات	مركز دبي المالي العالمي - الإمارات العربية المتحدة	دبي - الإمارات العربية المتحدة	١٠٠	-
سي بي أي إكس تك لابس ليمتد	التكنولوجيا	العربية المتحدة	دبي - الإمارات العربية المتحدة	١٠٠	-

** قيد التصفية*

٢. تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمُعدَّلة

١.٢ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمُعدَّلة المطبقة التي ليس لها تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة.

تم تطبيق معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية الجديدة والمعدلة التالية، والتي أصبحت سارية للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٥، في هذه البيانات المالية المرحلية الموحدة. لم يكن لتطبيقها أي تأثير جوهري على الإفصاحات أو على المبالغ المدرجة في هذه البيانات المالية الموحدة.

- عدم إمكانية صرف العملات الأجنبية (تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١)
- تعديلات على المعايير الصادرة من مجلس معايير محاسبة الاستدامة لتعزيز إمكانية تطبيقها دولياً.

٢. تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمُعدَّلة (تابع)

٢.٢ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمُعدَّلة الصادرة ولكنها غير سارية بعد ولم يتم تطبيقها قبل موعد سريانها.

لم تطبق المجموعة مبكراً المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة التالية التي تم إصدارها ولكنها لم تدخل حيز التنفيذ بعد:

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمُعدَّلة	تسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
تعديلات على طُرق تصنيف الأدوات المالية وقياسها (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧)	١ يناير ٢٠٢٦
التحسينات السنوية على معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية - المجلد ١١	١ يناير ٢٠٢٦
عقود مرتبطة بالكهرباء المعتمدة على الموارد الطبيعية (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧)	١ يناير ٢٠٢٦
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٨ - "العرض والإفصاح في البيانات المالية"	١ يناير ٢٠٢٧
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٩ - الشركات التابعة دون مساءلة عامة	١ يناير ٢٠٢٧
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١ - التحويل إلى عملة عرض خاضعة للتضخم المفرط	١ يناير ٢٠٢٧
المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٨ - "العرض والإفصاح في البيانات المالية"	١ يناير ٢٠٢٧
تعديلات على الإفصاحات المتعلقة بانبعاثات غازات الاحتباس الحراري (تعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية ٢)	١ يناير ٢٠٢٧

تتوقع الإدارة تطبيق هذه المعايير الجديدة والتفسيرات والتعديلات على البيانات المالية الموحدة للمجموعة في فترة التطبيق المبدئي، كما تتوقع ألا يترتب على تطبيق هذه المعايير الجديدة والتفسيرات والتعديلات أي تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة في فترة التطبيق المبدئي.

٣ السياسات المحاسبية الهامة

١.٣ بيان الامتثال

تم إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وطبقاً لمتطلبات القوانين المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة.

صدر المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ في ٢٠ سبتمبر ٢٠٢١ ودخل حيز التنفيذ اعتباراً من ٢ يناير ٢٠٢٢ والذي ألغى القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥ (وتعديلاته). يمتثل البنك للأحكام ذات الصلة من المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم ٣٢ لسنة ٢٠٢١.

٢.٣ أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس التكلفة التاريخية، فيما عدا البنود المُقاسة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير مثل الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر والأدوات المالية المُشتقة.

تتمثل القيمة العادلة في المبلغ الذي يُمكن استلامه نظير بيع أصلٍ أو سداده من أجل نقل التزام في إطار معاملة منتظمة بين المتعاملين في السوق في تاريخ القياس، بصرف النظر عما إذا كان هذا السعر قابل للملاحظة بصورة مباشرة أو يتم تقديره باستخدام أسلوب تقييم آخر. وعند تقدير القيمة العادلة للأصل أو الالتزام، يأخذ البنك في الاعتبار عند تسعير الأصل أو الالتزام ما إذا كان هؤلاء المتعاملون في السوق يأخذون تلك الخصائص في الاعتبار عند تسعير الأصل أو الالتزام في تاريخ القياس، ويتم تحديد القيمة العادلة لأغراض القياس و/أو الإفصاح في هذه البيانات المالية الموحدة على أساس القيمة العادلة، وذلك باستثناء المعاملات الإيجارية التي تندرج ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ وكذلك عمليات القياس التي تتشابه بطريقة ما مع القيمة العادلة، ولكنها ليست القيمة العادلة، مثل صافي القيمة القابلة للتحقق وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٢ أو القيمة من الاستخدام وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٦.

إضافة إلى ذلك، ولأغراض إعداد التقارير المالية، تُصنَّف قياسات القيمة العادلة ضمن المستوى ١ أو ٢ أو ٣ استناداً إلى أي درجة تكون فيها مُدخلات قياسات القيمة العادلة قابلة للملاحظة ومدى أهمية هذه المعطيات بالنسبة لقياس القيمة العادلة في مجملها، كما يلي:

- المستوى ١: مُدخلات تُمثِّل الأسعار المدرجة (غير المُعدَّلة) في أسواق نشطة لأصول أو التزامات مماثلة والتي يمكن للمنشأة الوصول إليها في تاريخ القياس؛
- المستوى ٢: مُدخلات بخلاف الأسعار المدرجة ضمن المستوى ١ والتي يمكن ملاحظتها للأصل أو الالتزام، سواء بشكل مُباشر أو غير مُباشر؛
- المستوى ٣: مُدخلات لا يمكن ملاحظتها للأصل أو الالتزام.

إن السياسات المحاسبية الرئيسية المتبعة في إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة مبينة أدناه. تم تطبيق هذه السياسات بشكل متسق على جميع السنوات المعروضة.

٣.٣ أساس توحيد البيانات المالية

تتضمن البيانات المالية الموحدة البيانات المالية للبنك والمنشآت الخاضعة لسيطرته (شركاته التابعة). وتتحقق السيطرة عندما يكون البنك:

- له سلطة على الشركة المستثمر فيها؛
- مُتعرضاً لعوائد مُتغيرة أو يحظى بحقوق في عوائد متغيرة جرّاء مشاركته في الشركة المُستثمر فيها؛
- لديه القدرة على استخدام سلطته على الشركة المستثمر فيها بما يؤثر على عائداتها.

يعيد البنك تقييم مدى سيطرته على الشركة المستثمر فيها من عدمه في حال أشارت الحقائق والظروف إلى وجود تغيرات في عنصر أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المذكورة أعلاه.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٣.٣ أساس توحيد البينات المالية (تابع)

عندما تُمثِّل حقوق البنك أقل من أغلبية حقوق التصويت للشركة المستثمر فيها، عندئذٍ يكون لديه سلطة على الشركة المستثمر فيها عندما تكون حقوق التصويت كافية لمنحه القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة بالشركة المستثمر فيها من جانب واحد. يأخذ البنك في الاعتبار جميع الحقائق والظروف ذات الصلة عند تقييم ما إذا كان حقوق تصويت البنك في الشركة المستثمر فيها كافية أم لا لمنحه السلطة على الشركة المُستثمر فيها.

يتم إعداد البيانات المالية للشركات التابعة لنفس فترة التقرير للبنك، باستخدام سياسات محاسبية متسقة.

تُحذف بالكامل كافة البنود الجوهرية الداخلية التي تتم بين شركات المجموعة من معاملات وأرصدة ودخل ومصروفات عند توحيد البيانات المالية.

تُحدَّد الحصص غير المسيطرة في الشركات التابعة بشكل مُنفصل عن حقوق ملكية المجموعة فيها. إن حصص المساهمين غير المسيطرة التي تمثل حصص ملكية حالية تمنح لحاملها الحق في الحصول على حصة نسبية من صافي الأصول عند التصفية والتي يمكن قياسها مبدئياً بالقيمة العادلة أو بمقدار الحصة غير المسيطرة بالتناسب مع القيمة العادلة لصافي الأصول القابلة للتحديد للشركة المستحوذ عليها. يتم اختيار القياس على أساس كل استحواذ على حدة. بينما تقاس الحصص غير المسيطرة الأخرى مبدئياً بالقيمة العادلة. تمثل القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة، لاحقاً بعد الاستحواذ، قيمة تلك الحصص عند الاعتراف المبدئي زائداً نصيب الحصص غير المسيطرة من التغيرات اللاحقة في حقوق الملكية.

٤.٣ الممتلكات والمعدات

تُدرج الممتلكات والمعدات بالتكلفة التاريخية ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. يتم مبدئياً تسجيل المشروعات الرأسمالية قيد الإنجاز بالتكلفة، وتخضع لاختبار دوري لتحديد انخفاض القيمة، وعند الانتهاء من إنجاز تلك المشروعات، يتم تحويلها إلى الفئة المناسبة ضمن الممتلكات والمعدات، ويتم بعد ذلك احتساب الاستهلاك لها.

تشتمل التكلفة التاريخية على المصروفات العائدة مباشرة للاستحواذ على الأصول. يتم إدراج التكاليف اللاحقة بالقيمة الدفترية للأصل أو الاعتراف بها كأصل منفصل، حسبما يكون ملائماً، وذلك فقط عندما يكون من المُحتمل أن تتدفق إلى المجموعة منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالبند ويكون من الممكن قياس تكلفة البند بشكلٍ موثوق. يتم تحميل كافة مصروفات أعمال الإصلاح والصيانة الأخرى في بيان الدخل الموحد خلال الفترة التي يتم تكبدها فيها.

يتم إيقاف الاعتراف بأي بند من بنود الممتلكات والمعدات عند الاستبعاد أو عندما يصبح من غير المتوقع أن تنشأ منافع اقتصادية مستقبلية من مواصلة استخدام الأصل. يتم تحديد الأرباح أو الخسائر الناتجة من استبعاد أو إيقاف استخدام بند من بنود الممتلكات والمعدات على أساس الفرق بين متحصلات البيع والقيمة الدفترية للأصل، ويتم الاعتراف بها في بيان الدخل الموحد.

يحتسب الاستهلاك من أجل شطب تكلفة الأصول، بخلاف الأراضي والأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز، باستخدام طريقة القسط الثابت، على مدار الأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول المعنية. لا يتم احتساب استهلاك للأراضي. فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول لحساب الاستهلاك:

مباني	٢٥ سنة
تحسينات عقارية	٤ - ٧ سنوات
أثاث وتجهيزات ومعدات ومركبات	٤ سنوات
أصول حق الاستخدام	٢ - ٥ سنوات

تتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة وطريقة الاستهلاك في نهاية كل فترة تقرير، مع مراعاة تأثير أي تغييرات في التقدير على أساس مستقبلي.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٥.٣ استثمارات عقارية

الاستثمارات العقارية هي العقارات المحتفظ بها بهدف تحقيق عائدات من تأجيرها و/أو لزيادة رأس المال، بما في ذلك العقارات قيد الإنشاء لتلك الأغراض. تُقاس الاستثمارات العقارية مبدئياً بالتكلفة بما في ذلك تكاليف المعاملة. تُسجَّل الاستثمارات العقارية، بعد الاعتراف المبدئي، بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وأي خسائر متراكمة للانخفاض في القيمة. يُحتسب الاستهلاك لشطب تكلفة الاستثمارات العقارية باستخدام طريقة القسط الثابت على مدار أعمارها الإنتاجية المقدرة بفترة ٢٥ سنة.

يتم إيقاف الاعتراف بالاستثمارات العقارية إما عندما يتم استبعادها أو عند سحبها نهائياً من الخدمة ويكون من غير المتوقع تحقيق منافع مستقبلية من استبعادها. يتم الاعتراف بالفرق بين صافي متحصلات الاستبعاد والقيمة الدفترية للأصل في بيان الدخل الموحد في الفترة التي يتم فيها إيقاف الاعتراف.

٦.٣ الانخفاض في قيمة الأصول الملموسة

تقوم المجموعة في نهاية كل فترة تقرير بمراجعة القيم الدفترية لأصولها الملموسة لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن هذه الأصول قد تعرضت لخسائر انخفاض القيمة. في حالة وجود ما يُشير إلى ذلك، تُقدّر حينئذٍ القيمة القابلة للاسترداد للأصول بغرض تحديد مدى خسائر انخفاض القيمة (إن وجدت). كما تُقدر المجموعة المبلغ القابل للاسترداد للوحدة المنتجة للنقد التي ينتمي لها الأصل وذلك عندما يتعذر تقدير المبلغ القابل للاسترداد لكل أصل من الأصول.

تتمثل القيمة القابلة للاسترداد في القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع والقيمة من الاستخدام، أيّهما أكبر. عند تقييم القيمة من الاستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال والمخاطر المُحددة للأصل الذي لم يتم تعديل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية له.

ففي حال تقدير المبلغ القابل للاسترداد للأصل (أو الوحدة المنتجة للنقد) بأقل من قيمته الدفترية، فإنه يتم خفض القيمة الدفترية للأصل (الوحدة المنتجة للنقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في بيان الدخل الموحد، ما لم يتم تسجيل الأصل ذي الصلة بقيمة إعادة التقييم، وفي هذه الحالة تُعامل خسائر انخفاض القيمة على أنها انخفاض في قيمة إعادة التقييم.

في حال تم عكس خسائر انخفاض القيمة لاحقاً، فإنه يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل (الوحدة المنتجة للنقد) إلى مقدار التقدير المعدل لقيمته القابلة للاسترداد، وعليه فإن زيادة القيمة الدفترية لا تتجاوز القيمة الدفترية التي كان سيتم تحديدها في حال عدم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة للأصل (الوحدة المنتجة للنقد) في سنواتٍ سابقة. يتم الاعتراف بعكس خسائر انخفاض القيمة ضمن بيان الدخل الموحد.

٧.٣ أصول غير ملموسة

الأصول غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المُحددة المُستحوذ عليها بشكل منفصل تُسجَّل بالتكلفة ناقصاً مقدار الإطفاء المتراكم والخسائر المتراكمة لانخفاض القيمة. يتم الاعتراف بالإطفاء على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لهذه الأصول. تتراوح الأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول غير الملموسة بين ٤ إلى ١٠ سنوات. تتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة وطريقة الإطفاء بنهاية كل فترة تقرير مع احتساب تأثير أي تغييرات في التقديرات على أساس مستقبلي.

٨.٣ مخزون عقاري وخلافه

إن العقارات وغيرها من الأصول المُستحوذ عليها أو المُستعاد ملكيتها مقابل تسوية القروض أو تلك المُشيدة بقصد البيع تُصنَّف كمخزون عقاري وأخرى. وتدرج بالتكلفة (أي القيمة الدفترية للقرض في حالة استعادة ملكية هذه العقارات مقابل تسوية القروض) وصافي القيمة القابلة للتحقيق، أيهما أقل. تتضمن التكلفة تكاليف المعاملة المتكبدة لحيازة تلك العقارات. يمثل صافي القيمة القابلة للتحقيق سعر البيع المقدر للمخزون العقاري والأصول الأخرى ناقصاً جميع التكاليف المقدرة اللازمة لإجراء البيع.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٩.٣ المخصصات

يتم الاعتراف بمخصص ما إذا كان لدى المجموعة، نتيجة لحدث سابق، التزام حالي (قانوني أو ضمني) يمكن تقديره بشكل موثوق، ويكون من المُرجَّح أن يلزم حدوث تدفق خارجي للمنافع الاقتصادية في سبيل تسوية الالتزام. عندما يكون تأثير القيمة الزمنية للمال جوهرياً، يتم تحديد المخصصات عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، بمعدل ما قبل خصم الضريبة، بما يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للمال والمخاطر الخاصة بالالتزام، حيثما يكون مناسباً.

١٠.٣ عقود الإيجار

١.١٠.٣ المجموعة بصفتها الطرف المُستأجِر

تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد يُشكل، أو يتضمن، عقد إيجار عند بدء العقد. وتعترف المجموعة بأصول حق الاستخدام والتزامات الإيجار المقابلة فيما يتعلق بجميع ترتيبات الإيجار التي تكون فيها هي المُستأجر، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل (المصنفة على أنها عقود إيجار مدتها ١٢ شهراً أو أقل) وعقود إيجار الأصول منخفضة القيمة.

بالنسبة لهذه العقود، تعترف المجموعة بدفعات الإيجار كمصروفات تشغيلية على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار ما لم يكن هناك أساس منتظم آخر يكون أكثر واقعية من حيث تمثيل النمط الزمني الذي يتم فيه استهلاك المنافع الاقتصادية من الأصول المؤجرة.

يقاس التزام الإيجار مبدئياً بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار التي لم تُدفع في تاريخ بدء العقد، مخصومة باستخدام المعدل المدرج في عقد الإيجار. وإذا تعذر تحديد هذا المعدل بسهولة، فإن المجموعة تستخدم معدل الفائدة الإضافي.

تتألف دفعات الإيجار المدرجة ضمن قياس التزام الإيجار مما يلي:

- دفعات الإيجار الثابتة (تشمل الدفعات الثابتة من حيث الجوهر)، ناقصاً أي حوافز إيجار؛
- دفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل، تقاس مبدئياً باستخدام المؤشر أو المعدل في تاريخ البدء؛
- المبلغ المتوقع دفعه من قبل المستأجر بموجب ضمانات القيمة المتبقية؛
- سعر الممارسة لخيارات الشراء في حال كان المستأجر متأكداً إلى حد معقول من ممارسة هذا الخيار؛
- ودفعات عن غرامات فسخ عقد الإيجار، إذا كانت شروط الإيجار تتضمن خياراً بفسخ عقد الإيجار.

يُعرض التزام الإيجار ضمن بند "الذمم الدائنة والالتزامات الأخرى" في بيان المركز المالي الموحد.

يقاس التزام الإيجار لاحقاً عن طريق زيادة القيمة الدفترية لبيان الفائدة على التزام الإيجار (باستخدام طريقة الفائدة الفعلية) وعن طريق تخفيض القيمة الدفترية لبيان دفعات الإيجار المسددة.

تعيد المجموعة قياس التزام الإيجار (وتجري التعديل المقابل على أصول حق الاستخدام) عندما:

- تتغير شروط عقد الإيجار أو يحدث تغيير على تقييم مدى استخدام خيار الشراء، وفي هذه الحالة يُعاد قياس التزام الإيجار عن طريق خصم دفعات الإيجار المُعدَّلة باستخدام معدل خصم مُعدّل.
- تتغير دفعات الإيجار بسبب التغيرات في مؤشر أو معدل أو بسبب التغير في الدفعات المتوقعة بموجب ضمانات القيمة المتبقية، وفي هذه الحالات يعاد قياس التزام الإيجار عن طريق خصم دفعات الإيجار المُعدَّلة باستخدام معدل الخصم الأولي (ما لم تتغير دفعات الإيجار بسبب التغير في سعر الفائدة المتغير، وفي هذه الحالة يُستخدم معدل الخصم المعدّل).
- يتم تعديل عقد الإيجار ولا يُحتسب تعديل عقد الإيجار كعقد إيجار منفصل، وفي هذه الحالة يعاد قياس التزام الإيجار عن طريق خصم دفعات الإيجار المُعدَّلة باستخدام معدل الخصم المعدّل.

لم تقم المجموعة بإجراء أي تعديلات من هذا القبيل خلال الفترات المعروضة في هذه البيانات المالية الموحدة.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

١٠.٣ عقود الإيجار (تابع)

١.١٠.٣ المجموعة بصفتها الطرف المُستأجِر (تابع)

تشتمل أصول حق الاستخدام على القياس المبدئي لالتزامات الإيجار المقابلة، ودفعات الإيجار المسددة في أو قبل يوم بدء الإيجار وأي تكاليف مباشرة أولية. وتقاس لاحقاً بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة.

عندما تتكبد المجموعة التزاماً يتعلق بتكاليف تفكيك وإزالة الأصل المستأجر، أو ترميم الموقع الذي يوجد عليه الأصل، أو إعادة الأصل الأساسي إلى الحالة المطلوبة بموجب شروط وأحكام عقد الإيجار، يتم الاعتراف بالمخصص وقياسه وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٧. وتُدرج التكاليف ضمن أصل حق الاستخدام ذي الصلة، ما لم يتم تكبد تلك التكاليف لإنتاج مخزون.

تُستهلك أصول حق الاستخدام على مدى فترة عقد الإيجار أو العمر الإنتاجي للأصول الأساسية، أيهما أقصر.

إذا كان عقد الإيجار ينقل ملكية الأصل الأساسي أو تكلفة أصل حق الاستخدام، وكانت المجموعة تتوقع ممارسة خيار الشراء، فإن أصل حق الاستخدام ذي الصلة يُستهلك على مدى العمر الإنتاجي للأصل الأساسي. ويبدأ الاستهلاك في تاريخ بدء عقد الإيجار.

تُعرض أصول حق الاستخدام ضمن بند "الممتلكات والمعدات" في بيان المركز المالي الموحد.

تطبق المجموعة معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٦ لتحديد ما إذا كان أصل حق الاستخدام قد انخفضت قيمته وتحتسب أي خسائر خاصة بانخفاض القيمة.

الإيجارات المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل، لا تُسجَّل ضمن قياس التزام الإيجار وأصل حق الاستخدام. ويتم الاعتراف بالدفعات ذات الصلة كمصروفات في الفترة التي يقع فيها الحدث أو الحالة التي تؤدي إلى هذه الدفعات.

ومن السبل العملية التي يُجيزها المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ للمستأجر هو عدم فصل العناصر غير الإيجارية، ولكن بدلاً من ذلك يحتسب أي عقد إيجار والعناصر غير الإيجارية المرتبطة به باعتبارها ترتيباً واحداً. ولكن لم تستخدم المجموعة هذا الحل العملي.

٣,١١ التقارير عن القطاعات

القطاع هو عبارة عن عنصر مميز لدى البنك ويكون إما مشاركاً في توفير منتجات أو خدمات (قطاع عمل) أو توفير منتجات أو خدمات ضمن بيئة اقتصادية معينة (قطاع جغرافي)، ويخضع لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك الخاصة بالقطاعات الأخرى. إن إيرادات القطاعات ومصروفات القطاعات وأداء القطاعات تشمل التحويلات التي تتم بين قطاعات العمل وبين القطاعات الجغرافية. يرجى الرجوع للإيضاح رقم ٤٣ حول تقارير قطاعات الأعمال.

١٢.٣ أوراق القبول

تنشأ أوراق القبول عندما تكون المجموعة ملزمة بسداد دفعات مقابل مستندات مسحوبة بموجب اعتمادات مستندية. وبعد القبول، تصبح الأداة التزاماً غير مشروط للمجموعة، ومن ثَم يتم الاعتراف بها كالتزام مالي في بيان المركز المالي الموحد. ومع ذلك، فإن كل ورقة قبول لها حق تعاقدي في الحصول على التعويض من العميل والذي يتم الاعتراف به كأصل مالي.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

١٣.٣ العملات الأجنبية

تُعرَض البيانات المالية المُستقلة لكل منشأة من منشآت المجموعة بالدرهم الإماراتي، وهو عملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تعمل فيها المنشأة (عملتها التشغيلية). ولغرض البيانات المالية الموحدة، يتم عرض النتائج والمركز المالي لكل منشأة بالدرهم الإماراتي، وهو العملة الوظيفية للبنك وعملة عرض البيانات المالية الموحدة.

يتم الاعتراف بالمعاملات المُقوَّمة بعملات أخرى خلاف العملة الوظيفية للمنشأة (العملات الأجنبية) بأسعار الصرف السائدة في تواريخ إجراء تلك المعاملات. هذا وتتم إعادة تحويل البنود النقدية المُقوَّمة بعملات أجنبية في نهاية كل فترة التقرير وفقاً لأسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ. تتم إعادة تحويل البنود غير النقدية المُسجَّلة بالقيمة العادلة والمُقوَّمة بعملات أجنبية، وفقاً لأسعار الصرف السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. لا تتم إعادة تحويل البنود غير النقدية التي يتم قياسها في ضوء التكلفة التاريخية بالعملات الأجنبية. ويتم الاعتراف بفروق الصرف في الدخل الموحد في الفترة التي تنشأ فيها.

١٤.٣ صافي دخل الفوائد والدخل من المنتجات الإسلامية الصافية من التوزيعات على المودعين

يتم الاعتراف بدخل ومصروفات الفوائد لجميع الأدوات المالية باستثناء تلك المُصنَّفة على أنها محتفظ بها للمتاجرة أو تلك المُقاسة أو المُصنَّفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر باستخدام طريقة الفائدة الفعلية لإجمالي القيمة الدفترية للأصول غير المالية التي لم تتعرض لإنخفاض ائتماني أو للتكلفة المُطفأة للالتزامات المالية. بالنسبة للأصول المالية ذات القيمة الائتمانية المنخفضة، يتم احتساب دخل الفوائد من خلال تطبيق معدل الربح الفعلي على التكلفة المطفأة للأصول المالية ذات القيمة الائتمانية المنخفضة (أي إجمالي القيمة الدفترية ناقصاً مخصص خسائر الائتمان المتوقعة).

معدل الربح الفعلي هو المعدل الذي يخصم بدقة التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأداة المالية خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو، حيثما يكون ملائماً، خلال فترة أقصر إلى صافي القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام المالي. يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية مع مراعاة جميع الشروط التعاقدية للأداة.

يتضمن احتساب معدل الربح الفعلي جميع الرسوم المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تكون إضافية والتي تنسب مباشرة إلى ترتيبات الإقراض المحددة وتكاليف المعاملة وجميع العلاوات أو الخصومات الأخرى.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

١٥.٣ صافي دخل الرسوم والعمولات

تحقق المجموعة إيراداتها من الرسوم والعمولات من خلال مجموعة متنوعة من الخدمات المالية المُقدَّمة لعملائها. يعتمد أساس المعالجة المحاسبية للرسوم والعمولات على الأغراض التي يتم تحصيل الرسوم من أجلها، وبالتالي يتم الاعتراف بالإيرادات في بيان الدخل الموحد.

يتم احتساب دخل الرسوم والعمولات على النحو التالي:

- يتم الاعتراف بالدخل المُكتسب من تقديم الخدمات كإيرادات عند الوفاء بالتزامات الأداء
- يتم الاعتراف بالدخل المُكتسب عند إجراء المعاملات/الأنشطة الضخمة كإيرادات عند انجاز تلك المعاملات؛
- الدخل الذي يشكّل جزءًا لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي للأداة المالية يتم الاعتراف به كتعديل على سعر الفائدة الفعلي (يرجى الرجوع إلى ١٤.٣).

العقد المبرم مع العميل الذي ينتج عنه أداة مالية معترف بها في البيانات المالية الموحدة للمجموعة قد يخضع جزئياً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ ويخضع جزئياً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥. إذا كان هذا هو الحال، فإن المجموعة تطبق أولاً المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ لفصل وقياس الجزء من العقد الذي يندرج ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، ثم تطبق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٥ على الجزء المتبقي.

تتعلق الرسوم والإيرادات بشكل أساسي برسوم المعاملات والخدمات التي يتم احتسابها عند استلام الخدمات.

١٦.٣ صافي الإيرادات من الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يشتمل صافي الدخل والفوائد من الأدوات المالية الأخرى المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر على جميع الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية والالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. قررت المجموعة عرض الحركة في القيمة العادلة بالكامل للأصول والالتزامات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في هذا البند، بما في ذلك إيرادات ومصروفات الفائدة وتوزيعات الأرباح ذات الصلة (إن وجدت).

١٧.٣ إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح عند ثبوت الحق في الحصول على الدفعات. ويكون ذلك في تاريخ سابق لتوزيع الأرباح فيما يتعلق بسندات الملكية المدرجة، الذي عادةً ما يكون تاريخ اعتماد المساهمين لتوزيعات الأرباح لسندات الملكية غير المدرجة.

١٨.٣ إيرادات من بيع ممتلكات

تعترف المجموعة بالإيرادات من بيع الممتلكات بناء على نموذج يتكون من خمس خطوات. يتم الاعتراف بالإيرادات عند الوفاء بالتزام الأداء، أي عند انتقال السيطرة بما في ذلك المخاطر والمنافع إلى العميل.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

١٩.٣ الأدوات المالية المشتقة

تتمثل الأداة المالية المشتقة في أداة مالية أو عقد آخر بين طرفين حيث تتوقف فيه الدفعات على التغيرات في سعر أداة مالية أساسية أو أكثر أو معدل أو مؤشر مرجعي مع الخصائص الثلاث التالية:

- حيث تتغير قيمتها وفقاً للتغير في سعر فائدة مُحدد أو سعر الأداة المالية أو أسعار السلع أو أسعار صرف العملات الأجنبية أو مؤشر الأسعار أو المعدلات أو التصنيف الائتماني أو المؤشر الائتماني أو أي تغير آخر، على ألا يكون هذا التغير، في حالة التغير غير المالي، مُقتصر على أحد أطراف العقد (أي: "متغير أساسي").
- هذا ولا تتطلب صافي استثمار أولي أو صافي استثمار أولي أقل مما تتطلبه أنواع العقود الأخرى التى من المتوقع أن تتمتع باستجابة مماثلة للتغيرات في عوامل السوق،
- ويتم تسويتها في تواريخ مُستقبلية.

تدرج المشتقات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة في تاريخ إبرام عقد الأداة المشتقة ويعاد قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير. ويتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة مباشرة في بيان الدخل الموحد.

يتم الاعتراف بالمشتقات المالية ذات القيمة العادلة الموجبة على أنها أصول مالية، ويتم الاعتراف بالمشتقات المالية ذات القيمة العادلة السالبة على أنها التزامات مالية.

لا تتم مقاصة الأصول والالتزامات المُشتقة الناشئة من معاملات مُختلفة إلا إذا كانت هذه المعاملات مع نفس الطرف المقابل هناك حق قانوني في المقاصة وكانت الأطراف تعتزم تسوية التدفقات النقدية على أساس الصافي.

٢٠.٣ عقود الضمانات المالية والاعتمادات المستندية والتزامات القروض غير المسحوبة

تُصدر المجموعة عقود ضمانات مالية واعتمادات مُستندية والتزامات قروض. تتمثل الضمانات المالية في عقود تُلزم المجموعة بدفع مبالغ محددة لتعويض حاملي الضمان عن الخسائر التي يتكبدوها بسبب إخفاق المدين في سداد أي دفعات عند استحقاقها وفقاً لشروط أداة الدين. تتمثل التزامات القروض في التزامات غير قابلة للإلغاء بتقديم انتمان وفقاً لشروط وأحكام متفق عليها مسبقاً.

تقاس عقود الضمان المالي الصادرة من أحد منشآت المجموعة مبدئياً بقيمها العادلة، وإذا لم تكن مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ولا تنشأ عن تحويل أصل مالي، يتم قياسها لاحقاً بالقيمة الأعلى لكل من:

- مبلغ مخصص الخسائر المحدد وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩؛
- والمبلغ المعترف به مبدئياً ناقصاً، حسبما يكون مناسباً، مبلغ الإيرادات المتراكمة المعترف به وفقاً لسياسات الاعتراف بالإيرادات الخاصة بالمجموعة.

تخضع الضمانات المالية لمراجعة دورية بهدف تحديد مخاطر الائتمان التي تتعرض لها وللنظر، إذا كان مُناسباً، فيما إذا كان يلزم رصد مخصص لها. تُحدد مخاطر الائتمان من خلال تطبيق معايير مُماثلة لتلك المعايير الموضوعة من أجل قياس حجم خسائر الانخفاض في قيمة القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي. إذا كانت هناك حاجة لرصد مُخصص مُحدد للضمانات المالية، عندئذٍ، يُعاد تصنيف العمولات غير المُكتسبة المُعترف بها ضمن بند الالتزامات الأخرى في بيان المركز المالي الموحد إلى المُخصص المناسب. تتمثل التزامات القروض غير المسحوبة والاعتمادات المُستندية في الالتزامات التي بموجبها يتعين على البنك، طوال فترة الالتزام، بتقديم قرض ذي شروط وأحكام مُحددة بشكل مُسبق للعميل. وعلى غرار عقود الضمانات المالية، تقع هذه العقود في نطاق متطلبات خسائر الائتمان المُتوقعة.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٢١.٣ مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

تقوم المجموعة بتقديم مكافآت نهاية الخدمة لموظفيها. يرتكز استحقاق هذه المكافآت على آخر راتب حصل عليه الموظف وطول فترة الخدمة شريطة انقضاء الحد الأدنى لفترة الخدمة. تُستحق التكاليف المتوقعة لتلك المكافآت على مدار مدة التوظيف. فيما يتعلق بالموظفين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، تقوم المجموعة بدفع اشتراكات في برنامج المعاشات الحكومية ذات الصلة، والمحتسب كنسبة من رواتب الموظفين. تقتصر التزامات المجموعة على تلك الاشتراكات، التي يتم احتسابها كمصروفات عند استحقاقها.

خطة الاشتراكات المُحددة

خطة المساهمة المحددة هي برنامج مزايا ما بعد التوظيف تم تصميمه من قبل المجموعة للمواطنين الإماراتيين بما يتماشى مع القانون الاتحادي. تضمن هذه الخطة أن تقوم المجموعة بدفع مساهمات محددة وثابتة مسبقاً إلى جهة حكومية معينة، وبذلك تفي بالتزاماتها دون أي مسؤوليات قانونية أو ضمنية إضافية لدفع مبالغ أخرى.

خطة المكافآت المحددة

تتمثل خطة المكافآت المحددة في خطة مكافآت نهاية الخدمة وتختلف عن خطة الاشتراكات المُحددة. إن الالتزام المُعترف به في بيان المركز المالي الموحد فيما يتعلق بخطط المكافآت المُحددة هو القيمة الحالية لالتزام المكافآت المُحددة في نهاية فترة التقرير بجانب التعديلات المتعلقة بتكاليف الخدمات السابقة غير المُعترف بها. يُحتسب التزام المكافآت المُحددة سنوياً من قبل الخبراء الاكتواريين المُستقلين وذلك باستخدام طريقة الوحدة الإضافية المُقدرة. تُحدد القيمة الحالية لالتزام المكافآت المُحددة من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المُقدرة باستخدام معدلات الفائدة لسندات الشركات عالية الجودة المقومة بالعملة التي ستدفع بها المكافآت، والتي لها فترات استحقاق تُقارب فترات التزام المعاشات التقاعدية ذو الصلة.

يتم الاعتراف بعمليات إعادة قياس صافي التزام المكافآت المُحددة، التي تتألف من الأرباح والخسائر الاكتوارية والعوائد على أصول الخطة (باستثناء الفوائد) وتأثير سقف الأصول (باستثناء الفوائد، إن وجدت)، مُباشرة في الدخل الشامل الآخر. بينما يتم الاعتراف بصافي مصروفات الفوائد والمصروفات الأخرى المتعلقة بخطط المكافآت المُحددة ضمن بند تكلفة الموظفين في بيان الدخل الموحد. في حالة تغير مكافآت الخطة أو تخفيضها، يتم الاعتراف مُباشرة بالتغير الناتج في المكافآت المتعلقة بالخدمة السابقة أو بالأرباح أو الخسائر عند التخفيض في الأرباح أو الخسائر. تعترف المجموعة بالأرباح أو الخسائر من تسوية خطة مكافآت محددة عند إجراء التسوية.

٢٢.٣ الأدوات المالية

يتم الاعتراف بالأصول والالتزامات المالية في بيان المركز المالي الموحد للمجموعة عندما تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة.

يتم قياس الأصول والالتزامات المالية المعترف بها مبدئياً بالقيمة العادلة. إن تكاليف المعاملة المرتبطة بشكلٍ مباشر بالاستحواذ على الأصول والالتزامات المالية أو إصدارها (بخلاف الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر) يتم إضافتها إلى أو خصمها من القيمة العادلة للأصول أو الالتزامات المالية، حسبما يكون مناسباً، عند الاعتراف المبدئي. أما تكاليف المعاملة المرتبطة بشكلٍ مباشر بالاستحواذ على الأصول أو الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فيتم الاعتراف بها مباشرة في الأرباح أو الخسائر.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٢٣.٣ الأصول المالية

يتم الاعتراف بكافة الأصول المالية وإيقاف الاعتراف بها بتاريخ المتاجرة عندما تكون عملية شراء وبيع الأصل المالي بموجب عقد تنص شروطه على تسليم الأصل المالي خلال إطار زمني تحدده الأعراف السائدة في السوق ذي الصلة. ويتم قياسها مبدئياً بالقيمة العادلة، زائداً تكاليف المعاملات، باستثناء تلك الأصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. أما تكاليف المعاملة العائدة بشكلٍ مباشر إلى الاستحواذ على الأصول المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فيتم الاعتراف بها مباشرة في الأرباح أو الخسائر.

يجب قياس جميع الأصول المالية المعترف بها التي تقع ضمن نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة على أساس نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصول المالية،

وعلى وجه التحديد:

- أدوات الدين المحتفظ بها في نموذج أعمال هدفه تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية، والتي لها تدفقات نقدية تعاقدية تمثل حصراً دفعات المبلغ الأصلي والفائدة المُستحقة على رصيد المبلغ الأصلي،
- أدوات الدين التي يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج أعمال هدفها جمع التدفقات النقدية التعاقدية وبيع أدوات الدين، والتي يكون لها تدفقات نقدية تعاقدية تمثل حصراً دفعات المبلغ الأساسي والفائدة، يتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل؛
- يتم قياس جميع أدوات الدين الأخرى (مثل أدوات الدين التي تتم إدارتها على أساس القيمة العادلة أو المحتفظ بها للبيع) واستثمارات الأسهم لاحقا بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

ومع ذلك، قد تلجأ المجموعة إلى الخيار/التصنيف النهائي عند الاعتراف المبدئي بالأصول المالية على أساس كل أصل على حدة:

- يجوز للمجموعة أن تختار بشكل نهائي أن تعرض في الدخل الشامل الآخر التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار في حقوق الملكية غير المحتفظ بها للتداول أو التي تمثل مقابلاً طارئاً معترفاً به بواسطة الجهة المستحوذة في اندماج أعمال ينطبق عليه المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣؛ و
- قد تصنف المجموعة نهائياً أداة الدين التي تلبي معايير القياس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر على أنها مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان هذا التصنيف يُزيل أو يقلل بشكل كبير من عدم التطابق المحاسبي (يشار إليه بخيار القيمة العادلة).

١.٢٣.٣ أدوات الدين بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

تقوم المجموعة بتقييم تصنيف وقياس الأصول المالية بناءً على خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصول ونموذج أعمال المجموعة لإدارة الأصول. بالنسبة للأصل الذي يتم تصنيفه وقياسه بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإن شروطه التعاقدية يجب أن تؤدي إلى التدفقات النقدية التي تمثل دفعات حصرية للمبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

لغرض اختبار الدفعات الحصرية للمبالغ الأصلية والفائدة، فإن المبلغ الأصلي يمثل القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي. قد يتغير هذا المبلغ الأصلي على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال، إذا كان هناك تسديد للمبلغ الأصلي). تتكون الفائدة من المقابل للقيمة الزمنية للنقود، وذلك لمخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة زمنية محددة ولمخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى، بالإضافة إلى هامش الأرباح. يتم إجراء تقييم الدفعات الحصرية للمبالغ الأصلية والفائدة بالعملة المقوّم بها الأصل المالي.

التدفقات النقدية التعاقدية التي هي الدفعات الحصرية للمبالغ الأصلية والفائدة تتسق مع ترتيبات الإقراض الأساسية. إن الشروط التعاقدية التي تنطوي على التعرض للمخاطر أو التقلبات في التدفقات النقدية التعاقدية غير المرتبطة بترتيب الإقراض الأساسي، مثل التعرض للتغيرات في أسعار الأسهم أو أسعار السلع، لا تؤدي إلى التدفقات النقدية التعاقدية التي هي الدفعات الحصرية للمبالغ الأصلية والفائدة. يمكن أن يكون الأصل المالي المنشأ أو المشترى عبارة عن ترتيب أساسي للإقراض بغض النظر عما إذا كان قرضاً في شكله القانوني.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٢٣.٣ الأصول المالية (تابع)

١.٢٣.٣ أدوات الدين بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (تابع)

يعد تقييم نماذج الأعمال لإدارة الأصول المالية أمراً أساسياً لتصنيف الأصل المالي. تحدد المجموعة نماذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الأصول المالية معاً لتحقيق هدف أعمال معين. لا يعتمد نموذج العمل الخاص بالمجموعة على نوايا الإدارة فيما يتعلق بأداة فردية، وبالتالي يتم تقييم نموذج العمل عند مستوى تجميع أعلى وليس على أساس كل أداة على حدة.

قد يكون لدى المجموعة أكثر من نموذج أعمال واحد لإدارة أدواتها المالية التي تعكس الطريقة التي تدير بها المجموعة أصولها المالية من أجل تكوين التدفقات النقدية. تحدد برامج أعمال المجموعة ما إذا كانت التدفقات النقدية سوف تنتج عن تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو بيع الأصول المالية أو كلهما.

تأخذ المجموعة في الاعتبار جميع المعلومات ذات الصلة المتاحة عند إجراء تقييم نموذج العمل. ومع ذلك، لا يتم إجراء هذا التقييم على أساس السيناريوهات التي لا تتوقع المجموعة حدوثها بشكل معقول، مثل ما يسمى بسيناريوهات "الحالة الأسوأ" أو "حالة الضغط". تأخذ المجموعة في الاعتبار جميع الأدلة ذات الصلة المتاحة مثل:

- كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال وإبلاغ كبار موظفي الإدارة بالمنشأة؛
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والأصول المالية المحتفظ بها ضمن ذلك النموذج)، وعلى وجه الخصوص الطريقة التي تدار بها تلك المخاطر؛ و
- كيفية تعويض مديري الأعمال (على سبيل المثال ما إذا كان التعويض يستند إلى القيمة العادلة للأصول المدارة أو التدفقات النقدية التعاقدية المتحصلة).

عند الاعتراف المبدئي بالأصل المالي، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كانت الأصول المالية المعترف بها حديثاً جزءاً من نموذج أعمال قائم أو ما إذا كانت تعكس البدء في تفعيل نموذج أعمال جديد. تقوم المجموعة بإعادة تقييم نماذج أعمالها في كل فترة تقرير لتحديد ما إذا كانت نماذج العمل قد تغيرت منذ الفترة السابقة. وفي فترة التقرير الحالية والسابقة، لم تلاحظ المجموعة أي تغيير في نماذج أعمالها.

عند إيقاف الاعتراف بأداة الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم إعادة تصنيف الأرباح/الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر. وفي المقابل، بالنسبة إلى الاستثمار في حقوق الملكية المصنف بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، لا يتم إعادة تصنيف الأرباح/الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر في وقت لاحق إلى الأرباح أو الخسائر ولكن يتم تحويلها ضمن حقوق الملكية. أدوات الدين التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر تخضع لانخفاض القيمة. يُرجى الاطلاع على الإيضاح رقم ١.٣٨.

في فترة التقرير الحالية والسابقة، لم تقم المجموعة بتصنيف أي أداة دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. بالإضافة إلى ذلك، لم تقم المجموعة في فترة التقرير الحالية والسابقة بتطبيق خيار القيمة العادلة وبالتالي لم يتم تصنيف أدوات الدين التي تفي بالتكلفة المطفأة أو معايير القيمة العادلة من خلال الشامل الآخر كما تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

٢.٢٣.٣ أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تتمثل الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في:

- الأصول ذات التدفقات النقدية التعاقدية التي لا تمثل الدفعات الحصرية للمبالغ الأصلية والفوائد؛
- الأصول المحتفظ بها في نموذج أعمال بخلاف المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ بها للتحصيل والبيع؛
- الأصول المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر باستخدام خيار القيمة العادلة.

تقاس هذه الأصول بالقيمة العادلة، مع الاعتراف بأي أرباح أو خسائر ناتجة عن إعادة القياس في الأرباح أو الخسائر. وتُحدد القيمة العادلة بالطريقة المبينة في الإيضاح رقم ٣٩.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٢٣.٣ الأصول المالية (تابع)

٣.٢٣.٣ عمليات إعادة التصنيف

إذا تغير نموذج الأعمال الذي تحتفظ المجموعة بموجبه بأصول مالية، يتم إعادة تصنيف الأصول المالية المتأثرة. تسري متطلبات التصنيف والقياس المتعلقة بالفئة الجديدة بأثر مستقبلي اعتباراً من اليوم الأول من فترة التقرير الأولى التي تعقب التغيير في نموذج الأعمال والذي ينتج عنه إعادة تصنيف الأصول المالية للمجموعة. خلال السنة المالية الحالية والفترة المحاسبية السابقة، لم يكن هناك أي تغيير في نموذج الأعمال الذي تحتفظ فيه المجموعة بأصول مالية وبالتالي لم يتم إجراء إعادة تصنيف. ويؤخذ في الاعتبار التغيرات في التدفقات النقدية التعاقدية في إطار السياسة المحاسبية بشأن "تعديل وإيقاف الاعتراف بالأصول المالية"، يُرجى الاطلاع على الإيضاح رقم ١٠.٢٣.٣.

٤.٢٣.٣ أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية

تُحدد القيمة الدفترية للأصول المالية المقومة بعملة أجنبية بتلك العملة الأجنبية وتحويلها بالسعر الفوري في نهاية كل فترة تقرير. وعلى وجه التحديد:

- بالنسبة للأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة التي لا تشكل جزءاً من علاقة تحوط محددة، يتم الاعتراف بفروق الصرف ضمن الأرباح أو الخسائر.
- بالنسبة لأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر التي ليست جزءاً من علاقة تحوط محددة، يتم الاعتراف بفروق صرف العملات الأجنبية على التكلفة المطفأة لأداة الدين في الأرباح أو الخسائر. ويتم الاعتراف بفروق سعر الصرف الأجنبي الأخرى في الدخل الشامل الآخر ضمن احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات.
- بالنسبة للأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر التي ليست جزءاً من علاقة تحوط محددة، يتم الاعتراف بفروق صرف العملات الأجنبية في الأرباح أو الخسائر.
- أما بالنسبة لأدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم الاعتراف بفروق صرف العملات الأجنبية في الدخل الشامل الآخر ضمن احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات.

٥.٢٣.٣ الإنخفاض في القيمة

تقوم المجموعة بالاعتراف بمخصصات خسائر لخسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (بما في ذلك التزامات القرض وعقود الضمانات المالية). لا يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة لاستثمارات حقوق الملكية.

باستثناء الأصول المالية "المشتراة أو المنشأة ذات القيمة الائتمانية المنخفضة" (التي تؤخذ في الاعتبار بشكل منفصل أدناه)، يجب قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال مخصص خسائر بمبلغ يعادل:

- خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً، أي خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني التي تنتج عن أحداث التعثر في سداد الأدوات المالية التي يحتمل وقوعها في غضون ١٢ شهراً بعد تاريخ التقرير (المشار إليها ضمن المرحلة الأولى)؛
- خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني، أي: خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني الناتجة عن جميع أحداث التعثر في السداد المحتملة على مدى عمر الأداة المالية (يشار إليها ضمن المرحلة الثانية والمرحلة الثالثة).

يجب رصد مخصص خسائر عن كافة خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني بالنسبة للأداة المالية إذا كانت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي. بالنسبة لجميع الأدوات المالية الأخرى، تُقاس خسائر الائتمان المتوقعة بمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً.

خسائر الائتمان المتوقعة هي تقدير مرجح بالاحتمالات للقيمة الحالية لخسائر الائتمان. يتم قياس هذه القيم على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمجموعة بموجب العقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة تلقيها والتي تنشأ عن ترجيح عدة سيناريوهات اقتصادية مستقبلية، مخصومة من معدل الفائدة الفعلي للأصل.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٢٣,٣ الأصول المالية (تابع)

٥,٢٣,٣ الإنخفاض في القيمة (تابع)

- بالنسبة لالتزامات القروض غير المسحوبة، فإن خسائر الائتمان المتوقعة تتمثل في القيمة الحالية بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة إذا قام صاحب التزامات القرض بسحب القرض والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها في حالة سحب القرض؛
- بالنسبة لعقود الضمانات المالية، فإن خسائر الائتمان المتوقعة هي المدفوعات المتوقعة للسداد لصاحب أداة الدين المضمونة ناقصاً أي مبالغ تتوقع المجموعة استلامها من صاحب أداة الدين أو المدين أو أي طرف آخر.

تقوم المجموعة بقياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس فردي، أو على أساس جماعي لمحافظ القروض التي تتقاسم خصائص المخاطر الاقتصادية المماثلة. ويستند قياس مخصص الخسائر إلى القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصل باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي للأصل، بصرف النظر عما إذا كان يُقاس على أساس فردي أو على أساس جماعي.

ويعرض الإيضاح رقم ١.٣٨ المزيد من المعلومات حول قياس خسائر الائتمان المتوقعة، بما في ذلك تفاصيل عن كيفية تجميع الأدوات عندما يتم تقييمها على أساس جماعي.

كما تراعي المجموعة المتطلبات التنظيمية ذات الصلة في سياق المواءمة بينها وبين المعايير الدولية للتقارير المالية، وذلك عند تقييم خسائر الائتمان المتوقعة فيما يتعلق بالتعرضات من المرحلة الثالثة.

٦.٢٣.٣ الأصول المالية التي تعرضت لانخفاض ائتماني

يعتبر أن الأصل المالي قد تعرض 'لانخفاض ائتماني' عند وقوع حدث أو أكثر يكون له تأثير سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة لبند الأصول المالية. يشار إلى الأصول المالية ذات القيمة الائتمانية المنخفضة كأصول المرحلة ٣. تشمل الأدلة على انخفاض القيمة الائتمانية بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية:

- صعوبة مالية كبيرة تواجه المقترض أو الجهة المُصدرة؛
- انتهاك بنود العقد مثل أحداث التعثر في السداد أو التأخر في سداد الدفعات؛
- تنازل من جانب المُقرض للمقترض لأسباب تعاقدية أو اقتصادية تتعلق بالعجز المالي للمقترض، وما كان للمُقرض قبول ذلك في ظل ظروف أخرى؛
- عدم وجود سوق نشطة للأوراق المالية بسبب الصعوبات المالية؛
- شراء أصل مالي بخصم كبير يعكس خسائر الائتمان المتكبدة.

قد لا يكون من الممكن تحديد حدث منفصل فردي، بدلاً من ذلك، قد يكون التأثير المشترك لعدة أحداث قد تتسبب في تحول الأصول المالية إلى منخفضة القيمة الائتمانية. تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت أدوات الدين التي تُمثل الأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر قد انخفضت قيمتها الائتمانية في كل تاريخ تقرير. ولتقييم ما إذا كانت أدوات الدين السيادية والخاصة بالشركات منخفضة القيمة الائتمانية، تضع المجموعة في الاعتبار عوامل مثل عائدات السندات والتصنيف الائتماني وقدرة المقترض على جمع التمويل.

يعتبر القرض منخفض القيمة الائتمانية عند منح تنازل إلى المقترض بسبب تدهور الوضع المالي للمقترض، ما لم يكن هناك دليل على أنه نتيجة لمنح التنازل، فإن خطر عدم تلقي التدفقات النقدية قد انخفض بشكل جوهري ولا توجد مؤشرات أخرى على انخفاض القيمة. بالنسبة للأصول المالية التي يتوقع التنازل عنها ولكن لا يتم منح هذا التنازل، يتم اعتبار الأصول بأنها منخفضة القيمة الائتمانية عندما يكون هناك دليل واضح على انخفاض القيمة الائتمانية بما في ذلك الوفاء بتعريف التعثر في السداد. يشمل تعريف التعثر في السداد (انظر أدناه) عدم احتمال السداد والتوقف عن السداد إذا كانت المبالغ متأخرة لأكثر من ٩٠ يوماً.

٧.٢٣.٣ الأصول المالية المشتراة أو المنشأة التي انخفضت قيمتها الائتمانية

يتم اعتبار الأصول المالية المشتراة أو التي نشأت منخفضة القيمة الائتمانية بطريقة مختلفة لأن الأصل قد انخفضت قيمته عند الاعتراف المبدئي. بالنسبة لهذه الأصول، تقوم المجموعة بالاعتراف بجميع التغيرات التي طرأت على خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني منذ الاعتراف المبدئي كمخصص خسائر مع الاعتراف بأي تغييرات في الأرباح أو الخسائر. يؤدي التغيير الإيجابي لمثل هذه الأصول إلى تحقيق أرباح من انخفاض القيمة.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٢٣,٣ الأصول المالية (تابع)

٨.٢٣.٣ تعريف التعثر في السداد

يعد تعريف التعثر في السداد أمراً هاماً عند تحديد خسائر الائتمان المتوقعة. يستخدم تعريف التعثر في السداد في قياس مبلغ خسائر الائتمان المتوقعة وفي تحديد ما إذا كان مخصص الخسائر يستند إلى خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً أو على مدى العمر الزمني، لأن التعثر في السداد هو أحد مكونات احتمال التخلف عن السداد الذي يؤثر على كل من قياس خسائر الائتمان المتوقعة وتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (يُرجى الاطلاع على الإيضاح رقم ١.٣٨).

تضع المجموعة في الاعتبار الأمور التالية بمثابة حالات لاحتمال التعثر في السداد:

- تعثر المقترض في سداد أي التزامات ائتمانية جوهرية إلى المجموعة لأكثر من ٩٠ يوماً؛ أو
- يكون من غير المحتمل أن يقوم المقترض بدفع التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل.

تتم صياغة تعريف التعثر في السداد بشكل مناسب بحيث يعكس الخصائص المختلفة لأنواع مختلفة من الأصول. تعتبر السحوبات على المكشوف متأخرة السداد بمجرد أن ينتهك العميل حداً موصى به أو تم إعلامه بحد أصغر من المبلغ الحالي القائم.

عند تقييم ما إذا كان من غير المحتمل أن يدفع المقترض التزامه الائتماني، تأخذ المجموعة في الحسبان المؤشرات النوعية والكمية. تعتمد المعلومات التي يتم تقييمها على نوع الأصل، على سبيل المثال في قروض الشركات، فإن المؤشر النوعي المستخدم هو خرق التعهدات، وهو أمر غير مرتبط بقروض الأفراد. إن المؤشرات الكمية، مثل التأخر في السداد وعدم السداد على التزام آخر من نفس الطرف المقابل، هي معطيات رئيسية في هذا التحليل. تستخدم المجموعة مجموعة متنوعة من مصادر المعلومات لتقييم التعثر في السداد والتي يتم تطويرها داخلياً أو الحصول عليها من مصادر خارجية. ينطوي الإيضاح رقم ١.٣٨ على المزيد من التفاصيل.

٩.٢٣.٣ الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

تراقب المجموعة جميع الأصول المالية والتزامات القروض الصادرة وعقود الضمانات المالية التي تخضع لمتطلبات انخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي. إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، سوف تقوم المجموعة بقياس مخصص الخسائر على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني بدلاً من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً. إن السياسة المحاسبية للمجموعة لا تستخدم الوسيلة العملية التي تفيد بأن الأصول المالية ذات مخاطر الائتمان "المنخفضة" في تاريخ التقرير المالي لا يعتبر أنها قد تعرضت لزيادة جوهرية في مخاطر الائتمان. ونتيجة لذلك، تقوم المجموعة بمراقبة جميع الأصول المالية والتزامات القروض الصادرة وعقود الضمانات المالية التي تخضع لانخفاض القيمة لتحري الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأدوات المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي، فإن المجموعة تقارن مخاطر حدوث التعثر في السداد للأداة المالية في تاريخ التقرير استناداً إلى تاريخ الاستحقاق المتبقي للأداة مع وجود خطر حدوث تخلف في السداد متوقع لفترة الاستحقاق المتبقية في تاريخ التقرير الحالي عندما تم الاعتراف بالأداة المالية لأول مرة. عند إجراء هذا التقييم، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية التي تكون معقولة وقابلة للدعم، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات المستقبلية المتوفرة دون تكلفة أو جهد لا مبرر له، بناءً على الخبرة التاريخية للمجموعة وتقييم الخبير للائتمان بما في ذلك المعلومات المستقبلية. يُرجى الاطلاع على الإيضاح رقم ١.٣٨ لمعرفة المزيد من التفاصيل حول المعلومات المُستقبلية.

تمثل السيناريوهات الاقتصادية المتعددة الأساس لتحديد احتمالية التعثر في السداد عند الاعتراف المبدئي وفي تواريخ التقارير اللاحقة. ستؤدي السيناريوهات الاقتصادية المختلفة إلى احتمال مختلف للتخلف عن السداد. ويشكل ترجيح هذه السيناريوهات المختلفة الأساس المتوسط المرجح لاحتمال التعثر في السداد المستخدم لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٢٣.٣ الأصول المالية (تابع)

٩.٢٣.٣ الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (تابع)

بالنسبة لقروض الشركات، تتضمن المعلومات المستقبلية التوقعات المستقبلية للصناعات التي تعمل فيها الأطراف المقابلة للمجموعة، والتي يتم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية ومراكز الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة، بالإضافة إلى دراسة مختلف المصادر الداخلية والخارجية للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة. بالنسبة لقروض الأفراد، تشتمل المعلومات المستقبلية على نفس التوقعات الاقتصادية مثل قروض الشركات مع توقعات إضافية للمؤشرات الاقتصادية المحلية، خاصة للمناطق التي تركز على قطاعات معينة، وكذلك المعلومات الداخلية عن سلوك السداد للعملاء. تقوم المجموعة بتوزيع الأطراف المقابلة على درجة مخاطر ائتمانية داخلية ذات صلة اعتماداً على جودة ائتمانها. تعتبر المعلومات الكمية مؤشراً أساسياً للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وهي تستند إلى التغير في الجدارة الائتمانية للمقترضين التي يتم قياسها من خلال تخفيض التصنيف الذي ينتج عنه احتمال أعلى للتخلف عن السداد وفقا لمعايير التصنيف في المراحل.

تعد حالات احتمالية التعثر في السداد المستخدمة هي احتمالات مستقبلية وتستخدم المجموعة نفس المنهجيات والبيانات المستخدمة لقياس مخصص الخسائر لخسائر الائتمان المتوقعة (يُرجى الاطلاع على الإيضاح ١.٣٨).

وتظهر العوامل النوعية التي تشير إلى زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان في نماذج احتمال التعثر في السداد في الوقت المناسب. ومع ذلك، لا تزال المجموعة تدرس بشكل منفصل بعض العوامل النوعية لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري. بالنسبة لقروض الشركات، هناك تركيز خاص على الأصول المدرجة في "قائمة المراقبة" بالنظر إلى أن التعرض يتم بقائمة المراقبة عندما يكون هناك قلق من تدهور الجدارة الائتمانية للطرف المقابل. بالنسبة لقروض الأفراد، تأخذ المجموعة في الاعتبار توقعات التحمل ودفعات التوقف المؤقت عن السداد ودرجات الائتمان والأحداث مثل البطالة أو الإفلاس أو الطلاق أو الوفاة.

كحالة من حالات التوقف عن السداد، فإنه عندما يصبح الأصل متأخر السداد لمدة ٣٠ يوما، تعتبر المجموعة أن الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان تكون قد حدثت وأن الأصل يندرج في المرحلة ٢ من نموذج انخفاض القيمة، أي: يتم قياس مخصص الخسائر باعتباره خسائر ائتمان متوقعة على مدى العمر الزمني، ما لم يكن لدى المجموعة معلومات معقولة وقابلة للدعم توضح خلاف ذلك.

يتم عرض المزيد من المعلومات حول الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان بالإيضاح رقم ١.٣٨.

١٠.٢٣.٣ تعديل و إيقاف الاعتراف بالأصول المالية

يحدث التعديل في الأصل المالي عندما يتم إعادة التفاوض على الشروط التعاقدية التي تحكم التدفقات النقدية لأصل مالي أو يتم تعديله بطريقة أخرى بين الاعتراف المبدئي وتاريخ استحقاق الأصل المالي. يؤثر التعديل على مبلغ و/أو توقيت التدفقات النقدية التعاقدية سواء بشكل فوري أو في تاريخ مستقبلي. بالإضافة إلى ذلك، سيكون إدخال أو تعديل التعهدات القائمة لقرض قائم بمثابة تعديل حتى إذا لم تؤثر هذه التعهدات الجديدة أو المُعدَّلة بعد على التدفقات النقدية بشكل فوري ولكنها قد تؤثر على التدفقات النقدية اعتماداً على ما إذا كان التعهد تم تلبيته أم لا (على سبيل المثال تغيير في الزيادة في معدل الفائدة الذي ينشأ عندما يتم خرق التعهدات).

تقوم المجموعة بإعادة التفاوض على القروض للعملاء الذين يواجهون صعوبات مالية لتحقيق أقصى درجة من التحصيل وتقليل مخاطر التعثر في السداد. يتم منح تحمل القرض في الحالات التي يكون فيها خطر كبير من التعثر في السداد أو أن يكون التعثر في السداد قد حدث بالفعل ومن المتوقع أن يكون المقترض قادراً على الوفاء بالشروط المُعدَّلة، على الرغم من بذل المقترض لكل الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية. تشمل الشروط المُعدَّلة في معظم الحالات تمديد فترة استحقاق القرض، والتغييرات في توقيت التدفقات النقدية للقرض (سداد المبلغ الأصلي والفائدة)، وتخفيض مبلغ التدفقات النقدية المستحقة (الإعفاء عن سداد المبالغ الأصلية والفائدة) والتعديلات على التعهدات.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٢٣.٣ الأصول المالية (تابع)

١٠.٢٣.٣ تعديل و إيقاف الاعتراف بالأصول المالية (تابع)

عندما يتم تعديل أصل مالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان هذا التعديل يؤدي إلى إيقاف الاعتراف. ووفقاً لسياسة المجموعة، يؤدي التعديل إلى عدم الاعتراف عند نشوء اختلاف كبير في الشروط. لتحديد ما إذا كانت الشروط المُعدَّلة تختلف اختلافاً جوهرياً عن الشروط التعاقدية الأصلية، ترى المجموعة ما يلي:

- أن العوامل النوعية، مثل التدفقات النقدية التعاقدية بعد التعديل، لم تعد دفعات حصرية للمبالغ الأصلية والفائدة أو التغير في العملة أو التغير في الطرف المقابل أو مدى التغير في معدلات الفائدة وتاريخ الاستحقاق والتعهدات. إذا كانت هذه لا تشير بوضوح إلى تعديل جوهري، عندها:
- يتم إجراء تقييم كمي لمقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المتبقية بموجب الشروط الأصلية مع التدفقات النقدية التعاقدية في إطار الشروط المُعدَّلة مع خصم كلا المبلغين بمعدل الفائدة الفعلي الأصلي. إذا كان الفرق في القيمة الحالية جوهرياً، تعتبر المجموعة أن الترتيب مختلف بشكل كبير مما يؤدي إلى إيقاف الاعتراف.

في حالة إيقاف الاعتراف بالأصل المالي، يعاد قياس مخصص الخسائر عن خسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ إيقاف الاعتراف لتحديد صافي القيمة الدفترية للأصل في ذلك التاريخ. إن الفرق بين القيمة الدفترية المُعدَّلة والقيمة العادلة للأصول المالية الجديدة مع الشروط الجديدة سوف يؤدي إلى الأرباح أو الخسائر عند إيقاف الاعتراف. سوف يكون للأصل المالي الجديد مخصص خسائر يتم قياسه على أساس خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً باستثناء الحالات النادرة التي يعتبر فيها القرض الجديد منخفض القيمة الائتمانية. ينطبق ذلك فقط على الحالة التي يتم فيها الاعتراف بالقيمة العادلة للقرض الجديد بخصم كبير من مبلغ المساهمة المعدل لأنه لا يزال هناك مخاطر عالية للتخلف عن السداد لم يتم تحفيضها من خلال التعديل. تقوم المجموعة بمراقبة مخاطر الائتمان للأصول المالية المُعدَّلة من خلال تقييم المعلومات النوعية والكمية، مثل ما إذا كان المقترض في حالة تأخر عن السداد في ظل الشروط الجديدة.

عندما يتم تعديل الشروط التعاقدية لأصل مالي ولا يؤدي التعديل إلى إيقاف الاعتراف، تحدد المجموعة إذا ما زاد خطر الائتمان المالي للأصل بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي من خلال مقارنة:

- احتمال التعثر في السداد على مدى العمر الزمني المتبقي والمقدر بناء على البيانات عند الاعتراف المبدئي ووفقا للشروط التعاقدية الأصلية؛ مع
- احتمال التعثر في السداد في تاريخ التقرير بناء على الشروط المُعدَّلة.

بالنسبة للأصول المالية المُعدَّلة كجزء من سياسة التحمل لدى المجموعة، وفي حال لم ينتج عن التعديل إيقاف الاعتراف، فإن تقدير احتمال التعثر في السداد يعكس قدرة المجموعة على تحصيل التدفقات النقدية المُعدَّلة مع مراعاة خبرة المجموعة السابقة في إجراءات التحمل المماثلة، بالإضافة إلى المؤشرات السلوكية، بما في ذلك أداء السداد لدى المقترض مقابل الشروط التعاقدية المُعدَّلة. إذا بقيت مخاطر الائتمان أعلى بكثير مما كان متوقعاً عند الاعتراف المبدئي، فسيتم قياس مخصص الخسائر بمبلغ يساوي خسائر الائتمان على مدى العمر الزمني. وعموماً، يتم قياس مخصصات الخسائر للقروض التي يتم تحملها فقط على أساس خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً عندما يكون هناك دليل على تحسن سلوك السداد للمقترض بعد التعديل مما يؤدي إلى عكس الزيادة الجوهرية السابقة في مخاطر الائتمان.

عندما لا يؤدي التعديل إلى إيقاف الاعتراف، تقوم المجموعة باحتساب أرباح/خسائر التعديل لمقارنة إجمالي القيمة الدفترية قبل التعديل وبعده (باستبعاد مخصص خسائر الائتمان المتوقعة). ثم تقوم المجموعة بقياس خسائر الائتمان المتوقعة للأصل المالي المعدل، حيث يتم إدراج التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة من الأصل المالي المعدل ضمن عملية حساب عجز السيولة المتوقع من الأصل الأصلي.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٢٣.٣ الأصول المالية (تابع)

١٠.٢٣.٣ تعديل و إيقاف الاعتراف بالأصول المالية (تابع)

لا تقوم المجموعة بإيقاف الاعتراف بأي أصل مالي إلا عندما تنقضي الحقوق التعاقدية في قبض التدفقات النقدية من الأصل (بما في ذلك انقضاء الحقوق من التعديل بشروط مختلفة بشكل أساسي)، أو تقوم بنقل الأصل المالي وجميع مخاطر ومزايا الملكية المرتبطة بالأصل إلى أي طرف آخر بشكلٍ كامل. فإذا لم تقم المجموعة بنقل جميع مخاطر ومزايا الملكية أو الاحتفاظ بها بشكلٍ كامل واستمرت في السيطرة على الأصول المنقولة، تعترف المجموعة بحصتها المتبقية في الأصل وكذلك بالالتزام المتعلق بالمبالغ التي قد تضطر المجموعة لدفعها. أما إذا احتفظت المجموعة بكافة مخاطر ومزايا الملكية لأصل مالي منقول، تستمر المجموعة في الاعتراف بالأصل المالي، وتعترف كذلك بالقروض المرهونة للعائدات المقبوضة.

عند إيقاف الاعتراف بأي أصل مالي بالكامل، فإن الفرق بين القيمة الدفترية للأصل ومبلغ المقابل المستلم والمدين والأرباح/الخسائر المتراكمة التي تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة في حقوق الملكية، يتم الاعتراف به في الأرباح أو الخسائر، مع استثناء الاستثمار في الأسهم المصنف بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، حيث لا يتم إعادة تصنيف الأرباح/الخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى فئة الأرباح أو الخسائر.

عند إيقاف الاعتراف بأحد الأصول المالية دون مجمله (على سبيل المثال عندما تحتفظ المجموعة بخيار إعادة شراء جزء من الأصل المحول)، تقوم المجموعة بتخصيص القيمة الدفترية السابقة للأصل المالي بين الجزء الذي لا تزال تعترف به بموجب الارتباط المستمر، والجزء الذي لم تعد تعترف به على أساس القيم العادلة النسبية لتلك الأجزاء في تاريخ التحويل. إن الفرق بين القيمة الدفترية الموزعة للجزء الذي لم يعد يتم الاعتراف به ومجموع المقابل المستلم للجزء لم يعد معترف به وأي أرباح/خسائر تراكمية تم تخصيصها له والتي تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر يتم الاعتراف به في الأرباح أو الخسائر. يتم تخصيص الأرباح/الخسائر المتراكمة التي تم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر بين الجزء الذي لا يزال معترف به والجزء الذي لم يعد يتم الاعتراف به على أساس القيم العادلة النسبية لتلك الأجزاء. لا ينطبق هذا على الاستثمارات في الأسهم التي تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، حيث أن الأرباح/الخسائر المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر.

١١.٢٣.٣ الشطب

يتم شطب القروض وسندات الدين عندما لا يكون لدى المجموعة توقعات معقولة لاسترداد الأصول المالية (إما بشكل كلي أو جزئي). وهذا هو الحال عندما تقرر المجموعة أن المقترض ليس لديها أصول أو موارد دخل قد تنتج تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب، أو في حالة قروض الأفراد، عندما تكون المبالغ متأخرة السداد لأكثر من ١٨٠ يوما، أيهما أقرب. يشكل الشطب حدثاً لإيقاف الاعتراف. يجوز للمجموعة تطبيق أنشطة التنفيذ على الأصول المالية المشطوبة. ستؤدي عمليات الاسترداد الناتجة عن أنشطة التنفيذ لدى المجموعة إلى تحقيق أرباح من انخفاض القيمة.

١٢.٢٣.٣ عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في بيان المركز المالي الموحد

تم عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في بيان المركز المالي الموحد على النحو التالي:

- بالنسبة للأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للأصول.
- بالنسبة لأدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: لا يتم الاعتراف بأي مخصص خسائر في بيان المركز المالي الموحد نظراً لأن القيمة الدفترية تعادل القيمة العادلة. ومع ذلك، يتم إدراج مخصص الخسائر كجزء من مبلغ إعادة التقييم في احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات.
- بالنسبة لالتزامات القروض وعقود الضمانات المالية: كمخصص.
- عندما تشتمل الأداة المالية على كل من العنصر المسحوب والعنصر غير المسحوب، ولا يمكن للمجموعة تحديد خسائر الائتمان المتوقعة على عنصر الالتزام بالقرض بشكل منفصل عن تلك الخسائر الخاصة بالعنصر المسحوب، تعرض المجموعة مخصص خسائر مجمع لكل من العنصرين. يتم عرض المبلغ المجمع كخصم من القيمة الدفترية الإجمالية للعنصر المسحوب. ويتم عرض أي زيادة في مخصص الخسائر تفوق المبلغ الإجمالي للعنصر المسحوب كمخصص.

٢٤.٣ أدوات حقوق الملكية والالتزامات المالية

يتم تصنيف أدوات حقوق الملكية والديون الصادرة عن مجموعة كيانات إما كحقوق ملكية أو كالتزامات مالية وفقاً لمضمون الترتيبات التعاقدية وتعريفات أداة حقوق الملكية والالتزامات المالية.

١.٢٤.٣ أدوات حقوق الملكية

تتمثل أداة حقوق الملكية في أي عقد يثبت حصة متبقية في أصول منشأة ما بعد خصم كافة التزاماتها. يتم تسجيل أدوات حقوق الملكية الصادرة عن المجموعة بقيمة العائدات المقبوضة، صافية من تكاليف الإصدار المباشرة.

يتم الاعتراف بإعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمجموعة وخصمها مباشرة في حقوق الملكية. ولا يتم تسجيل أي أرباح/خسائر في بيان الأرباح أو الخسائر نتيجة شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أي أدوات حقوق ملكية خاصة بالمجموعة.

٢.٢٤.٣ الالتزامات المالية

الالتزامات المالية هي التزام تعاقدي بتسليم نقد أو أصل مالي آخر أو تبادل أصول مالية أو التزامات مالية مع كيان آخر بشروط قد تكون غير مواتية للمجموعة أو عقد يتم تسويته أو يمكن تسويته في أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمجموعة، وهي عقد غير مشتق تكون المجموعة فيه ملزمة أو قد تكون ملزمة بتسليم عدد متغير من أدوات حقوق الملكية الخاصة بها، أو هي عقد المشتقات على حقوق الملكية الخاصة التي سيتم أو قد يتم تسويتها بخلاف تبادل مبلغ محدد من النقد (أو أصل مالي آخر) لعدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمجموعة.

يتم تصنيف الالتزامات المالية إما التزامات مالية "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو "التزامات مالية أخرى".

١.٢.٢٤.٣ التزامات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تصنف الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عندما يكون الالتزام المالي (١) مقابلاً طارئاً لجهة مستحوذة في اندماج أعمال ينطبق عليه المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣ أو (٢) محتفظا به للمتاجرة أو (٣) مصنفاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يتم تصنيف الالتزام المالي كمحتفظ به للتداول في أي من الحالات التالية:

- إذا تم استحواذه أساساً بغرض إعادة شرائه على المدى القريب؛ أو
- إذا كان يشكل عند الاعتراف المبدئي جزءاً من محفظة الأدوات المالية المحددة التي تديرها المجموعة ويكون هناك نمط فعلي حديث لجني الأرباح منه على المدى القصير؛ أو
- إذا كان أداة مشتقة، فيما عدا الأداة المشتقة التي تمثل عقد ضمان مالي أو أداة تحوط مصنفة وفعالة.

يمكن تصنيف الالتزام المالي بخلاف الالتزام المالي المحتفظ به للتداول أو الذي يمثل مقابلاً طارئاً لجهة مستحوذة في اندماج أعمال وذلك بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف المبدئي في أي من الحالات التالية:

- أن يؤدي هذا التصنيف إلى استبعاد أو التقليل بشكلٍ جوهري من عدم تناسق القياس أو الاعتراف الذي قد ينشأ بأي شكل آخر؛ أو
- أن يشكل الالتزام المالي جزءاً من مجموعة من الأصول المالية أو الالتزامات المالية أو كليهما والذي يتم إدارته وتقييم أدائه على أساس القيمة العادلة، وفقاً لسياسة إدارة المخاطر الموثقة أو استراتيجية الاستثمار لدى المجموعة، ويتم توفير المعلومات عن التجميع داخلياً على هذا الأساس؛ أو
- أن يشكل جزءاً من عقد يحتوي على واحدة أو أكثر من المشتقات المدمجة ويسمح المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ بتصنيف العقد الموحد بأكمله بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تدرج الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة مع الاعتراف بأي أرباح أو خسائر تنشأ عن التغيرات في القيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر إلى الحد الذي لا تكون فيه جزءاً من علاقة تحوط محددة. يشتمل صافي الأرباح أو الخسائر المعترف به في الأرباح أو الخسائر على أي فوائد مدفوعة على الالتزامات المالية.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٢٤,٣ أدوات حقوق الملكية والالتزامات المالية (تابع)

٢,٢٤,٣ الالتزامات المالية (تابع)

٢,٢,٢٤,٣ التزامات مالية أخرى

يتم قياس الالتزامات المالية الأخرى مبدئياً بالقيمة العادلة، بعد خصم تكاليف المعاملة. يتم لاحقاً قياس الالتزامات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

تتمثل طريقة الفائدة الفعلية في طريقة احتساب التكلفة المطفأة للالتزامات المالية وتخصيص مصروفات الفائدة على مدى الفترة ذات الصلة. معدل الفائدة الفعلي المُعدَّل الذي يخصم بشكلٍ دقيق المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة على مدى العمر المتوقع للالتزام المالي أو حيثما يكون ملائماً على مدى فترة أقصر إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف المبدئي.

٣,٢,٢٤,٣ إيقاف الاعتراف بالالتزامات المالية

لا تقوم المجموعة بإيقاف الاعتراف بالالتزامات المالية إلا في حالة واحدة تتمثل في استيفاء التزامات المجموعة أو إلغائها أو انتهاء مدتها. إن الفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي الذي ألغي الاعتراف به والمقابل المدفوع والمستحق يتم الاعتراف به في حساب الأرباح أو الخسائر.

عندما تقوم المجموعة بمبادلة أداة دين بأداة دين مختلفة اختلافاً جوهرياً مع المقرض الحالي، يتم احتساب هذه المبادلة كإطفاء للالتزام المالي الأصلي والاعتراف بالتزام مالي جديد. وبالمثل، تقوم المجموعة بعمليات تعديل جوهرية لبنود الالتزام الحالي أو جزء منه كإطفاء للالتزام المالي الأصلي والاعتراف بالتزام جديد.

٤,٢,٢٤,٣ اتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم بيان الأوراق المالية المباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء ("اتفاقيات إعادة الشراء") في الإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للمجموعة عندما يكون للمنقول إليه الحق تعاقدياً أو عرفياً في بيع الضمانات أو إعادة رهنه، ويتم إدراج التزام الطرف المقابل كوديعة منفصلة. تُسجَّل الأوراق المالية المشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع ("إعادة الشراء العكسي") كقروض ومدينين إما للبنوك أو العملاء، حسبما ينطبق. يتم احتساب الفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء على أنه فائدة ويتم استحقاقها على مدى عمر الاتفاقيات باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

٢٥,٣ استثمارات في شركات زميلة

الشركة الزميلة هي الشركة التي للمجموعة تأثيراً كبيراً عليها وهي ليس بشركة تابعة ولا حصة في مشروع مُشترك. يتمثل التأثير الجوهري في القدرة على المشاركة في قرارات السياسة المالية والتشغيلية في الشركة المستثمر بها وليس فرض سيطرة أو سيطرة مشتركة على تلك السياسات.

أدرجت نتائج الشركات الزميلة وأصولها والتزاماتها في هذه البيانات المالية الموحدة وفقاً لطريقة المحاسبة على أساس حقوق الملكية.

طبقاً لطريقة المحاسبة وفقاً لحقوق الملكية، يتم الاعتراف بأي استثمار في شركة زميلة مبدئياً بالتكلفة في بيان المركز المالي الموجز الموحد، ويتم تعديله لاحقاً للاعتراف بحصة المجموعة في الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر للشركة الزميلة. عندما تتجاوز حصة المجموعة في خسائر شركة زميلة حصتها في تلك الشركة، تقوم المجموعة بإيقاف الاعتراف بحصتها في الخسائر المستقبلية. لا يتم الاعتراف بخسائر إضافية إلا بالقدر الذي تتكبد فيه المجموعة التزامات قانونية أو ضمنية أو سداد دفعات بالنيابة عن الشركة الزميلة أو مشروع مشترك.

تتم المحاسبة عن الاستثمار في شركة زميلة باستخدام طريقة المحاسبة وفقاً لحقوق الملكية وذلك من التاريخ الذي تصبح فيه الشركة المُستثمر فيها شركة زميلة. عند الاستحواذ على استثمار في شركة زميلة أو مشروع مُشترك، يتم الاعتراف بأي زيادة في تكلفة الاستثمار عن حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للأصول والالتزامات التي يُمكن تحديدها في الشركة المُستثمر فيها باعتبارها شهرة تجارية، والتي يتم تضمينها في القيمة الدفترية للاستثمار يتم الاعتراف بأي زيادة في حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للأصول والالتزامات التي يُمكن تحديدها عن تكلفة الاستثمار، بعد إعادة التقييم، فوراً في الأرباح أو الخسائر في الفترة يتم فيها الاستحواذ على الاستثمار.

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

٢٥,٣ استثمارات في شركات زميلة (تابع)

. يتم إدراج الشهرة التجارية المتعلقة بالشركة الزميلة في القيمة الدفترية للاستثمار ولا يتم إطفاؤها أو اختبارها بصورة فردية للتحقق من الانخفاض في القيمة بشكل منفصل.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تُحدد المجموعة ما إذا كانت تقتضي الضرورة الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة لاستثماراتها في الشركة الزميلة. تقوم المجموعة في تاريخ كل تقرير بالتحقق مما إذا كان هناك دليل موضوعي على تعرض الاستثمار في الشركة الزميلة لانخفاض في القيمة. إذا وجد مثل هذا الدليل، تقوم المجموعة باحتساب بمقدار الانخفاض في القيمة على أنه الفرق بين القيمة القابلة للاسترداد من الشركة الزميلة وقيمته الدفترية، ومن ثم تقوم بالاعتراف بالخسائر في بيان الدخل الموحد.

٢٦,٣ الضرائب

تمثل مصروف ضريبة الدخل إجمالي الضريبة المستحقة حالياً والضريبة المؤجلة.

وتستند الضريبة المستحقة حالياً إلى الأرباح الخاضعة للضريبة عن الفترة. تختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن صافي الأرباح حسبما هو موضح في الأرباح أو الخسائر نظراً لكونها تستثني بنود الدخل أو المصروفات الخاضعة للضريبة أو الاستقطاع في سنواتٍ أخرى، كما تستبعد بنود غير قابلة للضريبة او الاستقطاع على الإطلاق. يتم احتساب التزام المجموعة بالضريبة الحالية باستخدام المعدلات الضريبية التي تم تطبيقها أو تشريعها بشكل جوهري في نهاية فترة التقرير. يتم الاعتراف بمخصص ما لتلك الأمور التي تكون فيها تحديد الضريبة أمراً غير مؤكد، ولكن تُعد من المُحتمل أن يكون ثمة تدفقات أموال خارجة مستقبلية لمصلحة الضرائب. ويتم قياس تلك المُخصصات على أفضل تقدير للمبلغ المُتوقع أن يصبح مستحق الدفع. يعتمد التقييم على قرار الخبراء المهنيين للضرائب داخل المجموعة مدعوماً بالخبرة المتمرسة بصدد هذه الأنشطة، كما يستند في بعض الحالات إلى مشورة ضريبية مُستقلة مُتخصصة.

الضرائب المؤجلة هي الضرائب التي يتوقع أن تصير خاضعة للضريبة أو قابلة للاسترداد حسب الفروقات بين القيم الدفترية للأصول والالتزامات في البيانات المالية المرحلية والأوعية الضريبية المقابلة المُستخدمة في احتساب الأرباح الخاضعة للضريبة ويتم احتسابها باستخدام طريقة الالتزام. عادة ما يتم الاعتراف بالتزامات الضريبة المؤجلة عن كل الفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة، في حين يتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة إلى الحد الذي يكون فيه من المحتمل أن تكون هناك أرباح مستقبلية خاضعة للضريبة يمكن استخدامها مقابل الفروقات المؤقتة. يتم الاعتراف بالالتزامات الضريبية المؤجلة عن الفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة الناشئة عن استثمارات في شركات تابعة وشركات زميلة ومصالح في مشروعات مشتركة، إلا إذا كانت المجموعة قادرة على السيطرة على عكس الفروقات المؤقتة ويكون من المحتمل ألا يتم عكسها في المستقبل المنظور.

تخضع القيمة الدفترية للأصول الضريبة المؤجلة إلى المراجعة في تاريخ كل تقرير ويتم تخفيضها إلى الحد الذي يكون فيه من غير المُرجح أن تكون هناك أرباح كافية خاضعة للضريبة للسماح باسترداد الأصول أو جزءٍ منها. يتم احتساب الضريبة المؤجلة وفقاً لمعدلات الضريبة المتوقع تطبيقها في الفترة متى يتم تسوية الالتزام أو تحقيق الأصل وفقاً للقوانين الضريبية والمعدلات التي تم تطبيقها أو من المُقرر تشريعها بشكل جوهري في تاريخ التقرير.

تتم مقاصة أصول والتزامات الضريبة المؤجلة عندما يكون هناك حق قانوني واجب النفاذ بمقاصة الأصول الضريبة الحالية مقابل الالتزامات الضريبة الحالية، وتكون متعلقة بضرائب الدخل المفروضة من قبل نفس مصلحة الضرائب ومتى ترغب المجموعة في تسوية الالتزامات والأصول الضريبة الحالية لها على أساس صافي المبلغ.

يتم الاعتراف بالضرائب الحالية والمؤجلة في الأرباح أو الخسائر، بخلاف متى تتعلق ببنود يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر أو في حقوق الملكية مباشرة، وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بالضرائب الحالية والمؤجلة في الدخل الشامل الآخر أو حقوق الملكية مباشرة على التوالي.

٤. منتجات التمويل والاستثمار الإسلامية وودائع العملاء الإسلامية

بالإضافة إلى المنتجات المصرفية التقليدية، تقدم المجموعة لعملائها منتجات مصرفية معينة لا تحمل فائدة وتتم الموافقة عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية. يتم احتساب جميع المنتجات البنكية الإسلامية والمعاملات ذات الصلة وفقاً للسياسات المحاسبية للأدوات المالية والاعتراف بالإيرادات (يُرجى الإطلاع على الإيضاح رقم ٣).

٤. منتجات التمويل والاستثمار الإسلامية وودائع العملاء الإسلامية (تابع)

١.٤ تعريفات

تستخدم المصطلحات التالية في البيانات المالية الموحدة بالمعاني المحددة لها على النحو التالي:

١.١.٤ المرابحة

عقد بيع تقوم بموجبه المجموعة ("البائع") ببيع أصل لعميلها ("المشتري") على أساس الدفع المؤجل، وذلك بعد أن تشتري الأصل وتحصل على حق وصك ملكيته بحيث يكون البائع قد قام بشراء والاستحواذ على الأصل بناءً على وعد من المشتري بشراء الأصل بعد قيام البائع بشرائه وذلك وفقاً لشروط وأحكام عقد المرابحة. يتكون سعر بيع المرابحة من تكلفة الأصل وهامش أرباح محدد مسبقاً. ويقوم المشتري بدفع سعر بيع المرابحة إلى البائع على أقساط خلال فترة عقد المرابحة كما هو منصوص عليه في العقد.

٤. منتجات التمويل والاستثمار الإسلامية وودائع العملاء الإسلامية (تابع)

٢.١.٤ الإجارة

اتفاق تقوم بموجبه المجموعة ("المؤجر") بتأجير العين لعميلها ("المستأجر") (بعد شراء/اقتناء هذه العين إما من بائع آخر أو من العميل نفسه وفقاً لطلب العميل وبناءً على وعد منه بالاستئجار) مقابل بعض دفعات الإيجار على مدار مدة/فترات إيجار محددة وذلك على أساس بدل إيجار ثابت أو متغير.

يحدد اتفاق الإجارة العين المؤجرة ومدة عقد الإيجار، وكذلك أساس حساب الإيجار وتوقيت دفع الإيجار. ويتعهد المستأجر بموجب هذا الاتفاق بتجديد فترات الإيجار ودفع مبالغ الإيجار وفقاً للجدول الزمني المتفق عليه والصيغة المعمول بها طوال مدة الإيجار.

يحتفظ المؤجر بملكية العين المؤجرة طوال فترة الإيجار. وفي نهاية فترة الإيجار وعند الوفاء بجميع التزامات المستأجر بموجب اتفاق الإجارة، يقوم المؤجر ببيع العين المؤجرة إلى المستأجر بالقيمة الاسمية أو بالهبة من خلال عقد بيع أو هبة منفصل في نهاية فترة الإيجار.

٣.١.٤ الوكالة

اتفاق بين طرفين يكون فيه أحد الطرفين رب المال ("المُوكّل") الذي يقدم مبلغاً معيناً من المال ("رأس مال الوكالة") إلى وكيل ("الوكيل") الذي يستثمر هذا المال بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية بناءً على دراسة الجدوى/خطة الاستثمار المقدمة من الوكيل إلى المُوكّل. ويحق للوكيل الحصول على أجرة ثابتة ("أجرة الوكالة") كمبلغ مقطوع أو نسبة من رأس مال الوكالة. ويجوز منح الوكيل أي مبلغ يزيد أو يتخطى أي معدل عائد متفق عليه مسبقاً كحافز للأداء. ومن حيث المبدأ، يتم توزيع أرباح الوكالة عند الإعلان عنها/توزيعها بواسطة الوكيل.

يتحمل الوكيل الخسائر في حالة تقصيره أو إهماله أو انتهاكه أي من شروط وأحكام اتفاق الوكالة؛ وإلا سيتحمل الموكل الخسائر شريطة أن يحصل الموكل على ما يرضيه من أدلة تفيد بأن هذه الخسائر ناجمة عن قوة قاهرة وأن الوكيل لم يتمكن من التنبؤ بها ولم يستطع أن يمنع العواقب السلبية المترتبة من ذلك على عقد الوكالة. وبموجب اتفاق الوكالة يجوز للمجموعة أن تتصرف إما على أنها مُوكّل أو وكيل بحسب الحالة.

٤,١,٤ الصكوك

شهادات ذات قيمة متساوية تمثل حصصاً غير مجزأة في ملكية أصول ملموسة، منافع، وخدمات أو (في ملكية) أصول لمشروعات محددة أو أنشطة استثمارية خاصة. هي شهادات ضمان مدعومة بأصول تثبت ملكية أصل أو منفعته (عوائده أو فوائده) وتلتزم بمبادئ الشريعة الإسلامية.

٥. الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

يتعين على الإدارة، عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة كما هو مبين في الإيضاح رقم ٣، وضع أحكام وتقديرات وافتراضات حول القيم الدفترية للأصول والالتزامات التي لا تكون متوفرة بوضوح من مصادر أخرى. ومن ثمّ، ترتكز هذه التقديرات وما يرتبط بها من افتراضات على الخبرة السابقة والعوامل الأخرى ذات الصلة، وقد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات.

تتم مراجعة التقديرات وما يتعلق بها من افتراضات على أساس مستمر. يتم الاعتراف بالتعديلات على التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم خلالها تعديل التقديرات إذا كان هذا التعديل لا يمس إلا تلك الفترة أو خلال فترة التعديل والفترات المستقبلية إذا كان لهذا التعديل أثر على الفترات الحالية والمستقبلية.

١.٥ الأحكام الهامة المتخذة في سياق تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة

فيما يلي الأحكام الهامة، باستثناء تلك التي تشمل الأحكام أدناه (التي يتم التعامل معها بشكل منفصل أدناه)، والتي أجرتها الإدارة أثناء عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والتي لها تأثير جوهري على المبالغ المُعترف بها في البيانات المالية الموحدة:

١.١.٥ تقييم نموذج الأعمال

يعتمد تصنيف وقياس الأصول المالية على نتائج اختبار الدفعات الحصرية للمبالغ الأصلية والفائدة واختبار نموذج العمل (يرجى الاطلاع على السياسة المحاسبية للأصول المالية في الإيضاح ٢٣,٣). تحدد المجموعة نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الأصول المالية معاً لتحقيق هدف أعمال معين. يتضمن هذا التقييم الحكم الذي يعكس جميع الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الأصول وقياس أدائها، والمخاطر التي تؤثر على أداء الأصول وكيف تتم إدارتها وكيف يتم تعويض مديري الأصول. تراقب المجموعة الأصول المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والتي تم إيقاف الاعتراف بها قبل استحقاقها لفهم سبب استبعادها وما إذا كانت الأسباب متفقة مع الهدف من الأعمال التي تم الاحتفاظ من خلاله بالأصل. تعتبر المراقبة جزءاً من تقييم المجموعة المتواصل حول ما إذا كان نموذج الأعمال الذي يتم من خلاله الاحتفاظ بالأصول المالية المتبقية مناسباً وإذا لم يكن مناسباً، ما إذا كان هناك تغيير في نموذج الأعمال وبالتالي تغييراً مستقبلياً لتصنيف تلك الأصول.

٢.١.٥ الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

كما هو مبين بالإيضاح رقم ٥.٢٣.٣، فإن خسائر الائتمان المتوقعة يتم قياسها كمخصص يعادل خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً لأصول المرحلة الأولى، أو لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني لأصول المرحلة الثانية أو الثالثة. ينتقل الأصل إلى المرحلة الثانية عندما تكون مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري كبير منذ الاعتراف المبدئي. لا يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ ما الذي يشكل زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان. عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان لأصل ما قد زادت بشكل جوهري، تأخذ المجموعة في الحسبان المعلومات النوعية والكمية التي يمكن الحصول عليها. يُرجى الاطلاع على الإيضاح رقم ١.٣٨ لمزيد من التفاصيل.

٣.١.٥ إنشاء مجموعات الأصول ذات خصائص مخاطر ائتمان مماثلة

عندما يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة. يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم ١.٣٨ لمعرفة تفاصيل عن الخصائص المذكورة في هذا الشأن. تراقب المجموعة مدى ملاءمة خصائص مخاطر الائتمان بشكل مستمر لتقييم ما إذا كانت لا تزال مماثلة. وهذا أمر مطلوب لضمان أنه في حالة تغيير خصائص مخاطر الائتمان، هناك إعادة تقسيم الأصول بشكل مناسب. وقد ينتج عن ذلك إنشاء محافظ جديدة أو نقل أصول إلى محفظة حالية تعكس بشكل أفضل خصائص مخاطر الائتمان المماثلة لتلك المجموعة من الأصول. إن إعادة تقسيم المحافظ والحركة بين المحافظ أكثر شيوعاً عندما تحدث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان (أو عند عكس تلك الزيادة الجوهرية) وبالتالي تنتقل الأصول من خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً إلى خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني أو العكس، ولكن يمكن أن تحدث أيضاً ضمن المحافظ التي يستمر قياسها على نفس الأساس من خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً أو خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني ولكن مبلغ تغييرات خسائر الائتمان المتوقعة يتغير بسبب اختلاف مخاطر الائتمان للمحافظ.

٤.١.٥ النماذج والافتراضات المستخدمة

تستخدم المجموعة نماذج وافتراضات مختلفة في قياس القيمة العادلة للأصول المالية وكذلك في تقدير خسائر الائتمان المتوقعة. يتم تطبيق الحكم في تحديد أنسب نموذج لكل نوع من الأصول، وكذلك لتحديد الافتراضات المستخدمة في هذه النماذج، بما في ذلك الافتراضات التي تتعلق بالمحركات الرئيسية لمخاطر الائتمان. يُرجى الإطلاع على الإيضاح رقم ٢٣,٣ والإيضاح رقم ١.٣٨ لمزيد من التفاصيل عن خسائر الائتمان المتوقعة والإيضاح رقم ٣٩ لمزيد من التفاصيل عن قياس القيمة العادلة.

٥ الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة (تابع)

١.٥ الأحكام الهامة المتخذة في سياق تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة (تابع)

٥.١.٥ الاستثمار في مرجان

تمتلك الشركة الخليجية للاستثمارات العقارية، وهي شركة تابعة للبنك، استثماراً بنسبة ٥٠٪ في شركة مرجان. في سنة ٢٠١٠، أصدرت المحكمة، بناءً على طلب مساهمي شركة مرجان، أمراً بحل الشركة ووافقت على تعيين مصفيين. وحيث أن شركة مرجان تُدار من قبل المصفين، فقد قدرت الشركة الخليجية للاستثمارات العقارية أنها لا تمارس أي سيطرة أو تأثيراً جوهرياً على شركة مرجان وأن الاستثمار في شركة مرجان مصنف كأصول مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

٦.١.٥ طبقت الإدارة أحكاماً جوهرية استنتجت من خلالها أن استثمارات حقوق الملكية الجديدة التي تبلغ قيمتها ٣٧٠ مليون درهم إماراتي لا تستوفي التعريف الوارد في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ بشأن "المحتفظ بها للمتاجرة"، وعليه اتخذت خياراً لا رجعة فيه في وقت الاعتراف المبدئي لحساب الاستثمار في حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. ويستند هذا الحكم إلى الغرض من الاستحواذ (الذي تم تحصيله لتسوية الدين)، بالإضافة إلى أنه عند الاعتراف المبدئي وكما في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، لم تكن هناك أي خطة أو التزام أو توقعات باستبعاد الأسهم في المدى القريب تتعلق بالمركز المالي الحالي للشركة المستثمر فيها، فضلاً عن عدم وجود سوق نشطة، كما أن الاستثمار لا تتم إدارته لتحقيق أرباح على المدى القصير، ولا يتم تقييمه بناء على أساس أداء المتاجرة. وقد أعادت الإدارة تقييم هذه العوامل الآنف ذكرها في تاريخ التقرير وانتهت إلى أن طريقة التصنيف بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر تظل هي الطريقة المناسبة.

٢.٥ المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة

فيما يلي التقديرات الرئيسية التي أجرتها الإدارة أثناء عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والتي لها أكبر الأثر على المبالغ المُعترف بها في البيانات المالية الموحدة:

١.٢.٥ تحديد العدد والتقدير النسبي المُرجّح للسيناريوهات المستقبلية حسب كل نوع من المنتجات/الأسواق وتحديد المعلومات المستقبلية المتعلقة بكل سيناريو

عند قياس خسائر الائتمان المتوقعة، تستخدم المجموعة معلومات مستقبلية معقولة وداعمة، والتي تستند إلى افتراضات عن الحركة المستقبلية لمختلف المحركات الاقتصادية وكيف تؤثر هذه المحركات على بعضها البعض. يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم ١.٣٨ للاطلاع على مزيد من التفاصيل، بما في ذلك تحليل حساسية خسائر الائتمان المتوقعة المُسجَّلة بالنسبة للتغيرات في المعلومات المستقبلية المقدرة.

٢.٢.٥ احتمال التعثر في السداد

يشكل احتمال التعثر في السداد أحد المعطيات الرئيسية عند قياس خسائر الائتمان المتوقعة. إن احتمالية التعثر هي تقدير لاحتمال التعثر خلال نطاق زمني معين، ويشمل احتسابه البيانات السابقة والافتراضات وتوقعات الظروف المستقبلية. يُرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم ١.٣٨ للاطلاع على مزيد من التفاصيل.

٣.٢.٥ الخسائر الناتجة عن التعثر

إن الخسائر الناتجة عن التعثر تقدير للخسائر الناتجة عن التعثر. وتستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع استلامها المقرض، مع الأخذ في الحسبان التدفقات النقدية الناتجة من الضمانات والتعزيزات الائتمانية المتكاملة. يُرجى الاطلاع على الإيضاح رقم ١.٣٨.

٤.٢.٥ قياس القيمة العادلة وعملية التقييم

تقاس بعض الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة لأغراض إعداد التقارير المالية، وتحدد الإدارة أساليب التقييم والمدخلات المناسبة لقياسات القيمة العادلة. عند تقدير القيمة العادلة لأي من الأصول أو الالتزامات، تستعين المجموعة بالبيانات التي يمكن ملاحظتها في السوق بالقدر الذي تكون فيه مدخلات المستوى ١ متوفرة، في حالة عدم توافر مُدخلات المستوى ١، تستخدم المجموعة نماذج التقييم أو تستعين بخبراء تقييم مستقلين مؤهلين لإجراء التقييم، وتعمل الإدارة معهم بشكل وثيق لتطبيق أساليب التقييم ومدخلات النموذج المناسبة. تم الإفصاح في الإيضاح رقم ٣٩ عن المعلومات حول أساليب التقييم والمدخلات المستخدمة في تحديد القيمة العادلة لمختلف الأصول والالتزامات.

٥ الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة (تابع)

٢.٥ المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة (تابع)

٥.٢.٥ انخفاض قيمة الممتلكات والمعدات والاستثمارات العقارية

تحدد المجموعة في تاريخ كل تقرير ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على انخفاض قيمة الممتلكات والمعدات والاستثمارات العقارية.

وتقدّر الإدارة القيمة السوقية للممتلكات بناءً على الظروف السائدة في السوق والمعاملات المقارنة التي يتم إجراؤها بواسطة خبراء تقييم ليس لديهم علاقة بالمجموعة ويتمتعون بمؤهلات ملائمة وخبرة حديثة في تقييم عقارات في المواقع ذات الصلة.

٦. مبالغ نقدية وأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
نقد في الصندوق	٧٨,٧٧١	٦٣,٢٩٢
رصيد مستحق من مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي:		
حساب جاري	٧,١٧٨	-
متطلبات النسبة النقدية القانونية	٧٧٤,٢٥٠	٥١٠,١٤٢
ودائع لليلة واحدة	٩٥٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
	١,٨١٠,١٩٩	١,٥٧٣,٤٣٤

تتمثل متطلبات النسبة النقدية القانونية مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في ودائع احتياطي إلزامي وليست متاحة للاستخدام في العمليات اليومية للمجموعة. يتغير مستوى الاحتياطي المطلوب من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي كل ١٤ يوم. وتحمل الودائع لليلة واحدة معدل فائدة ٣,٦٥٪ سنوياً (٢٠٢٤: ٤,٤٪ سنوياً).

٧. ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
حسابات وودائع تحت الطلب	١٤٦,٧٥٦	٩٦,٠٩٢
قرض لبنوك	١,٢٤٣,٢١٤	٨٣٧,٢٩٠
	١,٣٨٩,٩٧٠	٩٣٣,٣٨٢
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	(٤,٩٢٠)	(٣,٠٢٠)
	١,٣٨٥,٠٥٠	٩٣٠,٣٦٢

يحمل القرض للبنوك فائدة بمعدل ٤,٧٪ إلى ٦,٧٪ سنوياً (٢٠٢٤: ٣,٨٪ إلى ٧,٨٪ سنوياً) وتتراوح فترة استحقاقه بين عام ٢٠٢٦ وعام ٢٠٢٨ (٢٠٢٤: كانت فترة استحقاقه تتراوح بين عام ٢٠٢٥ وعام ٢٠٢٧).

إن التحليل الجغرافي للودائع والأرصدة المستحقة للبنوك مُبيَّن على النحو التالي:

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	١٩٤,٢٥٣	١٣٣,٥٢٨
باقي دول العالم	١,١٩٥,٧١٧	٧٩٩,٨٥٤
	١,٣٨٩,٩٧٠	٩٣٣,٣٨٢
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	(٤,٩٢٠)	(٣,٠٢٠)
	١,٣٨٥,٠٥٠	٩٣٠,٣٦٢

٨ القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
قروض الرهن	٦٢٩,٦٤٢	٥٧٢,٠٧٢
بطاقات ائتمان	٤٠,٠٨٧	٤٦,١٩٢
أخرى	٤٢١,٦١٦	٣٨٥,٩٠٢
	١,٠٩١,٣٤٥	١,٠٠٤,١٦٦
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	(٢٠,٩٠١)	(٢٥,٨٨٨)
صافي قروض الأفراد	**١,٠٧٠,٤٤٤**	**٩٧٨,٢٧٨**
قروض	١٠,٣٥١,٤١١	٨,٣٤١,٥٤٢
سحوبات على المكشوف	١,٢٦٧,١٧٤	١,٦٠٣,٤٤٨
إيصالات أمانة	٤٢٧,٨٩٤	٤٥١,٦٢٤
كمبيالات مخصومة	٣٦٤,٨٥٩	٣٣٧,٤٢٤
	١٢,٤١١,٣٣٨	١٠,٧٣٤,٠٣٨
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	(٧٢٤,٥٤١)	(٧٥٣,٠٤٠)
صافي قروض الشركات	**١١,٦٨٦,٧٩٧**	**٩,٩٨٠,٩٩٨**
المرابحة	٨٣,١٥٥	٢,٦٠٤,٢٨٩
إجارة	١٠٢,٧٦٢	٢٦٥,١٧٧
أخرى	-	٦,٢٦٩
	١٨٥,٩١٧	٢,٨٧٥,٧٣٥
دخل مؤجل	(٣,٣٦٩)	(٦٣,٤٣٢)
	١٨٢,٥٤٨	٢,٨١٢,٣٠٣
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	(١١,٨٦٣)	(١٨٨,٦٦٧)
صافي التمويل الإسلامي	**١٧٠,٦٨٥**	**٢,٦٢٣,٦٣٥**
صافي القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي	**١٢,٩٢٧,٩٢٦**	**١٣,٥٨٢,٩١١**

٩. استثمار في شركات زميلة

فيما يلي تفاصيل الشركات الزميلة للمجموعة كما في نهاية سنة التقرير:

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
استثمار في شركة تيكل هولوجرافيكس مينا هولدينج ليمتد	٢,٥٠٠	٩,٦١٠
استثمار في شركة أرزاق القابضة (شركة خاصة ش.م.خ)	-	-
	٢,٥٠٠	٩,٦١٠
الرصيد في ١ يناير	٩,٦١٠	-
استحواذ خلال السنة	-	١٠,٠٠٠
خسائر انخفاض القيمة	(٦,٩٥٧)	
الحصة في الخسائر	(١٥٣)	(٣٩٠)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٢,٥٠٠	٩,٦١٠

تُحتسب هذه الاستثمارات باستخدام طريقة المحاسبة وفقاً لحقوق الملكية في هذه البيانات المالية الموحدة (إيضاح رقم ٣). في عام ٢٠١٢، توقفت المجموعة عن الاعتراف بحصتها في الخسائر في شركة أرزاق القابضة لعدم وجود التزامات أخرى عليها من تكبد تلك الخسائر. في عام ٢٠٢٥، بلغت الحصة النسبية للمجموعة في خسائر شركة أرزاق القابضة مبلغ لاشيء (٢٠٢٤: ٥٢,٠٠٠ ألف درهم إماراتي). فيما يلي ملخص المعلومات المالية لكل شركة من الشركات الزميلة الهامة للمجموعة:

	تيكل هولوجر افيكس مينا هولدينج ليمتد		أرزاق القابضة (شركة خاصة ش.م.خ)	
	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
إجمالي الأصول	٧,٨٢٦	٨,٤٤٠	٣٣٧	٣٣٧
إجمالي الالتزامات	-	-	١٨,٦٠٨	١٨,٦٠٨
خسائر السنة	(٦١٣)	(١,٥٦٠)	-	(٥٢)

١٠. ذمم مدينة وأصول أخرى

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
أوراق قبول العملاء	٦٠٧,٤٨٣	٤٢٧,٠٦٣
فوائد وأرباح مُستحقة القبض	٤٦,٣٦٩	٣٨,٨١٠
مبالغ مدفوعة مقدماً	١٤,٩١٨	١٣,٦٦٨
مبالغ مُستحقة من شركات التطوير العقاري وغيرها	٣٤٧,٤٢٦	٦٣٦,٢٨٩
مدينون متنوعون وذمم مدينة أخرى	١٦٥,٧٧١	١٨٢,٣١١
	١,١٨١,٩٦٧	١,٢٩٨,١٤١
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	(٦,٢٩٠)	(٤,١٠٤)
	١,١٧٥,٦٧٧	١,٢٩٤,٠٣٧

المبالغ المستحقة من مطور عقاري وجهات أخرى تحمل معدل فائدة يتراوح بين ٠٪ و٤,٥٪ سنويًا (٢٠٢٤: ٠٪ إلى ٣,٥٪ سنويًا)، وتستحق بين عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٨ (٢٠٢٤: بين عامي ٢٠٢٥ و٢٠٢٩).

١١ مخزون عقاري وخلافه

كانت الحركات في المخزون العقاري وأخرى خلال السنة على النحو التالي:

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
الرصيد في ١ يناير	٢١٣,٧٦١	٤٥٨,٦٧٠
إضافات واستعادة ملكية عقارات خلال السنة	١٣٩,٧٣٦	٤١٠,٧٨٦
استبعادات خلال السنة	(٢٧٩,١٨٧)	(٦٥٤,٧٤١)
تعديل صافي القيمة القابلة للتحقيق خلال السنة (إيضاح رقم ٣٢)	٢,٠٥٨	(٩٥٤)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٧٦,٣٦٨	٢١٣,٧٦١

يتمثل كل المخزون العقاري وأخرى للمجموعة في عقارات مملوكة ملكية حرة ويوجد في الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تم التوصل إلى صافي القيمة القابلة للتحقيق من المخزون العقاري وأخرى للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و٢٠٢٤ على أساس التقييمات التي تم إجراؤها في مواعيد التقييم المعنية من قبل خبراء تقييم مستقلين عن المجموعة.

يتمتع خبراء التقييم المستقلون بمؤهلات ملائمة وخبرة حديثة في تقييم عقارات وبنود أخرى في المواقع ذات الصلة.

تم تحديد صافي القيمة القابلة للتحقيق بناء على أسلوب مقارنة عقارات في السوق الذي يعكس أسعار معاملات أجريت حديثاً لعقارات مماثلة أو بناءً على حساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مدعوماً بمقدار الإيجار الحالي ومعدلات الإيجار في السوق لعقارات مماثلة في نفس الموقع.

تم إدراج تعديلات صافي القيمة القابلة للتحقيق في الأرباح أو الخسائر في بند "صافي عكس انخفاض قيمة الأصول غير المالية".

١٢ أوراق مالية استثمارية مقاسة بالقيمة العادلة

صنفت المجموعة الاستثمارات التالية في أدوات حقوق الملكية وصندوق استثماري باعتبارها استثمارات تخطط المجموعة الاحتفاظ بها على المدى البعيد لأسبابٍ استراتيجية.

خصصت المجموعة أيضاً الاستثمار في حصة ملكية في مرجان واستثمارات أخرى كونها استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (يُرجى الإطلاع على إيضاح رقم ٥.١.٥ الخاص باستثمارات في شركة مرجان).

يوضح الجدول أدناه القيمة العادلة لهذه الاستثمارات.

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		
استثمارات في أسهم مدرجة	٣٣,٧٨٦	٣٢,٤٣١
استثمار في أسهم غير مدرجة	٣٩٢,٩٠٣	١٤,٤٨٦
استثمار في صندوق استثماري غير مدرج	٢,٧٠٥	١,٤٠٨
	٤٢٩,٣٩٤	٤٨,٣٢٥
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		
استثمار في أسهم غير مدرجة وغيرها	٣٦٥,٢٥٣	٢٥٩,٤٦٣
	٧٩٤,٦٤٧	٣٠٧,٧٨٨

١٢ أوراق مالية استثمارية مقاسة بالقيمة العادلة (تابع)

فيما يلي تحليل لتركيز الأوراق المالية الاستثمارية المقاسة بالقيمة العادلة بحسب القطاع وحسب المنطقة:

	داخل دولة الإمارات العربية المتحدة		خارج دولة الإمارات العربية المتحدة	
	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
مؤسسات مالية	٢٤,٤٤٨	٢٤,٧٣٠	٢٢,٥٠٢	١٤,٤٨٥
جهات حكومية	٨,٧٥٩	٨,٤٢٦	-	-
العقارات	٧٣٣,٧٣٢	٢٥٥,٧٩١	-	-
أخرى	٥,٢٠٦	٤,٣٥٧	-	-
	٧٧٢,١٤٥	٢٩٣,٣٠٤	٢٢,٥٠٢	١٤,٤٨٥

١٣ أوراق مالية استثمارية مُقاسة بالتكلفة المطفأة

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
استثمار في أدوات الدين	١,٥٩٨,٦٤٨	١,٤٣٦,٨٦٢
استثمارات في صكوك إسلامية	٩٨٠,٤١٩	٨٢٠,٩٥٣
أذونات نقدية	١,٠٥٧,٣٣١	٥٨٠,٤٤٨
	٣,٦٣٦,٣٩٨	٢,٨٣٨,٢٦٣
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	(١٧,٨٩٠)	(١٣,٧٠٢)
	٣,٦١٨,٥٠٨	٢,٨٢٤,٥٦١

تحتفظ المجموعة بهذه الأوراق المالية الاستثمارية بمتوسط عائد من ٢,٦٪ إلى ٨,٦٪ سنوياً (٢٠٢٤: ٢,٧٪ إلى ٨,٦٪ سنوياً). تحمل الأذونات النقدية معدل فائدة يتراوح بين ٣,٩٪ إلى ٤,٥٪ سنوياً (٢٠٢٤: ما بين ٤,٢٪ إلى ٥,٥٪ سنوياً). تم قياس بعض الأصول المالية بالتكلفة المطفأة بقيمة دفترية إجمالية قدرها ٧٧١,٨ مليون درهم إماراتي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ (بقيمة عادلة قدرها ٧٩٢,٣ مليون درهم إماراتي) (٢٠٢٤: بقيمة دفترية قدرها ٤٢٠,٧ مليون درهم إماراتي وقيمة عادلة قدرها ٤٢٣,٦ مليون درهم إماراتي) والتي كانت مضمونة كما في ذلك التاريخ بموجب اتفاقيات إعادة الشراء مع البنوك ("إعادة الشراء") بمبلغ قدره ٧١٩,٤ مليون درهم إماراتي (٢٠٢٤: ٣٨٤,١ مليون درهم إماراتي).

١٤ استثمارات عقارية

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
التكلفة:		
الرصيد في ١ يناير	١٣,٣٢٤	٥٦,٣٥٨
استبعادات خلال السنة	-	(٤٣,٠٣٤)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	١٣,٣٢٤	١٣,٣٢٤
الاستهلاك المتراكم وانخفاض القيمة المتراكم:		
الرصيد في ١ يناير	٥,٩١٤	١٧,٢٦١
استبعادات خلال السنة	-	(١١,٢٥١)
الاستهلاك المحمّل للسنة	٥١٨	٧١٠
صافي المبالغ المعكوسة للانخفاض في القيمة خلال السنة (إيضاح رقم ٣٢)	-	(٨٠٦)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٦,٤٣٢	٥,٩١٤
القيمة الدفترية:		
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٦,٨٩٢	٧,٤١٠

جميع الاستثمارات العقارية التابعة للمجموعة هي عقارات مملوكة ملكية حرة وتقع في دولة الإمارات العربية المتحدة. تصنَّف هذه العقارات على أنها ضمن المستوى ٣ في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة وتبلغ قيمتها العادلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ما قيمته ١١,٥ مليون درهم إماراتي (٢٠٢٤: ١٠,٦ مليون درهم إماراتي).

تم تقييم الاستثمارات العقارية للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ من قبل خبراء تقييم خارجيين مُستقلين ومؤهلين مهنياً ولديهم الاعتمادات المهنية اللازمة، كما يتمتعون بخبرة حديثة في تقييم عقارات في نفس مواقع وفئات الاستثمارات العقارية الخاضعة للتقييم.

١٤ استثمارات عقارية (تابع)

تم تحديد عمليات التقييم بناءً على مقارنة القيمة العادلة/حساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مدعوماً بالإيجار الحالي ومعدلات الإيجار السائدة حالياً في السوق لعقارات مماثلة في نفس الموقع.

معدل الفائدة المستخدم في خصم التدفقات النقدية المستقبلية يعكس تقييمات السوق الحالية حول عدم اليقين من مقدار التدفقات النقدية وتوقيتها.
إن الانخفاض بنسبة ٥٪ في القيمة القابلة للاسترداد قد يؤدي إلى رصد مُخصص للانخفاض في القيمة بمبلغ ٠,٣ مليون درهم إماراتي (٢٠٢٤: ٠,٤ مليون درهم إماراتي).

خلال السنة، سجلت المجموعة إيرادات إيجارات بمبلغ ١,٣ مليون درهم إماراتي (٢٠٢٤: ٠,٢ مليون درهم إماراتي) من الاستثمارات العقارية الواردة ضمن بند دخل تشغيلي آخر.
كما تكبدت المجموعة مصروفات تشغيلية قيمتها ٠,٣ مليون درهم إماراتي (٢٠٢٤: ٠,٤ مليون درهم إماراتي) على الاستثمارات العقارية التي تجني إيرادات إيجارية خلال السنة.

١٥. أصول غير ملموسة

	أنظمة تكنولوجيا المعلومات	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز	الإجمالي
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
التكلفة:			
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٤	١٣٦,٢١٦	-	١٣٦,٢١٦
إضافات خلال السنة	١,٠١٨	١٣,٦٠١	١٤,٦١٩
المُحوَّل من الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز (إيضاح رقم ١٦)	٢,٠١٢	-	٢,٠١٢
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	١٣٩,٢٤٦	١٣,٦٠١	١٥٢,٨٤٦
إضافات خلال السنة	٨٦٦	١٧,١٨٧	١٨,٠٥٣
المُحوَّل من الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز (إيضاح رقم ١٦)	٥,١٥٢	٢,٢٧٣	٧,٤٢٥
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	**١٤٥,٢٦٤**	**٣٣,٠٦١**	**١٧٨,٣٢٥**
الإطفاء المتراكم			
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٤	١٠٩,٠٤٦	-	١٠٩,٠٤٦
الاستهلاك للسنة	٩,٥٤٦	-	٩,٥٤٦
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	١١٨,٥٩٢	-	١١٨,٥٩٢
الاستهلاك للسنة	٨,٦٥٣	-	٨,٦٥٣
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	**١٢٧,٢٤٥**	**-**	**١٢٧,٢٤٥**
القيمة الدفترية:			
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	**١٨,٠١٩**	**٣٣,٠٦١**	**٥١,٠٨٠**
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٢٠,٦٥٤	١٣,٦٠١	٣٤,٢٥٥

١٦. ممتلكات ومعدات

	أرض ومباني مملوكة ملكية حرة ألف درهم إماراتي	تحسينات عقارية ألف درهم إماراتي	أثاث وتجهيزات ومعدات ومركبات ألف درهم إماراتي	أصول حق الاستخدام ألف درهم إماراتي	أعمال رأسمالية قيد الإنجاز ألف درهم إماراتي	الإجمالي ألف درهم إماراتي
التكلفة:						
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٤	٤١,٢٨٥	٣٧,٢١٨	٧٢,٩٩٩	٤٢,٨٢٥	٧,١٧٠	٢٠١,٤٩٧
إضافات خلال السنة	-	٩٥٦	٩,٩٩٠	٩,٩٢٢	١٤,٨٨٢	٣٥,٧٥٠
المُحوَّل من الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز (إيضاح رقم ١٥)	-	-	-	-	(٢,٠١٢)	(٢,٠١٢)
استبعادات خلال السنة	-	-	(٢٤٩)	(١٠,٦٥٣)	-	(١٠,٩٠٢)
تعديلات	-	-	-	-	(٤١٨)	(٤١٨)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٤١,٢٨٥	٣٨,١٧٤	٨٢,٧٤٠	٤٢,٠٩٤	١٩,٦٢٢	٢٢٣,٩١٥
إضافات خلال السنة	-	١٦٣	١,٨٥٢	٤,٧١٣	١١,٥٤٠	١٨,٢٦٨
المُحوَّل من الأعمال الرأسمالية قيد الإنجاز (إيضاح رقم ١٥)	-	-	١,٩١٢	-	(٩,٣٣٧)	(٧,٤٢٥)
استبعادات خلال السنة	-	(١٦٣)	-	(٧,١٢٤)	-	(٧,٢٨٧)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	**٤١,٢٨٥**	**٣٨,١٧٤**	**٨٦,٥٠٤**	**٣٩,٦٨٣**	**٢١,٨٢٥**	**٢٢٧,٤٧١**
الاستهلاك المتراكم وانخفاض القيمة المتراكم:						
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٤	٢,٨٨٢	٢١,١٠١	٦١,٤٢٢	٢١,٦٣٠	-	١٠٧,٠٣٥
الاستهلاك للسنة	١,٦٥٢	٤,٤٥٧	٦,٢١٢	٩,٢٠٨	-	٢١,٥٢٩
استبعادات	-	-	(٢٠٢)	(١٠,٦٥١)	-	(١٠,٨٥٣)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٤,٥٣٤	٢٥,٥٥٨	٦٧,٤٣٢	٢٠,١٨٧	-	١١٧,٧١١
الاستهلاك للسنة	١,٦٥٢	٤,٢٤٩	٦,٢٦٠	٨,٦٩٠	-	٢٠,٨٥١
استبعادات	-	(٨)	-	(٥,٦٤٢)	-	(٥,٦٥٠)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	**٦,١٨٦**	**٢٩,٧٩٩**	**٧٣,٦٩٢**	**٢٣,٢٣٥**	**-**	**١٣٢,٩١٢**
القيمة الدفترية:						
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	**٣٥,٠٩٩**	**٨,٣٧٥**	**١٢,٨١٢**	**١٦,٤٤٨**	**٢١,٨٢٥**	**٩٤,٥٥٩**
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣٦,٧٥١	١٢,٦١٦	١٥,٣٠٨	٢١,٩٠٧	١٩,٦٢٢	١٠٦,٢٠٤

١٧. ودائع وأرصدة مستحقة للبنوك

	٢٠٢٥ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي
حسابات وودائع تحت الطلب	٨٩,٧٥٢	١٧٥,١٨٧
قروض لأجل	٨٢٤,٣٣٦	٦٤٠,٧٤٢
قروض إسلامية بين البنوك	١٨,٦٣٨	٣٦٧,٢٩٠
اتفاقيات إعادة شراء قروض المُبرمة مع البنوك	٧١٩,٣٥٩	٣٨٤,١٧٩
	١,٦٥٢,٠٨٥	١,٥٦٧,٣٩٨

يتراوح متوسط سعر الفائدة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء المذكورة أعلاه المُبرمة مع البنوك ما بين ٤,٢٪ إلى ٤,٣٪ سنوياً (٢٠٢٤: ٤,٩٪ إلى ٥٪ سنوياً). تم الإفصاح عن الضمانات المقدمة كتأمين مقابل قروض إعادة الشراء هذه في إيضاح ١٣ حول البيانات المالية الموحدة.

١٧. ودائع وأرصدة مستحقة للبنوك (تابع)

إن التحليل الجغرافي للودائع والأرصدة المستحقة للبنوك مُبيَّن على النحو التالي:

	٢٠٢٥ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي
داخل دولة الإمارات العربية المتحدة	١,١٥٢,٩٨٩	٥٧٧,٤٤٩
خارج دولة الإمارات العربية المتحدة	٤٩٩,٠٩٦	٩٨٩,٩٤٩
	١,٦٥٢,٠٨٥	١,٥٦٧,٣٩٨

١٨ حسابات العملاء وودائع أخرى

	٢٠٢٥ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي
حسابات جارية	٢,٦٩٢,٨٠٠	٢,٤٨٣,٣٢١
حسابات توفير	٤٧١,٠٥٦	٣٧٠,٦٨٢
ودائع لأجل	١٢,٤٦٧,٢٩٣	١٢,٣٤٨,٥٨٨
أخرى	٢٧٥,٢٢١	٢٢٧,٥٥٦
	١٥,٩٠٦,٣٧٠	١٥,٤٣٠,١٤٧

فيما يلي التحليل الجغرافي لودائع العملاء:

	٢٠٢٥ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي
داخل دولة الإمارات العربية المتحدة	١٥,٤١٨,٠١٢	١٤,٩٧٦,٢٦٩
خارج دولة الإمارات العربية المتحدة	٤٨٨,٣٥٨	٤٥٣,٨٧٨
	١٥,٩٠٦,٣٧٠	١٥,٤٣٠,١٤٧

تشمل حسابات العملاء والودائع الأخرى المذكورة أعلاه حسابات وودائع إسلامية يبلغ مجموعها ٩٢٦,٦ مليون درهم إماراتي (٢٠٢٤: ٣,٣١٧,٦ مليون درهم إماراتي).

١٩. ذمم دائنة والتزامات أخرى

	٢٠٢٥ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي
أوراق قبول العملاء	٦٠٧,٤٨٣	٤٢٧,٠٦٣
فوائد وأرباح مُستحقة الدفع	١١٦,٣٨٦	١٨٤,١١٤
مُخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين (إيضاح رقم ١٩-١)	٥٦,٧٦١	٥٢,٠٤٩
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة على التعرضات غير المُمولة	١٤,٩٨٤	١٤,٨٩١
ضريبة الدخل مستحقة الدفع (إيضاح رقم ١٩-٢)	٣٠,٩١٢	٢٠,٧٩٦
حسابات دائنة ومدينون متنوعون والتزامات أخرى	٢١٩,٤٢٦	١٤٦,١٣٦
	١,٠٤٥,٩٥٢	٨٤٥,٠٤٩

١.١٩ خطط مكافآت التقاعد

خطة الاشتراكات المُحددة

تدفع المجموعة اشتراكات عن موظفيها المؤهلين ويتم التعامل معها على أنها خطط الاشتراكات المُحددة. هذا وقد بلغ المُحمَّل للسنة فيما يتعلق بهذه الاشتراكات ما قيمته ٧ مليون درهم إماراتي (٢٠٢٤: ٥,٤ مليون درهم إماراتي). تم تصنيف المعاشات مُستحقة الدفع البالغ قيمتها ٠,٩ مليون درهم إماراتي ضمن بند التزامات أخرى كما في تاريخ التقرير (٢٠٢٤: ٠,٧ مليون درهم إماراتي).

١.١٩ خطط مكافآت التقاعد (تابع)

خطة المكافآت المحددة

تقدم المجموعة مكافآت نهاية الخدمة لموظفيها المؤهلين. تم إجراء تقييم اكتواري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و٢٠٢٤ للتحقق من القيمة الحالية لالتزامات المكافآت المحددة، وتم تكليف خبير تقييم اكتواري داخل دولة الإمارات العربية المتحدة لتقييم مقدار هذه المكافآت. وتم قياس القيمة الحالية لالتزامات المكافآت المحددة، وما يتصل بها من تكاليف الخدمة الحالية والسابقة، باستخدام طريقة وحدة الائتمان المتوقعة. كانت الافتراضات الرئيسية المستخدمة لأغراض التقييمات على النحو التالي:

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
معدل الخصم	٤,٩١٪	٥,٠٨٪
المعدل المتوقع لزيادة الرواتب	٣,٠٠٪	٣,٠٠٪

فيما يلي الحركات في القيمة الحالية لالتزامات المكافآت المحددة خلال السنة:

	٢٠٢٥ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي
الرصيد في ١ يناير	٥٢,٠٤٩	٤٧,٧٠٦
تكلفة الخدمة	٤,٤٥٣	٥,١٠٣
مصروفات الفوائد	٢,٣٦٩	١,٩٨٥
خسائر إعادة القياس	٥١٧	-
مكافآت مدفوعة خلال السنة	(٢,٦٢٧)	(٢,٧٤٥)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٥٦,٧٦١	٥٢,٠٤٩

تتمثل افتراضات التقييم الهامة المُستخدمة لتحديد التزامات المكافآت المحددة في معدل الخصم والمعدل المتوقع لزيادة الرواتب ومعدل دوران الموظفين. تم تحديد تحليلات الحساسية أدناه بناءً على التغيرات في الافتراضات ذات الصلة المحتمل حدوثها بشكل معقول في نهاية فترة التقرير، مع الحفاظ على ثبات جميع الافتراضات الأخرى.

إذا ارتفع معدل الخصم بمقدار ٥٠ نقطة أساس، سينخفض التزام المكافآت المحددة بنسبة ٤,٠٪ (٢٠٢٤: ٤,٢٪)، في حين أن انخفاض معدل الخصم بمقدار ٥٠ نقطة أساس سيؤدي إلى زيادة الالتزام بنسبة ٤,٢٪ (٢٠٢٤: ٤,٥٪).

وبالمثل، فإن زيادة بمقدار ٥٠ نقطة أساس في معدل النمو المتوقع للرواتب ستؤدي إلى ارتفاع بنسبة ٤,٢٪ في التزام المزايا المحددة (٢٠٢٤: ٤,٤٪)، في حين أن خفضاً بمقدار ٥٠ نقطة أساس في معدل النمو المتوقع للرواتب سيؤدي إلى انخفاض بنسبة ٤٪ في الالتزام (٢٠٢٤: ٤,٢٪).

٢.١٩ ضريبة الدخل

أدى تطبيق نظام ضريبة الشركات الاتحادية في دولة الإمارات العربية المتحدة عام ٢٠٢٣ إلى تحقيق إنجاز جوهري في الإطار المالي للدولة، مما ساهم في مواءمة الدولة مع المعايير الضريبية العالمية وتعزيز التزامها بالشفافية والنمو الاقتصادي المستدام. أصبح المرسوم بقانون اتحادي رقم ٤٧ لسنة ٢٠٢٢ بشأن ضريبة الشركات والأعمال نافذًا اعتبارًا من ١ يونيو ٢٠٢٣، وكان عام ٢٠٢٤ يمثل أول عام كامل للتطبيق.

إن السنة المحاسبية للمجموعة تنتهي في ٣١ ديسمبر، فإن الفترة الضريبية تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٥ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، يجب تقديمها في أو قبل ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٦. إن الدخل الخاضع للضريبة الخاص بالمنشآت التي تقع ضمن نطاق أغراض نظام ضريبة الشركات لدولة الإمارات العربية المتحدة يخضع لضريبة الشركات بمعدل ضريبي ٩٪.

تُقدر رسوم الضريبة عن الفترة المُنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ ما قيمته ١٦,٣ مليون درهم إماراتي (٢٠٢٤: ٢٠,٨ مليون درهم إماراتي) وهي تُمثل معدل الضريبة الفعلي بنسبة ٥,٢%. (٢٠٢٤: ٩,٣٪)

يشمل التزام ضريبة الشركات البالغ ٣٠,٩ مليون درهم إماراتي مبلغ ١٣ مليون درهم إماراتي يتعلق بضريبة القيمة المضافة.

٢٠. رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع للبنك من ١,٧٣٧,٣٨٣,٠٥٠ سهماً بقيمة درهم واحد لكل منهم (٢٠٢٤: ١,٧٣٧,٣٨٣,٠٥٠ سهماً بقيمة درهم واحد لكل سهم). ويحق لكل حامل سهم من الأسهم المدفوعة بالكامل التصويت بصوت عن كل سهم، كما أن له الحق في الحصول على توزيعات أرباح.

٢١. سندات الشق الأول من رأس المال

أصدر البنك في ٢٣ ديسمبر ٢٠١٥ سندات رأس مال الشق الأول ("سندات رأس المال")، من خلال شركة ذات غرض خاص وهي شركة سي بي آي تايير وان برايفت ليمتد، بقيمة بلغت ١٢٥ مليون دولار أمريكي (٤٥٩,١ مليون درهم إماراتي). تعد هذه السندات سندات رأسمالية دائمة وتحمل فائدة بنسبة ٥,٩٩٣٪ سنويًا مُعدلة من النسبة السابقة البالغة ٦,٥٪ سنويًا (محتسبة على أساس متوسط معدل المقايضة لست سنوات بالإضافة إلى ٤,٧١٪ سنويا) خلال "الفترة الأولية". بعد الفترة الأولية، وفي كل تاريخ إعادة تسعير، يتم احتساب الفائدة لفترة إعادة التسعير التالية بمتوسط معدل المقايضة لست سنوات بالإضافة إلى هامش ٤,٧١٪ سنوياً.

تسدد الفائدة على هذه السندات الرأسمالية بشكل نصف سنوي في آخر الفترة. وتُعرف "الفترة الأولية" بالفترة (اعتباراً من وتتضمن يوم) تاريخ الإصدار وحتى (باستثناء يوم) تاريخ الطلب الأول. ويعرف "تاريخ إعادة التسعير" بأنه تاريخ الطلب الأول ونفس اليوم على مدار ست سنوات تالية. ويحق للبنك المطالبة بهذه السندات الرأسمالية في ٢٣ يونيو ٢٠٢٦ وفي كل تاريخ دفع فائدة بعد ذلك، مع مراعاة استيفاء شروط معينة (بما في ذلك شروط الاتفاقية).

تعد سندات الشق الأول من رأس المال دائمة وثانوية وبدون ضمان. ويجوز للبنك اختيار عدم دفع فوائد بناءً على تقديره الخاص، وهذا من جملة شروط أخرى. ولا يحق لحامل تلك السندات الرأسمالية المطالبة بالفائدة، ولا يعد اختيار البنك عدم سداد الفائدة حدثاً من أحداث التخلف عن السداد.

٢٢ الاحتياطيات

١.٢٢ احتياطي قانوني

وفقاً للقانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم ٣٢ لسنة ٢٠٢١ بشأن الشركات التجارية والنظام الأساسي للبنك، يتم سنوياً تحويل ١٠٪ على الأقل من صافي الأرباح السنوية إلى الاحتياطي النظامي حتى يعادل ٥٠٪ من رأس المال المدفوع.

٢.٢٢ احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات

يمثل احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات الأرباح والخسائر المتراكمة الناشئة عند إعادة تقييم الأصول المالية المسجّلة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

٣.٢٢ احتياطي مخصص مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

يتألف احتياطي مخصص مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي مما يلي:

	٢٠٢٥ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي
احتياطي المخصص المحدد	-	-

وفقا لمتطلبات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، يتم تحويل فائض مخصصات إنخفاض قيمة الائتمان المحتسبة وفقاً لمتطلبات المصرف المركزي الزائد عن مخصص خسائر الائتمان المتوقعة الخاص بتعرضات المرحلة الثالثة المُحتسب وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ إلى "احتياطي المخصص المحدد" على أنها تخصيص من الأرباح المُحتجزة. لم يكن هذا الاحتياطي متاحاً لسداد توزيعات الأرباح. ومع ذلك، توقف مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي خلال سنة ٢٠٢٤ عن رصد متطلبات احتياطي المخصص المحدد مما أدى بدوره إلى إعادة كافة المُخصصات المُسجَّلة سابقاً إلى الأرباح المُحتجزة بقيمة ٢٧١,٩ مليون درهم إماراتي بالتوافق مع معايير إدارة مخاطر الائتمان الجديدة.

٢٢ الاحتياطيات (تابع)

٢٢.٣ احتياطي مخصص مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (تابع)

فيما يلي الحركة في هذه الاحتياطيات:

	احتياطي قانوني	احتياطي إعادة تقييم الاستثمار	احتياطي المخصص المحدد لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	الإجمالي
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
٢٠٢٥				
كما في ١ يناير	٣٣٧,٥٣٠	(٤٨,٣٥٨)	-	٢٨٩,١٧٢
الدخل الشامل الآخر	-	١٧,٢١٣	-	١٧,٢١٣
المُحوَّل من الأرباح المحتجزة	٢٩,٤٧٨	-	-	٢٩,٤٧٨
كما في ٣١ ديسمبر	٣٦٧,٠٠٨	(٣١,١٤٥)	-	٣٣٥,٨٦٣
٢٠٢٤				
كما في ١ يناير	٣١٧,٣١٣	(٦٣,٩٢١)	٢٧١,٨٩٩	٥٢٥,٢٩١
الدخل الشامل الآخر	-	٢,٦٣٤	-	٢,٦٣٤
التحويل من/(إلى) الأرباح المحتجزة	٢٠,٢١٧	١٢,٩٢٩	(٢٧١,٨٩٩)	(٢٣٨,٧٥٣)
كما في ٣١ ديسمبر	٣٣٧,٥٣٠	(٤٨,٣٥٨)	-	٢٨٩,١٧٢

٢٣. الحصص غير المسيطرة

إن الحصص غير المسيطرة فيما يتعلق بالشركة التابعة غير المملوكة بالكامل للمجموعة مبينة أدناه.

	نسبة الملكية وحقوق التصويت %		الأرباح المخصصة للحصص غير المسيطرة للسنة		الحصص غير المسيطرة كما في ٣١ ديسمبر	
	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤
			ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
الخليجية للاستثمارات العقارية	٥٣,٠٪	٥٣,٠٪	٤٦,١٥٤	٦٧٦	١٦٦,٨٨٧	١٢٠,٧٣٣
			٤٦,١٥٤	٦٧٦	١٦٦,٨٨٧	١٢٠,٧٣٣

إن المعلومات المالية الموجزة الخاصة بالشركة الخليجية للاستثمارات العقارية التي لها حصص جوهرية غير مسيطرة مبينة أدناه، حيث تُمثِّل هذه المعلومات المالية الموجزة أدناه المبالغ قبل حذف القيود بين شركات المجموعة.

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
أصول متداولة	٣٦٠,٦٢٦	٢٥٥,٧٩١
أصول غير متداولة	-	-
إجمالي الأصول	٣٦٠,٦٢٦	٢٥٥,٧٩١
الالتزامات المتداولة والالتزامات غير المتداولة	٥,٥٥٠	-
حقوق الملكية العائدة إلى مُلاك الشركة الخليجية للاستثمارات العقارية	٣٥٥,٠٧٦	٢٥٥,٧٩١
إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	٣٦٠,٦٢٦	٢٥٥,٧٩١
صافي الدخل من أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	١٠٤,٧٩٢	٢,٠٩٦
أرباح السنة	١٠٤,٧٩٢	٢,٠٩٦
إجمالي الدخل الشامل للسنة	١٠٤,٧٩٢	٢,٠٩٦
إجمالي الدخل الشامل للسنة العائد إلى:		
مُلاك الشركة الخليجية للاستثمارات العقارية	٥٨,٦٣٨	١,٤٢٠
الحصص غير المسيطرة	٤٦,١٥٤	٦٧٦
	١٠٤,٧٩٢	٢,٠٩٦

٢٤. دخل الفوائد

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
قروض وسحوبات على المكشوف	٦٦٤,٧١٦	٧٣٨,٦٤٩
كمبيالات مخصومة	١٠,٠٧٤	١٥,٢٠٨
قروض لبنوك	٥٥,٢٠٦	٥٧,٧٨٢
أدوات دين	١١٤,٩٥٧	١١٩,١٤٩
إيداعات لدى بنوك	٣٩,٧٧٨	٤٧,٦٧٦
	٨٨٤,٧٣١	٩٧٨,٤٦٤

٢٥. إيرادات من أصول تمويلية واستثمارية إسلامية

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
المرابحة	٥١,١٣٨	٤٦,٠٣٧
إجارة	١٦,٠٠٣	٢٣,٩٤٥
صكوك إسلامية	٣٨,٤٤٣	٣٤,٥٢١
	١٠٥,٥٨٤	١٠٤,٥٠٣

٢٦ مصروفات الفائدة

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
ودائع العملاء	٤٦٧,٥٧٧	٥٠٨,٢٣٧
قروض من بنوك	٤٨,٦٠٩	١٠٣,٠٠٠
أخرى	٣,٢٩٩	٢,٦٣٧
	٥١٩,٤٨٥	٦١٣,٨٧٤

٢٧ توزيعات على مودعي الودائع الإسلامية

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
ودائع العملاء الإسلامية	٧٢,٥٠٢	٩٧,٧٨٣
ودائع استثمارية إسلامية من البنوك	٨,٧١٠	٢٧,٣١٣
	٨١,٢١٢	١٢٥,٠٩٦

٢٨. صافي دخل الرسوم والعمولات

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
دخل الرسوم والعمولات:		
عمولة على منتجات التمويل التجاري	٧١,٥٠٤	٥٩,٦٢٢
رسوم خدمات استشارية	٥٠,٨٠٢	٣٨,٤١٦
رسوم إدارة التسهيلات	٣٥,٩٣٩	٢٩,٥١٣
رسوم المقاصة والتسوية	٦,٦١٧	١٠,٧٩١
رسوم متعلقة بالبطاقات الائتمانية	٩,٦٥٩	٨,٩٢٦
رسوم وعمولات على خدمات الحساب والخدمات المصرفية	٨,٨٣٧	٧,٤٧٦
أخرى	٤,٩٧٥	٤,٩٨٨
	١٨٨,٣٣٣	١٥٩,٧٣٢
مصروفات الرسوم والعمولات:		
مصروفات متعلقة بالبطاقات الائتمانية	(١٧,٥١٩)	(١٦,٠٧٥)
أخرى	(٤,٦٢٦)	(٥,٣٢٧)
	(٢٢,١٤٥)	(٢١,٤٠٢)
	١٦٦,١٨٨	١٣٨,٣٣٠

٢٩. دخل تشغيلي آخر، بالصافي

	٢٠٢٥ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي
أرباح صرف العملات الأجنبية	٣١,٥٨٢	٧,٣٧٠
صافي الدخل من أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	٩٤,٨٤٢	٢٠,٣٣٢
أرباح من بيع الأصول المالية	١١٣,٢٧٧	١٩٠,١٩٥
أخرى	٢,٩٤٠	٣,٣٩٨
	٢٤٢,٦٤١	٢٢١,٢٩٥

٣٠ مصروفات عمومية وإدارية

	٢٠٢٥ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي
رواتب ومصروفات ذات علاقة	٢٧٠,٩٩١	٢٥٤,٢٣٠
استهلاك وإطفاء	٣٠,٠٢٥	٣١,٧٨٥
رسوم الاستشارات ورسوم قانونية	١٦,١٩٢	١٧,٠٨٨
تكاليف الصيانة	٢٩,٤١٥	٢٨,٨٢٤
أخرى	٦٧,١٣٢	٤٥,٧٣٧
	٤١٣,٧٥٥	٣٧٧,٦٦٤

لم تُقدَّم أي مُساهمات اجتماعية للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و٢٠٢٤

٣١ صافي عكس/(مُخصص) انخفاض قيمة الأصول المالية

	٢٠٢٥ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي
مُخصص خسائر الائتمان المتوقعة للسنة بعد خصم قيمة المبالغ المعكوسة	(١٠٩,٨٢٣)	(١٤٠,٤٤٨)
صافي المبالغ المستردة مقابل شطب القروض	٤١,٢٥٦	٣٧,٦٧٩
	(٦٨,٥٦٧)	(١٠٢,٧٦٩)

٣٢ صافي (مُخصص)/عكس انخفاض قيمة الأصول غير المالية

	٢٠٢٥ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي
صافي (مُخصص)/عكس المخزون العقاري (إيضاح رقم ١١)	٢,٠٥٨	(٩٥٤)
عكس الانخفاض في قيمة الاستثمارات العقارية (إيضاح رقم ١٤)	-	٨٠٦
	٢,٠٥٨	(١٤٨)

٣٣. مصروف ضريبة الدخل

يُحتسب المصروف المُحمَّل للسنة بناءً على صافي الأرباح المُعدَّلة للسنة بمعدلات الضريبة المطبَّقة. فيما يلي المصروف المُحمَّل على بيان الدخل المُوحَّد للسنة:

	٢٠٢٥ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي
ضريبة الدخل على الشركات		
المُحمَّل للسنة	١٦,٢٨٧	٢٠,٧٩٦
الضريبة المعترف بها في بيان الدخل الشامل الآخر		
الضريبة الحالية في الدخل الشامل الآخر	١,٦٥٢	-

٣٣. مصروف ضريبة الدخل (تابع)

فيما يلي تسوية الضريبة المفروضة على أرباح المجموعة بناءً على أساس المُحاسبة والأرباح وفقاً لقوانين الضرائب:

	٢٠٢٥ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي
الأرباح قبل خصم الضريبة	٣١١,٠٧٣	٢٢٢,٦٥١
الضريبة وفقاً للمعدل الداخلي للشركة البالغ ٩٪	٢٧,٩٦٣	٢٠,٠٣٩
الأثر الضريبي للدخل غير الخاضع للضريبة عند تحديد الأرباح الخاضعة للضريبة	(١٣,٨٤٨)	(٦٦)
الأثر الضريبي للمصروفات غير القابلة للخصم عند تحديد الأرباح الخاضعة للضريبة	٢,١٧٢	٨٢٣
إجمالي مصروف ضريبة الدخل	١٦,٢٨٧	٢٠,٧٩٦
معدل الضريبة الفعلي	٥,٢٪	٩,٣٪
بيان الدخل الشامل الآخر		
بنود لن يُعاد تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر:		
التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	١,٦٩٨	-
إعادة قياس صافي التزامات المكافآت المحددة	(٤٦)	-
رسوم الضريبة	١,٦٥٢	-

٣٤. التزامات محتملة وارتباطات

تلبيةً لاحتياجات العملاء المالية، تلتزم المجموعة بعدة ارتباطات غير قابلة للإلغاء والتزامات محتملة، والتي تشمل ضمانات مالية واعتمادات مُستندية والتزامات أخرى غير مسحوبة لتقديم قرض. بالرغم من أن هذه الالتزامات قد لا تُدرج في بيان المركز المالي الموحد، إلا أنها تتضمن مخاطر ائتمانية وبالتالي فهي تُشكل جزءاً من المخاطر التي تتعرض لها المجموعة بصورة عامة.

١.٣٤ اعتمادات مستندية وضمانات

تلزم الاعتمادات المستندية والضمانات (بما في ذلك الاعتمادات المستندية الاحتياطية) المجموعة بتأدية دفعات بالنيابة عن العملاء في حال وقوع أمر محدد متعلق باستيراد وتصدير البضائع. تحمل الضمانات والاعتمادات المستندية الاحتياطية مخاطر ائتمان شبيهة بمخاطر القروض. إن المبالغ التعاقدية للالتزامات المحتملة مبينة في الجدول التالي حسب الفئة. تمثل المبالغ الواردة في الجدول الحد الأقصى للخسائر المحاسبية التي سيتم الاعتراف بها في نهاية فترة التقرير إذا لم تتمكن الأطراف الأخرى من الأداء وفقاً العقد.

	٢٠٢٥ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي
ضمانات	٤,٣٧٦,٠٦٠	٣,١٩١,٥٢٧
اعتمادات مستندية	٦٢٣,٤٩٦	٤١٩,٣٦٣
	٤,٩٩٩,٥٥٦	٣,٦١٠,٨٩٠

٢.٣٤ ارتباطات أخرى

يوجد لدى المجموعة دائماً التزامات قائمة غير قابلة للإلغاء لتقديم قرض. وتتمثل هذه الالتزامات في تسهيلات قروض معتمدة. وبالنسبة لالتزامات القروض الموضحة في الجدول أدناه، يُفترض أن تكون هذه المبالغ قد تم سدادها بالكامل.

	٢٠٢٥ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي
التزامات القروض	٣,٠٧١,٧٧٠	٢,٠٠٨,٧٤١
التزامات رأسمالية	٤٤,٨٣٦	٤٢,٤٤١
	٣,١١٦,٦٠٦	٢,٠٥١,١٨٢

٣٥. ربحية السهم الأساسية والمخفّضة

تحتسب ربحية السهم بقسمة أرباح السنة العائدة لملاك البنك بعد خصم الفوائد المدفوعة على سندات الشق الأول من رأس المال، على المتوسط المرجح لعدد الأسهم المصدرة خلال الفترة كما يلي:

	٢٠٢٥ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي
أرباح الفترة العائد إلى ملاك البنك	٢٤٨,٦٣٢	٢٠١,١٧٩
خصم: الفائدة على سندات الشق الأول من رأس المال	(٢٧,٥٢٢)	(٢٧,٥٢٠)
صافي الأرباح العائدة إلى المساهمين	٢٢١,١١٠	١٧٣,٦٥٩
المتوسط المرجح لعدد الأسهم المصدرة	١,٧٣٧,٣٨٣	١,٧٣٧,٣٨٣
ربحية السهم* (بالدرهم الإماراتي)	٠,١٣	٠,١٠

*كانت ربحية السهم المُخفَّضة والأساسية هي نفسها للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و٢٠٢٤.

١.٣٦ النقد وما يعادله

يتألف النقد وما يعادله في بيان التدفقات النقدية الموحد من الأرصدة التالية:

	٢٠٢٥ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي
مبالغ نقدية وأرصدة لدى المصرف المركزي (إيضاح رقم ٦)	١,٨١٠,١٩٩	١,٥٧٣,٤٣٤
ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك (إيضاح رقم ٧)	١,٣٨٩,٩٧٠	٩٣٣,٣٨٢
أصول مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة (إيضاح رقم ١٣)	١,٠٥٧,٣٣١	٥٨٠,٤٤٨
	٤,٢٥٧,٥٠٠	٣,٠٨٧,٢٦٤
ناقصاً: احتياطي قانوني لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	(٧٧٤,٢٥٠)	(٥١٠,١٤٢)
ناقصاً: أرصدة مستحقة من البنوك ذات فترة استحقاق أصلية مدتها ٩٠ يوماً أو أكثر	(١,٢٤٣,٢١٤)	(٨٣٧,٢٩٠)
ناقصاً: أصول مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة ذات فترة استحقاق أصلية مدتها ٩٠ يومًا أو أكثر	(٩٥٢,٧٨٠)	(١٧٥,٠٠٠)
	١,٢٨٧,٢٥٦	١,٥٦٤,٨٣٢

٢.٣٦ معاملات غير نقدية:

يُمثّل هذا إضافة بمبلغ ٣٦٤ مليون درهم خلال السنة إلى الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، والتي تم الحصول عليها من خلال تسوية دين.

٣٧. تصنيف الأصول والالتزامات المالية

١.٣٧ الأصول والالتزامات المالية غير المشتقة والمشتقة

	بالقيمة العادلة		بالتكلفة المطفأة		الإجمالي	
	٢٠٢٥ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٥ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٥ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي
الأصول المالية غير المشتقة						
مبالغ نقدية وأرصدة لدى المصرف المركزي	-	-	١,٨١٠,١٩٩	١,٥٧٣,٤٣٤	١,٨١٠,١٩٩	١,٥٧٣,٤٣٤
ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك	-	-	١,٣٨٩,٩٧٠	٩٣٣,٣٨٢	١,٣٨٩,٩٧٠	٩٣٣,٣٨٠
القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي	-	-	١٣,٦٨٥,٢٣١	١٤,٥٥٠,٥٠٧	١٣,٦٨٥,٢٣١	١٤,٥٥٠,٥٠٧
ذمم مدينة وأصول أخرى	-	-	١,١٦١,٣٥٠	١,٢٧٨,٧٧٥	١,١٦١,٣٥٠	١,٢٧٨,٧٧٥
أوراق مالية استثمارية بالقيمة العادلة	٧٩٤,٦٤٧	٣٠٧,٧٨٨	-	-	٧٩٤,٦٤٧	٣٠٧,٧٨٨
أوراق مالية استثمارية مقاسة بالتكلفة المطفأة	-	-	٣,٦٣٦,٣٩٨	٢,٨٣٨,٢٦٣	٣,٦٣٦,٣٩٨	٢,٨٣٨,٢٦٣
	٧٩٤,٦٤٧	٣٠٧,٧٨٨	٢١,٦٨٣,١٤٨	٢١,١٧٤,٣٥٩	٢٢,٤٧٧,٧٩٥	٢١,٤٨٢,١٤٧
أصول مالية مُشتقة - بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	١٦٩٢	١٠,٣٢٤		-	١,٦٩٢	١٠,٣٢٤
	٧٩٦,٣٣٩	٣١٨,١١٢	٢١,٦٨٣,١٤٨	٢١,١٧٤,٣٥٩	٢٢,٤٧٩,٤٨٧	٢١,٤٩٢,٤٧١
الالتزامات المالية غير المشتقة						
أرصدة مستحقة للمصرف المركزي	-	-	-	-	-	-
ودائع وأرصدة مستحقة للبنوك	-	-	١,٦٥٢,٠٨٥	١,٥٦٧,٣٩٨	١,٦٥٢,٠٨٥	١,٥٦٧,٣٩٨
حسابات العملاء وودائع أخرى	-	-	١٥,٩٠٦,٣٧٠	١٥,٤٣٠,١٤٧	١٥,٩٠٦,٣٧٠	١٥,٤٣٠,١٤٧
ذمم دائنة والتزامات أخرى	-	-	٩٤٣,٢٩٥	٧٧٩,٩٦٤	٩٤٣,٢٩٥	٧٧٩,٩٦٤
	-	-	١٨,٥٠١,٧٥٠	١٧,٧٧٧,٥٠٩	١٨,٥٠١,٧٥٠	١٧,٧٧٧,٥٠٩
التزامات مالية مشتقة - بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	٦,٨٢١	٢,١٥٥	-		٦,٨٢١	٢,١٥٥
	٦,٨٢١	٢,١٥٥	١٨,٥٠١,٧٥٠	١٧,٧٧٧,٥٠٩	١٨,٥٠٨,٥٧١	١٧,٧٧٩,٦٦٤

٣٨. إدارة المخاطر المالية

تتعرض المجموعة للمخاطر الرئيسية التالية نتيجة استخدامها للأدوات المالية. إن التعرض لهذه المخاطر وطريقة نشأتها ظل دون تغيير عن السنة السابقة.

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر أسعار الفائدة
- مخاطر السوق
- المخاطر التشغيلية

يوضح القسم التالي سياسات إدارة المخاطر للمجموعة والتي لم يطرأ عليها تغيير عن السنة السابقة.

١.٣٨ مخاطر الائتمان

تشير مخاطر الائتمان إلى مخاطر تكبد المجموعة خسائر مالية بسبب إخفاق العميل أو الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته التعاقدية. إن النشاط الرئيسي المدر للدخل للمجموعة يتمثل في قروض العملاء، وبالتالي فإن مخاطر الائتمان هي المخاطر الرئيسية. تنشأ مخاطر الائتمان بشكل رئيسي من القروض والسلفيات إلى العملاء وكذلك من الأصول التمويلية والاستثمارية الإسلامية والبنوك الأخرى (بما في ذلك الالتزامات ذات الصلة لتقديم القروض أو تسهيلات بطاقات الائتمان)، والاستثمارات في سندات الدين والمشتقات التي تمثل مركزاً للأصول. تضع المجموعة في الاعتبار جميع عناصر التعرض لمخاطر الائتمان مثل مخاطر التعثر في السداد لدى الطرف المقابل والمخاطر الجغرافية ومخاطر القطاع وذلك لأغراض إدارة المخاطر.

١.١.٣٨ إدارة مخاطر الائتمان

تتولى لجنة الائتمان والمخاطر التابعة للمجموعة مسؤولية إدارة مخاطر الائتمان للمجموعة من خلال:

- التأكد من أن المجموعة لديها ممارسات مناسبة لمخاطر الائتمان، والتي تستند إلى الإطار العام لتقبّل المخاطر، بما في ذلك نظام فعال للرقابة الداخلية، لتحديد المخصصات الكافية بشكل ثابت وفقاً للسياسات والإجراءات المُعلنة للمجموعة والمعايير الدولية للتقارير المالية والإرشادات الإشرافية ذات الصلة.
- تحديد وتقييم وقياس مخاطر الائتمان عبر المجموعة، من الأداة الفردية إلى مستوى المحفظة.
- وضع سياسات ائتمانية لحماية المجموعة من المخاطر المحددة بما في ذلك متطلبات الحصول على ضمانات من المقترضين، لإجراء تقييم ائتماني فعال للمقترضين ومراقبة التعرضات بشكل مستمر مقابل حدود المخاطر المقررة بالمجموعة.
- الحد من تركيزات التعرض للمخاطر وفقا لنوع الأصل والأطراف المقابلة ومجالات العمل والتصنيف الائتماني والقطاع الجغرافي وغير ذلك.
- وضع إطار رقابة قوي لهيكل تفويض الصلاحيات فيما يتعلق بالموافقة على التسهيلات الائتمانية وتجديدها.
- وضع نظام تصنيف داخلي لمخاطر المجموعة والحفاظ عليه من أجل تصنيف التعرضات وفقاً لدرجة مخاطر التعثر في السداد. تخضع درجات تصنيف المخاطر للمراجعة بصورة منتظمة.
- وضع والحفاظ على عمليات المجموعة لقياس خسائر الائتمان المتوقعة، بما في ذلك مراقبة مخاطر الائتمان، وإدماج المعلومات المستقبلية والأسلوب المستخدم لقياس خسائر الائتمان المتوقعة.
- التأكد من أن المجموعة لديها سياسات وإجراءات معمول بها للمحافظة بشكل مناسب على النماذج المُستخدمة لتقييم وقياس خسائر الائتمان المتوقعة والتحقق من صحتها.
- إنشاء عملية تقييم وقياس للمخاطر الائتمانية سليمة توفر لها أساساً قوياً للأنظمة والأدوات والبيانات الشائعة لتقييم مخاطر الائتمان وحساب خسائر الائتمان المتوقعة. تقديم المشورة والتوجيه والمهارات المتخصصة لوحدات الأعمال لتعزيز أفضل الممارسات في جميع أنحاء المجموعة لإدارة مخاطر الائتمان.

تقوم إدارة التدقيق الداخلي بإجراء عمليات تدقيق منتظمة للتأكد من أن الضوابط والإجراءات المعمول بها قد تم تصميمها وتنفيذها بشكل كاف.

٣٨ إدارة المخاطر المالية (تابع)

١.٣٨ مخاطر الائتمان (تابع)

٢.١.٣٨ الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

كما هو مبين بالإيضاح رقم ٣، تقوم المجموعة بمراقبة جميع الأصول المالية الخاضعة لمتطلبات انخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي. إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، سوف تقوم المجموعة بقياس مخصص الخسائر على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني بدلاً من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً.

تصنيفات مخاطر الائتمان الداخلية

يتألف إطار تصنيف مخاطر الائتمان للمجموعة من إثنين وعشرين فئة. تعتمد معلومات التصنيف الائتماني على مجموعة من البيانات التي يتم تحديدها للتنبؤ بمخاطر التعثر في السداد وتطبيق حكم الائتمان القائم على الخبرة. وعند التحليل، يتم أخذ طبيعة التعرض ونوع المقترض في الاعتبار. يتم تحديد درجات مخاطر الائتمان باستخدام عوامل نوعية وكمية تدل على مخاطر التعثر في السداد.

يتم تصميم ومعايرة درجات مخاطر الائتمان بحيث تعكس مخاطر التعثر في السداد مع تدهور مخاطر الائتمان. وكلما ازدادت مخاطر الائتمان، تغير الفرق في مخاطر التعثر في السداد بين الدرجات الائتمانية. بالنسبة لكل تعرض، يتم تخصيص درجة مخاطر الائتمان عند الاعتراف المبدئي، استناداً إلى المعلومات المتاحة عن الطرف المقابل. تتم مراقبة جميع التعرضات ويتم تحديث درجة مخاطر الائتمان لتعكس المعلومات الحالية. إجراءات المراقبة المتبعة تعتبر عامة ومصممة حسب نوع التعرض.

تستخدم البيانات التالية عادةً لرصد حالات تعرض المجموعة:

- سجل السداد، بما في ذلك نسب السداد وتحليل التقادم.
- مدى استخدام الحد الممنوح.
- التحمل (سواء المطلوب أو الممنوح).
- التغيرات في الظروف التجارية والمالية والاقتصادية.
- معلومات التصنيف الائتماني المتوفرة من قبل وكالات تصنيف خارجية.
- بالنسبة لمخاطر الأفراد: البيانات الناتجة داخلياً عن سلوك العميل ومقاييس القدرة على التحمل وما إلى ذلك.
- بالنسبة لمخاطر الشركات: المعلومات التي يتم الحصول عليها عن طريق المراجعة الدورية لملفات العملاء بما في ذلك مراجعة البيانات المالية المدققة، وتحليل بيانات السوق مثل أسعار مقايضة التعثر في السداد الائتماني أو السندات المدرجة عند توفرها، وتقييم التغيرات في القطاع الذي يعمل فيه العميل وإلخ.

تستخدم المجموعة درجات مخاطر الائتمان كأحد المعطيات الأساسية لتحديد هيكل آجال احتمال التعثر في السداد مقابل حالات التعرض. تقوم المجموعة بتحصيل معلومات الأداء ومعلومات التعثر في السداد حول تعرضها للمخاطر الائتمانية التي يتم تحليلها وفقا للاختصاص أو المنطقة ووفقا لنوع المنتج والمقترض وكذلك تصنيف مخاطر الائتمان. إن المعلومات المستخدمة مستمدة من مصادر داخلية وخارجية على حد سواء اعتمادا على المحفظة التي تم تقييمها. يقدم الجدول أدناه توضيحا لتصنيف درجات مخاطر الائتمان الداخلية للمجموعة إلى التصنيفات الخارجية.

٣٨ إدارة المخاطر المالية (تابع)

١.٣٨ مخاطر الائتمان (تابع)

٢.١.٣٨ الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (تابع)

درجة الخطورة	الاستهلاك	تصنيف موديز
١	مخاطر ضئيلة إلى معتدلة	Aaa
١+	مخاطر ضئيلة إلى معتدلة	Aa١
٢	مخاطر ضئيلة إلى معتدلة	Aa٢
٢-	مخاطر ضئيلة إلى معتدلة	Aa٣
٣+	مخاطر ضئيلة إلى معتدلة	A١
٣	مخاطر ضئيلة إلى معتدلة	A٢
٣-	مخاطر ضئيلة إلى معتدلة	A٣
٤+	مخاطر ضئيلة إلى معتدلة	Baa١
٤	مخاطر ضئيلة إلى معتدلة	Baa٢
٤-	رقابة قياسية	Baa٣
٥+	رقابة قياسية	Ba١
٥	رقابة قياسية	Ba٢
٥-	رقابة قياسية	Ba٣
٦+	تحت الملاحظة ومراقبة خاصة	B١
٦	تحت الملاحظة ومراقبة خاصة	B٢
٦-	تحت الملاحظة ومراقبة خاصة	B٣
٧+	تحت الملاحظة ومراقبة خاصة	Caa١
٧	تحت الملاحظة ومراقبة خاصة	Caa٢
٧-	تحت الملاحظة ومراقبة خاصة	Caa٣
٨	متعثرة: دون المستوى	Ca - C
٩	متعثرة: مشكوك في تحصيلها	Ca - C
١٠	متعثرة: منخفضة القيمة	Ca - C

تستخدم المجموعة معايير مختلفة لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل كبير لكل محفظة أصول. تشمل المعايير المستخدمة كلا من التغييرات الكمية في حالات احتمال التعثر في السداد وكذلك التغييرات النوعية. يلخص الجدول أدناه بعض المؤشرات النوعية الإرشادية التي تم تقييمها.

المؤشرات النوعية التي تم تقييمها

قروض الأفراد	التغيرات في سلوك الأداء لدى المقترض أو المحفظة (أيام التأخر عن السداد)، نسبة القرض إلى القيمة (قروض الرهن العقاري)، تمديد الآجال الممنوحة، التحمل أو إعادة الهيكلة الفعلية أو المتوقعة، أصحاب العمل المدرجين على القائمة السوداء أو فقدان الوظيفة، التغير المعاكس في الظروف الاقتصادية، القروض غير المضمونة المسددة على دفعة واحدة.
قروض الشركات	تغير جوهري في النتائج التشغيلية للجهة المقترضة، تغير سلبي جوهري في البيئة التنظيمية أو الاقتصادية أو التكنولوجية، التحمل أو إعادة الهيكلة الفعلية أو المتوقعة، العلامات المبكرة لمشكلات للتدفقات النقدية والسيولة، أيام التأخر في السداد، تخفيض التصنيف الداخلي، زيادة جوهرية في التعرض عند التعثر في السداد بسبب التغير في قيمة الضمانات، القروض غير المضمونة المسددة على دفعة واحدة.
مبالغ مستحقة من البنوك	الزيادة الجوهرية في هامش الائتمان، تصنيفات الائتمان الخارجية
أدوات دين	الزيادة الجوهرية في هامش الائتمان، تصنيفات الائتمان الخارجية
عقود الضمانات المالية	الزيادة في مخاطر الائتمان المتعلقة بالأدوات المالية الأخرى للمقترض

٣٨ إدارة المخاطر المالية (تابع)

١.٣٨ مخاطر الائتمان (تابع)

٢.١.٣٨ الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان (تابع)

يتم تقييم التزامات القروض إلى جانب فئة القرض التي تلتزم المجموعة بتوفيرها، أي يتم تقييم الالتزامات الخاصة بتقديم الرهن العقاري باستخدام معايير مماثلة لقروض الرهن العقاري، في حين يتم تقييم الالتزامات لتقديم قرض الشركات باستخدام معايير مماثلة لقروض الشركات.

بصرف النظر عن نتيجة التقييم السابق، تفترض المجموعة أن مخاطر الائتمان على أصل مالي قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي عندما تكون الدفعات التعاقدية متأخرة السداد لأكثر من ٣٠ يوماً، ما لم يكن لدى المجموعة معلومات معقولة وثبوتية تشير إلى خلاف ذلك.

لدى المجموعة إجراءات مراقبة للتأكد من فاعلية المعايير المستخدمة لتحديد الزيادات الجوهرية في مخاطر الائتمان، مما يعني أن الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان يتم تحديدها قبل أن التعرض للتخلف عن السداد أو عندما يصبح الأصل متأخر السداد لمدة ٣٠ يوماً. تقوم المجموعة بإجراء اختبارات دورية وفقا للتحليل التاريخي لتصنيفها للنظر فيما إذا كانت موجبات مخاطر الائتمان التي أدت إلى التعثر في السداد تم إظهارها بدقة في التصنيف في الوقت المناسب.

٣.١.٣٨ دمج المعلومات الاستشرافية

تقوم المجموعة بدمج المعلومات الاستشرافية في كل من تقييمها لما إذا كانت مخاطر الائتمان لأداة ما قد زادت بشكل ملحوظ منذ الاعتراف الأولي بها وقياس خسائر الائتمان المتوقعة. تم تحديد خسائر الائتمان المتوقعة باستخدام ثلاثة سيناريوهات تطلعية – التصاعدي وخط الأساس والعكس. يتم حساب خسائر الائتمان المتوقعة لكل سيناريو ويتم ترجيحه حسب احتمالية حدوث ذلك السيناريو.

استناداً إلى البيانات التاريخية حول مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية المستمدة من قاعدة بيانات موديز، تصوغ المجموعة وجهة نظر "حالة أساسية" للاتجاه المستقبلي للتوقعات الاقتصادية التي تحرك معدلات التعثر في السداد لكل محفظة من الأدوات المالية. يمثل السيناريو الأساسي النتيجة الأكثر ترجيحاً ويتماشى مع المعلومات التي تستخدمها المجموعة لأغراض أخرى مثل التخطيط الاستراتيجي وإعداد الميزانية وأنشطة الأعمال الأخرى. السيناريو المعاكس يمثل نتائج أكثر تشاؤما، في حين يمثل السيناريو التصاعدي سيناريو يتفوق فيه عنصر الاقتصاد على خط الأساس.

أعادت المجموعة تطوير نماذج الاقتصاد الكلي لدمج أحدث البيانات والتغيرات في المحفظة. وباستخدام منهجية قوية لنمذجة الاقتصاد الكلي، حددت المجموعة ووثقت عوامل الاقتصاد الكلي الرئيسية التي تدفع التغيير في معدلات التعثر في السداد لكل محفظة من الأدوات المالية. بعد بيانات وتوقعات الاقتصاد الكلي المستمدة من قاعدة بيانات موديز، استخدمت المجموعة من قبل المجموعة لدمج المعلومات الاستشرافية في هيكل المدة لكل من احتمالية التعثر والخسائر الناتجة عن التعثر المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة:

- الحسابات القومية: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المحتمل (بالمليار درهم إماراتي لعام ٢٠١٠)
- نسبة إشغال الفنادق (٪) - أبوظبي
أسعار العقارات السكنية: جميع المساكن، (كان المؤشر القياسي لعام ٢٠١٠ = ١٠٠) - أبوظبي
- أسعار العقارات السكنية: جميع المساكن، (كان المؤشر القياسي لعام ٢٠١٠ = ١٠٠) - أبوظبي
- أسعار العقارات السكنية: جميع المساكن (درهم إماراتي للمتر المربع) - دبي
- أسعار العقارات السكنية: جميع المساكن (٢٠١٠ درهم إماراتي للمتر المربع) - أبوظبي
- مؤشر أسعار المستهلك (مؤشر ٢٠٢١ = ١٠٠)
- مؤشر أسعار الأسهم: المؤشر العام لسوق دبي المالي (المؤشر)
- الإنتاج الصناعي: الإجمالي - أبوظبي (مؤشر ٢٠٢١ = ١٠٠)
- إحصاء القوى العاملة: معدل البطالة (٪)
- معدل الفائدة: ٣ أشهر بسعر إيبور (% سنوياً)

٣٨ إدارة المخاطر المالية (تابع)

١.٣٨ مخاطر الائتمان (تابع)

٣.١.٣٨ دمج المعلومات الاستشرافية (تابع)

يلخص الجدول أدناه مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية المدرجة في السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ للسنوات من ٢٠٢٦ إلى ٢٠٢٨ في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهي الدولة التي تمارس فيها المجموعة أعمالها، وبالتالي فهي الدولة التي لها تأثير جوهري على خسائر الائتمان المتوقعة.

ديسمبر ٢٠٢٥

	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨
الحسابات القومية: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المحتمل (بالمليار درهم إماراتي لعام ٢٠١٠)			
• السيناريو التصاعدي	٢,٠٣٣	٢,١٣٥	٢,٢٢٣
• سيناريو الحالة الأساسية	٢,٠٠٦	٢,٠٨٣	٢,١٦٠
• السيناريو العكسي	١,٩٥٦	١,٩٩٢	٢,٠٥٤
- نسبة إشغال الفنادق (٪) - أبوظبي			
• السيناريو التصاعدي	٧٤,٠٠	٧٣,٢١	٧٢,٥١
• سيناريو الحالة الأساسية	٧١,٢٢	٧١,٥٧	٧١,٩٠
• السيناريو العكسي	٦٤,٧٨	٦٨,٣٨	٧٢,٣٧
أسعار العقارات السكنية: جميع المساكن، (كان المؤشر القياسي لعام ٢٠١٠ = ١٠٠) - أبوظبي			
• السيناريو التصاعدي	١٢٢	١٢٩	١٣٥
• سيناريو الحالة الأساسية	١١٦	١٢٢	١٢٨
• السيناريو العكسي	٩٢	٩٣	١٠٠
أسعار العقارات السكنية: جميع المساكن، (كان المؤشر القياسي لعام ٢٠١٠ = ١٠٠) - أبوظبي			
• السيناريو التصاعدي	١٠٩	١١١	١١٣
• سيناريو الحالة الأساسية	١٠٥	١٠٦	١٠٨
• السيناريو العكسي	٨٦	٨٣	٨٦
أسعار العقارات السكنية: جميع المساكن (درهم إماراتي للمتر المربع) - دبي			
• السيناريو التصاعدي	٢٥,٣٨٦	٢٨,٤٩٨	٣١,٥٩٣
• سيناريو الحالة الأساسية	٢٤,٢٣٠	٢٧,٠٣٦	٣٠,٠٦٠
• السيناريو العكسي	١٩,١٠٠	٢٠,٥٧٠	٢٣,٤١٩
أسعار العقارات السكنية: جميع المساكن (٢٠١٠ درهم إماراتي للمتر المربع) - أبوظبي			
• السيناريو التصاعدي	١٣,٢٨٥	١٣,٦٣٢	١٣,٨٧٥
• سيناريو الحالة الأساسية	١٢,٧٩٥	١٣,٠١٢	١٣,٢٤٦
• السيناريو العكسي	١٠,٥٢٠	١٠,١٧٧	١٠,٤٧٥
مؤشر أسعار المستهلك (مؤشر ٢٠٢١ = ١٠٠)			
• السيناريو التصاعدي	١١٢	١١٤	١١٧
• سيناريو الحالة الأساسية	١١٢	١١٤	١١٦
• السيناريو العكسي	١١١	١١٢	١١٥
مؤشر أسعار الأسهم: المؤشر العام لسوق دبي المالي (المؤشر)			
• السيناريو التصاعدي	١٠,٨١٣	١٠,٨٨٦	١١,٠٩٨
• سيناريو الحالة الأساسية	١٠,٠٧٨	١٠,٢٥١	١٠,٥٠٥
• السيناريو العكسي	٧,٤٣٦	٨,٠٩٢	٨,٧٤٠

٣٨ إدارة المخاطر المالية (تابع)

١.٣٨ مخاطر الائتمان (تابع)

٣.١.٣٨ دمج المعلومات الاستشرافية (تابع)

ديسمبر ٢٠٢٥

	٢٠٢٦	٢٠٢٧	٢٠٢٨
الإنتاج الصناعي: الإجمالي - أبوظبي (مؤشر ٢٠٢١ = ١٠٠)			
• السيناريو التصاعدي	١٤٦	١٥٤	١٦١
• سيناريو الحالة الأساسية	١٤٣	١٥٠	١٥٧
• السيناريو العكسي	١٣٥	١٣٩	١٤٩
إحصاء القوى العاملة: معدل البطالة (٪)			
• السيناريو التصاعدي	١	٢	٢
• سيناريو الحالة الأساسية	٢	٢	٢
• السيناريو العكسي	٣	٢	٢
معدل الفائدة: ٣ أشهر بسعر إيبور (% سنوياً)			
• السيناريو التصاعدي	٣	٣	٣
• سيناريو الحالة الأساسية	٣	٣	٣
• السيناريو العكسي	٢	١	٢

يلخص الجدول أدناه مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية المدرجة في السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ للسنوات من ٢٠٢٥ إلى ٢٠٢٧ في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهي الدولة التي تمارس فيها المجموعة أعمالها، وبالتالي فهي الدولة التي لها تأثير جوهري على خسائر الائتمان المتوقعة.

ديسمبر ٢٠٢٤

	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦
نسبة الدين الحكومي العام إلى إجمالي الناتج المحلي، (بالنسبة المئوية غير المُعدَّلة موسمياً)			
• السيناريو التصاعدي	٢٢	٢٣	٢٥
• سيناريو الحالة الأساسية	٢٧	٢٨	٢٩
• السيناريو العكسي	٣٨	٤١	٣٩
المؤشر القياسي لأسعار المنازل: العقارات، (كان المؤشر القياسي لعام ٢٠١٠ = ١٠٠، غير مُعدّل موسمياً)			
• السيناريو التصاعدي	١٤٣	١٥٠	١٥٩
• سيناريو الحالة الأساسية	١٣٧	١٤٣	١٥٢
• السيناريو العكسي	١١٢	١١٢	١٢٠
الطاقة: عملية الإنتاج - النفط الخام بما في ذلك المكثفات النفطية، (مليون برميل يومياً، غير مُعدّل موسمياً)			
• السيناريو التصاعدي	٤	٤	٤
• سيناريو الحالة الأساسية	٤	٤	٤
• السيناريو العكسي	٣	٤	٤
الحسابات القومية: إجمالي الناتج المحلي - العقارات - أبوظبي، (٢٠١٧: مليون دولار أمريكي، المُعدل السنوي المُعدل موسمياً)			
• السيناريو التصاعدي	٢٤٨,٩٨٤	٢٥٥,٢٦٦	٢٦٣,٦٣٢
• سيناريو الحالة الأساسية	٢٤١,٩٣٠	٢٤٧,٥٣٣	٢٥٥,٥٠٥
• السيناريو العكسي	٢٢٥,٣٤٩	٢٢٩,٤٣٥	٢٤٠,٦٥١
أسعار العقارات السكنية - أبوظبي: جميع المساكن، (كان المؤشر القياسي لعام ٢٠١٠ = ١٠٠، غير مُعدّل موسمياً)			
• السيناريو التصاعدي	١٠٧	١١٢	١١٨
• سيناريو الحالة الأساسية	١٠٢	١٠٦	١١٢
• السيناريو العكسي	٨٠	٨١	٨٧
تكلفة وحدة العمل، (كان المؤشر لعام ٢٠١٠ = ١٠٠، مُعدَّل موسمياً)			
• السيناريو التصاعدي	١٣٨	١٤١	١٤٠
• سيناريو الحالة الأساسية	١٣٤	١٣٦	١٣٦
• السيناريو العكسي	١٣٦	١٣٦	١٣٤

٣٨ إدارة المخاطر المالية (تابع)

١.٣٨ مخاطر الائتمان (تابع)

٣.١.٣٨ دمج المعلومات الاستشرافية (تابع)

ديسمبر ٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧
مؤشر أسعار الأسهم: المؤشر العام لسوق دبي المالي (المؤشر، غير مُعدَّل موسمياً)			
• السيناريو التصاعدي	٩,٨٧١	٩,٩١١	١٠,٢٧٤
• سيناريو الحالة الأساسية	٩,١٩٣	٩,٤٠٦	٩,٨١٠
• السيناريو العكسي	٥,٩٩٥	٧,٣٠٠	٧,٩٥٠
التمويل الحكومي العام: الإيرادات (مليار درهم إماراتي، المُعدل السنوي المُعدل موسمياً)			
• السيناريو التصاعدي	٦٠٥	٥٣٣	٥١٢
• سيناريو الحالة الأساسية	٥١٣	٥٠٧	٤٨٩
• السيناريو العكسي	٣٦٧	٤١٩	٤٢٧
الحسابات القومية: إجمالي الناتج المحلي - العقارات - دبي، (٢٠١٧: مليون دولار أمريكي، المُعدل السنوي غير المُعدل موسمياً)			
• السيناريو التصاعدي	١٣٦,٦١٨	١٤٢,٧٠٤	١٤٨,٧٩٥
• سيناريو الحالة الأساسية	١٣٢,٧٤٨	١٣٨,٣٨١	١٤٤,٢٠٨
• السيناريو العكسي	١٢٣,٦٥٠	١٢٨,٢٦٤	١٣٥,٨٢٥
أسعار العقارات السكنية - دبي: جميع المساكن (درهم إماراتي للمتر المربع، غير مُعدّل موسمياً)			
• السيناريو التصاعدي	٢١,٠٠٦	٢٣,٣٦٤	٢٦,٠٧٨
• سيناريو الحالة الأساسية	٢٠,٠٥٠	٢٢,١٦٥	٢٤,٨١٢
• السيناريو العكسي	١٥,٨٠٥	١٦,٨٦٤	١٩,٣٣١

لم يكن هناك تأثير حساسية جوهري على خسائر الإئتمان المتوقعة إذا ما تغيرت متغيرات الإقتصاد الكلي (المُحددة أعلاه) حسب سيناريوهات الحالة الأساسية والتصاعدي والعكسي.

تم استخدام معايير المخاطر التالية من قبل البنك لقياس خسائر الائتمان المتوقعة:

- احتمالية التعثر في السداد.
- الخسائر الناتجة عن التعثر في السداد.
- التعرض وقت حدوث التعثر.

كما هو موضح أعلاه، يتم اشتقاق هذه المعلومات بشكل عام من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى ويتم تعديلها لتعكس المعلومات الاستشرافية المرجحة بالاحتمالية.

تُعرف احتمالية التعثر في السداد بالاحتمال المتوقع بأن مجموعة من المدينين سوف تتخلف عن السداد خلال الأفق الزمني المستقبلي المحدد مسبقاً. لكل محفظة من الأدوات المالية، يتم تقدير احتمالية التعثر في السداد باستخدام نماذج إحصائية قوية - نماذج التصنيف لمرافق البيع بالجملة نماذج معدل التدوير لمنشآت البيع بالتجزئة. تستند هذه النماذج الإحصائية إلى بيانات مجمعة داخلياً تشتمل على عوامل كمية ونوعية. تم تنفيذ تعديل الاقتصاد الكلي لاحتمالية التعثر في السداد كما هو موضح أعلاه ليعكس المعلومات الاستشرفية.

تعد الخسائر الناتجة عن التعثر في السداد بمثابة تقدير للخسائر الناتجة عن التخلف عن السداد. تُقدِّر المجموعة الخسائر الناتجة عن التعثر في السداد بالاستناد إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع استلامها المقرض، مع الأخذ في الحسبان التدفقات النقدية الناتجة من أي ضمانات. تتناول نماذج الخسائر الناتجة عن التعثر في السداد للأصول المضمونة توقعات تقييم الضمانات المستقبلية مع الأخذ في الاعتبار خصومات البيع والوقت اللازم لتحقيق الضمانات والضمانات المتداخلة وأقدمية المطالبة وتكلفة تحقيق الضمانات ومعدلات التعافي (أي الخروج من حالة عدم الانتظام في السداد).

وتتناول نماذج الخسائر المتوقعة عن التعثر في السداد للأصول غير المضمونة وقت الاسترداد ومعدلات الاسترداد وأقدمية المطالبات. تسند عملية الاحتساب إلى أساس التدفق النقدي المخصوم، حيث يتم خصم التدفقات النقدية باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي للقرض.

التعرض الناتج عن التعثر في السداد هو تقدير التعرض في تاريخ التعثر في السداد في المستقبل، مع مراعاة التغيرات المتوقعة في التعرض عقب تاريخ التقرير، بما في ذلك سداد المبلغ الأساسي والفائدة والسحب المتوقع للتسهيلات الملتزم بها.

٣٨ إدارة المخاطر المالية (تابع)

١.٣٨ مخاطر الائتمان (تابع)

٤.١.٣٨ قياس خسائر الائتمان المتوقعة (تابع)

إن منهج وضع النماذج لدى المجموعة الخاص بالتعرض الناتج عن التعثر في السداد يعكس التغيرات المتوقعة في الرصيد المُستحق على مدى فترة التعرض للقروض المسموح بها بموجب الشروط التعاقدية الحالية، مثل بيانات الإطفاء والتغيرات في استخدام الالتزامات غير المسحوبة وإجراءات التخفيف الائتماني المتخذة قبل التخلف عن السداد. تستخدم المجموعة نماذج التعرض الناتج عن التعثر في السداد مما يعكس خصائص المحافظ.

تقوم المجموعة بقياس خسائر الائتمان المتوقعة مع الأخذ في الاعتبار مخاطر التعثر في السداد خلال فترة التعاقد القصوى (بما في ذلك خيارات التمديد) التي يتعرض فيها البنك لمخاطر الائتمان وليس لفترة أطول، حتى لو كان تمديد العقد أو تجديده يعد من الممارسات الشائعة في مجال العمل. ومع ذلك، بالنسبة للأدوات المالية مثل البطاقات الائتمانية والتسهيلات الائتمانية المتجددة وتسهيلات السحب على المكشوف التي تشتمل على قرض وعنصر الالتزام غير المسحوب، فإن القدرة التعاقدية للمجموعة على طلب السداد وإلغاء الالتزام غير المسحوب لا تحد من تعرض المجموعة لخسائر الائتمان إلى فترة إشعار تعاقدي.

بالنسبة لهذه الأدوات المالية، تقيس المجموعة خسائر الائتمان المتوقعة على مدار الفترة التي تتعرض فيها لمخاطر الائتمان ولن يتم تخفيف خسائر الائتمان المتوقعة من خلال إجراءات إدارة مخاطر الائتمان، حتى إذا كانت تلك الفترة تمتد إلى ما بعد الحد الأقصى من الفترة التعاقدية. ليس لتلك الأدوات المالية أجل ثابت أو جدول سداد مُحدد ولها فترة إلغاء تعاقدية قصيرة. وبالرغم من ذلك، لا تقوم المجموعة بتطبيق حقها التعاقدي أثناء أعمال الإدارة اليومية العادية بإلغاء هذه الأدوات المالية.

ويرجع ذلك إلى أن هذه الأدوات المالية تدار على أساس جماعي ويتم إلغاؤها فقط عندما تصبح المجموعة على علم بالزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان على مستوى التسهيلات. يتم تقدير هذه الفترة الأطول مع الأخذ في الاعتبار إجراءات إدارة مخاطر الائتمان التي تتوقع المجموعة اتخاذها للتخفيف من خسائر الائتمان المتوقعة، على سبيل المثال: تخفيض في حدود القرض أو إلغاء التزاماته.

٥.١.٣٨ المجموعات القائمة على خصائص المخاطر المشتركة

عندما يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة مثل نوع الأداة ودرجة مخاطر الائتمان ونطاق استخدام ونوع الضمان. تتم مراجعة المجموعات بشكل دوري للتأكد من أن كل مجموعة تتألف من التعرضات المتجانسة.

٦.١.٣٨ جودة الائتمان

تركيزات مخاطر الائتمان

تعرض الجداول التالية تحليل لتركيزات مخاطر الائتمان للمجموعة حسب فئة الأصول المالية، مع مراعاة انخفاض القيمة. تمثل المبالغ الواردة في الجدول إجمالي المبالغ الدفترية. وبالنسبة لالتزامات القروض وعقود الضمانات المالية، تمثل المبالغ في الجدول المبالغ الملتزم بها أو المضمونة، على التوالي.

١.٣٨ مخاطر الائتمان (تابع)

٦.١.٣٨ جودة الائتمان (تابع)

تركز المخاطر حسب القطاع	٢٠٢٥ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي
أرصدة لدى بنوك مركزية		
مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	١,٨١٠,١٩٩	١,٥٧٣,٤٣٤
ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك		
بنوك أخرى	١,٣٨٩,٩٧٠	٩٣٣,٣٨٢
القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي		
قروض الأفراد		
رهونات	٦٢٩,٦٤٢	٥٧٢,٠٧٢
قروض غير مضمونة	٤٦١,٧٠٢	٤٣٢,٠٩٤
	١,٠٩١,٣٤٤	١,٠٠٤,١٦٦
قروض الشركات		
العقارات	٤,٦٨٧,٠٨٣	٢,٥١٤,٩٤٤
الإنشاءات	٨٣٧,٦٧٨	٧٥٤,١٧٣
التجارة	١,٦٢٢,١٠٨	١,٢٥٤,٥٥٨
التصنيع	١,٠٧٥,٨٩٨	١,١١٤,٥٧٦
النقل والتخزين والاتصالات	٢٣٧,٠٨٣	٢٤٥,٣٤٩
الغاز والكهرباء والمياه	٦٩٦,٣٨٤	١,٠١٤,٥٣٩
الحكومة	٦٠٢,٢٧٤	٧٠٧,٨٠٧
مؤسسات مالية غير بنكية	٢٣٩,٧٨٥	١٦٦,٧٥٣
شركات الاستثمار / الشركات القابضة	١,٣٧٥,٧٩٥	١,٧٨٦,٧٨٠
التعدين واستغلال المحاجر	٣٤٤,١٠٤	٥٣٧,٤٣٨
أخرى	٦٩٣,١٤٦	٦٣٧,١٢١
	١٢,٤١١,٣٣٨	١٠,٧٣٤,٠٣٨
أصول تمويلية واستثمارية إسلامية		
قروض الشركات		
العقارات	١٦,٦٠١	٢,٣٢٥,٦٦٠
الإنشاءات	١٢,٣٦٠	١٢١,٨١٣
التجارة	٢٥,٩٣٤	٤٧,٥٢٤
التصنيع	٢٤,٧٢٩	٦٣,٠٤٤
مؤسسات مالية غير بنكية	-	١٦,٠٥٣
أخرى	١٠٢,٩٢٥	٢٣٨,٢١١
	١٨٢,٥٤٩	٢,٨١٢,٣٠٣
	١٣,٦٨٥,٢٣١	١٤,٥٥٠,٥٠٧
ذمم مدينة وأصول أخرى		
الإنشاءات	١٢١,١٣٢	٧٨,١٥٠
التجارة	١١٣,٣٤٧	١٠٨,١٢٢
التصنيع	٣٨٦,٨٥٨	٢٤٧,٦٨١
العقارات	٢٦١,٢٨٨	٦٣٦,٢٨٩
بنوك ومؤسسات مالية	٤٦,٢٧٢	-
أخرى	١٤٦,٣٠٨	٢٠٨,٥٣٣
	١,٠٧٥,٢٠٥	١,٢٧٨,٧٧٥
أوراق مالية استثمارية مقاسة بالتكلفة المطفأة		
حكومات سيادية	٢,٦٧٥,٨٥٣	٢,٢٠١,١٤١
مؤسسات مالية وأخرى	٦٥٩,٨٢٩	٦٣٧,١٢٢
العقارات	٢٦٣,٩٩٢	-
النقل والتخزين والاتصالات	٣٦,٧٢٤	-
	٣,٦٣٦,٣٩٨	٢,٨٣٨,٢٦٣
التزامات القروض والاعتمادات المستندية وعقود الضمانات المالية		
قروض الأفراد	١٧٥,٠١٠	١٧١,٣٧٠
العقارات	١٠٥,٢٢٦	١٣٦,١٢١
الإنشاءات	٥,٢٧٢,٩٩٨	٣,٢٩٨,٤٨٥
التجارة	٦٧٧,٥٥٥	٧٧٢,٤٩١
التصنيع	١,٠٠١,٦٦٥	٦٤٢,٥٧٠
النقل والتخزين والاتصالات	٢٣,٨٨٩	١٥,٨٨٩
النفط والغاز والمنتجات البترولية	-	٨٩,٩٧٤
الحكومة	٣٠٣,٦٩٤	٥,٣٥٠
مؤسسات مالية ومؤسسات مالية غير بنكية	٩٧,٦٦٦	١٧٦,١٥٣
أخرى	٤١٣,٦٢٣	٣١١,٢٢٩
	٨,٠٧١,٣٢٦	٥,٦١٩,٦٣٢
	٢٩,٦٦٨,٣٢٩	٢٦,٧٩٣,٩٩٣

١.٣٨ مخاطر الائتمان (تابع)

٦.١.٣٨ جودة الائتمان (تابع)

تركز المخاطر حسب المنطقة

	٢٠٢٥ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي
الإمارات العربية المتحدة	٢٥,٦٥٣,٢٤٦	٢٤,٠٠٩,٣٣٦
مجلس التعاون الخليجي	١,٩٣٢,٧٥٣	١,٠٦٦,٢٨٤
دول عربية أخرى	٢٢٤,٨٥٥	٢٩٢,٧٩٧
أوروبا	١٢٨,٩١٩	١٠٢,٠٩٣
الولايات المتحدة الامريكية	٦٠,٤٩٧	٥٣,٩١٧
آسيا	١,٢٧٠,٧٧٩	١,٠٣٤,٧١٠
أخرى	٣٩٧,٢٨٠	٢٣٤,٨٥٦
	٢٩,٦٦٨,٣٢٩	٢٦,٧٩٣,٩٩٣

التعرض لمخاطر الائتمان وفقا لفئة الأصول المالية والمرحلة

يقدم الجدول التالي معلومات موجزة بشأن التعرض لمخاطر الائتمان للمجموعة لكل فئة من فئات الأصول المالية (الخاضعة لانخفاض القيمة).

	٣١-ديسمبر٢٠٢٥				٣١ ديسمبر ٢٠٢٤			
	إجمالي القيمة الدفترية	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	القيمة الدفترية		إجمالي القيمة الدفترية	مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	القيمة الدفترية	
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي		ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	
أرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي								
المرحلة ١	١,٨١٠,١٩٩	-	١,٨١٠,١٩٩		١,٥٧٣,٤٣٤	-	١,٥٧٣,٤٣٤	
ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك								
المرحلة ١	١,٣٨٩,٩٧٠	(٤,٩٢٠)	١,٣٨٥,٠٥٠		٩٣٣,٣٨٢	(٣,٠٢٠)	٩٣٠,٣٦٢	
القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي								
المرحلة ١	١٠,٨٩٥,٧٨٨	(٤٤,١٥٣)	١٠,٨٥١,٦٣٥		١٠,٧٩١,٠٦٧	(٥٢,٦٧٨)	١٠,٧٣٨,٣٨٩	
المرحلة ٢	٩٧٣,٧٩٠	(١٦٥,٨١١)	٨٠٧,٩٧٩		١,٤٤١,٦٤٨	(٢٣١,٨٣٠)	١,٢٠٩,٨١٨	
المرحلة ٣	١,٨١٥,٦٥٣	(٥٤٧,٣٤١)	١,٢٦٨,٣١٢		٢,٣١٧,٧٩٢	(٦٨٣,٠٨٨)	١,٦٣٤,٧٠٤	
	١٣,٦٨٥,٢٣١	(٧٥٧,٣٠٥)	١٢,٩٢٧,٩٢٦		١٤,٥٥٠,٥٠٧	(٩٦٧,٥٩٦)	١٣,٥٨٢,٩١١	
ذمم مدينة وأصول أخرى (باستثناء المبالغ المدفوعة مقدماً والدُفعات المُقدَّمة)								
المرحلة ١	٩١١,١٣٤	(٥,١٣٠)	٩٠٦,٠٠٤		١,٠٧٣,٤٣٨	(٣,١٥١)	١,٠٧٠,٢٨٧	
المرحلة ٢	٥٤,٠٩٦	(١,١٦٠)	٥٢,٩٣٦		٤٢,٢١٤	(٩٥٣)	٤١,٢٦١	
المرحلة ٣	١٠٩,٩٧٥	-	١٠٩,٩٧٥		١٦٣,١٢٣	-	١٦٣,١٢٣	
	١,٠٧٥,٢٠٥	(٦,٢٩٠)	١,٠٦٨,٩١٥		١,٢٧٨,٧٧٥	(٤,١٠٤)	١,٢٧٤,٦٧١	
أوراق مالية استثمارية مقاسة بالتكلفة المطفأة								
المرحلة ١	٣,٦٣٦,٣٩٨	(١٧,٨٩٠)	٣,٦١٨,٥٠٨		٢,٨٣٨,٢٦٣	(١٣,٧٠٢)	٢,٨٢٤,٥٦١	
التزامات القروض والاعتمادات المستندية وعقود الضمانات المالية								
المرحلة ١	٧,٧٧٧,٤٠٠	(١١,٩٠٨)	٧,٧٦٥,٤٩٢		٥,٢٦٢,٥٦٤	(٩,٢٤٣)	٥,٢٥٣,٣٢١	
المرحلة ٢	٢٧٠,٣٨٢	(٢,٨٥٥)	٢٦٧,٥٢٧		٢٧٧,٠٥٢	(٥,٤٢٧)	٢٧١,٦٢٥	
المرحلة ٣	٢٣,٥٤٤	(٢٢١)	٢٣,٣٢٣		٨٠,٠١٥	(٢٢١)	٧٩,٧٩٤	
	٨,٠٧١,٣٢٦	(١٤,٩٨٤)	٨,٠٥٦,٣٤٢		٥,٦١٩,٦٣١	(١٤,٨٩١)	٥,٦٠٤,٧٤٠	

٣٨ إدارة المخاطر المالية (تابع)

١.٣٨ مخاطر الائتمان (تابع)

٦.١.٣٨ جودة الائتمان (تابع)

توضح الجداول التالية تحليلاً لحركة مُخصص خسائر الائتمان المتوقعة وإجمالي القيمة الدفترية خلال الفترة فيما يتعلق بالقروض والسلفيات والتمويل الإسلامي

الحركة في خسائر الائتمان المتوقعة	المرحلة ١ ١٢ أشهر خسائر الائتمان المتوقعة ألف درهم إماراتي	المرحلة ٢ على مدى عمر الأداة خسائر الائتمان المتوقعة ألف درهم إماراتي	المرحلة ٣ على مدى عمر الأداة خسائر الائتمان المتوقعة ألف درهم إماراتي	الأصول المالية المشتراة أو المنشأة التي انخفضت قيمتها الائتمانية على مدى عمر الأداة خسائر الائتمان المتوقعة ألف درهم إماراتي	الإجمالي ألف درهم إماراتي
كما في ١ يناير ٢٠٢٥	٥٢,٦٧٨	٢٣١,٨٣٠	٦٨٣,٠٨٨	-	٩٦٧,٥٩٦
التحويل إلى المرحلة ١	٢,١٤٣	(٢,١٤٣)	-	-	-
التحويل إلى المرحلة ٢	(٨٨٥)	٣,٣٣٩	(٢,٤٥٤)	-	-
التحويل إلى المرحلة ٣	(١٠١)	(٥٥,٤٥٣)	٥٥,٥٥٤	-	-
التغيّر في خسائر الائتمان المتوقعة	(١٠,٧٨١)	١,٩١١	٢٤٧,٣٩٦	-	٢٣٨,٥٢٦
مشطوبات	-	-	(٣٠٠,٥٤٣)	-	(٣٠٠,٥٤٣)
أصول مالية جديدة معترف بها	٧,٣٧٥	-	-	-	٧,٣٧٥
أصول مالية تم إيقاف الاعتراف بها	(٦,٢٧٦)	(١٣,٦٧٣)	(١٣٥,٧٠٠)	-	(١٥٥,٦٤٩)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٤٤,١٥٣	١٦٥,٨١١	٥٤٧,٣٤١	-	٧٥٧,٣٠٥
كما في ١ يناير ٢٠٢٤	٤٦,٥٧٥	٢٠١,٤٢٥	٥٣٨,٤٣٩	-	٧٨٦,٤٣٩
التحويل إلى المرحلة ١	٩,٦٠٩	(٩,٦٠٩)	-	-	-
التحويل إلى المرحلة ٢	(٣٥٨)	٢٢,٩٩٥	(٢٢,٦٣٧)	-	-
التحويل إلى المرحلة ٣	(١٩٠)	(٢٤,٨٠٦)	٢٤,٩٩٦	-	-
التغيّر في خسائر الائتمان المتوقعة	(٧,٤٦٩)	٤١,٩٦٦	٢٧٢,٨٠٨	-	٣٠٧,٣٠٥
مشطوبات	-	-	(٣٤,٢٦٤)	-	(٣٤,٢٦٤)
أصول مالية جديدة معترف بها	١٠,٣٠٩	-	-	-	١٠,٣٠٩
أصول مالية تم إيقاف الاعتراف بها	(٥,٧٩٨)	(١٤١)	(٩٦,٢٥٤)	-	(١٠٢,١٩٣)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٥٢,٦٧٨	٢٣١,٨٣٠	٦٨٣,٠٨٨	-	٩٦٧,٥٩٦

الحركة في إجمالي التعرض	المرحلة ١ ألف درهم إماراتي	المرحلة ٢ ألف درهم إماراتي	المرحلة ٣ ألف درهم إماراتي	الأصول المالية المشتراة أو المنشأة التي انخفضت قيمتها الائتمانية ألف درهم إماراتي	الإجمالي ألف درهم إماراتي
كما في ١ يناير ٢٠٢٥	١٠,٧٩١,٠٦٧	١,٤٤١,٦٤٨	٢,٣١٧,٧٩٢	-	١٤,٥٥٠,٥٠٧
التحويل إلى المرحلة ١	١١٠,٣٦٢	(١١٠,٣٦٢)	-	-	-
التحويل إلى المرحلة ٢	(١١٩,٠٩٨)	٢٥٦,٣٤٨	(١٣٧,٢٥٠)	-	-
التحويل إلى المرحلة ٣	(٤,٦٤١)	(٣١٦,١٨٠)	٣٢٠,٨٢١	-	-
التغير في التعرضات	(٥٠١,٤١٩)	(٢٢٦,٩٢٢)	(٨,٦٣٨)	-	(٧٣٦,٩٧٩)
مشطوبات	-	-	(٣٠٠,٥٤٣)	-	(٣٠٠,٥٤٣)
أصول مالية جديدة معترف بها	١,٩٤١,٩١٠	-	-	-	١,٩٤١,٩١٠
أصول مالية تم إيقاف الاعتراف بها	(١,٣٢٢,٣٩٣)	(٧٠,٧٤٢)	(٣٧٦,٥٢٩)	-	(١,٧٦٩,٦٦٤)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	١٠,٨٩٥,٧٨٨	٩٧٣,٧٩٠	١,٨١٥,٦٥٣	-	١٣,٦٨٥,٢٣١
كما في ١ يناير ٢٠٢٤	٩,٢٤٤,٦٥٥	١,٧٣١,٧٣٩	٢,٤١٨,٤٨٤	-	١٣,٣٩٤,٨٧٨
التحويل إلى المرحلة ١	٧٧,٥٢٩	(٧٧,٥٢٩)	-	-	-
التحويل إلى المرحلة ٢	(٩٨,٢٩٤)	١٨٢,٢٦٥	(٨٣,٩٧١)	-	-
التحويل إلى المرحلة ٣	(١٠,٧٧٧)	(٤٠٤,٢٣٥)	٤١٥,٠١٢	-	-
التغير في التعرضات	١,٣٩٠,٩٨٦	١٩,٥٦٦	١٢٦,٢١٤	-	١,٥٣٦,٧٦٦
مشطوبات	-	-	(٣٤,٢٦٤)	-	(٣٤,٢٦٤)
أصول مالية جديدة معترف بها	١,٧٦٠,١٩٩	-	-	-	١,٧٦٠,١٩٩
أصول مالية تم إيقاف الاعتراف بها	(١,٥٧٣,٢٣١)	(١٠,١٥٨)	(٥٢٣,٦٨٣)	-	(٢,١٠٧,٠٧٢)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	١٠,٧٩١,٠٦٧	١,٤٤١,٦٤٨	٢,٣١٧,٧٩٢	-	١٤,٥٥٠,٥٠٧

لم تكن هناك أي تحركات كبيرة بين المراحل في الفئات الأخرى من الأصول المالية الخاضعة لإنخفاض القيمة.

٣٨ إدارة المخاطر المالية (تابع)

١.٣٨ مخاطر الائتمان (تابع)

٧-١.٣٨ تحديد أحد حالات الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

كما هو موضح في الإيضاح رقم ٢.١.٣٨، إذا شهدت مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي زيادة جوهرية، تقيس المجموعة مخصص الخسائر على أساس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى الحياة بدلاً من ١٢ شهراً، أي أنه يتم ترحيل الأصول المالية من المرحلة ١ إلى المرحلة ٢. وتقع أي من حالات الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان عندما تكون هناك زيادة جوهرية في مخاطر حدوث التعثر، على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. تواصل المجموعة مراجعة محفظتها بحثاً عن مؤشرات أخرى بشأن مخاطر الائتمان، وأي تدهور مالي يتجاوز ضغوط السيولة المؤقتة وما إذا كان من المحتمل أن يكون قصير الأجل أو على المدى الطويل.

مدى معقولية المعلومات الاستشرافية والاحتمالية المرجحة

كما هو مُبيَّن في الإيضاح رقم ٣٨-١-٣، من خلال أسلوب النمذجة القوية، حددت المجموعة متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان لكل محفظة. يتم الحصول على التنبؤات لهذه المتغيرات الاقتصادية (لكل من السيناريو الاقتصادي الأساسي والعكسي) من قاعدة بيانات موديز، والذي يعكس الآثار الاقتصادية الحالية والمتوقعة في تداعيات الأوضاع السياسية الجغرافية وما إلى ذلك.

٨.١.٣٨ الضمانات المحتفظ بها كتأمين والتعزيزات الائتمانية الأخرى

تحتفظ المجموعة بضمانات أو تعزيزات ائتمانية أخرى للتخفيف من مخاطر الائتمان المرتبطة بالأصول المالية. تحتفظ المجموعة بأدوات مالية بمبلغ ٤,٦٧٧ مليون درهم إماراتي (٢٠٢٤: ٤,٧٢٧ مليون درهم إماراتي) والتي لم يتم الاعتراف بمخصص خسائر لها بسبب الضمانات في نهاية فترة التقرير. القيمة التقديرية للضمانات المحتفظ بها في نهاية فترة التقرير هي ١٠,٣٤٣ مليون درهم إماراتي (٢٠٢٤: ١٠,٤١٠ مليون درهم إماراتي). لا يتم اعتبار قيمة الضمانات إلا بالقدر الذي يخفف من مخاطر الائتمان. ولم يكن هناك أي تغيير في سياسة الضمانات لدى المجموعة خلال السنة. مدرج أدناه الأنواع الرئيسية للضمانات وأنواع الأصول المرتبطة بها.

المشتقات

تدخل المجموعة في المشتقات الثنائية بموجب اتفاقيات الجمعية الدولية للمقايضات والمشتقات ("الجمعية"). تمنح اتفاقيات المقاصة الرئيسية لدى الجمعية لأي طرف الحق القانوني في إجراء المقاصة عند إنهاء العقد أو عند تخلف الطرف الآخر عن السداد. لم يتم إجراء مقاصة لأدوات مالية خاضعة لاتفاقيات مقاصة رئيسية وذلك في بيان المركز المالي الموحد. تبرم المجموعة ملحق دعم الائتمان بالتزامن مع كل اتفاقية للجمعية، الأمر الذي يتطلب من المجموعة وكل طرف مقابل أن يقوم بترحيل الضمانات للحد من مخاطر الائتمان. يتم أيضاً ترحيل الضمانات يومياً فيما يتعلق بالمشتقات المتداولة. ويتمثل الضمان المرحل فيما يتعلق بالمشتقات المفتوحة في النقد والأوراق المالية القابلة للتداول.

اتفاقيات البيع وإعادة الشراء العكسي (إعادة الشراء العكسي)

إن اتفاقيات إعادة بيع وإعادة شراء القروض العكسي (إعادة الشراء العكسي) مضمونة بأوراق مالية قابلة للتداول. واتفاقيات القروض هذه تتطلب من المجموعة وكل طرف مقابل ترحيل الضمانات للتخفيف من مخاطر الائتمان. ويتم ترحيل الضمان كذلك يومياً فيما يتعلق بالعجز في قيمة الضمانات. ويتمثل الضمان المرحل فيما يتعلق باتفاقيات إعادة الشراء العكسي في النقد والأوراق المالية القابلة للتداول.

٣٨ إدارة المخاطر المالية (تابع)

١.٣٨ مخاطر الائتمان (تابع)

٨.١.٣٨ الضمانات المحتفظ بها كتأمين والتعزيزات الائتمانية الأخرى (تابع)

قروض الرهون العقارية

تمتلك المجموعة عقارات سكنية كضمان لقروض الرهن العقاري التي تمنحها لعملائها. تراقب المجموعة تعرضها لقروض الرهن العقاري للأفراد باستخدام نسبة القرض إلى القيمة، والتي يتم احتسابها على أساس نسبة المبلغ الإجمالي للقرض، أو المبلغ المرصود لالتزامات القروض، إلى قيمة الضمانات. يستثنى تقييم الضمانات أي تسويات للحصول على وبيع الضمانات. في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغ صافي القيمة الدفترية لقروض الرهن العقاري المتعرضة لانخفاض ائتماني ما قيمته ٣,٤ مليون درهم إماراتي (٢٠٢٤: ٢٣,٢ مليون درهم إماراتي) وبلغت قيمة الضمانات ذات الصلة ما قيمته ٤,٢ مليون درهم إماراتي (٢٠٢٤: ٢٩,١٦ مليون درهم إماراتي).

القروض الشخصية

تتكون محفظة القروض الشخصية للمجموعة من قروض غير مضمونة وبطاقات ائتمانية.

قروض الشركات

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، بلغ صافي القيمة الدفترية للقروض والسلفيات والأصول التمويلية والاستثمارية الإسلامية للعملاء من الشركات ما قيمته ١,١١٦,٥ مليون درهم إماراتي (٢٠٢٤: ١,٦٩٣ مليون درهم إماراتي) وبلغت قيمة الضمانات ذات الصلة ما قيمته ١,٣٥٦,٣ مليون درهم إماراتي (٢٠٢٤: ١,٨٥٦ مليون درهم إماراتي). لا يتم اعتبار قيمة الضمانات إلا بالقدر الذي يخفف من مخاطر الائتمان.

أوراق مالية استثمارية

تحتفظ المجموعة بأوراق مالية استثمارية مقاسة بالتكلفة المطفأة. إن الأوراق المالية الاستثمارية التي تحتفظ بها المجموعة غير مضمونة.

أصول تم الحصول عليها عن طريق الاستحواذ على ضمانات

حصلت المجموعة على الأصول المالية وغير المالية التالية خلال السنة من خلال حيازة الضمانات التي يتم الاحتفاظ بها كتأمين مقابل القروض والسلفيات والمحتفظ بها في نهاية السنة. تتمثل سياسة المجموعة في تحقيق الضمانات في الوقت المناسب. لا تستخدم المجموعة ضمانات غير نقدية لعملياتها.

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
الممتلكات	١٣١,٠٠٠	٤٠٦,٧٦٦
أسهم حقوق الملكية	٣٦٤,٠٠٠	-
الإجمالي	٤٩٥,٠٠٠	٤٠٦,٧٦٦

٣٨ إدارة المخاطر المالية (تابع)

٢.٣٨ مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة مخاطر عدم ملكية المجموعة لموارد مالية كافية للوفاء بالتزاماتها عند حلول موعد استحقاقها، أو الاضطرار للوفاء بالتزاماتها بتكلفة باهظة. تنشأ هذه المخاطر من عدم التباين في توقيت التدفقات النقدية المتضمنة في جميع العمليات المصرفية ويمكن أن تتأثر بمجموعة من الأحداث الخاصة بالمجموعة وعلى مستوى السوق.

١.٢.٣٨ إدارة مخاطر السيولة

تتم إدارة مخاطر السيولة من قبل إدارة الخزينة وإدارة الأصول والالتزامات وفقا للسياسات والإرشادات التنظيمية والداخلية.

إن نهج المجموعة في إدارة مخاطر السيولة هو ضمان حصولها على التمويل الكافي من مصادر متنوعة في جميع الأوقات، وبإمكانها تحمل أي صدمات رئيسية لمركز السيولة لديها. يتم جمع الأموال باستخدام مجموعة واسعة من الأدوات بما فيها ودائع العملاء، وأدوات سوق المال ورأس المال. تقوم إدارة الخزينة وإدارة الأصول والالتزامات بمراقبة سيولة الأصول والالتزامات المالية والتدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن الأعمال الحالية والمستقبلية. تحتفظ الخزينة بمحفظة من الأصول السائلة قصيرة الأجل وإيداعات بين البنوك لضمان الحفاظ على السيولة الكافية. يتم مراقبة مركز السيولة اليومي ويتم إجراء اختبارات التحمل على السيولة بانتظام ضمن سيناريوهات متنوعة تغطي الظروف العادية وغير العادية للسوق. يتم تحديد سياسة السيولة للمجموعة من قبل مجلس الإدارة وتخضع للمراجعة السنوية. يتم مراقبة الالتزام بالسياسات من قبل دائرة إدارة المخاطر بالمجموعة ولجنة الأصول والالتزامات.

٢.٢.٣٨ التعرض لمخاطر السيولة

إن المقياس الرئيسي الذي تستخدمه المجموعة لقياس مخاطر السيولة هو معدل السلفيات للموارد المستقرة (وهو مقياس تنظيمي) ومعدل صافي الأصول السائلة، أي إجمالي الأصول بحسب تاريخ استحقاقها مقابل إجمالي الالتزامات بحسب تاريخ استحقاقها.

يجري البنك تحليلاً سلوكياً وفقاً للمنتجات من أجل أدواته المالية (بما في ذلك عقود الضمانات المالية) بهدف تحليل والتحقق من مستوى مناسب من متطلبات السيولة.

يلخص الجدول التالي آجال استحقاق التدفقات النقدية للأصول والالتزامات المالية للبنك في نهاية فترة التقرير بناءً على قيمتها الدفترية. يتم تحديد المبالغ المفصح عنها في الجدول على أساس الفترة المتبقية في نهاية فترة التقرير إلى أقرب استحقاق تعاقدي ممكن لها.

٣٨ إدارة المخاطر المالية (تابع)

٢.٣٨ مخاطر السيولة (تابع)

٢.٢.٣٨ التعرض لمخاطر السيولة (تابع)

يتم معاملة المبالغ التي يتم سدادها بموجب إشعار كما لو كان قد تم تقديم الإشعار فوراً. ومع ذلك، تتوقع الإدارة أن العديد من العملاء لن يطلبوا السداد في أقرب موعد للدفع، ولا يعكس الجدول التدفقات النقدية المتوقعة وفقاً لما تشير إليه تجربة البنك السابقة في الاحتفاظ بالودائع.

■ **كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥**

	أقل من ٣ أشهر	من ٣ إلى ٦ أشهر	من ٦ إلى ١٢ شهراً	أكثر من سنة واحدة	استحقاق غير محدد	الإجمالي
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
الأصول المالية غير المشتقة						
مبالغ نقدية وأرصدة لدى المصرف المركزي	١,٠٢٨,٧٧٠	-	-	٧٨١,٤٢٩	-	١,٨١٠,١٩٩
ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك	١٤٦,٧٥٥	١٤٧,٣٤٨	٢٨٣,٣٠٧	٨٠٧,٦٣٩	-	١,٣٨٥,٠٤٩
القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي	٤,٠٤٤,٢٤٤	٥٢٧,١٤٥	١,٩٨٩,٨٠٩	٤,٥٦٨,٢٨٥	١,٧٩٨,٤٤٣	١٢,٩٢٧,٩٢٦
ذمم مدينة وأصول أخرى	٥٣٥,٠٣٥	٧١,٧٦٩	٢٢٨,٨٥٠	٥٠٤,٧٠٨	-	١,٣٤٠,٣٦٢
أوراق مالية استثمارية بالقيمة العادلة	-	-	-	-	٤٩١,٣١٦	٤٩١,٣١٦
أوراق مالية استثمارية مقاسة بالتكلفة المطفأة	٢٦٤,٥٥١	٥٧٦,١٢٢	٥٨٦,٦٢٢	٢,١٩١,٢١٤	-	٣,٦١٨,٥٠٩
	٦,٠١٩,٣٥٥	١,٣٢٢,٣٨٤	٣,٠٨٨,٥٨٨	٨,٨٥٣,٢٧٥	٢,٢٨٩,٧٥٩	٢١,٥٧٣,٣٦١
أصول مالية مشتقة	٣٤	-	-	١,٦٥٨	-	١,٦٩٢
	٦,٠١٩,٣٨٩	١,٣٢٢,٣٨٤	٣,٠٨٨,٥٨٨	٨,٨٥٤,٩٣٣	٢,٢٨٩,٧٥٩	٢١,٥٧٥,٠٥٣
أرصدة مستحقة للمصرف المركزي	-	-	-	-	-	-
ودائع وأرصدة مستحقة للبنوك	١,٦٣٤,٣٦٤	١٧,٧٢٠	-	-	-	١,٦٥٢,٠٨٤
حسابات العملاء وودائع أخرى	٧,٧٧١,٦٥٦	٢,٣٢٢,١٥٣	٢,٤٥٨,٢٦٣	١٩٢,٥٩٢	٣,١٦٣,٠٢٠	١٥,٩٠٧,٦٨٤
ذمم دائنة والتزامات أخرى	٦٨٣,٣٢٠	٧١,٧٧٠	٢٠٠,٧٧٩	٨٩,٨٧٥	-	١,٠٤٥,٧٤٤
	١٠,٠٨٩,٣٤٠	٢,٤١١,٦٤٣	٢,٦٥٩,٠٤٢	٢٨٢,٤٦٧	٣,١٦٣,٠٢٠	١٨,٦٠٥,٥١٢
التزامات مالية مشتقة	٣١٤	١٠٤	١,٣٧٩	٥,٠٢٤	-	٦,٨٢١
عقود الضمانات المالية المصدرة	٤,٢٨٨,٧٨٥	٤٩٣,١٩١	١٦٥,٧٦٨	٥١,٨١٢	-	٤,٩٩٩,٥٥٦
التزامات القروض	١,٦٦١,١٦٢	٢٨٨,٣٢٠	٥٣٥,٦٩٢	٥٨٦,٥٩٦	-	٣,٠٧١,٧٧٠
	١٦,٠٣٩,٦٠١	٣,١٩٣,٢٥٨	٣,٣٦١,٨٨١	٩٢٥,٨٩٩	٣,١٦٣,٠٢٠	٦٥٩,٢٦,٦٨٣
عجز السيولة	(١٠,٠٢٠,٢١٢)	(١,٨٧٠,٨٧٤)	(٢٧٣,٢٩٣)	٧,٩٢٩,٠٣٤	(٨٧٣,٢٦١)	(٥,١٠٨,٦٠٦)

٣٨ إدارة المخاطر المالية (تابع)

٢.٣٨ مخاطر السيولة (تابع)

٢.٢.٣٨ التعرض لمخاطر السيولة (تابع)

■ **كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤**

	أقل من ٣ أشهر	من ٣ إلى ٦ أشهر	من ٦ إلى ١٢ شهراً	أكثر من سنة واحدة	استحقاق غير محدد	الإجمالي
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
الأصول المالية غير المشتقة						
مبالغ نقدية وأرصدة لدى المصرف المركزي	١,٠٦٣,٢٩٢	-	-	٥١٠,١٤٢	-	١,٥٧٣,٤٣٤
ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك	٩٦,٠٩٢	٢٧١,٤٨١	٣٠٨,٦٣٢	٢٥٤,١٥٧	-	٩٣٠,٣٦٢
القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي	٢,٦٦٨,٥١٨	٥٣٤,٨٨٠	٢,٠٠٧,٣٧٨	٦,٠١٨,٥٣٠	٢,٣٥٣,٦٠٥	١٣,٥٨٢,٩١١
ذمم مدينة وأصول أخرى	٣٢٢,٥٥١	٩٥,٥١٣	١٥١,٠٠٢	١,٠٤٤,٨٢٢	-	١,٦١٣,٨٨٨
أوراق مالية استثمارية بالقيمة العادلة	-	-	-	-	١١٠,٥٨٩	١١٠,٥٨٩
أوراق مالية استثمارية مقاسة بالتكلفة المطفأة	٦٢٨,٢٣٠	١٧١,٠٧٨	-	٢,٠٢٥,٢٥٣	-	٢,٨٢٤,٥٦١
	٤,٧٧٨,٦٨٣	١,٠٧٢,٩٥٢	٢,٤٦٧,٠١٢	٩,٨٥٢,٩٠٤	٢,٤٦٤,١٩٤	٢٠,٦٣٥,٧٤٥
أصول مالية مشتقة	٥,٣٨٧	٦٥٠	١,١١٩	٣,١٦٨	-	١٠,٣٢٤
	٤,٧٨٤,٠٧٠	١,٠٧٣,٦٠٢	٢,٤٦٨,١٣١	٩,٨٥٦,٠٧٢	٢,٤٦٤,١٩٤	٢٠,٦٤٦,٠٦٩
أرصدة مستحقة للمصرف المركزي	-	-	-	-	-	-
ودائع وأرصدة مستحقة للبنوك	١,٥٦٧,٣٩٨	-	-	-	-	١,٥٦٧,٣٩٨
حسابات العملاء وودائع أخرى	٧,٦٣٢,٥٢٩	١,٤٦٠,٠٠٦	٣,١٨٥,٧٧٣	٢٤٧,٤٥٢	٢,٩٠٧,٣٢٩	١٥,٤٣٣,٠٨٩
ذمم دائنة والتزامات أخرى	٥٤٣,٢٨٠	٩٥,٥١٣	١٣٢,٤٥٣	٨٣,٢٢٠	-	٨٥٤,٤٦٦
	٩,٧٤٣,٢٠٧	١,٥٥٥,٥١٩	٣,٣١٨,٢٢٦	٣٣٠,٦٧٢	٢,٩٠٧,٣٢٩	١٧,٨٥٤,٩٥٣
التزامات مالية مشتقة	٩	٦٦٠	٤٧	١,٤٣٩	-	٢,١٥٥
عقود الضمانات المالية المصدرة	٢,٩٦٨,٠٩٠	٣٥٠,١٤٢	٢٢٦,١٥٣	٦٦,٥٠٥	-	٣,٦١٠,٨٩٠
التزامات القروض	١,٠٤٦,٣٧٩	٢٢,٨٠٥	٤٩٠,٥٥٦	٤٤٩,٠٠١	-	٢,٠٠٨,٧٤١
	١٣,٧٥٧,٦٨٥	١,٩٢٩,١٢٦	٤,٠٣٤,٩٨٢	٨٤٧,٦١٧	٢,٩٠٧,٣٢٩	٢٣,٤٧٦,٧٣٩
عجز السيولة	(٨,٩٧٣,٦١٥)	(٨٥٥,٥٢٤)	(١,٥٦٦,٨٥١)	٩,٠٠٨,٤٥٥	(٤٤٣,١٣٥)	(٢,٨٣٠,٦٧٠)

٣٨ إدارة المخاطر المالية (تابع)

٣.٣٨ مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر أن تؤثر التغيرات في أسعار السوق مثل أسعار الفائدة وأسعار الأسهم وأسعار صرف العملات الأجنبية ومعدلات الائتمان على دخل المجموعة و/أو قيمة الأدوات المالية. تدير المجموعة مخاطر السوق من أجل تحقيق أفضل عائد مع الاحتفاظ بمخاطر السوق ضمن الحدود الحصيفة.

١.٣.٣٨ إدارة مخاطر السوق

لقد قام مجلس الإدارة بوضع سقوف للمخاطر على أساس تحليل الحساسية والسقوف الاسمية التي تتم مراقبتها عن كثب وبصورة مستمرة من قبل قسم إدارة المخاطر الذي يرفع للإدارة العليا غالباً تقارير تتم مناقشتها شهرياً من قبل لجنة الأصول والالتزامات.

تقوم المجموعة بفصل تعرضها لمخاطر السوق بين محافظ التداول وغير التداول مع إيلاء المسؤولية الكاملة للجنة الأصول والالتزامات. وتتولى دائرة إدارة المخاطر مسؤولية وضع سياسات تفصيلية لإدارة المخاطر وللمراجعة اليومية لتنفيذها مع مراعاة المراجعة والموافقة من قبل لجنة الأصول والالتزامات.

٢.٣.٣٨ التعرض لمخاطر أسعار الفائدة

إن المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها الأدوات المالية المحملة بالفائدة تتمثل في مخاطر الخسائر من التقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية بسبب التغير في معدلات الفائدة السوقية. تدير المجموعة المخاطر بشكل رئيسي من خلال مراقبة فجوات أسعار الفائدة ومطابقة خصائص إعادة تسعير الأصول والالتزامات. وتقوم لجنة الأصول والالتزامات بمراقبة الالتزام بهذه الحدود وتساعدها دائرة إدارة المخاطر في المراقبة اليومية للأنشطة. يحلل الجدول أدناه تعر ض المجموعة لمخاطر معدلات الفائدة على الأصول والالتزامات المالية. يتم إدراج أصول والتزامات البنك بالقيمة الدفترية وتصنيفها وفقاً لإعادة التسعير التعاقدي أو تواريخ الاستحقاق، أيهما أقرب.

■ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥

	أقل من ٣ أشهر	من ٣ إلى ٦ شهراً	من ٦ إلى ١٢ شهراً	أكثر من سنة واحدة	الإجمالي
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
الأصول المالية الحساسة لمعدل الفائدة					
مبالغ نقدية وأرصدة لدى المصرف المركزي	٩٥٠,٠٠٠	-	-	-	٩٥٠,٠٠٠
ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك	١,١٦٢,٠٧٧	٢٢٧,٨٩٣	-	-	١,٣٨٩,٩٧٠
القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي	٩,٣٦٦,٧٥٥	٨٣٤,٤٢٣	٢٦٦,٦٣٢	٣,٢١٧,٤٠٠	١٣,٦٨٥,٢٣٠
أوراق مالية استثمارية مقاسة بالتكلفة المطفأة	٢٦٤,٥٥١	٥٧٦,١٢٢	٥٨٦,٦٢٢	٢,٢٠٩,١٠٣	٣,٦٣٦,٣٩٨
	١١,٧٤٣,٤٠٣	١,٦٣٨,٤٣٨	٨٥٣,٢٥٤	٥,٤٢٦,٥٠٣	١٩,٦٦١,٥٩٨
الالتزامات المالية الحساسة لمعدل الفائدة					
ودائع وأرصدة مستحقة للبنوك	١,٦٣٤,٣٦٤	١٧,٧٢٠	-	-	١,٦٥٢,٠٨٤
حسابات العملاء وودائع أخرى	١٠,٣٠٥,١٥٧	١,٧٠٦,١٤٨	١,٨٠٤,١٥٥	٢,٠٩٢,٢٢٥	١٥,٩٠٧,٦٨٥
	١١,٩٣٩,٥٢١	١,٧٢٣,٨٦٨	١,٨٠٤,١٥٥	٢,٠٩٢,٢٢٥	١٧,٥٥٩,٧٦٩
الارتباطات	٣٣٢,٢٣٢	٥٧,٦٦٤	١١١,٩٠٥	١١٧,٣١٩	٦١٩,١٢٠
أثر المشتقات المحتفظ بها	-	-	-	-	-
صافي فرق الفائدة	(٥٢٨,٣٥٠)	(١٤٣,٠٩٤)	(١,٠٦٢,٨٠٦)	٣,٢١٦,٩٥٩	١,٤٨٢,٧٠٩
الأثر على الأرباح والخسائر عند ارتفاع الفائدة بواقع ٢٠٠ نقطة أساس	(١٤,١٣٦)	(١,٨٠٣)	(٦,٥٩٧)	٦٣,٧٦٥	٤١,٢٢٩

٣٨ إدارة المخاطر المالية (تابع)

٣.٣٨ مخاطر السوق (تابع)

٢.٣.٣٨ التعرض لمخاطر أسعار الفائدة (تابع)

■ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

	أقل من ٣ أشهر	من ٣ إلى ٦ شهراً	من ٦ إلى ١٢ شهراً	أكثر من سنة واحدة	الإجمالي
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
الأصول المالية الحساسة لمعدل الفائدة					
مبالغ نقدية وأرصدة لدى المصرف المركزي	١,٠٠٠,٠٠٠	-	-	-	١,٠٠٠,٠٠٠
ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك	٨٩٦,٣٨٤	٣٦,٩٩٨	-	-	٩٣٣,٣٨٢
القروض والسلفيات والتمويل الإسلامي	٨,٧٤١,٤٣١	٣٠٣,٧٥٧	١,٢٤٦,٩٨٧	٤,٢٥٨,٣٣٢	١٤,٥٥٠,٥٠٧
أوراق مالية استثمارية مقاسة بالتكلفة المطفأة	٦٢٨,٢٣١	١٧١,٠٧٨	-	٢,٠٣٨,٩٥٤	٢,٨٣٨,٢٦٣
	١١,٢٦٦,٠٤٦	٥١١,٨٣٣	١,٢٤٦,٩٨٧	٦,٢٩٧,٢٨٦	١٩,٣٢٢,١٥٢
الالتزامات المالية الحساسة لمعدل الفائدة					
ودائع وأرصدة مستحقة للبنوك	١,٥٦٧,٣٩٨	-	-	-	١,٥٦٧,٣٩٨
حسابات العملاء وودائع أخرى	٧,٧٦٤,٥٩٦	٢,٤١٤,٨٦٠	٢,٥٩٣,٦١٦	٢,٦٦٠,٠١٧	١٥,٤٣٣,٠٨٩
	٩,٣٣١,٩٩٤	٢,٤١٤,٨٦٠	٢,٥٩٣,٦١٦	٢,٦٦٠,٠١٧	١٧,٠٠٠,٤٨٧
الارتباطات	١٥٤,٨٩٧	٦٥,٢٦٧	٧١,٧٤٨	١٢٠,٧٢٤	٤١٢,٦٣٧
أثر المشتقات المحتفظ بها	٥,٣٧٧	(١٠)	١,٠٧٢	١,٧٢٩	٨,١٦٩
صافي فرق الفائدة	١,٧٨٤,٥٣٢	(١,٩٦٨,٣٠٤)	(١,٤١٧,٣٠٥)	٣,٥١٨,٢٧٣	١,٩١٧,١٩٨
الأثر على الأرباح والخسائر عند ارتفاع الفائدة بواقع ٢٠٠ نقطة أساس	٢٣,٨٥٩	(٢٤,٨٠٦)	(٣,٥٦١)	٦٣,٧٨٧	٥٩,٢٧٨

٣.٣.٣٨ التعرّض لمخاطر العملات

تتمثل مخاطر العملات بمخاطر تقلب أسعار الأدوات المالية نظراً للتغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية وتنشأ من الأدوات المالية المقوّمة بالعملات الأجنبية. إن العملة الوظيفية لدى المجموعة هي الدرهم الإماراتي. وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود لمراكز مخاطر العملات الأجنبية لكل عملة على حدة. وتتم مراقبة المراكز عن كثب لضمان بقاء المراكز ضمن الحدود الموضوعة. فيما يلي صافي التعرضات الهامة المقومة بالعملات الأجنبية للمجموعة كما في نهاية فترة التقرير:

	صافي المركز الفوري		المركز الآجل		الإجمالي	
	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
العملة						
دولار أمريكي	٣,٩٨٤,٩١٨	٣,٥٥٩,٣٨٦	(١,٢٥٣,٢٣٠)	(١,٢٠٧,٧٩٧)	٢,٧٣١,٦٨٩	٢,٣٥١,٥٨٨
جنيه إسترليني	(٩٥)	٤١	-	-	(٩٥)	٤١
ين ياباني	(٣٣٦)	٢٦	٦٣٣	٧٠	٢٩٧	٩٦
يورو	٣٩٦	٤,٥٢٢	٢٣٨	(٤,٠١٢)	٦٣٤	٥١٠
دينار بحريني	٩٤,٢١٥	١٨٦,٨٣٩	-	-	٩٤,٢١٥	١٨٦,٨٣٩
أخرى	(٤٨,١٢٤)	١,٤٥٦	٤٨,٩٦٣	-	٨٣٩	١,٤٥٦

تحليل حساسية العملات الأجنبية

يوضح الجدول التالي حساسية المجموعة للتغير السلبي بنسبة ١٠٪ في مركز العملة الأجنبية ذات الصلة مقابل الدرهم الإماراتي لكل من المركز الطويل أو القصير من أجل تقييم أثر الخسائر على الأرباح والخسائر.

٣٨ إدارة المخاطر المالية (تابع)

٣.٣٨ مخاطر السوق (تابع)

٣.٣.٣٨ التعرّض لمخاطر العملات (تابع)

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
جنيه إسترليني	(١٠)	٤
ين ياباني	٣٠	١٠
يورو	٦٣	٥٠
دينار بحريني	٩,٤٢١	١٨,٦٨٣

لا توجد مخاطر أسعار صرف متعلقة بالأصول والالتزامات المالية المقومة بالدولار الأمريكي الذي تم ربطه بالدرهم الإماراتي.

٣٩ القيمة العادلة للأدوات المالية

يقدم هذا الإيضاح معلومات حول كيفية تحديد المجموعة للقيمة العادلة لمختلف الأصول والالتزامات المالية.

١.٣٩ القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية لدى المجموعة المقاسة بالقيمة العادلة على أساس متكرر

يتم قياس بعض الأصول والالتزامات المالية للمجموعة بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة تقرير. يتم تحديد القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية كما يلي:

- إن القيمة العادلة لكافة الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (إيضاح رقم ١٢) تستند إلى أسعار العرض المدرجة في سوق نشط؛
- إن القيمة العادلة لجميع استثمارات حقوق الملكية غير المدرجة وصناديق الاستثمار غير المدرجة والمقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (الإيضاح رقم ١٢) تستند أساسا إلى طريقة السوق بناء على أسلوب التقييم باستخدام السعر/مضاعفات القيمة الدفترية لمعاملات التداول المتقابلة والسابقة. تُعتَبر مضاعفات السعر/القيم الدفترية والمعاملات السابقة مدخلات غير ملحوظة. يتم احتساب القيمة العادلة للاستثمار في مرجان بأخذ حصة متناسبة من القيمة العادلة لأصولها (العقارات) والتزاماتها؛ و
- تحتسب القيمة العادلة لجميع المشتقات (الإيضاح رقم ٤٠) باستخدام التدفقات النقدية المخصومة. يتم إجراء تحليل التدفقات النقدية المخصومة باستخدام منحنى العائد المطبق طوال مدة الأدوات للمشتقات غير الاختيارية وبرامج تسعير الخيارات للمشتقات الاختيارية. وتقاس المشتقات باستخدام المعدلات المدرجة ومنحنيات العائد المستمدة من المعدلات المدرجة التي تطابق تواريخ استحقاق العقود.

٣٩. القيمة العادلة للأدوات المالية (تابع)

١.٣٩ القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية لدى المجموعة المقاسة بالقيمة العادلة على أساس متكرر (تابع)

يلخص الجدول أدناه القيمة العادلة للأدوات المالية للمجموعة وفقا لتسلسل القيمة العادلة:

	المستوى ١		المستوى ٢		المستوى ٣	
	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر						
أسهم حقوق الملكية	٣٣,٧٨٦	٣٢,٤٣١	-	-	٣٩٢,٩٠٣	١٤,٤٨٦
صناديق الاستثمار	-	-	-	-	٢,٧٠٥	١,٤٠٨
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر						
أسهم حقوق الملكية وأخرى	-	-	-	-	٣٦٥,٢٥٣	٢٥٩,٤٦٣
القيمة العادلة الموجبة للأصول المالية المشتقة	-	-	١,٦٩٢	١٠,٣٢٤	-	-
الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر						
القيمة العادلة السلبية للأصول المالية المشتقة	-	-	٦,٨٢١	٢,١٥٥	-	-

يتم قياس الاستثمارات من المستوى الثالث بالقيمة العادلة باستخدام تقنيات التقييم وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٣، بالاعتماد بشكل أساسي على مدخلات غير قابلة للملاحظة.

تشمل أساليب التقييم المطبقة مضاعفات السعر إلى القيمة الدفترية التي تتراوح بين ٠,٨١x إلى ١,٣١x للمنشآت العاملة في الخدمات المالية (٢٠٢٤: تتراوح بين ٠,٨١x إلى ١,٢٢x) ومضاعفات قائمة على الإيرادات (قيمة المنشأة/الإيرادات) في نطاق من ٣,٤٩x إلى ٢٩,٥x للاستثمارات في قطاع التكنولوجيا، إضافة إلى نهج صافي قيمة الأصول للاستثمارات العقارية.

يتم تحديد القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية غير المدرجة المتبقية باستخدام نموذج التدفقات النقدية المخصومة. تُعتبر طريقة التقييم مناسبة لأنها تعكس القيمة الحالية للمنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة من الأصل، وتتوافق مع افتراضات المشاركين في السوق. تشمل المدخلات الجوهرية غير القابلة للملاحظة التدفقات النقدية المتوقعة ومعدل الخصم.

يوضح الجدول التالي مدى حساسية قياس القيمة العادلة للتغيرات في المدخلات الجوهرية غير القابلة للملاحظة. يعكس التحليل التغيرات الممكنة بشكل معقول في هذه المدخلات، مع بقاء جميع الافتراضات الأخرى ثابتة.

المدخلات	التغيّر في المدخلات	الزيادة	النقص
		ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
السعر إلى القيمة الدفترية	٥٪ +/ (-)	١,١٢٥	(١,١٢٥)
المضاعفات القائمة على الإيرادات	٥٪ +/ (-)	٢٣١	(٢٣١)
صافي قيمة الأصول	٥٪ +/ (-)	١٨,٠٣١	(١٨,٠٣١)
التدفقات النقدية المتوقعة	٥٪ +/ (-)	١٨,٥٠٠	(١٨,٥٠٠)
التدفقات النقدية المخصومة	٥٪ +/ (-)	٤٧,٤٨١	(٣٨,٧٢٥)

لم تكن هناك أي تحويلات بين المستوى الأول والمستوى الثاني خلال السنتين المنتهيتين في ٢٠٢٥ و٢٠٢٤.

	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
الرصيد في ١ يناير	٢٧٥,٣٥٧	٢٧٠,٦٦٥
إضافات	٣٦٤,٠٠٠	٣,٦٧٢
العائد على رأس المال	(١,٧٩٦)	-
إجمالي الأرباح في الأرباح أو الخسائر	١٠٥,٧٩٠	٢,٠٩٦
الدخل الشامل الآخر/(الخسائر الشاملة الأخرى)	١٧,٥١٠	(١,٠٧٦)
الرصيد في ٣١ ديسمبر	٧٦٠,٨٦١	٢٧٥,٣٥٧

يتم تصنيف الالتزامات المالية المقاسة لاحقاً بالقيمة العادلة على أنها المستوى الثاني في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. لا توجد التزامات مالية مصنفة بالقيمة العادلة على أنها المستوى الثالث في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

تتعلق جميع الأرباح والخسائر ضمن الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (استثمارات مدرجة أو غير مدرجة) المحتفظ بها في نهاية الفترة والمدرجة كتغيرات في "احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات".

٢.٣٩ القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية لدى المجموعة المقاسة بالتكلفة المطفأة

يرى أعضاء مجلس الإدارة أن القيم الدفترية للأصول والالتزامات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة في البيانات المالية الموحدة تقارب قيمها العادلة، باستثناء ما هو مبين أدناه:

	القيمة الدفترية		القيمة العادلة	
	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
أوراق مالية استثمارية مقاسة بالتكلفة المطفأة	٣,٦١٨,٥٠٨	٢,٨٢٤,٥٦١	٣,٦٨٤,٧٢٧	٢,٨١٣,٧٦٠

تعتبر الأوراق المالية الاستثمارية المُقاسة بالتكلفة المُطفأة أدوات مدرجة ومُصنفة ضمن المستوى ١ في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة. يتم تحديد القيمة العادلة باستخدام أسعار السوق المدرجة غير المُعدَّلة.

٤٠. الأدوات المالية المشتقة

يتم استخدام الأدوات المالية المشتقة من قبل المجموعة بشكل أساسي لتلبية متطلبات عملائها وتستخدم أيضاً إلى حد محدود في إدارة تعرض المجموعة لمخاطر العملات وسعر الفائدة ومخاطر السوق الأخرى. المشتقات الأكثر استخداماً من قبل المجموعة هي كما يلي:

عقود مقايضة

عقود المقايضة هي التزامات لتبادل مجموعة من التدفقات النقدية بأخرى. بالنسبة لمقايضات أسعار الفائدة، تقوم الأطراف المقابلة عادة بتبادل دفعات الفائدة الثابتة والمتغيرة بعملة واحدة دون تبادل أصل المبلغ. بالنسبة لمقايضات العملات، يتم تبادل مدفوعات الفائدة الثابتة وأصل المبلغ بعملات مختلفة. بالنسبة لمقايضات أسعار العملات المختلفة، يتم تبادل أصل المبلغ ومدفوعات الفائدة الثابتة والمتغيرة بعملات مختلفة.

عقود الحد الأقصى والأدنى لسعر الفائدة

إن عقود الحد الأقصى لسعر الفائدة هي نوع من مشتقات أسعار الفائدة يحصل المشتري بموجبها على مدفوعات في نهاية كل فترة يكون فيها سعر الفائدة أعلى من السعر المتفق عليه مسبقاً. وبالمثل، فإن الحد الأدنى لسعر الفائدة هو عقد مشتق يحصل المشتري بموجبها على مدفوعات في نهاية كل فترة يكون فيها سعر الفائدة أقل من السعر المتفق عليه مسبقا.

٤٠. الأدوات المالية المشتقة (تابع)

العقود الآجلة لصرف العملات الأجنبية

العقود الآجلة لصرف العملات الأجنبية هي اتفاقيات تعاقدية لشراء أو بيع عملة معينة بسعر وتاريخ محددين في المستقبل. وهي عقود مصممة يتم التعامل فيها خارج سوق المال.

يوضح الجدول المبين أدناه القيم العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة والتي تعادل القيمة السوقية، بالإضافة إلى القيم الاسمية. إن المبالغ الاسمية، التي توفر مؤشرا على حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة، لا تعكس بالضرورة مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية المعنية. تدل القيمة الاسمية على حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة ولا تعد مؤشراً على مخاطر السوق ولا على مخاطر الائتمان.

	العقود الآجلة لصرف العملات الأجنبية		عقود مقايضة العملات وأسعار فائدة		عقود الحد الأقصى والأدنى لسعر الفائدة		الإجمالي	
	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٤
	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي	ألف درهم إماراتي
القيمة العادلة الموجبة	٣٣	٨١٩	-	٨,٢١٧	١,٦٥٩	١,٢٨٨	١,٦٩٢	١٠,٣٢٤
القيمة العادلة السالبة	٤٤٣	٨٥٧	٤,٧١٩	١٠	١,٦٥٩	١,٢٨٨	٦,٨٢١	٢,١٥٥
استحقاق القيم الإسمية								
حتى ثلاثة أشهر	١,٢٣٩,٣١٩	٤٩٧,٤٨٩	-	١٥٨,٥٤١	-	-	١,٢٣٩,٣١٩	٦٥٦,٠٣٠
من ٣ أشهر إلى ٦ أشهر	٤٤٠,٣٩٧	٥٧٢,٩٣٠	-	٤٢,٤٩٥	-	-	٤٤٠,٣٩٧	٦١٥,٤٢٥
من ٦ أشهر إلى ١٢ أشهر	٩١,٧١٨	٣٦٣,٣١١	٤١,٥٩٥	-	-	-	١٣٣,٣١٣	٣٦٣,٣١١
من ١ إلى ٥ سنوات	-	-	٤٦,٥٦١	٣٥,٩٣٠	١٨٠,٨٢٤	-	٢٢٧,٣٨٥	٣٥,٩٣٠
أكثر من خمس سنوات	-	-	-	-	٥٦,٥٠٠	٢٨٥,٠٥٢	٥٦,٥٠٠	٢٨٥,٠٥٢
	١,٧٧١,٤٣٤	١,٤٣٣,٧٣٠	٨٨,١٥٦	٢٣٦,٩٦٦	٢٣٧,٣٢٤	٢٨٥,٠٥٢	٢,٠٩٦,٩١٤	١,٩٥٥,٧٤٨

٤١. إدارة رأس المال

يضطلع المشرّع الرئيسي للمجموعة، المتمثل في مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، بوضع متطلبات رأس المال القانونية والرقابة عليها.

فيما يلي أهداف المجموعة من إدارة رأس المال:

- حماية قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة عاملة وزيادة العائدات للمساهمين؛
- والالتزام بمتطلبات رأس المال الرقابية الموضوعة من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

عند تطبيق متطلبات رأس المال الحالية، تحتسب المجموعة نسبة كفاية رأس مالها وفقاً لإرشادات بازل ٣ الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. ووفقاً لهذه اللوائح، تتم مراقبة متطلبات الحد الأدنى لرأس المال على ثلاثة مستويات وهي حقوق الملكية العادية للشق الأول من رأس المال والشق الأول من رأس المال ومجموع رأس المال.

٤١ إدارة رأس المال (تابع)

١.٤١ رأس المال الرقابي

يحتسب البنك معدل كفاية رأس المال وفقاً للتعليمات الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

يتم توزيع رأس المال الرقابي للمجموعة على أكثر من شق:

- رأس مال حقوق الملكية العادية الشق الأول والذي يشمل أسهم عادية مصدرة من البنك وعلاوة إصدار ناتجة عن إصدار أدوات مدرجة ضمن رأس مال حقوق الملكية العادية الشق الأول وأرباح محتجزة واحتياطيات قانونية واحتياطيات نظامية ودخل شامل آخر شامل واحتياطات أخرى مفصح عنها وحصص أقلية مؤهلة لتندرج في رأس مال حقوق الملكية العادية الشق الأول وتعديلات رقابية مطبقة في حساب رأس مال حقوق الملكية العادية الشق الأول.
- الشق الأول الإضافي من رأس المال؛
- الشق الأول من رأس المال، وهو مجموع رأس مال حقوق الملكية العادية الشق الأول والشق الأول الإضافي من رأس المال؛
- الشق الثاني من رأس المال: ويتضمن مخصصات عامة (مخصص جماعي للانخفاض في القيمة خاضع لحد أقصاه ١,٢٥٪ من الأصول "الأصول المرجّحة بالمخاطر" وأدوات حقوق ملكية دائمة غير مدرجة في الشق الأول من رأس المال وأدوات مؤهلة للإدراج ضمن الشق الثاني كالقرض الثانوي.

مصدات حماية رأس المال الإضافية (مصد حماية رأس المال) ومصد التقلبات الدورية لرأس المال - بحد أقصى ٢,٥٪ لكل مصد) المطبقة بموجب إرشادات بازل ٣ تفوق متطلبات الحد الأدنى لحقوق الملكية العادية الشق الأول البالغة ٧٪.

ولغرض إعداد تقارير كفاية رأس المال وفقا لبازل ٣، يتم توحيد الشركات التابعة المالية فقط، ويتم استبعاد الشركات التابعة التجارية من التقارير الموحدة.

يتم وزن الأصول المرجحة بالمخاطر للبنك فيما يتعلق بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل. تتضمن مخاطر الائتمان مخاطر داخل الميزانية وخارجها. وتعرف مخاطر السوق بأنها مخاطر الخسائر في المراكز داخل الميزانية العمومية وخارجها الناتجة عن التغيرات في أسعار السوق وتشمل مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر صرف العملات الأجنبية ومخاطر التعرض للأسهم ومخاطر السلع ومخاطر الخيارات. وتعرف مخاطر التشغيل بأنها مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية أو الأشخاص أو النظم أو الأحداث الخارجية. يتبع البنك منهج القياس الموحد لمخاطر الائتمان والسوق والتشغيل وفقا لمتطلبات بازل.

التزمت المجموعة بكافة متطلبات رأس المال المفروضة من جهات خارجية طوال الفترة.

فيما يلي مركز رأس المال التنظيمي للمجموعة في نهاية فترة التقرير بموجب قاعدة بازل ٣:

	٢٠٢٥ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي
قاعدة رأس المال		
رأس المال	١,٧٣٧,٣٨٣	١,٧٣٧,٣٨٣
احتياطي قانوني	٣٦٤,٢٣٨	٣٣٤,٧٦٠
الدخل الشامل الآخر المتراكم	(٢٨,٣٧٩)	(٤٢,٥٠٩)
الترتيب الانتقالي للمعايير الدولية للتقارير المالية: إضافة جزئية لتأثير خسائر الائتمان المتوقعة على حقوق الملكية العادية الشق الأول	-	٣٥,٦٠٩
أرباح محتجزة	٤٢٩,٥٠٥	٣٠٩,٨٦٥
رأس مال حقوق الملكية العادية الشق الأول (قبل الاقتطاعات الرقابية)	٢,٥٠٢,٧٤٧	٢,٣٧٥,١٠٨
أصول غير ملموسة	(٥١,٠٨٠)	(٣٤,٢٥٥)
إجمالي رأس مال حقوق الملكية العادية الشق الأول	٢,٤٥١,٦٦٧	٢,٣٤٠,٨٥٣
الشق الأول الإضافي من رأس المال	٤٥٩,١٢٥	٤٥٩,١٢٥
إجمالي الشق الأول الإضافي من رأس المال	٤٥٩,١٢٥	٤٥٩,١٢٥
إجمالي الشق الأول من رأس المال	٢,٩١٠,٧٩٢	٢,٧٩٩,٩٧٨
مخصص عام مستحق	٢١١,١٣٤	١٩٥,٢٠٦
إجمالي الشق الثاني من رأس المال	٢١١,١٣٤	١٩٥,٢٠٦
إجمالي قاعدة رأس المال	٣,١٢١,٩٢٦	٢,٩٩٥,١٨٤

٤١ إدارة رأس المال (تابع)

١.٤١ رأس المال الرقابي (تابع)

الأصول المرجّحة بالمخاطر		
مخاطر الائتمان	١٦,٨٩٠,٧٤٧	١٥,٦١٦,٤٤٨
مخاطر السوق	٩٦,٠٠٢	١٨٨,٩٤٣
المخاطر التشغيلية	١,١٦٩,٤٧٠	١,١٠٢,٦٣٤
إجمالي الأصول المرجّحة بالمخاطر	١٨,١٥٦,٢١٩	١٦,٩٠٨,٠٢٥
نسبة رأس مال حقوق الملكية العادية الشق الأول	١٣,٥٠٪	١٣,٨٤٪
نسبة رأس مال الشق الأول	١٦,٠٣٪	١٦,٥٦٪
نسبة إجمالي رأس المال	١٧,١٩٪	١٧,٧١٪

٢.٤١ تخصيص رأس المال

تقيّم المجموعة داخلياً متطلبات رأسمالها مع الأخذ في الاعتبار متطلبات التطوير وخطط العمل، كما تحيد المتطلبات القانونية ومتطلبات المخاطر/المتطلبات الاقتصادية لرأس المال ضمن الإطار المتكامل لعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال. إن المخاطر مثل مخاطر أسعار الفائدة على المحفظة البنكية ومخاطر التركز واختبار الإجهاد والمخاطر الاستراتيجية والمخاطر القانونية ومخاطر الالتزام ومخاطر السمعة تمثل جميعها جزءا من عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال. كما تقوم المجموعة باحتساب العائد على رأس المال المُعدل على حسب المخاطر لطلبات الائتمان التي يتم تسعيرها على أساس المخاطر المُعدَّلة.

٤٢. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تبرم المجموعة معاملات مع شركات ومنشآت ينطبق عليها تعريف الأطراف ذات العلاقة الوارد في المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٤ *"إفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة"*. تتمثل الأطراف ذات العلاقة في الشركات الخاضعة لملكية و/أو إدارة و/أو سيطرة مشتركة ومساهميها وموظفي الإدارة العليا. تتم المعاملات مع الشركة الزميلة والأطراف ذات العلاقة الأخرى تقريباً بنفس الشروط السائدة في نفس الوقت للمعاملات المماثلة مع عملاء وأطراف خارجيين.

البنود	النسبة ٪	٢٠٢٥ ألف درهم إماراتي	٢٠٢٤ ألف درهم إماراتي
الأرصدة في نهاية فترة التقرير			
شركة زميلة			
ودائع العملاء	-	١٢	٢,٧١١
موظفي الإدارة العليا (بما فيهم أعضاء مجلس الإدارة)			
قروض وسلفيات للعملاء	٧,٣-٣,٧	٢٦,٦٩١	٢٢,٥٢٠
ودائع العملاء	٤,٥-٠	١٣,٥٥٢	٩,٠١١
أطراف أخرى ذات علاقة			
ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك	٥,٧-٠	٢٣٩,٤٨٥	٢٠٤,٣٦٠
ودائع وأرصدة مستحقة للبنوك	-	٨٨,٨٤٩	١٦٨,٩٢٢
قروض وسلفيات	٥,٢-٤,٩	٣,٣٣٦	٢,٣٣١
ودائع العملاء	٤,٥-٠,٢	٨٢,٠٤٤	٨٠,٧٧٦
سندات الشق الأول من رأس المال	٦	٤٥٩,١٢٥	٤٥٩,١٢٥
موظفي الإدارة العليا (بما فيهم أعضاء مجلس الإدارة)			
دخل الفوائد		١,٠٨٤	١,٣١١
مصروفات الفوائد		٧٥٩	٨٧٩
أطراف أخرى ذات علاقة			
دخل الفوائد		١٠,٤٧٩	١٦,٥١٨
مصروفات الفوائد		٢,٩٦٩	٣,٦٢٩
تعويضات موظفي الإدارة العليا		٣٦,٩٩٥	٣٨,١١٥

٤٣. القطاعات التشغيلية

تُحدد القطاعات التشغيلية على أساس التقارير الداخلية حول مكونات المجموعة التي تخضع للمراجعة المنتظمة من قبل الرئيس التنفيذي للمجموعة بهدف تخصيص الموارد لكل قطاع وتقييم أدائه. تنقسم القطاعات التشغيلية للمجموعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٨ إلى ما يلي:

- الخدمات المصرفية للشركات؛
- الخدمات المصرفية للأفراد؛
- الخزينة؛
- العقارات؛
- أخرى

٤٣. القطاعات التشغيلية (تابع)

فيما يلي معلومات عن القطاعات مُقدمة إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة بشأن القطاعات التشغيلية للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٤:

	الخدمات المصرفية للشركات ألف درهم إماراتي	الخدمات المصرفية للأفراد ألف درهم إماراتي	الخزينة ألف درهم إماراتي	العقارات ألف درهم إماراتي	أخرى ألف درهم إماراتي	الإجمالي ألف درهم إماراتي
السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥						
صافي دخل الفوائد	٢٦٦,٠٦٧	٤٢,٧٨٢	٤٨,٦٠٣	٣,٧١٨	٢٨,٤٤٨	٣٨٩,٦١٨
صافي الرسوم والعمولات والدخل التشغيلي الآخر	١٨٦,٥٦١	(١,٢٨٣)	٢,٥٣٩	١١٤,٦١٢	٩٩,٢٩٠	٤٠١,٧١٩
	٤٥٢,٦٢٨	٤١,٤٩٩	٥١,١٤٢	١١٨,٣٣٠	١٢٧,٧٣٨	٧٩١,٣٣٧
مصروفات عمومية وإدارية	(٢٧٦,٣٢٢)	(٨٣,٤٢٤)	(٤٤,٣٣٤)	(٨,٧٨٥)	(٨٩٠)	(٤١٣,٧٥٥)
خسائر ومخصصات انخفاض القيمة، بالصافي	(٨٠,٢٠٣)	١٥,٨٢٣	(٤,١٨٧)	٢,٠٥٨	-	(٦٦,٥٠٩)
أرباح / (خسائر) السنة قبل خصم الضريبة	٩٦,١٠٣	(٢٦,١٠٢)	٢,٦٢١	١١١,٦٠٣	١٢٦,٨٤٨	٣١١,٠٧٣
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥						
الأصول	١٤,٠٥٦,٣٩٩	١,٠٧٠,٤٤٤	٦,٠٠٣,٨٤٤	٨٥,٩٦٥	٧٢٨,٤٤٦	٢١,٩٤٥,٠٩٨
الالتزامات	١٣,٣٢٩,٥٦٩	٣,٢٧٤,٠٣٦	١,٥٦٩,١٥٤	-	٤٣٨,٤٦٩	١٨,٦١١,٢٢٨
السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤						
صافي دخل الفوائد	٢٦٨,٤٢١	٤٣,٧٨٣	٣١,٣٠١	٤٩٢	-	٣٤٣,٩٩٧
صافي الرسوم والعمولات والدخل التشغيلي الآخر	١٦٠,٥٦٦	(١,٤٣٣)	٤,٨٠١	١٩٣,٢٠٥	٢,٠٩٦	٣٥٩,٢٣٥
	٤٢٨,٩٨٧	٤٢,٣٥٠	٣٦,١٠٢	١٩٣,٦٩٧	٢,٠٩٦	٧٠٣,٢٣٢
مصروفات عمومية وإدارية	(٢٤٤,٤١٨)	(٨٢,٩٦١)	(٤٠,٢٩١)	(٩,٩٩٤)	-	(٣٧٧,٦٦٤)
خسائر ومخصصات انخفاض القيمة، بالصافي	(١٢٨,٧٦٩)	١٨,٨٧٨	٧,١٢٣	(١٤٩)	-	(١٠٢,٩١٧)
أرباح / (خسائر) السنة قبل خصم الضريبة	٥٥,٨٠٠	(٢١,٧٣٣)	٢,٩٣٤	١٨٣,٥٥٤	٢,٠٩٦	٢٢٢,٦٥١
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤						
الأصول	١٤,٤٦٢,٩١٩	٩٧٨,٢٧٧	٤,٥٥١,٣٢٩	٢٦٧,٦٢٩	٦٣٤,٥٠٥	٢٠,٨٩٤,٦٥٧
الالتزامات	١٢,٦٤٩,٣٣٤	٣,٢٠٧,٨٧٤	١,٥٦٩,٥٥٣	٢٤٧	٤١٧,٧٤١	١٧,٨٤٤,٧٤٩

٤٤ أرقام المقارنة

تم عرض الأرقام المقارنة للفترة السابقة كما تم الإبلاغ عنها في الأصل. لم يتم إجراء أي تغييرات أو تعديلات على هذه الأرقام.

٤٥ أحداث عقب تاريخ التقرير

لم تقع أي أحداث موجبة للتعديل أو أي أحداث أخرى جوهرية غير موجبة للتعديل خلال الفترة ما بين ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وتاريخ الاعتماد.

٤٦ اعتماد البيانات المالية الموحدة

تم اعتماد هذه البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ من قبل مجلس الإدارة والمصادقة على إصدارها بتاريخ ٢٦ يناير ٢٠٢٦.

مسرد الاختصارات

ACADL	كاريبي انتيجوا للتنمية المحدودة
ACDL	الكاريبي للتطوير المحدودة
AED	درهم الإمارات العربية المتحدة
AKPI	الخليجية للاستثمارات العقارية ذ.م.م
ARZAQ	أرزاق القابضة (شركة خاصة ش.م.خ)
AT١	الشق الأول الإضافي
Basel III	بازل ٣: الإطار التنظيمي الدولي للبنوك
BVI	جزر العذراء البريطانية
CBI	البنك التجاري الدولي ش.م.ع
CBUAE	مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CDs	شهادات إيداع
CDS	مقايضة التعثر الائتماني
CEO	الرئيس التنفيذي
CET١	حقوق الملكية العادية الشق الأول
ECL	خسائر الائتمان المتوقعة
EIR	معدل الفائدة الفعلي
EPS	ربحية السهم
EUR	يورو
FVTOCI	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
FVTPL	القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
GBP	جنيه إسترليني
IAS	معيار المحاسبة الدولي
IASB	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IASs	معايير المحاسبة الدولية
ICAAP	عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلية
IFRIC	لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية
IFRS	المعيار الدولي للتقارير المالية
IFRSs	المعايير الدولية للتقارير المالية
JPY	ين ياباني
LGD	الخسائر الناتجة عن التعثر
LLC	شركة ذات مسؤولية محدودة
MURJAN	المرجان للعقارات ذ.م.م
OCI	الدخل الشامل الآخر
PD	احتمالية التعثر في السداد
POCI	الأصول المالية المشتراة أو المنشأة التي انخفضت قيمتها الائتمانية
SCA	هيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات العربية المتحدة
SIC	لجنة تفسيرات المعايير
SICR	الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان
SPPI	الدفعات الحصرية للمبالغ الأساسية والفوائد على المبالغ الأساسية المستحقة
SPV	منشأة ذات غرض خاص
TY	الشق الثاني
the GCC	مجلس التعاون الخليجي
the UAE	الإمارات العربية المتحدة
the USA	الولايات المتحدة الامريكية
TRE	تكامل العقارية ذ.م.م
USD	دولار أمريكي

CBI

البنـك التجـاري الدولـي

CBI المكتب الرئيسي
شارع جميرا
جميرا 1
ص. ب 4449
دبي

cbiuae.com